



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع

دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص

- دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (منطقة الجنوب الشرقي)-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود وتمويل

إشراف الأستاذ

أ.د. بن عيشي بشير

إعداد الطالب

تمجدين نور الدين

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. غالم عبد الله
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. بن عيشي بشير
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. غوفي عبد الحميد
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر "أ"	د. دمدم زكرياء
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر "أ"	د. بوقفة عبد الحق
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر "أ"	د. حجاج عبد الرؤوف

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ
وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

الآية 19 من سورة النمل

الإهداء

أهدي ثمار جهدي إلى أسباب و أسرار النجاح والصلاح والفلاح

إلى من تعهداني بصغري..تربية وتعلّيمًا و أوصاني ربي بالدعاء لهما:" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما وأرجو رضاهما عني دائما، والدي الكريمين

إلى روح أمي الطاهرة، رحمها الله رحمة واسعة....

إلى والدي العزيز، الذي تحمل مرارة الحياة وصعابها من أجل أن أعيش سعيدا ، ولم أرتوي بعد من نصحه وحبه وخلقه، رحمه الله رحمة واسعة.....

إلى من رافقتنا بدعائها لنا دوما، زوجة أبي أسأل الله أن يجزيها خيرا

إلى بسمة الحاضر وأمل المستقبل، إلى من وقفت إلى جانبي وسهرت الليالي معي زوجتي الغالية سلمها الله.

إلى من زين الله بهم حياتي بناتي الغوالي حفظهم الله وأصلحهم.

إلى سندي وعضدي في الحياة إخوتي وأخواتي الكرام وإلى ذرياتهم كل باسمه.

إلى كل أقاربي...وأصدقائي...وزملائي....أسعدهم الله.

إلى كل من علمني وشجعني وأنار طريقي طيلة مشوار تعليمي، أساتذتي الكرام

إلى كل من سلك طريق العلم يبتغي فيه أجرا وثوابا من الله.

إلى وطني الغالي الحبيب.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

شكرا لله على توفيقه وإحسانه، وحمدا له على فضله وامتنانه على كل النعم، وأن وفقني لإتمام هذا العمل. وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

يسرني أن أتوجه بالشكر تقديرا وعرفانا للفاضل الأستاذ الدكتور : بن عيشي بشير المشرف على رسالتي على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد وسعة صدره وصبره الطويل معنا، وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم أيضا بالشكر والعرفان إلى الأساتذة المحكمين الذين عملوا على تحكيم وتقويم استمارة الدراسة شكلا ومضمونا. وإلى كل من ساعدنا في توزيع وجمع استبيانات الدراسة، وإلى كل من سهل لنا إجراء الدراسة الميدانية بالمؤسسات المبحوثة وتعاونهم معنا في تقديم المعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

كما لا أنسى أن أتقدم بخالص الشكر لأعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتقويمه وتصحيحه.

وإلى زملائي الذين تحملوا معي بعضا من مشقة هذا البحث والقائمة أطول من أن تحصر.

كما لا يفوتني أن أشكر من ساهم ولو بكلمة طيبة أو أسدى نصحا أو قدم إرشادا .

إلى من ساهم من قريب و من بعيد في خروج هذا العمل إلى النور بعد طول انتظار أقول للجميع شكرا لكم.

الملخص :

إنشاء المشروعات والمؤسسات الجديدة يعد محرك الاقتصاد في أي منطقة، ومن العناصر الرئيسية الدالة عن حيويته، ويعتبر الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية جانباً هاماً في سيرورة إنشاء وتقييم المشروعات. لذلك فإن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد دور دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص ومدى الأهمية التي يوليها المستثمر لهذه الدراسات، ومعرفة مدى الارتباط بين استخدام هذه الدراسات ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورصد أهم الأسباب التي تعيق إعداد واستخدام دراسات الجدوى في هذه المشروعات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد (201) استبيان من الاستبيانات الموزعة على القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي من الجزائر، شكلت عينة للدراسة، كما تم الاعتماد على المقابلات لدعم تفسير النتائج، وأسلوب تحليل الوثائق المجمع من بعض المؤسسات البنكية. وبعد تحليل البيانات أظهرت النتائج الرئيسية أن هناك اختلاف وتفاوت في مستوى الإقبال والوعي بأهمية دراسات الجدوى بين القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى تبين أن هذه الدراسات لا تتم بالمستوى المطلوب ووجود معوقات تحد من إعدادها واستخدامها، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين الإقبال على دراسات الجدوى ومستوى إعدادها وأداء المشروعات، وأخيراً شكلت اعتبارات الحصول على التمويل البنكي عاملاً رئيسياً في الإقبال على هذه الدراسات. و على أساس تلك النتائج قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات التي تساهم في تطوير والارتقاء بمستوى دراسات الجدوى الاقتصادية مما يعزز من فرص النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية:

دراسات الجدوى، التقييم المالي، التقييم الاقتصادي، التمويل، القطاع الخاص، المشروعات الصغيرة والمتوسطة

Résumé :

La création des projets et de nouvelles entreprises représente le moteur de l'économie partout, et parmi les éléments essentiels d'une économie vive. L'importance donnée aux études de faisabilité économique fait partie importante du processus de la création et de l'évaluation des projets. Justement, le but de cette étude a pour objectif de définir le rôle des études de faisabilité dans l'évaluation et le financement des projets dans le secteur privé, et l'importance portée par l'investisseur à ces études. Comme elle cherche à connaître aussi le degré du rapport entre l'utilisation des études de faisabilité et la réussite des petits et moyens projets. L'étude a pour objectif aussi le repérage des obstacles les plus importantes qui empêchent l'élaboration et l'utilisation des études de faisabilité.

Pour atteindre les objectifs de cette étude, on a considéré l'échantillon de(201) questionnaires sur le nombre collecté auprès des responsables des petites et moyennes entreprises dans la région Sud Est de L'Algérie. Le recours aussi aux interviews pour soutenir l'interprétation des résultats, l'examen et l'analyse de différents documents obtenus auprès de certaines banques.

Après l'analyse des données, les résultats principaux ont montrés, qu'il existe des différences par rapport au recours et au degré de conscience de l'importance de ce genre d'études chez les différents responsables de petits et de moyens projets dans la région étudiée. on'a remarqué également que les études réalisées sont au-dessous du niveau exigé, et L'existence d' obstacles empêchant l'élaboration et l'utilisation de ces études.

L'étude a montré l'existence d'un rapport faible dans le sens statistique, entre le recours aux études de faisabilité; le niveau de leur élaboration et la performance des projets.

L'acquisition du financement bancaire a représenté surtout, l'un des facteurs principaux qui influencent le recours à des études de faisabilité. Sur la base de ces résultats, cette présente étude a présenté un ensemble de propositions qui collaborent au développement et à l'amélioration du niveau des études de faisabilité économique, ce qui multiplié les chances de réussite de petits et de moyens projets.

Mots clés : les études de faisabilité, l'évaluation financière, l'évaluation économique, le financement des projets, le secteur privé, les petits et moyens projets.

Abstract :

The establishment of new projects and enterprises is the engine of the economy in any region, and a main element of its vitality, and the economic feasibility studies is an important aspect in the process of establishing and evaluating projects. That's why, the purpose of this study is to determine the role of feasibility studies in the evaluation and financing the projects of the private sector and the importance attached by the investor to these studies, and to know the relationship between the use of these studies and the success of the small and medium projects, and to monitor the most important reasons that hinder the preparation and the use of the feasibility studies in these projects.

To achieve the objectives of the study, (201) questionnaires were adopted from those distributed to the owners of small and medium projects in the south east region of Algeria. After the analysis the data, the main results showed that there is a disparity in the level of the demand and the awareness of the importance of feasibility studies among the owners of small and medium projects in the region on the one hand, On the other hand, it was found that these studies are not carried out to the required level and there are obstacles that limit their preparation and their use. This study showed that there is a weak statistically significant relationship between the demand for feasibility studies and their level of preparation and project performance; finally, some considerations were adopted to get the bank finance as a major factor in the access to these studies. Focusing on these results, the study gave a set of suggestions that contribute to the development and the upgrading of economic feasibility studies, which enhances the chances of small and medium projects success.

Key words: economic feasibility studies, financial evaluation, economic evaluation, project financing, private sector, small and medium projects

فهرس المحتويات

الصفحة	
I	آية قرآنية
II	إهداء
III	شكر وتقدير
IV	الملخص بالعربية
V	الملخص بالفرنسية (Résumé)
VI	الملخص بالانجليزية (Abstract)
VII	فهرس المحتويات
XIII	قائمة الجداول
XVI	قائمة الأشكال
XVII	قائمة الملاحق
أ-ق	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار العام لدراسات الجدوى الاقتصادية
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشروعات الاستثمارية
3	المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه
3	أولاً: مفهوم الاستثمار
5	ثانياً: مفهوم المشروع الاستثماري
9	المطلب الثاني: تصنيفات المشروعات الاستثمارية
14	المطلب الثالث: دورة المشروع وأهدافه
14	أولاً: دورة المشروع
17	ثانياً: أهداف المشروع الاستثماري
18	المبحث الثاني: القرار الاستثماري
18	المطلب الأول: ماهية القرار الاستثماري وأنواعه
18	أولاً: تعريف القرار الاستثماري
19	ثانياً: خصائص القرار الاستثماري
21	ثالثاً: أنواع القرارات الاستثمارية
22	المطلب الثاني: أسس ومبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية

24	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية
26	المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول دراسات الجدوى
26	المطلب الأول: ماهية دراسات الجدوى وخصائصها
27	أولاً: التطور التاريخي لدراسات الجدوى
28	ثانياً: تعريف دراسات الجدوى وخصائصها
30	المطلب الثاني: تصنيفات وأهمية دراسات الجدوى
30	أولاً: تصنيفات دراسات الجدوى
31	ثانياً: أهمية دراسات الجدوى
33	المطلب الثالث: متطلبات ومجالات تطبيق دراسات الجدوى
33	أولاً: متطلبات وأساسيات دراسة الجدوى
34	ثانياً: مجالات تطبيق دراسة الجدوى
36	المطلب الرابع: صعوبات إجراء وتطبيق دراسات الجدوى
38	المبحث الرابع: مراحل تحليل جدوى المشروع
38	المطلب الأول: مرحلة تحليل الفرص الاستثمارية
39	أولاً: مرحلة التعرف على الفرص الاستثمارية
42	ثانياً: مرحلة التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية
43	المطلب الثاني: مرحلة دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية
43	أولاً: مرحلة دراسة الجدوى الأولية للمشروع
44	ثانياً: مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية
45	المطلب الثالث: مرحلة التقييم واتخاذ القرار النهائي
47	خلاصة الفصل الأول
48	الفصل الثاني: التقييم المالي والاقتصادي للمشروعات الخاصة
49	تمهيد الفصل الثاني
50	المبحث الأول: مفهوم وأسس التقييم المالي للمشروعات الخاصة
50	المطلب الأول: دراسات الجدوى وأسس تقييم المشروعات
50	أولاً: مفهوم التقييم وأهميته
52	ثانياً: أهداف وأسس عملية تقييم المشروعات
53	المطلب الثاني: ماهية التقييم المالي وعناصره
56	المطلب الثالث: التقييم المالي وفق مقارنة التدفقات النقدية
56	أولاً: أهمية مقارنة التدفقات النقدية في التقييم المالي

57	ثانيا: عناصر التحليل في مقارنة التدفقات النقدية
62	المبحث الثاني: معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد
62	المطلب الأول: المعايير التقليدية
64	المطلب الثاني: معايير القيمة الزمنية للنقود
67	المطلب الثالث: إشكالية اختيار معايير التقييم
70	المبحث الثالث: معايير التقييم المالي في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة
70	المطلب الأول: مفهوم المخاطرة وعدم التأكد
72	المطلب الثاني: أساليب تقييم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة
73	أولا: الطرق الاحتمالية في تحليل المخاطرة
75	ثانيا: طرق تحليل المخاطرة في ظل المستقبل غير الاحتمالي
78	المطلب الثالث: أساليب تقييم المشروعات في ظل ظروف عدم التأكد
81	المبحث الرابع: التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الخاصة
82	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التقييم الاقتصادي والاجتماعي
85	المطلب الثاني: تقدير الربحية الوطنية
88	المطلب الثالث: معايير تقييم الربحية الاقتصادية الوطنية
92	المبحث الخامس: المساهمات الحديثة في تقييم المشروعات الخاصة
92	المطلب الأول: تطور نماذج تقييم المشروعات الاستثمارية
92	أولا: محدودية النماذج التجارية
93	ثانيا: الإطار الجديد لتقييم المشروعات الاستثمارية
94	المطلب الثاني: مساهمة التحليل الاستراتيجي في تقييم المشروعات
97	المطلب الثالث: تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مؤشرات القيمة
98	أولا: مفهوم مؤشرات القيمة
101	ثانيا: مزايا و حدود استخدام مؤشرات القيمة في اختيار المشروعات
103	المطلب الرابع: مساهمة نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات
104	أولا: نظرية الخيارات والقرار الاستثماري
106	ثانيا: أنواع الخيارات الحقيقية
107	ثالثا: فوائد استخدام الخيارات الحقيقية مقارنة بالطرق التقليدية
109	المطلب الخامس: مساهمة الطرق متعددة المعايير في تقييم المشروعات
111	خلاصة الفصل الثاني

112	الفصل الثالث: الأسس النظرية لإنشاء و تقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
113	تمهيد الفصل
114	المبحث الأول: الأطر والمفاهيم النظرية لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة
114	المطلب الأول: مفهوم و خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة
114	أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
118	ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة
119	المطلب الثاني: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
121	المطلب الثالث: المقاولاتية وعلاقتها بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة
125	المطلب الرابع: مراحل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة
129	المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
129	المطلب الأول: الدراسة التسويقية
130	أولاً: أهداف دراسة الجدوى التسويقية
130	ثانياً: مميزات النشاط التسويقي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
131	ثالثاً: تحليل السوق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
134	رابعاً: المزيج التسويقي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
135	المطلب الثاني: الدراسة الفنية
140	المطلب الثالث: الدراسة البيئية
143	المطلب الرابع: الدراسة التمويلية
143	أولاً: مراحل عملية البحث عن التمويل
146	ثانياً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
150	ثالثاً: تكلفة رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
150	المبحث الثالث : تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة
151	المطلب الأول : السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
154	المطلب الثاني : أبعاد القرار الاستثماري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
158	المطلب الثالث: معايير تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة
164	المطلب الرابع: طبيعة ومشاكل التقييم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
164	أولاً: طبيعة تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
168	ثانياً: مشاكل وصعوبات تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
169	المطلب الخامس : تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بيئة المخاطر
169	أولاً: أنواع المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

173	ثانيا: تسيير المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
176	المبحث الرابع: تحليل قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
176	المطلب الأول: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
179	المطلب الثاني: المساهمات النظرية المفسرة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
186	المطلب الثالث: المقاربات النظرية المتوافقة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
192	المطلب الرابع: العلاقة التمويلية بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
196	خلاصة الفصل الثالث
197	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية: واقع الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (منطقة الجنوب الشرقي)
198	تمهيد الفصل الثالث
199	المبحث الأول: واقع إنشاء وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
199	المطلب الأول: مكانة وتطور القطاع الخاص في الجزائر
199	أولا: ظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر
205	ثانيا: مكانة ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني
207	المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها في الجزائر
207	أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
208	ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
211	المطلب الثالث: ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني
212	أولا: تحليل ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
217	ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني
221	المطلب الرابع: صعوبات إنشاء وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
221	أولا: واقع أسلوب تقييم واتخاذ قرار الاستثمار
223	ثانيا: معوقات ومشاكل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
227	المطلب الخامس: آليات الدعم لإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
232	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية
232	المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية
232	أولا: مصادر جمع المعلومات
232	ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة
234	المطلب الثاني: أداة الدراسة
234	أولا: بناء أداة الدراسة

235	ثانيا: صدق وثبات أداة الدراسة
238	ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة
238	المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة
238	المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة
245	المطلب الثاني: تحليل بيانات الأبعاد الرئيسية للدراسة
245	أولا: اتجاهات أفراد العينة نحو مستوى الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية
253	ثانيا: اتجاهات أفراد العينة نحو بعدي سلوك المستثمر وأداء المشروع
255	المبحث الرابع: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
256	المطلب الأول: اختبار الفرضيات
280	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج
283	خلاصة الفصل الرابع
284	الخاتمة
292	قائمة المراجع
311	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	يوضح جدول التمويل حسب المخطط الخاسبي العام (PCG 1982)	58
(2.2)	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وغير المباشرة	61
(3.2)	معايير التقييم المالي (المعايير التقليدية)	63
(4.2)	مفهوم معايير القيمة الزمنية للنقود وقاعدة اتخاذ القرار	65
(5.2)	إيجابيات وسلبيات معايير القيمة الزمنية للنقود (معايير التدفق النقدي المخصوم)	66
(6.2)	المعايير الإجمالية للتقييم	68
(7.2)	الاختلاف بين الربحية التجارية والربحية الوطنية	84
(8.2)	أنواع الخيارات الحقيقية	106
(1.3)	تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	115
(2.3)	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان	116
(3.3)	كثافة أنشطة الاستثمار في PME	156
(4.3)	مقارنة الاستعمال لتقنيات تقييم المشروع ما بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة	159
(5.3)	درجة استعمال طرق التقييم للمشروعات بدلالة حجم المؤسسة	160
(6.3)	ملخص لأهم الدراسات التي تناولت استعمال طرق تقييم المشروعات ص و م	162
(7.3)	ملخص لبعض الدراسات حول أثر الخصائص الشخصية والخصائص التنظيمية (م ص م) على عملية التقييم	164
(8.3)	العلاقات بين خصوصيات PME وأنماط التقييم	166
(9.3)	تحليل خطر الأعمال	171
(10.3)	مثال حول التقييم المالي لاستراتيجيات مواجهة الخطر	175
(11.3)	المقارنة بين هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة	178
(1.4)	تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر	205
(2.4)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي 17-02	208
(3.4)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة (2007-2017)	212
(4.4)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (2007-2017)	214
(5.4)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية (2007-2017)	215
(6.4)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المتوقعة حسب قطاع النشاط	216
(7.4)	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	217

219	الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني (2005-2015)	(8.4)
220	تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني (2004-2014)	(9.4)
233	يبين توزيع مفردات العينة حسب الولايات التي تم فيها توزيع وجمع الاستبيانات	(10.4)
236	يبين صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحاور الخمسة للاستبيان	(11.4)
237	يبين نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة	(12.4)
239	الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الخصائص الشخصية والوظيفية للمستثمر)	(13.4)
241	يبين وصف خصائص العينة وفق الخصائص التنظيمية للمشروعات	(14.4)
244	إجابات أفراد العينة حول أسباب إنشاء المشروع ودوافع اختيار مجال النشاط	(15.4)
246	يبين نسبة إقبال المشروعات محل الدراسة على دراسات الجدوى	(16.4)
247	قياس مستوى الإقبال والإدراك لأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية	(17.4)
248	مستوى ونوعية إنجاز دراسة الجدوى للمشروع حسب وجهة نظر القائمين على المشروعات	(18.4)
250	تقييم لمضمون نماذج من دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	(19.4)
252	معوقات إعداد و استخدام الجدوى في اتخاذ القرار من وجهة نظر القائمين على المشروعات	(20.4)
253	سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة	(21.4)
255	قياس مستوى أداء المشروعات محل الدراسة	(22.4)
256	نتائج اختباري T-test و Levens بالنسبة لوجود فروق معنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى	(23.4)
258	نتائج اختباري T-test و Levens بالنسبة لوجود فروق معنوية في السلوك الاستثماري	(24.4)
259	نتائج اختبار T-test للفروق المعنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير الجنس	(25.4)
260	نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار للفروق المعنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تبعا للخصائص الشخصية والوظيفة للمستثمر	(26.4)
261	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير العمر	(27.4)
261	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات عمر المستثمر لعينة الدراسة	(28.4)
262	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير المستوى الدراسي	(29.4)
263	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات المستوى الدراسي لعينة الدراسة	(30.4)
263	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير التخصص العلمي	(31.4)

264	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات التخصص العلمي لعينة الدراسة	(32.4)
265	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير الخبرة	(33.4)
265	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات سنوات الخبرة لعينة الدراسة	(34.4)
266	نتائج اختبار T-test لاختبار للفروق المعنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير التكوين في إدارة المؤسسات	(35.4)
267	نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار للفروق المعنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تبعاً لخصائص المشروع	(36.4)
268	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير عمر المشروع	(37.4)
269	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات عمر المشروع لعينة الدراسة	(38.4)
270	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير حجم المشروع	(39.4)
270	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات حجم المشروع لعينة الدراسة	(40.4)
271	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب قطاع النشاط	(41.4)
272	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات قطاع النشاط لعينة الدراسة	(42.4)
273	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير إطار المشروع	(43.4)
273	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات إطار إنشاء المشروع لعينة الدراسة	(44.4)
274	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب الشخص المسير للمشروع	(45.4)
275	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات الشخص المسير للمشروع لعينة الدراسة	(46.4)
276	تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير مصدر تمويل	(47.4)
276	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات مصدر تمويل المشروع لعينة الدراسة	(48.4)
277	العلاقة بين مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى والمتغيرات الشخصية للمستثمر وخصائص المشروع	(49.4)
278	نتائج اختبار معاملات الارتباط بيرسون بين غياب أو ضعف الدراسة وأداء المشروعات محل الدراسة	(50.4)
279	اختبار T-test للتعرف على اتجاهات آراء أفراد العينة حول بعد معوقات إعداد واستخدام دراسات الجدوى	(51.4)

فهرس الأشكسال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
8	عناصر المشروع	(1.1)
13	أنواع المشاريع الاستثمارية	(2.1)
16	دورة حياة المشروع	(3.1)
20	خصائص القرار الاستثماري	(4.1)
24	العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري	(5.1)
38	صعوبات دراسات الجدوى	(6.1)
45	العلاقات الداخلية المتبادلة لدراسات الجدوى الاقتصادية	(7.1)
46	مراحل تحليل جدوى المشروع الاستثماري	(8.1)
59	أنواع تدفقات الخزينة حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة	(1.2)
64	يبين عمليتي التحيين والرسمة	(2.2)
71	خطر الاستثمارات حسب درجة ابتكارها	(3.2)
75	هيكل شجرة القرارات	(4.2)
77	معادلة خط السوق (العلاقة بين الخطر والمردودية)	(5.2)
79	التمثيل البياني لتحليل التعادل	(6.2)
87	أنواع التكاليف الاجتماعية	(7.2)
89	يوضح القيمة المضافة للمشروع	(8.2)
99	العلاقة بين تكلفة رأس المال، مردودية الأموال المستثمرة وإنشاء القيمة	(9.2)
100	شجرة القيمة ل Rappaport	(10.2)
105	حدود تطبيق الخيارات الحقيقية مقارنة بالقيمة الحالية الصافية بدلالة خصائص المشروع	(11.2)
129	مسار إنشاء مؤسسة	(1.3)
133	يوضح دورة حياة المنتج	(2.3)
136	مراحل دراسة الجدوى الفنية	(3.3)
143	مراحل عملية البحث عن التمويل	(4.3)
149	مصادر التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	(5.3)
172	يوضح مراحل تطور المشروع وعناصر خطر المشروع	(6.3)
174	مقارنة أهمية المخاطر	(7.3)
227	صعوبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	(1.4)

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
312	الاستبيان المتعلق بالجزء التطبيقي للدراسة	1
317	قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان	2
318	نتائج الدراسة التطبيقية	3

المقدمة العامة

تعمل المؤسسات اليوم باختلاف أحجامها و أنواعها في محيط يتميز بالتغيرات السريعة والمستمرة وبميل إلى التعقيد المتزايد مواجهة بذلك تحديات مختلفة أبرزها انفتاح الأسواق، اشتداد المنافسة، ازدياد أهمية الموارد المعرفية تنامي البعد البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و إن متطلبات التعايش مع هذا المحيط المضطرب الذي يجمع بين التعقيد **Complexité** وعدم التأكد **Incertitude** يضع المؤسسات أمام صعوبات عديدة ويرهن بقائها و تطورها بقدرتها على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر تنافسية.

ولأن إقامة المشاريع الاستثمارية وتجهيزها يشكل مدخلا هاما من مداخل التنمية الاقتصادية، أصبح الاتجاه السائد بين دول العالم المتقدمة منها والنامية هو تحسين المناخ الاستثماري للدفع نحو إقامة مشروعات منتجة ومتميزة وتكريس وترويج ما يعرف بثقافة المشروع ، على اعتبار أن الاستثمار يحدد الوضع الاستراتيجي للمؤسسة وقدرتها على المنافسة والنمو في المستقبل ويؤثر على أداءها أيضا.

و من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات في محيطها الاقتصادي مشكلة كيفية اختيارها للاستثمارات والمشروعات التي تحقق أهدافها في ظل الفرص المتاحة والمخاطر المتوقعة. و لهذا حظي موضوع تقييم واختيار المشروعات اهتماما كبيرا في الفكر الاقتصادي والإداري على الصعيدين النظري والتطبيقي بوصفه مدخلا أساسيا في عملية صناعة القرار الاستثماري والتمويلي ولارتباطه الوثيق بالتنمية الاقتصادية.

وتعتمد عملية التقييم على ما يعرف بدراسات الجدوى الاقتصادية (**les études de faisabilité**) التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، والتي تساهم في وضع المعايير اللازمة لترشيد القرار الاستثماري وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد، كما أن هذه الدراسات تشكل الأساس العلمي لتقييم المشروعات وتعبر عن الأهداف التي يتبناها كل من المستثمر الخاص والدولة، و تستأثر هذه الدراسات بأهمية استثنائية وبالأخص في الدول النامية لكونها تعاني من ندرة في مواردها بخاصة عنصر رأس المال، مما يتطلب تحديد الأولوية للمشروعات الاقتصادية التي تحقق أكبر عائد اقتصادي.

و باعتبار أن القطاع الخاص يشكل اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم رغم اختلاف ظروف نشأة هذا القطاع وتطوره ومكانته بين هذه الدول، فإن التفكير في إقامة مشروعات تنتمي إلى هذا القطاع أو إحداث توسعات فيها يستوجب إعداد دراسات جدوى تكون ملائمة لبيئة عمل هذه المشروعات، والتي تأخذ بعين الاعتبار درجة المنافسة المتزايدة في الأسواق، وارتفاع معدل تغيير مجالات النشاط مما يعرضها لمخاطر عديدة يمكن تقليصها بفضل تحسين مستوى هذه الدراسات، وبما يجعلها تتغلب على المشاكل التي تفرضها هذه التغيرات الداخلية والخارجية، وتساهم في ترشيد قرار الاستثمار وتخفف على مصادر التمويل الوطنية والأجنبية، ونظرا لأن جزءا كبيرا من مؤسسات هذا القطاع تستحوذ عليه ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد العمود الفقري له في معظم اقتصاديات دول العالم بصفة عامة، والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، هذا الأخير الذي يشهد تحولات تهدف إلى تأسيس ما يعرف بالأسواق التنافسية من خلال دعم ومساندة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد من أهم العناصر الإستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية لما تتمتع به من مزايا مثل المرونة والديناميكية والقدرة على توفير مزيد من فرص العمل ، والابتكار وقربها من المتعاملين معها.

■ إشكالية الدراسة:

على الرغم من أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أنها تواجه مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تختلف حدتها وسبل مواجهتها من دولة إلى أخرى، وباستقراء لمجموعة من الحقائق الميدانية بشأن هذه المعوقات والمشاكل العالقة بهذه المشروعات والمتمثلة خاصة في: ارتفاع عدد حالات الفشل لهذه المشروعات خاصة في بداية حياتها ، ارتفاع حالات التعثر في التمويلات البنكية الموجهة لهذه المشروعات ، صعوبة تقييم مخاطرها بسبب إشكالية عدم التماثل في المعلومة ، ضعف آليات المرافقة، وضعف الديناميكية والروح المقاولاتية، بالإضافة إلى نتائج أبحاث ودراسات مثل: **Berryman (1982)**، **Ang (1991)**، **Northcott (1991)**، **Gasse et al (1996)** تناولت موضوع القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أكدت أن هذه الأخيرة تعاني من محدودية الموارد المالية ومشاكل في التمويل وكذا ضعف في تقييم المشاريع وتنظيم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، إلى جانب محدودية الخبرة المالية وضعف المعارف العامة لدى المقاولين وكذا اعتماد هذه المؤسسات في اختيار وتقييم مشروعاتها على الطرق الحدسية (**Méthodes Intuitives**).

وإذا كانت دراسة القرار الاستثماري والتمويلي حظيت بمكانة هامة في الفكر المالي خاصة في المؤسسات الكبرى فإن تخصيص الموارد وتوجيهها بشكل أمثل نحو الاستثمارات التي ستكون أكثر تنافسية يعد أكثر من ضرورة في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمحدودية مواردها، إلى جانب أن قرار إنشائها ليس بالبساطة التي يمكن تصورهما إذ تخضع لعوامل عديدة منها ما هو مرتبط بالخصائص الشخصية للمقاول المنشئ للمشروع، تأثير البيئة المحيطة بالمشروع، الجهات المساعدة على إنشاء هذه المشروعات، وهنا تبرز دور و أهمية دراسات الجدوى في ضمان تحقيق النجاح لاستثمارات هذا النوع من المشروعات خاصة و أنها أكثر تأثراً بتقلبات المحيط وارتفاع حالات عدم التأكد الأمر الذي يستدعي ضرورة ملحة لمناقشة شروط إنشاء وعمل هذه المشروعات.

و في ضوء ما تقدم تظهر إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص في الجزائر، وما هو واقع الاهتمام بهذه الدراسات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي ؟
وللإجابة على الإشكالية الرئيسية في هذا البحث ، وبغية الوصول إلى إجابات تمكننا من الإلمام بالموضوع بشكل كامل ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى إقبال و إدراك القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية دراسات الجدوى في المنطقة محل الدراسة؟
2. هل يختلف سلوك المستثمر في تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة تبعاً لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى؟
3. هل يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في اتجاهات القائمين على المشروعات محل الدراسة نحو مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن يعزى إلى خصائص المستثمر أو خصائص المشروع؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب أو ضعف دراسات الجدوى و أداء المشروعات محل الدراسة؟
5. هل توجد معوقات تحد من القيام بدراسات الجدوى واستخدامها في اتخاذ القرار من وجهة نظر القائمين على المشروعات المشمولة بالدراسة؟

▪ فرضيات الدراسة:

- للإجابة على الأسئلة المطروحة، يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلق للدراسة وهي كما يلي:
- الفرضية الأولى:** لا يوجد إقبال وإدراك بأهمية دراسات الجدوى من طرف القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- الفرضية الثانية:** لا يوجد اختلاف في سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة تبعاً لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى.
- الفرضية الثالثة:** لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في اتجاهات القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن يعزى إلى خصائص المستثمر أو خصائص المشروع. وتنقسم هذه الفرضية إلى:
- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في اتجاهات القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن يعزى إلى خصائص المستثمر.
 - لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في اتجاهات القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن يعزى إلى خصائص المشروع.
- الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب أو ضعف دراسات الجدوى و أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- الفرضية الخامسة:** لا توجد معوقات تحد من القيام بدراسات الجدوى واستخدامها في اتخاذ القرار من وجهة نظر القائمين على المشروعات المشمولة بالدراسة.

■ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما تشكله عملية اتخاذ القرار الاستثماري وتمويل المشروعات الاقتصادية من آثار هامة ليس على مستوى المستثمر فقط، بل تتعدى لتشمل أجزاء الاقتصاد الوطني برمته، ويتزامن معالجة هذا الموضوع مع الوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، وسياسة الإصلاحات المتبعة بهدف تعزيز الاقتصاد وتهيئته للاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، التي تسودها ظاهرة الانفتاح والعولمة، وإرساء قواعد آليات السوق وإشراك القطاع الخاص في رسم مسار التنمية الاقتصادية.

وعليه تستمد الدراسة الحالية أهمية أكاديمية و ميدانية من خلال:

- توجه العديد من الاهتمامات البحثية العلمية الحالية إلى دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الدور المتزايد لدراسات تقييم المشروعات و ما تثيره من قضايا في الأدب الاقتصادي والمالي.
- إن موضوع دراسات الجدوى ذو علاقة بالقرارات المالية التي تتخذها المؤسسة، ومن أهمها القرار الاستثماري ويمكن أن يعطي هذه الدراسة بعدا استراتيجيا من خلال الأهمية التي تحظى بها هذه القرارات وآثارها على نمو المؤسسة وخلق الثروة للاقتصاد الوطني.
- تعد الدراسة إضافة إلى التراكم الأكاديمي الحاصل في مجال البحث، إذ تسلط الضوء على الأساليب الحديثة المتبعة في تقييم المشروعات الاستثمارية وتتطرق إلى خصوصية تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- المكانة التي تحظى بها المشروعات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، من خلال البرامج والسياسات المنتهجة لترقية هذا القطاع و سيطرة هذه المشروعات على أغلب النشاطات الاقتصادية.
- الصعوبات التي تتعرض إليها المشروعات الاستثمارية والتي تنتهي بها إلى التعثر بسبب غياب دراسات الجدوى أو عدم شموليتها ودقتها.
- الأهمية التي تحظى بها طرق تقييم المشروعات الاستثمارية لدى المتعاملين الاقتصاديين (بنوك و مؤسسات مالية).
- تسعى هذه الدراسة إلى الاهتمام بتقييم تجربة دراسات الجدوى ميدانيا للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ومن هنا جاءت أهمية بحثنا الميداني هذا في أنه يضيف معلومات جديدة بناء على النتائج التي توصلنا إليها، وبالتالي يمكن استخدام هذه المعلومات والنتائج في تطوير نظم و أساليب دراسات الجدوى الاقتصادية خاصة في المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

■ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في عملية تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص و واقع الاهتمام بهذه الدراسات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في منطقة الجنوب الشرقي ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- بيان و شرح الإطار العام لدراسات الجدوى ، والتعرف على متطلباتها ومعوقاتها.

- تحديد مستوى إقبال و إدراك عينة الدراسة لأهمية دراسات الجدوى بالنسبة لمشروعاتهم.
- محاولة التعرف على الأسباب التي تقف وراء ضعف تقييم المشاريع وتنظيم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع الإطار المنهجي والعملية لدراسة الجدوى الاقتصادية.
- عرض الأساليب التقليدية والحديثة في مجال تقييم واختيار الاستثمارات.
- عرض الأسس العلمية للتقييم المالي والاقتصادي.
- دراسة أساليب تقييم المشروعات الاستثمارية بالاقتصاد الجزائري، بهدف التوصل إلى العناصر التي تدعم وترفع من كفاءة عملية التقييم ومن ثمة الاختيار السليم للمشروعات التي تعزز من التنمية الاقتصادية.
- نأمل من خلال هذا البحث الكشف عن سبل تعامل دراسات الجدوى مع مشاكل تقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تزداد أكثر في ظل عدم استقرار المحيط.
- الوصول إلى نتائج واقتراحات تدعم وتحسن من مستوى دراسات الجدوى، وما ينعكس ذلك على تشجيع وتحقيق مشروعات ناجحة في القطاع الخاص.
- التعرف على معوقات إنجاز و استخدام دراسات الجدوى، كما أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة محل الدراسة وفي الجزائر عموماً على معالجة المعوقات التي تحول دون نجاح مشروعاتهم وتطورها.
- تقديم بعض التوصيات من أجل إتباع الأساليب التي تمكن من تحسين مستوى دراسات الجدوى، وذلك لمحاولة التصدي لحالات التعثر بالنسبة لهذه المشروعات.

▪ مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى عدة اعتبارات موضوعية منها وذاتية.

الموضوعية:

- الأهمية التي يكتسبها البحث كونه يدرس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل نسيج القطاع الخاص والذي يمثل قطاعاً حساساً في الاقتصاد الوطني.
- أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تعرفها المؤسسة الاقتصادية والتطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.
- المكانة التي حظي بها هذا الموضوع في الدراسات المالية الحديثة.
- الأهمية الإستراتيجية لقرارات الاستثمار بالنسبة لمستقبل المؤسسة.
- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء التقييم أو سوء دراسة المشاريع بجدية على مستوى العديد من المؤسسات الوطنية.

- المساهمة في إثراء المكتبة باللغة العربية، وتقديم مرجع يضم الجوانب النظرية والتطبيقية خاصة فيما يتعلق بتقييم التجربة عمليا وميدانيا في موضوع دراسات الجدوى بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ومحاولة تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه إعداد مثل هذه الدراسات.

الذاتية:

- الميل الشخصي إلى البحث في مواضيع الاستثمار والتمويل خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الإحساس بأهمية الموضوع، ومحاولة تأصيل الجوانب العلمية والعملية بما يسمح إزالة كل الإشكالات المحيطة بهذا الموضوع.

- مواصلة بحث مذكرة الماجستير المعنونة ب" تفعيل دور دراسات الجدوى في تقييم و اتخاذ قرارات تمويل المشروعات الصناعية" و الذي تم التركيز فيه على جانب دور دراسات الجدوى وتفعيلها في اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل للمشروعات الاستثمارية الصناعية، كما حرصت الدراسة على الكشف عن كيفية تعامل البنك مع هذه الدراسات المقدمة إليه بغرض الحصول على التمويل الاستثماري.

■ منهج و أدوات الدراسة:

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة ، والإلمام بمختلف جوانبها وتحليل أبعاد الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد جمع وتلخيص الحقائق النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك في وصف كل ما يتعلق بالمفاهيم والأسس النظرية للدراسة، من خلال التعرف على دور وأهمية دراسات الجدوى في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، والتطرق إلى أساليب تقييم مشروعات القطاع الخاص، وكذا تحليل مشاكل التقييم والتمويل التي تعترض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وللقيام بالدراسة التطبيقية اعتمدنا على منهج دراسة الحالة مثلما يصفه البعض، أين قمنا باستخدام أدوات لجمع البيانات أبرزها الاستبيان والمقابلة والملاحظة غير المشاركة، وكذا تحليل الوثائق المجمعة من المؤسسات ومن ثمة تحليل المعطيات وفق الأساليب الإحصائية المعروفة، مما جعلنا نجتمع بين المقاربتين الكمية والنوعية لإثراء دراستنا وتدعيمها بالتحليل والتفسير.

■ حدود الدراسة:

يمكن حصر حدود هذا البحث في المجالات التالية:

1- الحدود الموضوعية:

يقتصر البحث في تقييم المشروعات الخاصة وتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية هامة، ومن ثمة الحاجة الملحة للاهتمام بعملية تقييمها مما يزيد من أهمية هذا البحث.

2- الحدود البشرية :

اقتصار الدراسة على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المالكين المسيرين) لها دون تناولها لبقية العاملين في المشروعات عينة الدراسة.

3- الحدود المكانية: دراسة واقع الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي من الجزائر.

4- الحدود الزمانية:

قام الباحث بتطبيق الدراسة المسحية على أفراد العينة البحث، وكذا جمع الوثائق اللازمة لتحليلها خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأخير من 2014 إلى غاية الثلاثي الأول من 2016.

5- الحدود المفاهيمية:

أثناء تناولنا لهذه الدراسة وجدنا تعدد في المصطلحات الدالة على المشروعات الصغيرة و المتوسطة، فهناك من يطلق عليها تسمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو منشأة الأعمال الصغيرة أو المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر، وفي الجزائر قد يستعمل مصطلح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي يرمز له بـ PME، PMI والتي من ضمنها المؤسسات المصغرة.

6- الحدود المتعلقة بمتغيرات وبيانات الدراسة:

ركزت دراستنا على متغيرات نوعية ذات صلة بمستوى الاهتمام بدراسات الجدوى ومعوقات إعدادها ونوعية هذه الدراسات، كما أن النتائج المتوصل إليها ستبقى مقبولة في حدود فترة التحليل. وهي نتائج تخص القطاع موضوع الدراسة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تعميمها على قطاعات أخرى. كما حاولنا في بحثنا تجنب المعطيات التي لها علاقة بالبيانات الحاسوبية والكمية نظرا لحساسية مسيري هذه المشروعات في تقديم مثل هذا النوع من البيانات، وكذلك تطرح إشكالية مدى مصداقية البيانات الحاسوبية التي تقوم المشروعات الخاصة في الجزائر بإعدادها في ظل ظروف تتسم بعدم الوثوقية وهذا لانتشار ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر. لهذا نعول على متغيرات قد لا يمثل توفيرها حساسية بالنسبة للقائمين على المشروعات وهي بيانات نوعية تخص رصد اتجاه مسؤولي هذه المشروعات وآراءهم حول مدى اهتمامهم بدراسات الجدوى.

■ صعوبات الدراسة:

من المتعارف عليه أن كل بحث علمي يتطلب الجهد والوقت والعمل للإلمام بكل المعلومات التي تحيط بالموضوع، وعلى غرار باقي الباحثين فلقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث، تعلقت خاصة بالجانب التطبيقي فتمثلت في :

- عدم التعاون اللازم والجددي من طرف بعض مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المبحوثين) واستغراق وقت طويل في توزيع الاستبيانات وجمعها، وهذا ما انعكس في إلغاء عدد كبير من الاستبيانات المسترجعة نظرا

لعدم قابليتها للتحليل الإحصائي بسبب طريقة ملئها أو بسبب نقص جزئي أو كلي في تدوين المعلومات الأساسية والإجابات المطلوبة في الاستبيان.

- صعوبة حصر شامل لكل المؤسسات والمشروعات التي تنشط في المنطقة محل الدراسة.
- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات من المؤسسات (المشروعات) محل الدراسة التطبيقية، مما دفع في كثير من الأحيان إلى استخدام العلاقات الشخصية للحصول عليه.

■ الدراسات السابقة:

طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة، تبين أن أغلبية الأبحاث التي تناولت موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية انصبحت على إشكالية دور ومساهمة هذه الدراسات في اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي حيث ركزت المراجع العلمية على الإطار العلمي النظري لدراسات الجدوى الاقتصادية، واستندت في معالجة الموضوع على دراسة حالة بعض المشروعات الاستثمارية في تقديمها ومحاولة تقييمها للحكم على جدواها الاقتصادية، بينما الأبحاث التي تناولت واقع الاهتمام بدراسات الجدوى ومعوقات استخدامها خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكانت قليلة جداً، واتجهت أغلبها إلى التعرف على طرق التقييم المتبعة والأكثر استخداماً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعليه تتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات القليلة التي تناولت مدى الوعي بأهمية دراسات الجدوى ومعوقات إعدادها واستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل، ولقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات جد قريية من موضوعنا وتمسه بشكل مباشر أو غير مباشر، تنوعت ما بين الدراسات العربية منها والأجنبية وهي كالآتي:

(أ - الدراسات العربية:

1. دراسة (محمد تيسير الرجبي، 1998) بعنوان " قرارات الإنفاق الرأسمالي وأثرها على الأداء " ¹

تشكل هذه الدراسة محاولة لتغطية الواقع العملي لقرارات الإنفاق الرأسمالي المطبقة في الأردن، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق تقييم قرارات الإنفاق الرأسمالي وكذا مقارنة ممارسات الموازنات الرأسمالية التي تتبعها الشركات المساهمة الأردنية والممارسات المتبعة من طرف المنشآت الاستشارية الأردنية ومعرفة أثر تطور هذه الممارسات على أداء الشركات المساهمة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استعان الباحث بأداة الإستبانة، واشتملت عينة الدراسة على مجموعتين تضم الأولى 43 شركة مساهمة عامة وتضم الثانية 22 جهة استشارية تمحورت استبانة الدراسة على المحاور التالية:

نوع الطريقة المستخدمة في تقييم المشروعات الاستثمارية، طريقة تحديد معامل المخاطرة، كيفية تحديد معدل خصم التدفقات النقدية، تحديد موقف أفراد العينة اتجاه جوانب مختلفة للموازنة الرأسمالية.

¹ -محمد تيسير الرجبي، قرارات الإنفاق الرأسمالي وأثرها على الأداء -دراسة ميدانية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 2، 1998.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي:

- 95% من عينة الدراسة يستخدمون طرقاً عدة لتقييم مشروعات الإنفاق الرأسمالية والمفاضلة بينها.
- أكثر من 50% من أفراد العينة يحددون المخاطرة ومعدل الخصم على أساس شخصي، كما توصلت الدراسة إلى أن الجهات الاستشارية تميل إلى استخدام النماذج الكمية والمفاهيم النظرية أكثر من الشركات، وهذا يتفق مع طبيعة دورها في القرارات الرأسمالية.
- إن تقسيم قرار الإنفاق الرأسمالي إلى عدة نشاطات تشكل طرق تقييم المشروعات أحدها، وجد أن طرق التقييم تغطي بالترتيب رقم 3 بالنسبة للشركات وعلى الترتيب رقم 4 بالنسبة للهيئات الاستشارية، مما يتطلب الاهتمام بكل مراحل قرار الإنفاق الرأسمالي من التفكير في المشروع إلى تنفيذه وتشغيله.
- أعطت أفراد العينة أهمية عالية للسماة المختلفة لعملية الموازنة الرأسمالية وكان أهم الموضوعات من وجهة نظر أفراد العينة هو تحديد التدفقات النقدية.
- هناك اختلافاً إحصائياً بين الجهات الاستشارية والشركات المساهمة بخصوص أهمية أجزاء القرارات الاستثمارية وسماةا المختلفة، ولكن لا يوجد اختلاف إحصائي بين الشركات التي حصلت على دعم قانون تشجيع الاستثمار وتلك التي لم تحصل على هذا الدعم.
- هناك علاقة إحصائية قوية بين درجة تطور الموازنة الرأسمالية وأداء الشركات المساهمة.
- والجدير بالذكر أن هذه الدراسة تساعد على تطوير عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ومن الناحية المنهجية فهي مشابهة لدراسات المسح الميداني التي تمت في بيئات أجنبية ودول متطورة ليستفيد الباحث منها بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد الأردني، كما أن الباحث استبعد الشركات غير المساهمة من عينة الدراسة وذلك لصعوبة الحصول على معلومات عن أدائها المالي، لذا تبقى نتائج هذه الدراسة مقبولة تحت نطاق العينة المدروسة ويصعب تعميمها.

2. دراسة. (خالد أحمد عبد الرحمن الرواشدة، 2006) بعنوان " طرق تقييم الإنفاق الرأسمالي وممارسات الموازنات الرأسمالية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة الأردنية"¹

تناولت هذه الدراسة طرق تقييم مشروعات الإنفاق الرأسمالي والإجراءات المتبعة في إعداد الموازنات الرأسمالية وأثرها على الأداء المالي للشركات الصناعية والخدمية المساهمة الأردنية، ومعرفة مدى اهتمام هذه الأخيرة باستخدام أساليب معالجة المخاطرة في التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية، وكذا طرق تحديد معدل خصم التدفقات النقدية المتوقعة. استندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل بلوغ أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها تم تشكيل عينة الدراسة والمتمثلة في المديرين الماليين ورؤساء قسم المحاسبة والبالغ عددهم 60 فرد في 31 شركة صناعية و 29 شركة خدمية المدرجة في بورصة عمان حسب دليل عام 2005.

¹ خالد أحمد عبد الرحمن الرواشدة، طرق تقييم الإنفاق الرأسمالي وممارسات الموازنات الرأسمالية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2006.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أغلب الشركات تستخدم طرقاً متطورة تقوم على خصم التدفقات النقدية، رغم أنها ما زالت تستخدم الطرق التقليدية في تقييم الإنفاق الرأسمالي.
- وجود علاقة إحصائية بين استخدام الطرق المتطورة وأداء الشركة المالي مقاساً بمتوسط ربحية السهم.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات إعداد الموازنات الرأسمالية التي تتبعها الشركات عينة الدراسة والأداء المالي.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة مقاساً بحجم رأس المال والطريقة المستخدمة في تقييم مشروعات الإنفاق الرأسمالي.
- معظم الشركات تأخذ عامل المخاطرة بالحساب عند تقييم المشروعات الاستثمارية كما اهتمت عينة الدراسة بجميع طرق تحديد معدل خصم التدفقات النقدية.

من الملاحظ أن هذه الدراسة شبيهة بالدراسة السابقة للباحث (محمد تيسير الرجبي، 1998) من حيث أهداف وإشكالية الدراسة ولا تختلف نتائجها كثيراً عنها إلا من حيث عينة الدراسة التي تناولت في دراسة الرجبي على غرار الشركات المساهمة هناك فئة المنشآت الاستشارية الأردنية. ولقد أوصت دراسة (الرواشدة) بضرورة العمل على تطوير الخبرات النظرية للجهات التي تقوم بتقييم المشروعات الرأسمالية، وضرورة إعطاء موضوعات معالجة المخاطرة وتحديد معدل خصم التدفقات النقدية عناية أكبر في المستقبل.

3. دراسة (رائد إبراهيم سعد، 2010) بعنوان "أهمية ومدى استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة في تقييم الاستثمارات الرأسمالية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف على أهمية ومدى استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة في تقييم الاستثمارات الرأسمالية لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. اشتملت الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والبالغ عددها 35 شركة حتى تاريخ 2008/03/31 اعتمدت الباحث على أداة الاستبانة لجمع المعلومات حيث تم توزيع 35 استبانة على المدراء الماليين لدى تلك الشركات واستردت بالكامل، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة بين النظرية من جهة والممارسات العملية من جهة أخرى وذلك بخصوص الأساليب المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار في المشروعات الرأسمالية.

¹ - رائد إبراهيم سعد، أهمية ومدى استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة في تقييم الاستثمارات الرأسمالية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، مج 30، ع1-يونيو (حزيران)، 2010.

- أظهرت النتائج أيضا أن متخذي القرارات الاستثمارية عادة ما يفضلون استخدام كل من أسلوب فترة الاسترداد (88.6%) من شركات العينة وأسلوب معدل العائد المحاسبي (82.9%) من إجمالي الشركات، ويأتي أسلوب مؤشر الربحية في المرتبة الثالثة بنسبة (57.1%) من إجمالي الشركات، وقد يفسر تفضيل المدراء الشركات لأسلوب فترة الاسترداد لبساطة وسهولة تطبيقه وكذا بوصفه أسلوبا لقياس مخاطر عدم الاستقرار في بيئة الأعمال الفلسطينية نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية ومن ثمة ارتفاع درجة المخاطرة في هذه البيئة مما يجعل الشركات تبحث عن الاستثمار في مشروعات تستطيع استرداد قيمة الاستثمارات فيها بأسرع وقت ممكن.

- جاءت نسبة استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة ضعيفة إذ بلغت نسبة الشركات التي تستخدم أسلوب القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي (34.3%، 25.7%) على التوالي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى النقص في الخبرة والمعرفة في هذه الأساليب من قبل إدارات هذه الشركات.

- أكثر الشركات تعتمد على آراء الخبراء والمستشارين في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمارات الرأسمالية بنسبة (71.4%) من إجمالي الشركات، أما عدد الشركات التي تستخدم الأساليب الكمية الإحصائية بشكل متكرر فهو (13) شركة أي ما نسبته (37.1%) من إجمالي الشركات.

- غالبية الشركات تستخدم تكلفة أموال الاقتراض بعد الضريبة كأسلوب لاحتساب معدل الخصم (80%) من إجمالي الشركات، في حين بلغ (31.4%) من إجمالي الشركات تستخدم المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، أما نسبة الشركات التي تعتمد على تكلفة الأسهم العادية أو التقدير الشخصي كمعدل خصم مناسب هي (11.4%) ، (8.6%) على التوالي. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن غالبية الشركات تعتمد على نسب الفائدة المصرفية على القروض بسبب اعتمادها الكبير والمتكرر على البنوك في تمويل استثماراتها.

- (51.4%) من إجمالي الشركات يعتمد على التقدير الشخصي للإدارة في قياس مخاطر الاستثمار، و(34.3%) من إجمالي الشركات يعتمد على أسلوب تحليل الحساسية في قياس المخاطر، وما يلاحظ أن غالبية الشركات تتجاهل جميع الأساليب العلمية الأكثر دقة وموضوعية الممكن استخدامها في قياس تلك المخاطر. - يعتبر أسلوب المعادل المؤكد للتدفقات النقدية الأقل استخداما من قبل الشركات.

4.دراسة) حسون محمد علي الحداد، 2006 بعنوان:"دراسات الجدوى وممارسات التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن"¹

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن لدراسات الجدوى وممارسة التخطيط المكتوب والموثق، وكذا مدى الارتباط بين استخدام دراسات الجدوى وممارسة التخطيط مع نجاح المنشأة من خلال وجهة نظر القائمين عليها.

¹ حسون محمد علي الحداد، دراسات الجدوى وممارسة التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، العدد الرابع، نوفمبر، 2006.

اعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من 75 منشأة صغيرة، وتم الحصول على البيانات بواسطة استمارات الاستبيان تضمنت الأسئلة، ثلاثة منها ذات علاقة بدراسات الجدوى، و ثلاثة حول ممارسة التخطيط. أظهرت نتائج الدراسة أن منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن لم تولي دراسات الجدوى وإعداد الخطط الموثقة أهمية، حيث هناك 8 منشآت وبنسبة (10.7%) قد كلفت مكتب خاص في إعداد دراسة الجدوى، و 13 منشأة صغيرة فقط وبنسبة (17.3%) تقوم بإعداد خطط موثقة وأن المعلومات التي تتضمنها دراسات الجدوى والخطط في معظم المنشآت هي إما لاختيار الموقع، أو دراسة حجم السوق وحجم الإنتاج أو التنبؤ بالمبيعات أو الأرباح أو التدفقات النقدية، أما عن الأسباب التي دعت لعدم إجراء دراسة الجدوى للمشروع فقد توزعت الإجابة بنسبة 50% لعدم توفر الإمكانيات لدى الجهاز الإداري وحوالي 17% إلى سبب عدم توفر مكاتب استشارية في المنطقة وحوالي 33% إلى أسباب أخرى.

كما تشير النتائج أن 56% من المنشآت الصغيرة قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية عند تأسيسها وحوالي 42% لم تجري دراسة الجدوى.

ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها سلطت الضوء على مسألة الاهتمام بدراسات الجدوى والتخطيط للمشروعات الصغيرة وهذه من بين الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة كثيرا خاصة في حالة المشروعات (ص) و (م) إلا أننا نبدي تحفظا حول إمكانية تعميم نتائج الدراسة نظرا لصغر حجم العينة وكذا نموذج الاستبيان المعتمد في الحصول على البيانات إذ كان مختصرا لم يتعدى ستة أسئلة، فهناك جوانب في الموضوع لم يستطع تغطيتها وكذا اعتماده على تحليل إحصائي بسيط لم يتعدى استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات المطلقة والنسبية).

5. دراسة (علاء محمد شكري عبد الحميد، 2006) بعنوان¹: "نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم تقييم المشروعات بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج المصري".

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح دالة لقياس نظم تقييم المشروعات، حيث تعمل على قياس مدى نجاح القرار الاستثماري في قطاع الغزل والنسيج من عدمه وقام الباحث بتطبيق الدالة على عينة مختارة من شركات الغزل والنسيج القطاع العام والقطاع الخاص، (27 شركة من القطاع العام و 23 شركة من القطاع الخاص) وذلك بهدف إجراء مقارنة بين مستوى نجاح القرار الاستثماري في القطاع العام والقطاع الخاص.

اختيار الباحث لهذا القطاع بوصفه من أكبر القطاعات الصناعية النوعية في مصر من حيث حجم ونوعية الاستثمار المستخدمة فيه. إن الدالة المقترحة في هذه الدراسة تشتمل على مراحل القرار الاستثماري، حيث أن المجموع الكلي للدالة 100 درجة وتم توزيع هذا المجموع على المحاور الرئيسية الستة التي تحدد كفاءة نظم تقييم

¹ - علاء محمد شكري عبد الحميد، نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم تقييم المشروعات بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج المصري، المجلة العلمية، المجلد الأول، العدد الأول، مصر، فبراير 2006.

المشروعات، ولقد حرص الباحث على أن تأخذ الدالة في الحسبان الطبيعة الخاصة للاستثمار في قطاع الغزل والنسيج والتحديات التي يواجهها هذا القطاع.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 70.4% من شركات القطاع العام حصلوا على درجات أكبر من 80 ويوجد 60.9% من شركات القطاع الخاص قيمة الدالة المقترحة لهم تساوي 80 فأكثر، وهذا ما يدل على نجاح القرارات الاستثمارية في كلا القطاعين.

- رغم أن متوسط درجات الشركات مرتفعة إلا أنه يوجد بعض الشركات غير ناجحة في قراراتها الاستثمارية لأنها حصلت على درجات منخفضة، فنجد 14.8% من شركات القطاع العام غير ناجحة في اتخاذ القرارات الاستثمارية مقابل 21.7% بالنسبة لشركات القطاع الخاص.

- الشركات التي حصلت على درجات كبيرة هي الشركات التي حجم رأسمالها كبير، هذا يعني أنه كلما كان حجم الشركة كبير، كانت قيمة الدالة مرتفعة.

وما يمكن التنويه به في هذه الدراسة هو في أسلوب التحليل المتبع والمختلف عن الدراسات السابقة فالباحث حاول أن يقدم نموذج يساعد على قياس كفاءة نظم تقييم المشروعات الاستثمارية ويأخذ بعين الاعتبار مراحل القرار الاستثماري، لكن تبقى الدراسة لم تأخذ بعين الاعتبار تفاصيل هذه المراحل في بناء هذا النموذج كما أن الدراسة اقتصر على الاستثمار من وجهة نظر قطاع الغزل والنسيج وليس من وجهة نظر الاقتصاد القومي.

6. دراسة) احمد محمد أبو ارميلة، (2008) بعنوان¹: "الموازنات الرأسمالية والموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الموازنات الرأسمالية والموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، وكذا التعرف على مزايا وصعوبات استخدام هذه الأنواع من الموازنات ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة واشتملت عينة الدراسة على 60 شركة، منها 29 شركة خدمية و31 شركة صناعية، استعملت الدراسة التحليل الإحصائي المستند إلى الإحصاءات الوصفية واختبار T للعينة الواحدة واختبار T للعينة المستقلة.

وقد أظهرت النتائج فيما يتعلق بالنسبة للموازنات الرأسمالية ما يلي:

- تستخدم الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية عينة الدراسة طرقاً متطورة التي تقوم على خصم التدفقات النقدية في تقييم المشاريع الاستثمارية والمتمثلة في (IP. TRI. VAN) وذلك بنسبة (81.4%)

¹ - احمد محمد أبو ارميلة، الموازنات الرأسمالية التخطيطية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- (73%)، (72.4%) على التوالي، إلا أنها مازالت تستخدم أيضا الطرق التقليدية التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود بنسبة مرتفعة ومنها (TRC, DR)، في حين لم يظهر أي استخدام لطريقة القيمة الاقتصادية المضافة.
- لا توجد فروقات بين الشركات الصناعية والخدمية في تطبيق طرق تقييم المشاريع الاستثمارية.
 - احتواء طرق تقييم المشاريع الاستثمارية على مزايا إيجابية من منظور الشركات الصناعية الخدمية الأردنية.
 - معظم الشركات تأخذ عامل المخاطرة عند تقييم المشاريع (98%)، بحيث تلجأ إلى استخدام الأساليب التي تعتمد على الحكم الشخصي والتقدير.
 - ركزت الشركات عينة الدراسة على جميع الطرق في تحديد معدل الخصم المستخدم في خصم التدفقات النقدية المتوقعة وكان أهمها المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.
 - أما بالنسبة للموازنات التخطيطية فكانت أهم النتائج ما يلي:
 - معظم الشركات عينة الدراسة تقوم بتطبيق نظم الموازنات التخطيطية.
 - تهتم غالبية الإدارات في الشركات عينة الدراسة بعامل المشاركة في إعداد الموازنات.
 - تطبيق الموازنات التخطيطية يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات .
- من الملاحظ أن هذه الدراسة لا تختلف كثيرا عن الدراسات السابقة، إلا فيما يتعلق من حيث إدراجها لمُتغير الموازنات التخطيطية التي أدرجها الباحث في دراسته إلى جانب الموازنات الرأسمالية.
- كما أنها أولت اهتماما فقط بالشركات المساهمة، واستبعدت الشركات غير المساهمة من عينة الدراسة أما من حيث نتائج الدراسة فيما يتعلق بالموازنات الرأسمالية فهي لا تختلف عن نتائج دراسة (الرواشدة، 2006) إلا فيما يخص أثر طرق تقييم المشروعات الاستثمارية على الأداء المالي والذي لم تتطرق إليه هذه الدراسة.
- (ب) - الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Sven-Olov Daunfeldt, Fredrik Hartwig، 2014) بعنوان: "ما الذي يحدد استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية في الشركات السويدية" ¹

- حاولت هذه الدراسة أن تقوم بفحص اختيار أساليب الموازنة الرأسمالية المستخدمة من قبل الشركات المدرجة في بورصة ستكهولم (SSE) وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات على بيانات الاستبيان الذي تم توزيعه على جميع المدراء الماليين للشركات السويدية المدرجة في بورصة ستوكهولم. وتم توزيع هذا الاستبيان على مرحلتين في سنة 2005 تم الحصول على 105 استبيان للدراسة، وفي سنة 2008 تم الحصول على 28 استبيان للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- كلا الأساليب الموصى بها وغير الموصى بها موجودة في الشركات الكبيرة، وكذا استخدام طرق موازنة رأس المال بشكل متكرر أكثر من الشركات الصغيرة.

¹ -Sven- Olov Daunfeldt, Fredrik Hartwig, **What determines the use of capital Budgeting Methods ? Evidence Form Swedish Listed Companies**, Journal of Finance and Economics, Vol 2, N 04, 2014.

- من بين الأساليب الموصى بها والتي كانت كثيرة أو دائمة الاستخدام من طرف أكثر الشركات المدرجة هي طريقة VAN (61%)، وتحليل الحساسية (45%).
- إجمالي استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية هو أدنى في الشركات السويدية مقارنة بالشركات الأمريكية والشركات الأوروبية الأخرى (مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة).
- يتأثر اختيار أساليب موازنة رأس المال بالعوامل التالية:
- فرص النمو، توزيع الأرباح، اختيار نسبة الديون المستهدفة، درجة إدارة الملكية، الحجم، المبيعات الخارجية، الخصائص الفردية للمدير التنفيذي.

2. دراسة (Amani Chimène Nounbo Kokora, 1993) بعنوان " PME, Fournisseurs et Techniques D'évaluation Financière des projets d'investissement dans le secteur manufacturier Québécois¹"

يشكل اختيار التقنيات المالية للتقييم جانباً هاماً في اتخاذ القرار الاستثماري، لذا تسعى هذه الدراسة الاستكشافية إلى التحقق من أن التقنيات المالية المستخدمة في تقييم المشروعات والملائمة مع خصائص المؤسسات الكبيرة هل تستجيب لمتطلبات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ ومن جهة أخرى تبحث الدراسة في العوامل المؤثرة على اختيار هذه التقنيات، ومن أجل بلوغ أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة في جمع المعطيات على استخدام استبيانين، الأول وجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستبيان الثاني إلى موردي الأموال (الممولين)، حيث تم الحصول على عينة مشكلة من 26 مؤسسة صغيرة و متوسطة في القطاع الصناعي وعينة من 9 هيئات ممولة لهذه المؤسسات في Québec.

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- عدد لا بأس به من مؤسسات العينة تقوم بتقييم رسمي لمشاريعها وتستعمل في الغالب معياري فترة الاسترجاع (DR) ومعياري مؤشر الربحية (IP)، كما أنه من النادر استعمال VAN كتقنية للتقييم.
- الهدف الأكثر أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تعظيم الربح الصافي.
- توصلت الدراسة بشأن العوامل المؤثرة على اختيار تقنيات التقييم إلى أن الإعانات الحكومية ليست عامل ذو تأثير هام في اختيار وقبول مشروع استثماري، وكذلك التكوين والخبرة بينت الدراسة أن عامل التكوين ليس له أثر على اختيار التقنيات.
- أشارت النتائج أن المسيرين الأكثر من 40 سنة (62% من العينة) يستعملون تقنيات بسيطة مثل DR في تقييم مشاريعهم.
- أما خصائص المؤسسة: المؤسسات التي توظف 50 عامل فأكثر هي أكثر استخداماً للتقنيات المعقدة.

¹ - Amani Chimène Nounbo Kokora, **PME, Fournisseurs et Techniques D'évaluation Financière des projets d'investissement dans le secteur manufacturier Québécois**, Mémoire de la maîtrise en Gestion des PME et de Leur Environnement, Université du Québec, 1993.

- خصائص التقنية: العوامل الأكثر أهمية في اختيار التقنية هي الموثوقية والبساطة، ولهذا نفهم لماذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفضلون استخدام معيار فترة الاسترجاع لبساطته.
- أما تحليل الخطر للمشروع، فتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذلك بعض التقنيات المكتوبة كأسلوب تخفيض مدة المشروع، بالإضافة إلى اعتمادها على الحكم والخبرة الشخصية في تحليل الخطر.
- بالنسبة للنتائج التي تخص ممولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت الدراسة إلى أن التقييم المالي للمشروع يعتبر أقل أهمية في تحليل الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن المعايير الأكثر أهمية واستخدام في منح الائتمان هي: القدرة على السداد من طرف المؤسسة، كفاءة فريق التسيير، الخبرة الإدارية للمسير أو فريق التسيير، والتحليل المالي التقليدي (التحليل عن طريق النسب).

تبدو النتائج المتوصل إليها متطابقة مع بعض الدراسات السابقة بشأن هذا الموضوع ولكن يمكن أن نسجل تحفظاً على هذه النتائج بخصوص حجم العينة فهو غير كافي للسماح بالقيام بالتحليلات الإحصائية المعمقة أو تعميمها، كما ارتكزت عينة الدراسة على نشاط واحد وهو القطاع الصناعي، وقد يكون من الأفضل تمثيل مجتمع الدراسة بعينة متنوعة القطاعات، وكذلك الدراسة ستكون نتائجها أفضل لو تم المسح على فترات طويلة المدى.

3. دراسة (Izold Guihur, Josée St- Pierre, 2002) بعنوان " المشاكل الخاصة بتقييم مشاريع الابتكار في المؤسسات الصغيرة" ¹

تناولت هذه الدراسة إشكالية تقييم مشاريع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث هدفت إلى توضيح وإبراز صعوبات التقييم داخل هذه المؤسسات، وتقديم معلومات عامة حول صعوبات التقييم في محيط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اقتصرت مشاهدات عينة الدراسة على حالة واحدة، وتتمثل في تقييم مشروع ابتكار في مؤسسة حرفية تنشط في سوق معدات الرعاية الصحية، ويتمثل مشروعها الاستثماري في تصميم وتسويق ابتكار تكنولوجي وهو جهاز لتنظيف السجاد بالجفاف، واهتم الباحثان بتقييم هذا المشروع باستخدام طريقة VAN. وأسفرت نتائج الدراسة إلى :

- أن هناك صعوبات في تقييم هذا المشروع باستخدام طريقة VAN من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعلى غرار الصعوبات المتمثلة في نقص المهارات المالية هناك مشاكل أخرى أبرزها: صعوبة الحصول على المعلومات؛ انخفاض مستويات الموثوقية ودقة المعلومات؛ تكلفة المعلومات؛ مواقف المتدخلين (الموردين، المقاول...) صعوبة تحديد وقياس كافة المعلومات المتعلقة بالمشروع من أجل تكييفها مع متطلبات النماذج المالية، لاسيما المعلومات صعبة التكميم.

¹ - Izold Guihur, Josée St- Pierre, **Problèmes Spécifiques de l'évaluation de Projets d'innovation dans les petites entreprises**, 6 congrès international Francophone sur la PME- - HEC- Montréal, Octobre 2002.

على الرغم من أهمية النتائج المتحصل عليها، إلا أنه تبقى هذه الدراسة مقتصرة على حالة واحدة، فمن الضروري أخذ مشاريع أخرى لتقييمها بغرض التعرف على نتائجها ومقارنتها.

4. دراسة (2006, Moris G. Danielson, Jonathan A., Scott) بعنوان " قرارات الموازنة الرأسمالية للشركات الصغيرة" ¹

هذه الدراسة تحلل ممارسات الموازنة الرأسمالية للشركات الصغيرة (الشركات التي تملك أقل من 250 عامل) حيث تمت الدراسة على عينة مكونة من 792 شركة خلال سنة 2003. كما شملت المعاينة أيضا على المتغيرات الديموغرافية التي تسمح بدراسة العلاقات بين ممارسة الموازنة الرأسمالية وخصائص الشركة مثل: الحجم، نمو المبيعات، عمر المالك، المستوى التعليمي للمالك، وعمر العمل التجاري، وقطاع النشاط. ولقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- إن أهم فئة من الاستثمارات بالنسبة لعينة الدراسة هو "الاستبدال" بنسبة 46%، مقابل نمط توسيع خطوط الإنتاج القائمة بنسبة 21%، والاستثمارات في خطوط الإنتاج الجديد 23%.
- العديد من الشركات الصغيرة تواجه قيود حقيقية بالنسبة لرأس المال (أو المفروضة ذاتيا) إذ أن 45% من شركات العينة قد تؤخر استثمار واعد حتى يمكن تمويلها بالأموال المولدة داخليا.
- إن أهم فئة من الاستثمارات بالنسبة لعينة الدراسة هو "الاستبدال" بما يقارب نصف شركات العينة، وقد لا تحتاج الشركات إلى استخدام التدفق النقدي المخصص (DCF) لتبرير الاستثمارات البديلة إذا وجد المالك يحاول الحفاظ على الشركة كمنشأة مستمرة بدلا من تعظيم قيمتها.
- 31% فقط من شركات العينة لديها خطة عمل مكتوبة، وأكثر من 30% من شركات العينة لا تركز على التدفقات النقدية المستقبلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، و26% من الشركات لا تهتم بالضرائب المترتبة على القرارات الاستثمارية.
- الشركات ذات معدلات نمو عالية (نمو في المبيعات أكثر من 20%) هي أكثر عرضة لاستخدام أدوات التخطيط ولاسيما خطط العمل المكتوبة وكذا الشركات التي توسع خطوط الإنتاج الموجودة أو تستثمر في خطوط أعمال جديدة تميل إلى أنشطة التخطيط.
- أكثر من 50% من أصحاب الأعمال الصغيرة التي شملها الاستطلاع ليس لديهم شهادة جامعية، مما يجعلهم أقل انخراطا في أنشطة التخطيط.
- تعتمد شركات العينة في تقييم المشاريع على الحدس الشخصي بشكل كبير ويستخدم على نطاق واسع من قبل الشركات التي تعتمد أساسا على الاستثمارات البديلة وكذا في قطاع الخدمات.
- يحتل مؤشر فترة الاسترجاع (DR) المرتبة الثانية من حيث طرق تقييم المشاريع المستخدمة.

¹ - Morris G. Danielson, Jonathan A. Scott, *The Capital Budgeting Decisions Of Small Business*, Journal of Applied Finance , June 2006.

- معظم الشركات الصغيرة لا تستطيع أداء مهامها بطريقة كاملة في أسواق رأس المال الذي تعتمد عليه وترتكز عليه نظرية الموازنة الرأسمالية.

- معظم شركات العينة صغيرة جدا (أقل من 10 عمال)، ولديها تاريخ أداء قصير (معظمهم دخلوا السوق في زمن أقل من 10 سنوات).

- معظم المشاريع التي تقوم بها الشركات الصغيرة في العينة لا يستخدم فيها أسلوب التدفق النقدي المخصوم (DCF)، بسبب أن التدفقات النقدية المستقبلية يمكن أن تكون صعبة التحديد خاصة إذا ما دخلت الشركة في خطوط إنتاجية جديدة.

تشكل نتائج هذه الدراسة دليلا واضحا على أن الشركات الصغيرة تواجه تحديات الموازنة الرأسمالية التي تختلف عن تلك تواجهها الشركات الكبرى، ويبقى السؤال عن كيفية تكييف أفضل لنظرية الموازنة الرأسمالية للشركات الصغيرة لم يتم الرد عليها.

تختلف نتائج هذه الدراسة اختلافا كبيرا عن نتائج دراسة Graham و Harvey (2001) التي تقر هذه الأخيرة أنه ما يقارب 75% من شركات العينة تقيم المشاريع باستخدام طرق التدفق النقدي المخصوم (DCF) مثل القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي، ومع ذلك فإن نتائج دراسة Graham, Harvey (2001) لا تعالج بشكل مباشر قرارات الاستثمار للشركات الصغيرة لأن الشركات المأخوذة في عينة دراستهم أكبر بكثير عن شركات هذه الدراسة و تتميز عنها بامتلاكها لفرق إدارة كاملة، وعدد كاف من الموظفين، يسمح لها يتبنى أساليب أكثر تطورا عند تحليل وتقييم المشاريع.

5. دراسة (2000, Adam Vos, Ed Vos) بعنوان: " معايير اتخاذ قرارات الاستثمار في المشاريع الصغيرة بنيوزيلاندا" ¹

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار المعايير المعتمدة في اتخاذ قرارات الاستثمار بالمشاريع الصغيرة من خلال عينة مكونة من 328 مؤسسة صغيرة في نيوزيلاندا، واستخدم الباحثان أداة الاستبيان لجمع المعلومات . أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- الهدف الإجمالي لقرارات الاستثمار هو الزيادة في قيمة المبيعات ثم يليها زيادة استقرار المداخيل كهدف في المرتبة الثانية تليه الزيادة في قيمة الشركة كهدف ثالث، وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج الدراسة التي قام بها Patterson (1989) يمكن القول بأنه بالرغم من اختلاف الأهداف الأكثر أهمية، فإن الزيادة من قيمة الشركة ليس من اهتمامات المدراء عندما يتعلق الأمر بتقييم قراراتهم الاستثمارية.

- كلما زاد حجم الشركة كلما نقصت أهمية زيادة استقرار المداخيل.

¹ -Adam Vos, Ed Vos, *Investment Decision Criteria In small New Zealand Businesses*, Small Enterprise Research, vol 8, No1, 2000.

- بعض شركات عينة الدراسة اعتبرت أن التحليل المالي عملية يقوم بها محاسب أو مستشار مالي من خارج الشركة، وهذا ما يفسر لماذا 33% من شركات العينة التي يتراوح عدد عمالها من 0-5 عامل أجابوا بعدم استعمالهم للتحليل المالي في عمليات اتخاذ قرارات الاستثمار.

- لوحظ أنه كلما زاد حجم الشركات كلما أدخلت الشركة تقنيات التحليل المالي، بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للشركات التي تستعمل هذا التحليل كلما زاد حجم الأعمال كلما زادت أهمية التحليل المالي مقارنة بالتحليل غير المالي.

- طرق التقييم الأكثر استعمالاً خاصة من طرف الشركات الصغيرة غير المدرجة هي: الحدس، فترة الاسترجاع، معدل العائد المحاسبي، حيث 67% من شركات العينة تعتمد على الحدس، بينما تقنيتي القيمة الحالية الصافية (VAN) ومعدل العائد الداخلي (TRI) هما الأقل استعمالاً فنجد حسب الدراسة 49%، 51% من الشركات على الترتيب لم تستعمل إطلاقاً تقنيات VAN و TRI.

- 10% من الشركات النيوزيلندية غير المدرجة تستعمل تقنيات التدفق النقدي المخصوم (DCF) وتعتمد على التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال (WACC)، ومن هذه النسبة 9% فقط تستعمل نموذج تسعير الأصول المالية CAPM لتقدير قيمة الأسهم، وهذا يبين استعمال قليل جداً للتقنيات المالية الشائعة استعمالها من طرف الشركات الكبيرة المدرجة.

- أكثر من ثلثي شركات العينة تفرق بين المشاريع على أساس الخطر، والطريقة الأكثر استعمالاً للخطر هي طريقة الحدس والاعتماد على خبرة السوق، تعديل فترة الاسترجاع حسب الخطر.

- 79% من شركات العينة أجابت بأنها إما أحياناً أو دائماً مقيدة بتحديد رأس المال.

- لا توجد علاقة إحصائية بين مصدر التمويل وأهداف الاستثمار أو طرق تقييم الاستثمار.

ما يميز هذه الدراسة مستوى المقارنات مع دراسات تجريبية أخرى كدراسة Patterson (1989) ودراسة Reid (1998) حول طرق تقييم الاستثمارات والتي مكنت فعلاً من اختبار عن قرب معايير التقييم المستعملة من طرف المؤسسات الصغيرة.

أوصت الدراسة بضرورة تطوير نموذج أكثر تفصيلاً وقابل للتطبيق ولتقييم دور الحدس.

6. دراسة (G. truong.G. partington. M. peat. 2008) المعنونة بـ: "تقدير تكلفة رأس المال وممارسة الموازنة الرأس مالية في استراليا"¹

"cost of capital Estimation and capital budgeting practive in Australia"

حاولت هذه الدراسة الإسهام في النقاش حول واقع ممارسة الموازنة الرأس مالية في الشركات الاسترالية من خلال استخدام عينة تتشكل من 356 شركة في 09 قطاعات، تمثل نتائج هذه الدراسة مساهمة في التطور الحادث

¹ -G.truong .G partington. M.peat, **cost of capital Estimation and capital budgeting practive in Australia**, Australian journal of Management, Vol. 33, june 2008

في أساليب الموازنة الرأسمالية، حيث قدم الباحثون النتائج بمقارنتها مع نتائج دراسات أجريت في استراليا قبل هذه الدراسة مثل دراسات كل من (MC Mahon(1981), Freeman& Hobbes(1991), Kester et al(1999)

حيث كشفت هذه الدراسات الشعبية المتنامية لتقنيات التدفق النقدي المخصوم (DCF)، وكذا الاعتماد على التكلفة المتوسطة لرأس المال، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقنيات (IRR, DR, VAN) هي أكثر التقنيات استخداما من قبل الشركات الاسترالية المشاركة في الاستطلاع، حيث أكثر من 90% من الشركات تستخدم تقنيات VAN وDR .
- 32% من المستطلعين بجوالي ثلث تستخدم تقنية الخيارات الحقيقية ورغم أن هذه التقنية قد اكتسبت موطن قدم في الموازنة الرأسمالية في استراليا، لكنها ليست جزءا من التيار الرئيسي حتى الآن.
- معظم الشركات لا تعتمد على تقنية واحدة، ولكن توظف عدد من التقنيات في عملية التقييم.
- أغلبية كبيرة من الشركات المستجوبة (88%) استخدمت تكلفة رأس المال في أساليبها وتقييم الاستثمارات، و CAPM هو الأسلوب الأكثر شعبية في تقدير تكلفة رأس المال بنسبة 72% من الشركات المستجوبة.

■ أهمية الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

تلتقي الدراسة الحالية مع توجهات الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي، لهذا هناك اتفاق على أهمية دراسات الجدوى واهتمت معظم الدراسات إلى التعرض إلى أساليب ومعايير التقييم المعروفة ومحاولة تطبيقها على مشروعات بعينها. كما تناولت دراسات أخرى الارتباط بين استخدام هذه الطرق عند المفاضلة بين المشروعات وأداء المؤسسات، وما يميز دراستنا أنها تناولت أبعاد أخرى في الموضوع لم تتعرض لها الدراسات السابقة إلا القليل منها فدراستنا تحاول البحث في شروط ومتطلبات تحقيق الإطار السليم لعملية التقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص، وعلى هذا الأساس فهي تبحث في سبل تطوير دراسات الجدوى مما ينعكس إيجابا على عملية التقييم ومن ثمة اتخاذ قرارات الاستثمار التي تحقق الأهداف المنشودة للمستثمر الخاص والاقتصاد برمته.

■ هيكلية البحث:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الواردة في الإشكالية، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول متكاملة فيما بينها ومقدمة وخاتمة كما يلي:

تضمن **الفصل الأول** استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار والمشروع الاستثماري، والتعرف على طبيعة القرار الاستثماري وخصائصه، وكذا تحديد ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للأطراف ذات المصلحة بالمشروع، وأهم التصنيفات المقدمة لهذه الدراسات، والتعرض إلى أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المستثمر في إعداد مثل هذه الدراسات، وفي الأخير تناول هذا الفصل أهم مراحل تحليل جدوى المشروع الاستثماري.

ركز **الفصل الثاني** على المرحلة التي تلي إعداد دراسات الجدوى والتي تشكل أهمية بالغة في مراحل القرار الاستثماري وهي مرحلة التقييم والتي تعتبر نتائجها أساس اتخاذ القرار، فلقد حاولنا في البداية إبراز ماهية التقييم وأهميته، ثم تناولنا ما يعرف بالتقييم المالي والذي يكشف عن تقدير الربحية التجارية للمشروع، كما تم الإشارة إلى أهم المعايير المستخدمة في هذا النوع من التقييم والتي تختلف باختلاف ظروف اتخاذ القرار، ولأن عملية التقييم لا تكتمل إلا بإدراج ما يعرف بالتقييم الاقتصادي، والذي يهتم بتقييم آثار المشروع على المجتمع والاقتصاد برمته. وفي الأخير تناول هذا الفصل أهم الانتقادات الموجهة إلى أساليب التقييم المالي والتي على إثرها جاءت أساليب حديثة تحاول أن تستوعب عملية التقييم بشكل أشمل و أن تغطي الأبعاد التي أهملتها الطرق والأساليب السابقة.

في **الفصل الثالث** من الدراسة خصصناه للتطرق إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن موضوع البحث يستهدف أساسا هذا النوع من المشروعات، حيث تناولنا في البداية التعرف على ماهية هذه المشروعات وخصائصها وكذا أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، ثم للتعرف على ظاهرة الإنشاء في هذه المشروعات حاولنا إبراز أهم مراحل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذا دراسات الجدوى لها، ثم تطرقنا إلى خصوصية التقييم في هذا النوع من المشروعات كما أشرنا في الأخير إلى إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهم المقاربات والتحليلات المستخدمة في تفسير وتحليل قرار تمويلها، ولقد تم الاعتماد في هذا الصدد على مجموعة من الدراسات الميدانية التي تمت على هذا النوع من المؤسسات.

الفصل الرابع والأخير ولقد كان لإسقاط الجانب النظري على الواقع، ولهذا خصصنا هذا الفصل لتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في الجنوب الشرقي الجزائري وذلك قصد التعرف على مدى الأهمية التي يوليها المستثمرين في هذه المشروعات لدراسات الجدوى الاقتصادية وأهم المعوقات التي تحول دون إعداد و استخدام هذه الدراسات في اتخاذ القرار. و لكن قبل هذا تم عرض واقع إنشاء وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوجه عام، وبعدها تعرض إلى إجراءات الدراسة الميدانية ثم تحليل الاستبيان الموزع على القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الاستفادة من أسلوب المقابلة مع مسؤولي هذه المؤسسات، إلى جانب استخدام تقنية تحليل المحتوى لبعض الوثائق وهذا كله لدعم النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير استخلاص أهم الاستنتاجات المختلفة والإجابة على فرضيات الدراسة بالاعتماد على مجموعة من أدوات التحليل الإحصائي.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسات الجدوى الاقتصادية

تمهيد الفصل:

تشكل المشروعات على اختلاف أنواعها وأحجامها فرصا هامة لدى المؤسسات والأفراد على السواء كما يزداد الاهتمام بها في جميع الاقتصاديات، فالمؤسسات لا تتردد مطلقا في نشر مواردها وتكييف نشاطاتها نحو تحقيق أهداف مشاريعها، ولا يأتي ذلك إلا بوجود ما يسمى بدراسات الجدوى الاقتصادية التي أصبحت تشكل في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، والتي انبثقت من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية ذات أهمية كبرى لدعم صناعة القرارات الاستثمارية، فالنظرية الاقتصادية تنظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة للاستثمار بأنها نادرة نسبيا، وهناك استخدامات متعددة عند توظيفها لإنتاج السلع والخدمات لهذا لا بد من استخدامها بشكل أمثل، ومنه تم طرح مشكلة التخصيص والاختيار بين البدائل المتاحة، ومن هنا جاءت الحاجة إلى وجود علم لدراسة الجدوى الاقتصادية يضع المنهجية العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد، وهي بهذا تولي اهتماما أساسيا بالمشروعات الاستثمارية، وهدفها الرئيسي هو تحديد إمكانية اتخاذ القرار بإقامة المشروع من عدمه.

وبغرض الإحاطة حول ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية والإطار العام لها ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى

المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشروعات الاستثمارية

المبحث الثاني: القرار الاستثماري

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول دراسات الجدوى

المبحث الرابع: مراحل تحليل جدوى المشروع

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المشروعات الاستثمارية

لطالما كانت مسألة الاستثمار إحدى القضايا الهامة التي تناولتها الدراسات والأبحاث عبر الفكر الاقتصادي، وحازت على اهتمام السياسات الحكومية من خلال تطوير التشريعات ورسم الأطر المناسبة لدفع وتحفيز وترقية الاستثمار بشتى أنواعه، كما أن للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فهي العامل المهم والأساسي للنمو والأداء الاقتصادي الجيد، بتوفير فرص العمل وتحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد.

و سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم ذات صلة بمهية الاستثمار، وتعريف المشروع الاستثماري وإبراز أهم خصائصه والتعرف على أنواعه والمراحل التي يمر بها.

المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه

كثيرا ما اقترن مفهوم الاستثمار بمفهوم المشروع الاستثماري واعتبارهما مفهوما واحدا لدى معظم الاقتصاديين، وهذا نظرا لعملية التكامل والاندماج بينهما، وعلى هذا الأساس فإن الفرق بينهما يكمن في المرحلة الزمنية، فالمشروع الاستثماري يسبق العملية الاستثمارية فهو تمهيد للاستثمار.

أولا: مفهوم الاستثمار

إن مدلول الاستثمار معقد وغير محدد، ويختلف المفهوم الذي يعطيه الاقتصاديون عن المالمين، كما يختلف هذا المفهوم من فترة إلى أخرى، ومن أبرز التعريفات التي قدمت للاستثمار ما يلي: "الاستثمار هو عملية مالية متمثلة في الإنفاق الحاضر عموما بمبالغ ضخمة على أمل تلقي (الحصول) على إيرادات مستقبلية موزعة على الزمن".¹

كما يعرف أيضا على أنه: "إحلال قيمة مالية أكيدة ومتاحة حاضرا، مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلا، ومعنى آخر تفضيل الاستهلاك المستقبلي عن الاستهلاك الآني أو الحاضر الذي تم التخلي عنه".² يتضح من التعريفين السابقين أن الاستثمار يمثل التزاما بأموال ضخمة نسبيا، وكذا مبادلة نفقة حالية تأخذ شكلا مؤكدا مقابل عوائد مستقبلية غير مؤكدة، أي بمعنى آخر تبادل منفعة حالية بمنفعة مستقبلية.

كما يتضح أن الاستثمار هو بمثابة رهان للمستقبل، وكل رهان يحتوي على خطر معين، فالاستثمار ينشئ من أجل الوصول إلى هدف في المستقبل بعيد أو قريب، ولكن بالمقابل هناك خطر حول عدم اكتمال هذا الهدف أو الوصول إلى النتائج. وكما يقول Massé "بأن الأمل شيء و تحقيقه شيء آخر".³

¹-Amand Dayan, **Manuel de gestion**, volume 2, Edition Ellipses, paris, 1999, p143.

²- Guedj Norbert, **Finance D'entreprise, les règles du jeu**, Edition d'organisation, France, 1997, p273.

³- مبارك لسوس، التسيير المالي (تحليل نظري وتطبيقي)، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012، ص.116.

كما يمكن ملاحظة أن مفهوم الاستثمار بالنسبة للمؤسسة يحتوي على ثلاثة خصائص أساسية تتمثل في:

✓ إطار دائم في الالتزام بالأموال.

✓ مفهوم المدروية والفعالية بالنسبة للأهداف المحددة من طرف المستثمر.

✓ مفهوم الخطر المرتبط بالمستقبل.

و من التعاريف الأخرى التي قدمت للاستثمار من خلال علاقته بقيمة المؤسسة، التعريف التالي: "الاستثمار هو صرف الموارد في الوقت الحالي على أمل استردادها مع عوائد أخرى في المستقبل، حيث تسمح بزيادة قيمة المؤسسة وبالتالي زيادة ثروة مالكي المؤسسة"¹.

يبرز هذا التعريف أهمية الاستثمار كمحدد رئيسي لقدرة المؤسسة على خلق الثروة إذ أنه يمثل نشاط يستوجب فيه تقديم (إنفاق) مبالغ سيتم استردادها في المستقبل، كما يجب أن يحقق الاستثمار عوائد أكبر من المبالغ المصروفة عليه، بمعنى التأكد على أنه سيسمح بزيادة قيمة المؤسسة أو على الأقل ضمان استمرارها.

ولا تختلف التعاريف السابقة كثيرا عن التعاريف التي قدمها بعض الباحثين أمثال Bierman، Masse فهذا الأخير عرف الاستثمار على أنه: "تخصيص قدر من موارد المنشأة على أمل تحقيق العوائد التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا"².

ومن بين التعاريف التي اعتمدت على تحديد مقومات الاستثمار ما يلي: "الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر"³. ويمكن استنتاج هذه المقومات على النحو التالي:⁴

- الموارد المتاحة: متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة.
- المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطرة لتوظيف موارده الخاصة.
- الأصول: وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول.
- غرض المستثمر: هي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته، والتي تحمل قدرا من المخاطرة من أجلها، وقد يكون هذا العائد ماديا أو منفعة عامة منظورة أو غير منظورة.
- كما يمكن تعريف الاستثمار من وجهات نظر مختلفة:
- من وجهة نظر اقتصادية: "الاستثمار هو كل تضحية آنية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"⁵.

¹ - Stéphane Griffith, *Gestion financière*, Chihabe- Eyrolles, 1996, p127.

² - ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات الحاسوبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002، ص.04.

³ - حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص ص 19-20.

⁴ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵ - Abdellah Boughaba, *Analyse et évaluation de projet*, édition Berti, paris, 1998, p08.

ويمكن أن نستنتج من هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار وفق هذه النظرة، وهي:¹

1- **مدة استرجاع الاستثمار:** وهي تمثل المدة الزمنية لاسترجاع المؤسسة لأموالها المستثمرة والتي قد تكون طويلة أو قصيرة.

2- **مردودية الاستثمار:** لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا تبين للمؤسسة على أساس الدراسات السابقة أن هناك إيرادات مستقبلية أكبر من التكلفة الأولية للاستثمار، بمعنى هناك مردودية.

3- **المخاطر المستقبلية:** يشكل الخطر أهم خصائص الاستثمار، حيث لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا تم التنبؤ وتقدير المخاطر الممكنة التعرض لها في المستقبل.

● **من وجهة نظر مالية:**

"الاستثمار هو تخصيص الأموال لحيازة أصول مادية أو مالية بهدف تحقيق عائد مستقبلي، أو هو عبارة عن إنفاق مبلغ حالياً من أجل الحصول على عوائد خلال فترات متتابة". هذا التعريف للاستثمار لا يقتصر فقط على النفقات المخصصة للحيازة على الأصول المادية والمالية، بل أيضاً كل النفقات التي تساهم في تطوير نشاط المؤسسة مثل: تكوين المستخدمين، البحث والتطوير.²

● **من وجهة نظر محاسبية:**

"هو حيازة أو إنجاز أصول دائمة (مالية، أو معنوية أو مالية)، تحتفظ بها المؤسسة لتنمية ثروتها".³

ثانياً: مفهوم المشروع الاستثماري

تعددت الآراء واختلفت في تحديد مفهوم المشروع الاستثماري، وهذا راجع لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، واختلاف مداخل التحليل المعتمدة والتي تتفرع بين التحليل الاقتصادي والتحليل المالي وحتى الاجتماعي، إلا أن هناك إجماع على تحديد طبيعة المشروع الاستثماري والعناصر المكونة له. وفي واقع الأمر أن فكرة المشروع الاستثماري ظهرت وتبلورت بتطور فكرة إدارة الأموال كوظيفة من وظائف المؤسسة، واتسعت الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها بتطور النشاط الاقتصادي والتكنولوجي.

و من بين التعاريف التي قدمت للمشروع الاستثماري ما يلي:

"كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة".⁴

من خلال هذا التعريف يتبين أن هناك عناصر يتكون منها مفهوم المشروع الاستثماري وهي:⁵

¹ - Djuatio Emmanuel, **Management des projets, Technique d'évaluation, Analyse, choix et planification**, édition l'harmattan, paris, 2004, p18.

² - Pierre conso et Farouk Hemici, **Gestion Financière de l'entreprise**, 9ème édition, Dunod, paris, 1999, p377.

³ - Elie Cohen, **gestion Financière de l'entreprise**, édition UREF, paris, 1991, p249.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص19.

⁵ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

- نشاط استثماري يتكون من مجموعة أنشطة ويؤدي إلى فجوة منتجات وهو يلوح كفرصة سرعان ما تتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا .
 - المنظم هو القائم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.
 - السوق وخصائصه التي يتم تصريف الإنتاج فيها ولا بد أن يكون للمشروع الاستثماري طلب على منتجاته.
 - الربح والعائد على الاستثمار كهدف مسيطر ولا مانع من وجود أهداف أخرى وبالتالي يشمل العائد هنا العائد المادي والعائد الاجتماعي.
 - الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري ليمتدع بشخصية معنوية اعتبارية.
 - المخاطرة، حيث أن هناك درجة معينة دائما من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع استثماري.
- و هناك تعريف آخر للمشروع الاستثماري على أنه: "فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة معينة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف، على أن تزيد إيرادات المشروع على تكاليف إنشائه وتشغيله"¹.
- ما يلاحظ في هذا التعريف أن المشروع الاستثماري يتطلب خطة مسبقة لاستخدام الموارد المادية والبشرية سواء كان مالكوها أم المتصرفون بها أشخاص طبيعيين أو معنويون أو تحت تصرف الدولة، فمن هذا المنطلق فإن الاستخدام الأمثل والعقلاني لتلك الموارد يعتمد أساسا على الاختيار العلمي والدقيق للمشروع.
- من خلال التعريفين السابقين نستنتج أنهما يشتركان في بعض الخصائص المميزة للمشروع ألا وهي تحقيق الإيرادات أي (العوائد) خلال فترة زمنية معينة، والذي يعتبر كهدف أساسي لأي مشروع استثماري، والخاصية الثانية تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية أي محاولة المزج بين عناصر الإنتاج لإقامة مشروع استثماري ناجح وبتكاليف معتبرة. وكما يرى البعض الآخر أن المشروع الاستثماري هو:
- "عبارة عن تخصيص موارد مالية وبشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجديد طاقة إنتاجية حالية وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على المجتمع ككل"².
- من هذا التعريف يتضح لنا ثلاثة أبعاد هامة يتضمنها المشروع الاستثماري، وهي كما يلي:
1. يتضمن المشروع الاستثماري إما استثمارا جديدا أي (إقامة وحدة إنتاجية جديدة) لإنتاج سلعة أو خدمة جديدة.
 2. أو التوسع في استثمار قائم بالفعل مثل التوسعات في الوحدات القائمة أي (تعديل الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم).

¹ - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، عمان، الأردن، 2004، ص 14.

² - محمد عبد الفتاح العشماوي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص 06.

3. أو استثمارا تحوليا مثل إحلال آلات ومعدات جديدة محل القديمة أي (القيام بعمليات التحديث). وهناك تعريف آخر للباحثين **Bridie & Michailof** وهو: "مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات التي تستهلك موارد محدودة ينتظر منها مداخيل وعوائد أخرى نقدية أو غير نقدية".¹ ومن التعريفات التي ترى أن المشروع يشكل بناءا اقتصاديا واجتماعيا يعمل على تلبية احتياجات عديدة ومتنوعة التعريف التالي: "المشروع هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراءات عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع".²

و إجمالاً لما سبق فإنه يمكن استخلاص مفهوم شامل للمشروع الاستثماري وهو: " مجموعة متكاملة ومترابطة من الأنشطة والعمليات ذات الطابع الاستثماري، يستهلك موارد محدودة (مالية، بشرية، طبيعية) لإنتاج سلع وخدمات بهدف الحصول على عوائد مالية وغير مالية خلال فترة زمنية معينة". كما يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات محددة لتوضيح مفهوم المشروع الاستثماري استنادا إلى المفاهيم السائدة و التعاريف والآراء السابقة، وذلك من خلال النقاط التالية:³

- المشروع عبارة عن فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق.
- يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري.
- إن المشروع أيا كان نوعه يعد خلية في جسم الاقتصاد الوطني، ولهذا لا يجوز معالجته أو تحليله بمعزل عن البيئة التي ينشأ فيها نسبيا.⁴
- يتميز كل مشروع بخاصية الانفرادية، أي له خصائص فريدة ومختلفة يتميز عن باقي المشاريع.
- تعرض المشروع إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
- المشروع الاستثماري نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة.
- حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.
- المشروع كيان مقترح يمكن أن يكون استثمارا جديدا، أو التوسع في استثمار قائم، أو تحويل استثمار، أو تطوير أو تغيير استثمار.
- يشمل العائد الذي يحققه المشروع العائد المادي والعائد الاجتماعي.

¹ - Kamel Hamdi, **Analyse des projets et leur financement**, imprimerie ES_ SALEM, Alger, 2000, p09.

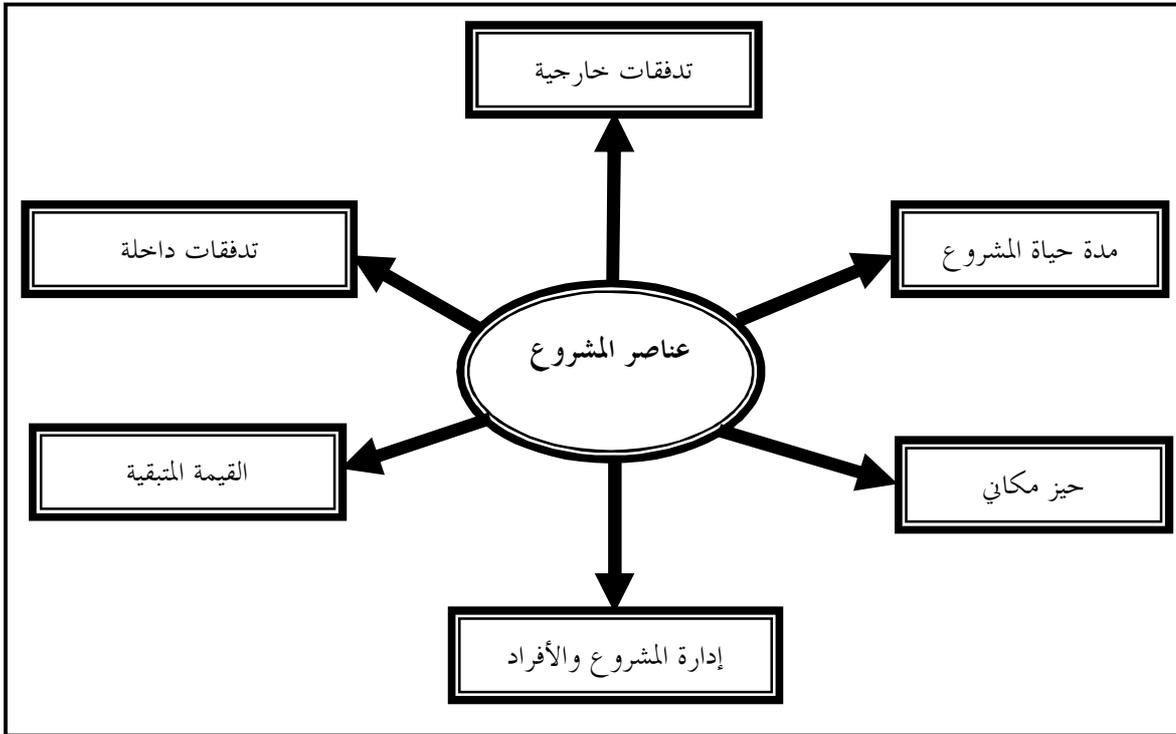
² - نبيل عبد السلام شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ط2، 1998، ص14.

³ - ياسمين دروازي، مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص. 4-5.

⁴ - عبد العزيز مصطفى عبد الكرم، مرجع سبق ذكره، ص 14

- وعلى الرغم من تعدد التعريفات المقدمة للمشروع إلا أنها تبقى قاصرة على التعبير عن جميع الخصائص الرئيسية للمشروع الاستثماري، لكنه بالمقابل هناك إجماع على العناصر المكونة للمشروع والتي تشمل ما يلي:¹
- ✓ تدفقات خارجية: وتسمى أحيانا بالتكاليف أو المدخلات، أو الموارد أو الاستثمارات.
 - ✓ تدفقات داخلية: وتسمى أحيانا بالمنافع أو المخرجات، أو العوائد التي تعكس هدف المشروع.
 - ✓ فترة زمنية معينة: وتمثل عمر أو حياة المشروع.
 - ✓ حيز مكاني: ويشمل موقع محدد في منطقة محددة.
 - ✓ إدارة المشروع والأفراد: أصحاب المشروع، أو المشاركين فيه.
 - ✓ القيمة المتبقية للمشروع.

شكل رقم (1.1): عناصر المشروع



المصدر: من إعداد الباحث بناء على شرح العناصر المكونة للمشروع

¹- أحمد الكواز، تقييم المشروعات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط، العدد41، الكويت، مايو 2005، ص 02.

المطلب الثاني: تصنيفات المشروعات الاستثمارية

يعتبر تصنيف المشروعات الاستثمارية مسألة في غاية الأهمية، ينظر إليها بعين الاعتبار عند تقييم تلك المشروعات، فلا بد من دراسة العلاقات المتداخلة المحتمل قيامها بين كل نوع من المشروعات الاستثمارية، لذا هناك طرق عديدة في تبويب وتصنيف المشروعات الاستثمارية مثل: ¹

أ. تبويب طبقاً لأنواع الموارد النادرة التي يتطلب الاستثمار استخدامها.

ب. طبقاً لكمية الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروعات.

ج. طبقاً لطريقة تأثير المنافع المتوقعة من المشروع الاستثماري بالاستثمارات الأخرى المقترح تنفيذها.

د. طبقاً للشكل الذي تتحقق من خلاله المنافع، فهل هي في شكل تدفقات نقدية داخلية أم تخفيض للمخاطر المرتبطة بظروف العمل... الخ.

هـ. طبقاً لما إذا كانت المنافع هي نتيجة لخفض التكلفة أو زيادة المبيعات أو مجرد تلافي هبوط متوقع في مبيعات المؤسسة وفي نصيبها من السوق.

و. طبقاً لأوجه نشاط المشروع التي تتعلق بها الاستثمار.

يتضح مما سبق أن هناك صعوبة حقيقية في تصنيف المشروعات الاستثمارية، وهذا يعود إلى تعدد وتشعب المعايير التي من الممكن الاستناد إليها عند القيام بهذا التقسيم، إلا أنه يمكن ذكر أهم التصنيفات لهذه المشروعات استناداً إلى معايير معينة كما يلي:

1- تصنيف حسب الطبيعة: نجد من خلال هذا التصنيف ما يلي: ²

- استثمارات مادية: وهي متعلقة بأصول مادية مثل: استثمار في المباني، المصانع، الأراضي، العتاد... الخ.
- استثمارات مالية: تتمثل في سندات المساهمة، الأسهم، القروض... الخ.
- استثمارات معنوية: أي كل ما هو غير مادي وغير مالي، كالعلامات التجارية، تراخيص الاستغلال أو نقل امتيازات، شهرة المحل، البحث والتطوير... الخ.

2- التصنيف حسب الغرض: ويمكن أن نميز فيه ما يلي: ³

- الاستثمارات الاحلالية أو (التجديدية): **les investissements de remplacement**
- الغرض منها تعويض أصول (معدات وتجهيزات) قديمة بأصول جديدة، على أن تكون الأصول الجديدة لها نفس الخصائص التقنية للأصول القديمة من ناحية الطاقة الإنتاجية القديمة وكذلك مستوى تكاليف الإنتاج.

¹ - ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص.14.

² - Amand Dayon, op.cit , p138.

³ - Frank Olivier Meye, **évaluation de la rentabilité des projets d'investissement**, édition L'Harmattan, Paris,2007, p.31.

• **les investissements de modernisation**: التطوير: الاستثمارات التي تهدف إلى التحديث أو التطوير: هي استثمارات موجهة لغرض تخفيض تكاليف الإنتاج، وهي استثمارات أيضا موجهة نحو تحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسة، أي إنتاج أكثر بتكاليف إنتاج غير متغيرة، أو تكاليف إنتاج أقل من أجل نفس حجم الإنتاج، وتسمى أيضا استثمارات التحديث باستثمارات الإنتاجية أو استثمارات الترشيد.

• **les investissements d'expansion**: استثمارات التوسع: هي استثمارات موجهة للسماح للمؤسسة لمواجهة نمو الطلب عن طريق إنشاء استثمارات جديدة موجهة للرفع من طاقة الإنتاج أو عن طريق توسيع تشكيلة المنتجات (استثمارات التنوع)، وتسمى أيضا استثمارات التوسع باستثمارات الامتداد.

• **les investissements d'innovation**: استثمارات الإبداع والابتكار: وهي تختص بالبحث عن المنتجات الجديدة أو تغيير في المنتجات القديمة، كما تمثل أيضا الاستثمار الذي يجوي على تكنولوجيات جديدة أو الذي يمس أسواقا جديدة.¹

• **les investissements stratégiques**: الاستثمارات الإستراتيجية: وهي ضرورية للمؤسسة لحماية تواجدها واستمرارها لمواجهة المنافسة، وضمن هذا التصنيف نميز بين ثلاث أنواع من الاستثمارات الإستراتيجية وهي كما يلي:²

✓ **استثمارات هجومية**: وهي استثمارات ذات طابع هجومي، تسمح للمؤسسة بالحصول على حصص جديدة في السوق، وتموقع استراتيجي مقارنة بالمنافسين.

✓ **استثمارات دفاعية**: وهي استثمارات ذات طابع دفاعي، تسمح للمؤسسة بالحفاظ على موقعها التنافسي في حالة اشتداد المنافسة وهذا ما يسمح لها بإتباع استراتيجيه (الاندماج العمودي).

✓ **استثمارات التنوع**: هي استثمارات موجهة لتنوع النشاط المتبع وهذا ما يسمح لها بإتباع (ما يعرف بإستراتيجية التنوع).

3-التصنيف حسب العلاقة التبادلية:

يعد كل من الباحثين Lorie (J.H) و Savage (L.J) (1955) و Weingartner (1967) هم الواضعون لهذا التصنيف والذي يشمل ما يلي:³

¹ - Nathalie.Taverdet- Popiolek, **Guide du choix d'investissement**, édition d'organisation, France, 2006, p.18

² - Khemici Chiha, **Finance d'entreprise, Approche Stratégique**, éditions Homa, Alger, 2009, p.138.

³ - لسلوس مبارك، تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري الزراعي بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، صص 12_21.

• **المشروعات المستقلة: Les projets indépendants**

يكون برنامج الاستثمار مشكلا لمشروعات مستقلة، إذا كانت مردودية المشروع الواحد من هذه المشروعات لا يتأثر بإنجاز أو عدم إنجاز المشروعات الأخرى، وتدفقات المشروع الأول مستقلة عن تدفقات المشروع الآخر، مثال ذلك: شراء شاحنة جديدة وشراء آلة حاسبة، أو تعويض آلة مستهلكة وحملة اشهارية لترويج منتج جديد، وعليه فإن قبول أو رفض المشروع لا يوجب أو يرفض قبول المشروع الثاني.

• **المشروعات المتنافية (المانعة تبادليا) : Les projets Mutuellement exclusifs**

وهي عكس المشروعات المستقلة، فإن قبول مشروع معين يعني رفض المشروع الثاني، وهذا ينطبق على المشروعات التي تؤدي نفس الوظيفة ويختلف الأمر في شكل الأداء، وبصفة عامة المشروعات المتنافية هي المشروعات التي تستعمل نفس الموارد المحدودة (مثلا: غلاف موازناتي، أرض، مواد أولية، قناة تجارية...) ولكن بطريقة مختلفة، ومثال على ذلك: المفاضلة بين آلة وآلة أخرى تؤدي نفس الغاية، أو محطة كهربائية مقامة على سد مائي (تدار بقوة المياه) ومحطة أخرى تسير بالطاقة الحرارية (غاز أو بترول أو فحم أو بالطاقة النووية).

• **المشروعات المتلازمة Les projets contingents**

في هذه المشروعات انجاز المشروع الواحد يستدعي مسبقا التفكير في انجاز مشروعات أخرى، فالمشروع الأول لا يمكن أن يؤدي وظيفته بمعزل عن المشروعات الأخرى، وهكذا تكون عملية الإنجاز للمشروع الأول مع المشروع الثاني الملازم له متوافقة، ومراحل الإنجاز متلازمة حتى إذا انتهى الأول وبدأ في التشغيل يكون الثاني قد انتهى معه في نفس الوقت ومثال على ذلك كمشروع الإنتاج ومشروع عملية التوزيع، والتلازم في المشروعات قد يأخذ أشكالا مختلفة منها:

✓ **مشروعات جد متكاملة:**

في هذه الحالة فإن قبول (أو رفض) المشروع الأول يعني بالضرورة قبول (أو رفض) المشروع الثاني، هذا التكامل قد يكون تقنيا: كبناء محطة توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي، يعني بالضرورة إقامة مشروعات أنابيب لنقل الغاز أو للتخزين، أو قد يكون التكامل تجاريا كأن تكون مبيعات خاصة بجهة أو منطقة معينة، فإنه من الأجدى أن يقام المصنع المنتج لتلك السلع في المكان المستهلك للسلع.

✓ **مردودية المشروع الأول تابعة في القبول (أو الرفض) المسبق للمشروع الثاني:**

هذه العلاقة الملازمة قد تكون إيجابية، مثل إدخال منتج جديد في السوق يصاحبه تقديم ضمانات للمستهلك ضمن عملية الدعاية والإشهار للمنتج.

4- تصنيف حسب معيار القابلية للقياس: يمكن التفرقة بين نوعين من المشروعات وفقا لمعيار القابلية للقياس، وهما المشروعات القابلة للقياس، والمشروعات الغير قابلة للقياس، ويتم توضيحها كما يلي:¹

¹- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الطبعة (2)، الإسكندرية، مصر، 2001، ص15.

• مشروعات قابلة للقياس:

هي تلك المشروعات التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، وهذه المنتجات قد تكون (سلعاً أو خدمات) وغالبا لها أسواق تتحدد فيها أسعارها مثل: المشروعات الزراعية، الصناعية، السياحية، وهناك أيضا المشروعات التي يحتويها هذا النوع تلك الوحدات التي قد لا يدفع المنتفعون مقابلا مباشرا لمنافعها مثل: الطرق العامة، أو مشروعات الصرف الزراعي، ولكن يمكن تقييم منافعها نقديا.

• مشروعات غير قابلة للقياس:

هي تلك المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية ومثال على ذلك: المشروعات ذات العلاقة بالتعليم والصحة.

5- تصنيف حسب معيار البعد الاجتماعي:

يمكن التفرقة بين نوعين من هذا التصنيف كما يلي¹:

• **مشروعات الإنتاج المباشر:** هي تلك المشروعات التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا مثال: مشروعات منتجة للملابس، الفواكه، السيارات.

• **مشروعات البنية الأساسية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة، ويتولى القطاع الخاص القيام بها وفق نظام [BOT] (Build, Operate, Transfer)، وهو ما يعني البناء، ثم التشغيل لفترة امتياز معينة، ثم التحويل في النهاية للحكومة، وتنطوي مساهمة القطاع الخاص في هذا النوع من الاستثمارات على مشاركة اجتماعية، ومثال على ذلك: خدمات المطارات، الطرق، الموانئ، المياه والكهرباء... الخ.

6- تصنيف حسب معيار الجهة القائمة بالمشروع:

نجد في هذا الإطار المشروعات العامة، المشروعات الخاصة، والمشروعات المشتركة، وهي كما يلي²:

• **المشروعات الخاصة:** تمتلكها وتديرها جهة خاصة، تقوم على فكرة الملكية الخاصة، وتهدف إلى تحقيق المنفعة الخاصة والمتمثلة في تحقيق أقصى ربح ممكن، وتنقسم المشروعات الخاصة بدورها إلى مشروعات رأسمالية وأخرى حرفية.

• **المشروعات العامة:** يقصد بها ذلك النوع من المشروعات التي تمتلكها وتديرها سلطة عامة، تهدف في الحل الأول إلى تحقيق المصلحة العامة، فهي لا تسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن، ونجد عدة أنواع للمشروعات العامة من حيث إيراداتها المالية:

✓ مشروعات تكتفي بالموازنة بين الإيرادات والنفقات، أي تكتفي بتغطية نفقات الإنتاج.

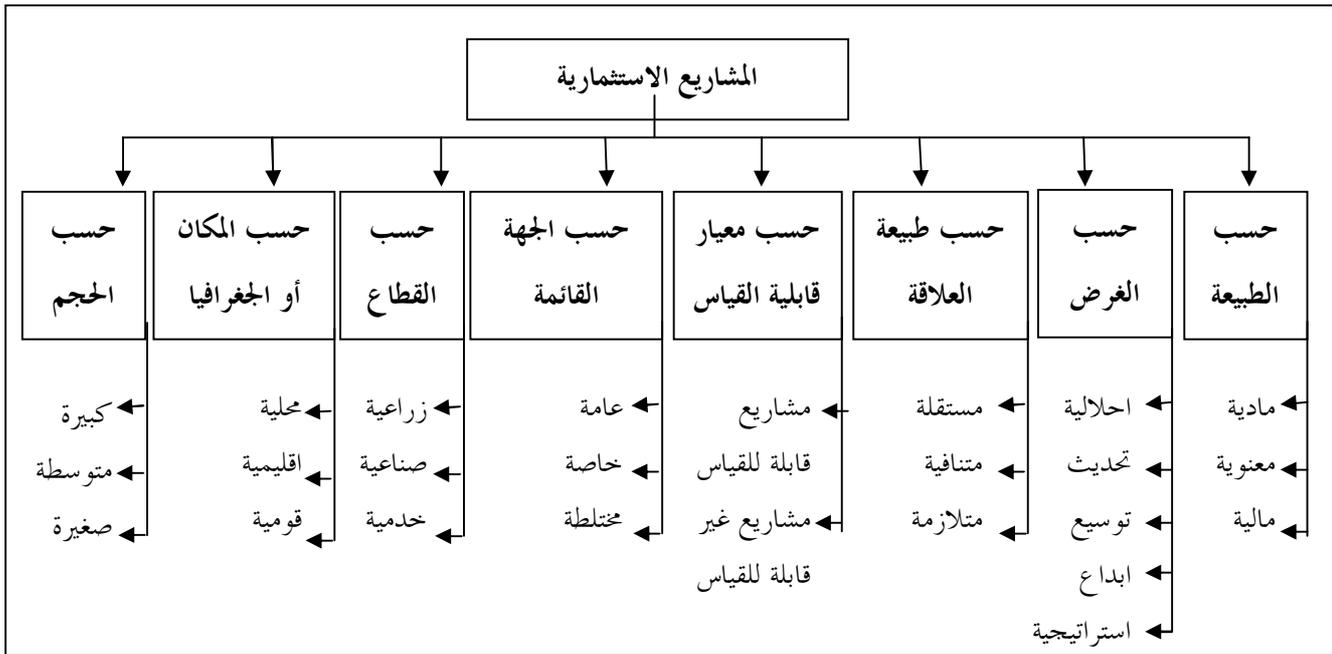
¹ - نفس المرجع، ص 16.

² - ياسمين دروازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 08-09

- ✓ مشروعات تباع بأقل من نفقات الإنتاج.
 - ✓ مشروعات تهدف إلى تحقيق أكبر ربح، فتبيع منتجاتها بأعلى من سعر التكلفة.
 - المشروعات المختلطة (المشتركة): يشترك في ملكيتها القطاع العام والقطاع الخاص.
- بالإضافة إلى التصنيفات السابقة التي ذكرناها نجد معايير أخرى لتصنيف المشاريع نجد منها:¹
- ❖ **التصنيف حسب القطاعات:** حيث توجد مشروعات زراعية، ومشروعات صناعية، ومشروعات خدمية... الخ.
 - ❖ **التصنيف حسب الحجم:** وفيه تقسم المشروعات إلى كبيرة، متوسطة وصغيرة.
 - ❖ **التصنيف وفقا للمكان أو الجغرافيا:** وتقسّم المشروعات طبقا له إلى مشروعات محلية، ومشروعات إقليمية، ومشروعات قومية.

ويمكن تلخيص أنواع المشاريع الاستثمارية السابقة الذكر في الشكل التالي:

شكل رقم (2.1): أنواع المشاريع الاستثمارية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق

¹ - مراد علي نشأت خليل، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار النشر غير مبينة، 2007، ص28.

المطلب الثالث: دورة المشروع وأهدافه

تتضمن دورة المشروع عدد من المراحل المتتابعة والمتداخلة تتضمن كل منها سلسلة من العمليات (المراحل) الفرعية، ولا بد أن يسبق هذه المراحل التحديد الواضح للأهداف المرغوب تحقيقها، فتحديد الهدف يمثل نقطة البداية في التفكير بالمشروع.

أولاً: دورة المشروع

يمر المشروع منذ بدايته كفكرة وحتى مرحلة تقييمه بعد التنفيذ بالمراحل الأساسية التالية:¹

1. تحديد المشروع (أو اختيار المشروع الذي سيتم الاستثمار فيه).
 2. إعداد المشروع (جدوى المشروع، مراحل دراسة الجدوى).
 3. تقييم المشروع.
 4. التنفيذ (إقامة المشروع ومباشرة النشاط والإنتاج).
 5. التقييم اللاحق (البعدي أي بعد تمام المشروع).
- سنحاول التفصيل في كل مرحلة من هذه المراحل كما يلي:

1. مرحلة تحديد المشروع (Identification):

تتضمن تحديد فكرة مشروع معين بالاعتماد على مصادر متنوعة، وقبل تحديد وترتيب أفكار المشروع يلزم قدر من المعلومات عن المناطق المرغوب إقامة المشروع فيها، الاقتصاد القومي والموارد الطبيعية والبشرية، التكنولوجيا السائدة... الخ، وذلك بهدف تكوين تصور عن أفضل مجال للاستثمار، وبعد جمع هذه المعلومات تبدأ مرحلة جمع أكثر تحديدا وتعلق مباشرة بالمشروع مثل أهميته بالنسبة للخطة التنموية، الإعفاءات الضريبية الموجهة لهذا النوع من المشروعات، وقبل كل ذلك حجم السوق واحتمالات نموه مستقبلا... الخ، ويمكن القول أن هذه المرحلة تهدف إلى تحديد نوع المشروع وأهدافه، جدوى أولية للمشروع، مكان المشروع وحجمه، وكذلك بعض مشاكل المشروع.

2. مرحلة إعداد المشروع (Préparation):

وتشمل الدراسة التفصيلية للمشروع من مختلف الجوانب المالية، الفنية، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لجدوى المشروع، ذلك بعد أن اتضح من المراحل السابقة مبررات المشروع وأهدافه وعناصره وجدواه الأولية ومشاكله وأصبح الإنفاق على الجدوى التفصيلية ممكنا، وصولا إلى معايير الحكم على نتائج أو (ما يحققه) المشروع خلال عمره الإنتاجي.

¹ - سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفرقد للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، دمشق، سوريا، 2006، ص 20_25.

3. مرحلة تقييم المشروع (Appraisal):

وهي مرحلة التقييم القبلي للمشروع (أي قبل تنفيذ المشروع) Ex-ante évaluation وهي تعني ببساطة مراجعة تصميم المشروع أو مراجعة دراسة الجدوى وتشمل التقييم المالي أو التجاري، والتقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع قبل تنفيذه، ومن المفضل أن يتولى فريق جديد عملية التقييم أو يدعم الفريق القائم بدراسة الجدوى بعدد من الخبراء والمستشارين لإجراء عملية التقييم، وتهتم هذه المرحلة بالتأكد من المواصفات الفنية، والتأكد من ملائمة حجم المشروع وموقعه ومميزات الموقع، التأكد من مصادر التمويل وشروطه، مراجعة تقديرات عوائد المشروع (المالية)، مراجعة الآثار غير المباشرة للمشروع والآثار البيئية له... الخ.

4. مرحلة تنفيذ المشروع (Implementation):

تتضمن تحديد مراحل التنفيذ وتوقيتها، والتي تشمل بدورها على المراحل التالية:¹

- مرحلة تصميم المشروع والتصاميم الهندسية.
 - أعمال التفاوض والمقاولة، الإنشاء، التدريب، مباشرة المشروع.
- وتتضمن أيضا المرحلة الرابعة أيضا مرحلة التنفيذ أو التشغيل أو الإشراف في محاولة لتتبع أي اختلاف ما بين الوارد في دراسات الجدوى الفنية والتنفيذ الفعلي للمشروع، وحصر المشاكل والتقنيات المستخدمة، وإجراء التعديلات الضرورية، وحتى نحصل على أفضل نتائج في هذه المراحل لابد من وجود مراحل أخرى مكتملة وهي مرحلة الرقابة.

ولابد من الإشارة هنا بأن الانتهاء من المرحلة الثالثة والدخول إلى المرحلة الرابعة لا يعني أن المشروع سينفذ بدون مشاكل، أو أن مرحلة جدواه بأبعادها المختلفة أصبحت منتهية، بل على العكس فقد أثبتت الكثير من المشروعات فشلها في مرحلة التنفيذ رغم جدوى المشروع.

5. مرحلة التقييم اللاحق (Ex-post évaluation):

ويكون هذا التقييم بعد تنفيذ المشروع، ويختلف عن التقييم القبلي رغم أن المقاييس المستخدمة فيها واحدة، فبينما يعالج التقييم اللاحق التدفقات الخارجة والداخلية الفعلية للمشروع بعد تنفيذه، يعالج التقييم القبلي التدفقات الخارجة والداخلية المتوقعة أو المقدرة، وبالتالي قد تختلف نتائج التقييم اللاحق عن نتائج التقييم القبلي ويهدف التقييم اللاحق إلى معرفة أسباب الاختلاف ومواطن الضعف والقوة من أجل الاستفادة منها في تحسين تخطيط المشروع.²

والجدير بالذكر أن هناك من يضع مراحل دورة المشروع على النحو التالي:³

¹ - أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² - حسين مصطفى هلال، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مدخل متكامل، مكتبة عين شمس، القاهرة، سنة النشر غير مبينة، ص 28.

³ - يحيى عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 26_ 27.

يُدمج كل من مرحلة التحديد والإعداد، التقييم القبلي للمشروع التي تم ذكرها سابقاً في مرحلة واحدة وهي (مرحلة ما قبل الاستثمار) والتي تعرف بدراسة الجدوى وتعد المرحلة الأساسية، وتشكل الأساس للمراحل التالية، وتشمل كل الدراسات الضرورية لتقييم جدوى المشروع قبل التنفيذ.

أما المرحلة الثانية تعرف بـ (مرحلة الاستثمار) ويتم فيها التنفيذ الفعلي للمشروع حيث ينتقل المشروع من مجرد اقتراح إلى مرحلة إعداد المشروع للعمل وبدء تشغيله، في حين تكون المرحلة الثالثة وهي (مرحلة تشغيل المشروع) وهي تتعلق بمرحلة بدء الإنتاج، والمرحلة الأخيرة هي (مرحلة التقييم) ويتم فيها تقييم كافة أنشطة المشروع بعد تشغيله وبيان أوجه نجاحها وقصورها والأسباب المؤدية لذلك، وهذه المرحلة تستمر طيلة عمر المشروع وتشكل أحد العوامل المحورية لنجاح أو فشل المشروع.

وما يهمننا في هذا البحث هو التركيز على المرحلة الأولى من مراحل دورة المشروع (مرحلة ما قبل الاستثمار)، لما تشكله دراسة الجدوى من أهمية كبرى تظهر من خلال ارتباطها بقرارات استثمارية تتطلب الدراسة والتحليل الموضوعي، ويمكن تلخيص المراحل الأساسية للمشروع في الشكل التالي:

شكل رقم (3.1): دورة حياة المشروع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفرق لل نشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2006، ص ص 20_ 25.

ثانياً: أهداف المشروع الاستثماري

يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية والأوزان النسبية لمعايير تقييمه، ومن هذا المنطلق تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامة، ومن ثمة وجود معايير لتقييم الاستثمارات في المشروعات من وجهة نظر المستثمر الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير التقييم من وجهة نظر الاقتصاد القومي الذي يعظم المصلحة العامة.

1 - أهداف المشروعات الخاصة:

وفق ما تشير إليه النظرية الاقتصادية فإن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد الذي يسعى إليه صاحب المشروع، حيث نجد بجانب تحقيق الأرباح هناك أهداف أخرى كثيرة تشكل موضعاً لاهتمام المشروعات الخاصة من أهمها:¹

♦ تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة كبيرة في الأسواق، ومن جهة أخرى لتحقيق لما يلي:

أ- زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح.

ب- تحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال.

ج- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم.

♦ قد يكون الهدف من الإنفاق الاستثماري لمشروع قائم هو حماية النشاط الرئيسي له من خطر توقف الإنتاج. وهناك أهداف أخرى:² كالاحتفاظ بسمعة حسنة والبقاء والاستمرار والأهداف الاجتماعية والتي تكون نابعة من منطلق المسؤولية الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه، وتكتسب رضا العملاء والقائمين على صناعات القرار.

2- أهداف المشروعات الاستثمارية العامة:

تهدف المشروعات العامة بشكل أساسي إلى تحقيق المنفعة العامة سواء تحقق الربح من قيام هذه المشروعات أو لم يتحقق، إلا أن هذا لا ينفي عدم اهتمامها مطلقاً بتحقيق الربح بل يجب ألا يتم ذلك على حساب الأهداف الأساسية التي أنشئ المشروع العام من أجلها، وفيما يلي أهم هذه الأهداف:³

✓ قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة، مثل: صناعة الأسلحة.

¹ - محمد خالد المهيني، دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية التنمية، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، المركز الثقافي العربي، المزة، 2007، ص 03.

² - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة (1)، عمان، الأردن، 2009، ص 18.

³ - سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 16.

- ✓ قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية كما في حالة الخبز والأدوية... الخ.
- ✓ قد يكون الغرض هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدل من اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة (صناعة السجائر من المشروعات العامة في كثير من البلدان).
- ✓ مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية مثل النقل والمواصلات والكهرباء... الخ، فنظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه الخدمات قد ترى الدولة قصر القيام بها عليها وحدها دون الأفراد.

المبحث الثاني: القرار الاستثماري

تولي المؤسسات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية اهتماما كبيرا، إذ أن الوصول إلى هذه المرحلة تسبقه سلسلة من الدراسات الشاملة والمفصلة من عدة جوانب سواء كانت: تسويقية، تقنية، مالية، بيئية...، تسفر في النهاية بقرار ايجابي أو سلبي، يسمى بالقرار الاستثماري، والذي من خلال هذا المبحث سنحاول تعريف هذا القرار وتحديد خصائصه و أنواعه والتعرف على المبادئ التي يقوم عليها وكذا العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية القرار الاستثماري وأنواعه

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع وأكثرها خطورة لارتباطه بالعديد من العوامل والمتغيرات التي يصعب في غالب الأحيان التنبؤ بسلوكها واتجاهات تطورها، كما أن له تأثير على بقاء المؤسسة واستمرارها ونموها، وسنحاول في هذا المطلب إبراز تعريف القرار الاستثماري وأهم خصائصه وكذا أنواعه.

أولا: تعريف القرار الاستثماري

يعرف القرار الاستثماري على أنه "تصرف أو رد فعل، يتخذ عادة إما من قبل شخص منفرد (متعهد، مسؤول، أو رب العمل...) أو من قبل مجموعة من الأشخاص، يتعلق بتحويل الموارد المالية إلى سلع ومنتجات خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال دراسة وتقييم البدائل الاستثمارية وإجراء عملية المفاضلة بينها"¹. ويعرف أيضا على أنه "القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار، وتمر بعدة مراحل تنتهي باختبار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين، وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري"².

¹ - بن مسعود نصر الدين، دراسة تقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، ص30.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص38.

هذا التعريف يشير إلى وجود العديد من البدائل الاستثمارية، وعلى متخذ القرار اختيار البديل الأحسن اعتماداً على معايير معينة، لكن متخذ القرار يمكن أن يجد نفسه أمام بديل واحد ويكون أمام خيار "استثمر أو لا أستثمر".

من التعريفين السابقين يتضح أن القرار الاستثماري من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة لكونه يتعلق بنشاطها المستقبلي وآثاره تلازم المؤسسة لفترة طويلة من الزمن، بالإضافة إلى ذلك فإن صعوبة هذا القرار تعود إلى سببين رئيسيين هما:¹

- اعتماد قرار الاستثمار على التنبؤات التي تعتبر من أصعب مراحل دراسة المشروع، وتكمن هذه الصعوبة في مراعاة دقة التدفقات على مر الزمن، التطور التكنولوجي في المستقبل، والظروف والأوضاع الاقتصادية المتغيرة خلال الفترة التي تتضمنها دراسة المشروع.
- مراعاة تماشي الاستثمار الجديد مع نشاط المؤسسة وأهدافها، فقد تكون سياسة الاستثمار تتعارض مع أهداف المؤسسة، مما قد يؤثر على مستقبلها، لهذا يتطلب على المؤسسة تحديد الأهداف والسياسات العامة على ضوءها لتشكيل سياسة الاستثمار.

إضافة إلى ذلك تبرز أهمية قرار الاستثمار في الجوانب التالية:²

- يشكل الاستثمار المحرك الوحيد للتطور والبقاء على المدى الطويل.
- يمتص الاستثمار موارد هامة.
- يشكل غالباً التزام متوسط وطويل الأجل، وتنفيذه غير قابل للرجوع إلى الوراء.
- يشترط معرفة صورة المؤسسة بسبب تأثير المحيط الاقتصادي والمالي.

ثانياً: خصائص القرار الاستثماري

يتميز القرار الاستثماري بالعديد من الخصائص أهمها:³

- أهمية النفقة التي تتحملها المؤسسة (أموال معتبرة يتم إنفاقها).
- يمثل الاستثمار التزام المؤسسة لآجال طويلة، ومستقبل المؤسسة قد يوجه باختيارات لاستثمارات ليست ملائمة.
- يصاحب الاستثمار مخاطر كنتيجة لعوائد غير مؤكدة.
- القرار الاستثماري له نتائج أو آثار على الهيكل المالي للمؤسسة.
- يعتبر قرار غير قابل للتراجع، فمن الصعب العود عن الاستثمار وفكه.*
- تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية.

¹ - عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 24_25.

² - Abdellah Boughaba, Op.Cit, , pp 10_11.

³ - Pierre Cabane, L'essentiel de la finance, édition d'organisation, paris, 2004, p.201.

* - صعوبة وجود سوق حقيقي خاص بالاستثمارات المستعملة، خاصة إذا كانت أصول متميزة بخصوصية عالية، فالتكلفة تكون في الغالب مرتفعة.

وكتنتيجة لهذه الخصائص، تجبر المؤسسة أن تأخذ بالاعتبار وضع الاستثمار ضمن أفعال التسيير الإستراتيجية ويقتضي ويتطلب استعمال طرق منظمة للتقييم. الخصائص السابقة يمكن تصنيفها في أربعة مجموعات أساسية: **خصائص ترتبط بالبعد الزمني، خصائص ترتبط بظروف القرار الاستثماري، خصائص ترتبط بالهيكل التمويلي، خصائص عامة،** والشكل التالي يوضح بالتفصيل هذه الخصائص:

الشكل رقم (4.1): خصائص القرار الاستثماري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بن إبراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص ص 78-80

ثالثاً: أنواع القرارات الاستثمارية

يمكن تحديد أهم أنواع القرارات الاستثمارية الممكنة لأصحاب المشاريع الاستثمارية والتي تتمحور حول:¹ قرارات تحديد أولويات الاستثمار، قرارات قبول أو رفض الاستثمار، قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً.

1- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

ويعني ذلك ترتيب المشروعات الاستثمارية المقترحة في شكل برنامج استثماري يحدد وبشكل دقيق أولويات تنفيذ المشروعات طبقاً لمعايير معينة، ونذكر من هذه المعايير على سبيل المثال ما يلي:

- ❖ معيار العائد أو الربحية الكلية للمشروع أو المشاريع المقترحة، ويستخدم هذا المعيار في حالة عدم وجود عجز أو قصور في مدخلات الاستثمار المالية أو التشغيلية.
- ❖ معيار العائد النسبي على المدخل أو المدخلات المحددة، وفيه يفضل المشروع الذي يحقق أكبر عائد نسبي على هذه المدخلات، ثم يليه المشروع ذو العائد الأقل منه... وهكذا.

2- قرارات قبول أو رفض المشروعات:

في هذا النوع من القرارات يكون للمستثمر إما بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار محدودة جداً أمام المستثمر، وما عليه إلا قبول قرار البديل الاستثماري الذي اكتملت له دراسة الجدوى التفصيلية أو رفضه غير أنه يجب أن نفهم أن البديل الاستثماري الأمثل هنا لا يعني بالضرورة أن يكون مشروعاً وحيداً بذاته، بل يمكن أن يكون مجموعة مشاريع مرتبطة معاً، لأنه من الممكن أن تصنف المشاريع ليس على أساس فردي ولكن على أساس مجموعات متعددة، تضم كل منها أكثر من مشروع، وليس بالضرورة أن كل مجموعة من هذه المجموعات يجب أن تضم مشاريع ذات طبيعة واحدة مثل المشاريع الصناعية، أو المشاريع الزراعية، أو المشاريع الخدمية.

3- قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً:

في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار، ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادلياً النشاط الآخر، فمثلاً إذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فإن ذلك يمنع الدخول إلى مشروع تصديري في نفس الوقت.²

¹ - مراد علي نشأت خليل، مرجع سبق ذكره، ص 36-38.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الثاني: أسس ومبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية

من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم، لا بد وأن يستند على أسس علمية وهي كما يلي:¹

❖ اعتماد إستراتيجية ملائمة.

❖ الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار.

❖ مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

1. اعتماد إستراتيجية ملائمة:

فيما يتعلق بالإستراتيجية الملائمة فإنها تتوقف بشكل أساس على أولويات المستثمر، والتي يكشف عنها أو يعبر عنها منحى تفضيله الاستثماري والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه لكل من الربحية والسيولة والأمان، فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر.

2. الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار:

أما بالنسبة للاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار فهو يقصد أن يكون القرار رشيدا، وحتى يكون القرار رشيدا فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار وهذا يتطلب القيام بالخطوات التالية:²

● تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

● تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

● تحديد العوامل الملائمة التي يتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار.

● تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية.

● اختيار البديل أو الفرص الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

3. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:

يرتبط قرار متخذ القرار بمتغيرين أساسيين هما: العائد المتوقع من الاستثمار، ودرجة المخاطرة للأداة الاستثمارية، ولهذا على المستثمر قبل اتخاذ قراره أن يعرف مقدما كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة. والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار، ومن أهمها:³

¹ - طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص17.

² - محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل البناني، الطبعة (1)، بيروت، 2006، ص19.

³ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

1- مبدأ تعدد الخيارات (البدايل الاستثمارية):

يعتبر هذا المبدأ أحد الأركان الأساسية للقرار الاستثماري، وذلك لأن الموارد المالية المتاحة لدى المستثمر تكون عادة محدودة، في حين أن الفرص الاستثمارية تكون متعددة في معظم الأحيان، لذا على المستثمر أن يراعي هذه الحقيقة، بحيث يتم اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع إستراتيجيته وهدفه، وذلك من خلال المفاضلة بين تلك الفرص الاستثمارية بدلا من توجيه أمواله إلى أول فرصة استثمارية متاحة. وعادة كلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

2- مبدأ الخبرة والتأهيل:

وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوفر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال، من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم.

3- مبدأ الملائمة:

عند قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري المناسب بين عدة بدائل مقترحة، فإنه يسترشد في تطبيق هذا المبدأ بمنحى تفضيله الاستثماري الذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق بعمر المستثمر ودخله ووظيفته واختصاصه ومجالات اهتمامه وخبرته وبيئته الاجتماعية وصحته... الخ. ويقوم منحى تفضيل المستثمر على فرضية مفادها أن لكل مستثمر نمط معين يحدد درجة اهتمامه تجاه العناصر الأساسية في قراره الاستثماري والتي تتمثل في:¹

- ◆ معدل العائد على الاستثمار.
- ◆ درجة المخاطر التي يتصف بها ذلك الاستثمار.
- ◆ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الاستثمار.

4- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:

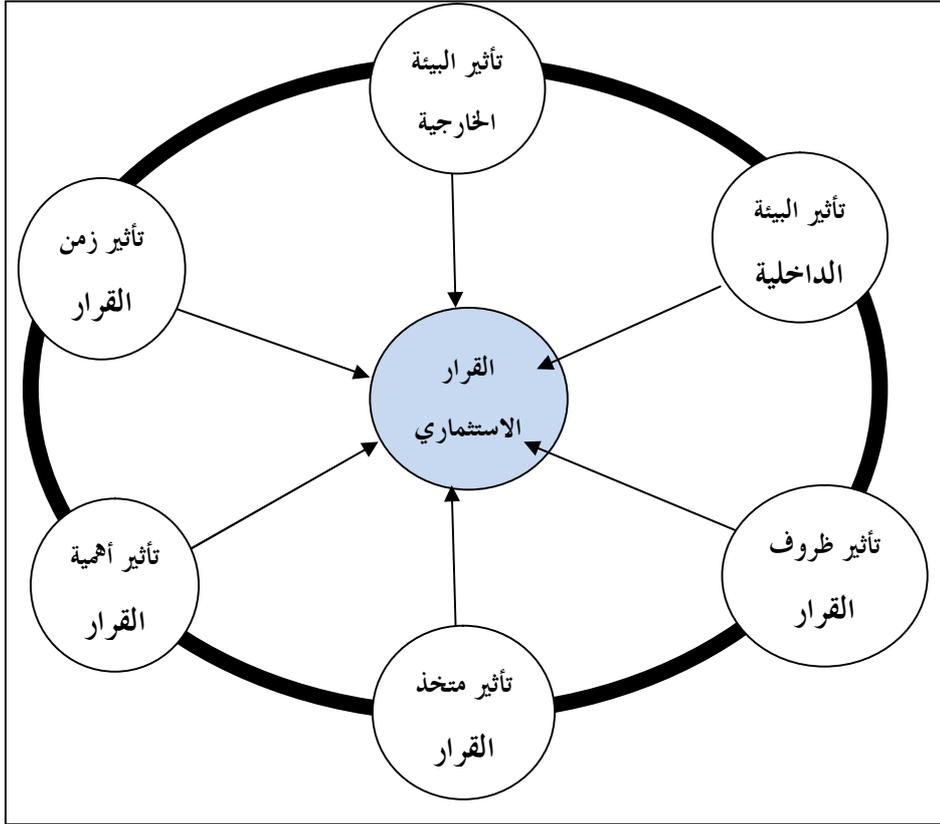
أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر، وهو ما يطلق عليه بتنوع المحافظ الاستثمارية، بمعنى عدم استثمار الأموال في مجال أو نشاط واحد. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين العائد والمخاطرة، فمن البديهي أن المستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما: العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية.

¹ - محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص.20.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية

إن عملية اتخاذ القرار الاستثماري عملية معقدة، ولا تكتمل إلّا بعد إتمام واحترام مختلف مراحل هذه العملية، والتي في الواقع تتأثر بعدة عوامل كما يوضح ذلك الشكل التالي:

الشكل رقم (5.1): العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري.



المصدر: بن إبراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص. 88.

ويمكن شرح هذه العوامل المبينة في الشكل السابق على النحو التالي:¹

1- تأثير البيئة الخارجية والبيئة الداخلية:

بالنسبة لعوامل البيئة الخارجية فتتمثل في الضغوط الخارجية القادمة من المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرة المؤسسة، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- العوامل الاقتصادية.
- العوامل الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.
- التطورات التقنية والتكنولوجية.

¹- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص ص36-39.

- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.
 - العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات والقوانين.
 - درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.
- أما بالنسبة لعوامل البيئة الداخلية فهي تلك التي تؤثر على القرار الاستثماري بطريقة مباشرة، وتشكل ضغوطات قادمة من داخل المؤسسة، وهي عوامل كثيرة أهمها:
- درجة المركزية وحجم المؤسسة ودرجة انتشارها الجغرافي.
 - مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة.
 - طرق الاتصال داخل فروع المؤسسة.
 - عدد المتعاملين مع المؤسسة.
- 2- تأثير شخصية وسلوك متخذ القرار:**

تعتبر شخصية متخذ القرار من العوامل الإنسانية الهامة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار بصفة عامة، والقرار الاستثماري بصفة خاصة، فشخصية متخذ القرار وقيمه وتاريخه المهني، ومكانته الاجتماعية ومركزه المالي في المؤسسة، تتفاعل فيما بينها تساهم في شكل ونوع القرار الاستثماري، ومن بين العوامل ذات الصلة بمتخذ القرار والمؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري نجد ما يلي:¹

- الفهم العميق والشامل للأمور.
 - قدرة متخذ القرار على التوقع.
 - مؤهل متخذ القرار ومجال تخصصه.
 - قدرة متخذ القرار على الابتكار والإبداع.
 - الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها وأغراضه الشخصية.
 - سلوك متخذ القرار اتجاه المخاطرة:²
- ◆ محبا للمخاطرة. (optimiste et aime le risque)
 - ◆ يكره المخاطرة (prudent)
 - ◆ محايد اتجاه المخاطرة (neutre)
- 3- تأثير ظروف اتخاذ القرار:**

إن التردد في اتخاذ القرار سببه هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة.

¹ - بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص. 89.

² - حمد أمين سعد الله، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص. 14.

والحال عليه بالنسبة للقرار الاستثماري الذي تكون العوائد المتوقعة من المشروع غير محددة وربما قد تكون غير مؤكدة الحدوث، على العكس في الحالة التي يكون متخذ القرار في ظروف التأكد على علم بجميع البدائل ونتائج كل منها.

4- تأثير أهمية القرار:

كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

- أ- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.
- ب- كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت تكاليف أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعاً.
- ت- الوقت اللازم لاتخاذ، فكلما ازدادت أهمية القرار، كلما تطلب ذلك وقت أطول ليكتسب المسير الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة على القرار.

5- تأثير عنصر الزمن:

يشكل عنصر الزمن ضغطاً كبيراً على متخذ القرار، فكلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره، كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، وكلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البت في القرار، مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول دراسات الجدوى

شكل موضوع تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والإداري على الصعيدين النظري والتطبيقي وذلك لعدة اعتبارات أهمها: الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والآثار غير المباشرة والخارجية للمشروعات على الاقتصاد الكلي، ومن هذا المنطلق حظي موضوع دراسة الجدوى بعناية وأهمية كبيرة خاصة في الدول المتقدمة، وذلك لما تقدمه لمتخذي القرارات الاستثمارية كأداة فعالة تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد في اتخاذ القرارات، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على التطور التاريخي لدراسات الجدوى، وتحديد ماهيتها وكذا أهم التصنيفات الخاصة بها، وإبراز أهميتها.

المطلب الأول: ماهية دراسات الجدوى وخصائصها

يعتبر المشروع توليفة متناسقة من الموارد الاقتصادية وهي محدودة بطبيعتها بينما الحاجات البشرية للمجتمع متنوعة ومتزايدة، لذلك ظهرت الحاجة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية لقياس كفاءة المشروع من حيث

الموارد التي يخصصها المجتمع له، والمنافع التي يحصل عليها منه. ويأتي هذا المطلب لإبراز السياق التاريخي لهذه الدراسات، وتحديد مفهومها وخصائصها وكذا أهم أنواعها.

أولاً: التطور التاريخي لدراسات الجدوى

تمتد جذور دراسات الجدوى إلى الثلاثينات من القرن الماضي عندما نشأت الفكرة الأولية لمناهج تحليل التكلفة والعائد في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المحاولات الأولى لتطبيق هذا المنهج على مشروعات الري وتوليد الطاقة والكهرباء وتنمية مصادر المياه، حيث قامت U-S-A بإصدار قانون التحكم في الفيضان الذي يجيز إقامة مشروعات مقاومة للفيضان في حالة تفوق منافعها عن تكاليفها، ولقد شاع استخدام هذا المصطلح في العديد من الكتابات بمفاهيم عديدة نلمسها خاصة في الكتابات الأولى للاقتصادي جون مينارد كيتز (J.M.Keynes) وذلك في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، عندما تناول فكرة معدل العائد على الاستثمار وفكرة رأس المال والكفاية الحدية لرأس المال، أو عند الاقتصادي Dean Joel سنة 1951 عندما أصدر كتاب معالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية.¹

وعلى المستوى النظري اعتمدت مناهج تقييم المشروعات على فروض النظرية الكلاسيكية والتي وجهت لها انتقادات أهمها استخدام أسعار السوق لتسعير المدخلات والمخرجات وكذلك سعر الفائدة للسوق كسعر خصم، واتضح قصورها عند التطبيق وابتداءً من الخمسينات توالى جهود تطوير هذه المناهج، إلّا أن أول عمل ظهر محتويًا للمبادئ الأساسية لدراسات الجدوى كان عام 1950م في صورة كتاب قامت به لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية بإعداده عرف بالكتاب الأخضر «the green book».²

ولقد تلت بعد ذلك عدّة أعمال وكتابات عن هذا الموضوع محاولة وضع المبادئ والقواعد الأساسية المتبعة في تقييم المشروعات من أهمها:³ دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» عام 1969م وتم تطويره عام 1974م، دليل لإعداد دراسات الجدوى من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO» عام 1972م، وتم تطويره عام 1991م، دليل البنك الدولي عام 1975م.

وبفضل هذه الأعمال بدأ يتبلور هذا الموضوع ليشكل أحد الفروع الهامة في الاقتصاد التطبيقي ويستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلّي، ومتأثراً إلى جانب ذلك ببعض العلوم الأخرى مثل: المحاسبة والإدارة وبحوث العمليات.

¹ - أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسبوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، على الموقع: <http://olc.bu.edu.eg/olc/images/sec-8.pdf>

تاريخ التصفح: 2015/03/26، ص. 07.

² - سعد طه غلام، مرجع سبق ذكره ص 255.

³ - يوحنا آل آدم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2005، ص ص 24_25.

ولقد تميز عقد التسعينات بدراسة وتقييم النشاط الاقتصادي بغية صنع القرارات الإدارية، فكان بذلك بداية ولادة مدرسة جديدة اهتمت بتطوير أنظمة تقييم المشاريع كإطار معبر لاستخدام البيانات المحاسبية والإدارية لرسم السياسة الاستثمارية، وأشارت إلى أن أهمية هذه الدراسات والمعلومات تنحصر في مبدأ الملائمة من حيث التكلفة والوقت المناسب والجهة المستفيدة.¹

وهكذا توالى الاهتمام بدراسات الجدوى في جميع أنحاء العالم بصورة مطردة في ظل انتشار العولمة والاتجاه المتزايد للخصوصية، وازدياد حدة المنافسة والتدفق الهائل للمعلومات وتطور نظم المعلوماتية والاتصالات الالكترونية.

ثانياً: تعريف دراسات الجدوى وخصائصها

رغم تعدد المفاهيم حول مصطلح دراسات الجدوى إلا أنه يتراوح مداها بين المفهوم الواسع الذي يشمل كافة الدراسات التمهيديّة والتفصيلية التي تتم على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة استثمارية حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفرص أو رفضها حسب المعايير الاقتصادية.

أما المفهوم الآخر لدراسة الجدوى فيتمثل في المفهوم الضيق، والذي يميز بين دراسات التعرف على الفرص الاستثمارية، ودراسات الجدوى ودراسات التقييم، وبغض النظر عن تعدد التقسيمات لمراحل جدوى المشروعات فإن الهدف النهائي من ذلك كله هو الوصول إلى قرار قبول أو رفض الفرص الاستثمارية محل الدراسة.²

ويشير اصطلاح جدوى الاستثمار إلى اختبار صلاحية وكفاءة الاستثمار من ناحية، وإلى القياس النسبي لما يحققه الاستثمار من عوائد ومنافع من ناحية أخرى.

ومن أبرز التعريفات التي قدمت لدراسات الجدوى نجد من يعرفها بأنها: "عبارة عن أسلوب علمي يتضمن مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى فحص وتقييم المشروع، وذلك من أجل اتخاذ قرار بالبداية فيه ومزاولته لنشاطه من عدمه".³

يتضح لنا من هذا التعريف أن عملية دراسة الجدوى تتميز بأنها:

- ◆ طريقة علمية تتصف بالابتعاد عن العشوائية في اتخاذ القرارات.
- ◆ تقوم بالفحص والتقييم من ناحية التكاليف ومقارنتها بالإيرادات وهذا من أجل التعرف على صلاحية المشروع.

كما تعرف على أنها: "منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، تعتمد على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين أو اختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة، تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما، على مدى عمره الافتراضي".⁴

¹- نفس المرجع، نفس الصفحة.

²- سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 23-24.

³- سميرة عرفة شليبي، أحمد عرفة، دراسات الجدوى وماذا بعد الجدوى؟، مكتبة النهضة المصرية، 2005، ص 10.

⁴- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن دراسة الجدوى تعد منهجية علمية لاتخاذ القرار الاستثماري في ظروف عدم التأكد والمخاطرة الناتجة عن متغيرات بيئية مختلفة، وتعبير آخر يمكن القول بأن دراسة الجدوى هي الطريق أو الجسر الذي لا بد من عبوره بشكل سليم حتى يتسنى اتخاذ قرار الاستثمار الملائم. وانطلاقاً من الهدف النهائي الذي تصبوا إليه دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة التعريف التالي:

"نقصد بدراسة جدوى المشروعات الاقتصادية تلك المجموعة من الدراسات المترابطة والمتكاملة، والتي توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري، وذلك من عدة جوانب قانونية، سوقية، مالية، اقتصادية، اجتماعية... الخ التي تؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع".

يتضح من خلال هذا التعريف أن دراسة الجدوى تسعى إلى تحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من خلال التوصل إلى إجابات محددة لعدد من الأسئلة المتعلقة بالمشروع المقترح من أهمها:¹

أ. هل هناك سوق كافية لاستيعاب إنتاج المشروع المقترح طوال سنوات عمره الاقتصادي؟ بمعنى آخر هل هناك حاجة لمنتجات المشروع في الوقت الحاضر أو المستقبل؟.

ب. هل من الممكن تنفيذ المشروع من الناحية الفنية؟ بمعنى آخر هل تتوفر عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع طوال عمره الاقتصادي؟.

ج. هل تتوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروع في الأوقات المناسبة وبشروط اقتصادية؟.

د. هل المشروع مربح من وجهة النظر الخاصة؟.

هـ. هل المشروع مربح من وجهة النظر الاقتصادية؟ بمعنى هل سيظل المشروع مربحاً إذا استخدمنا الأسعار الاقتصادية في التقييم، والتي تعكس التكلفة الحقيقية؟.

و. هل المشروع مربح من وجهة النظر الاجتماعية؟ بمعنى آخر إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمشروع سواء كانت إيجابية أو سلبية، هل سيظل المشروع مربحاً؟.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج بعض الخصائص التي تتميز بها دراسة الجدوى وهي:²

✓ أنها مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تتسلسل في شكل مراحل متتالية ومتتابعة، وفي كل مرحلة يتم دراسة جانب أو مجال معين.

✓ دراسة الجدوى لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها حيث نجدها مطلوبة للمشروعات العامة، كما هي مطلوبة للمشروعات الخاصة، وفي المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية أيضاً.

¹ عبد القادر محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 13، 14.

² أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 18.

- ✓ يتم في كل مرحلة استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التحليلية تختلف عن الأخرى، مثلاً نجد في الدراسة التسويقية تستخدم طرق التنبؤ بالطلب وأساليب قياس السوق، وفي الدراسة الفنية الهندسية يتم الاستعانة بالأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات مثل: أسلوب بيرت، البرمجة الخطية... الخ.
- ✓ تتطلب دراسة الجدوى إشراك عدد كبير من الخبراء المتخصصين لما تتطلبه من أنواع مختلفة من المعارف الإدارية والتقنية والاقتصادية والتسويقية والمالية... الخ.
- ✓ تعتبر نتائج كل مرحلة من الدراسات مدخلات للمرحلة التالية لها.
- ✓ حجم هذه الدراسة وتكلفتها تتوقف على حجم هذا المشروع وطبيعة حجم الأموال المستثمرة فيه.
- ✓ تقييم فكرة المشروع من عدة جوانب متكاملة يتوقف عليها اتخاذ قرار تنفيذ وتمويل المشروع من عدمه.
- ✓ إن دراسات الجدوى هي نموذج محاكاة للمشروع يتم تصوره قبل البدء في التنفيذ لضمان الحفاظ على الموارد النادرة من الضياع.¹

المطلب الثاني: تصنيفات وأهمية دراسات الجدوى

نتناول في هذا المطلب أهم التصنيفات والمداخل التي يمكن أن تأخذها دراسات الجدوى، ثم تسليط الضوء على الأهمية التي تحظى بها هذه الدراسات من طرف أطراف عديدة تلجأ إلى استخدام دراسات الجدوى، أو تعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

أولاً: تصنيفات دراسات الجدوى

هناك مداخل تحليلية مختلفة يتم من خلالها النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية:²

➤ التصنيف النفعي:

قائم على المنفعة، أي منفعة المستثمر الفرد وكذلك المستثمر القومي أي الاقتصاد القومي، ويتم قياس المنفعة التي تعود على صاحب المشروع (المستثمر) من خلال معايير الاستثمار التي تعظم منفعته الشخصية الذاتية، أما المنفعة التي تعود على المستثمر القومي يتم قياسها من خلال معايير الربحية الاجتماعية التي تعظم المنفعة والعائد الاجتماعي، وهي مرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وهكذا تحسم جدوى المشروع من عدمه طبقاً لاتجاه تلك المعايير ونتائجها.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 25، 26.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

➤ التصنيف الوظيفي:

تتناول دراسات الجدوى الاقتصادية على أنها مجموعة من الوظائف، يقوم بكل وظيفة مجموعة من الخبراء المتخصصين في شكل فريق عمل، وتتضمن تلك الوظائف: الوظيفة البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، المالية والاجتماعية... الخ. ولا يشترط في المدخل الوظيفي الترتيب والتتابع إلا أنه لا بد من وجود تخصصات مختلفة لعمل دراسات جدوى وتقييم المشروع من منظور متكامل.

➤ التصنيف التحليلي:

يتميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية.¹ وتماشيا مع المفهوم الواسع لدراسة الجدوى الذي سبق الإشارة إليه فإننا سنعمد التصنيف التحليلي الذي يميز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية.

ثانيا: أهمية دراسات الجدوى

تحتل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات باهتمام أطراف عديدة وذلك لأهميتها في صناعة القرار الاستثماري، ويمكن إبراز أهميتها لهذه الجهات فيما يلي:

❖ بالنسبة للمستثمر الفرد:²

- ✓ تساعد دراسة الجدوى المستثمر على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة، وبالتالي اتخاذ القرار الصائب على نحو يخدم أهداف المستثمر.
- ✓ وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروع المقترح وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة عن العشوائية.
- ✓ تساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين على نحو يتناسب مع قدرته المالية، وفي ظل مستوى مقبول من المخاطرة.
- ✓ تمثل مرشد للمستثمر على ضوء ما تحمله من نتائج ومعلومات خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المشروع يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ.³
- ✓ تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة التي يرصد لها موارد ضخمة.⁴
- ✓ يعتبر توفير المالية المطلوبة من أهم الوسائل لضمان قيام ونجاح المشروع، وتساعد الدراسة المستثمر على معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

✓ تساعد المستثمر على دراسة الوضع الاقتصادي والمالي من حيث: التمويل، والتشغيل، والإيرادات، والتكاليف والأرباح.

❖ بالنسبة للبنك:¹

✓ ضرورة تعرف البنك على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع، من خلال المعلومات المتاحة وإمكانية معرفة ظروف ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها.

✓ تأكد البنك من جدوى القرض اقتصاديا وعدم الاكتفاء بالنظر إلى سجلات الماضي فقط، ولكن باستخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل الموازنات التخطيطية، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

✓ تقييم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل ودرجة التأكد من امكانية استرداده في موعد استحقاقه خاصة إذا علمنا أن معظم موارد البنك تمثل ودائع عملائه، وبالتالي تمتد القرارات التمويلية إلى سيولة البنك ودراسة ربحية البنك.

❖ بالنسبة للدولة:²

✓ تحتاج الدولة إلى أسلوب لاختيار المشروعات ذات النفع العام، والمفاضلة بينهما من خلال مجموعة من المعايير تقدمها دراسة الجدوى.

✓ تشكل المشروعات القاعدة الأساسية في تنفيذ خطة التنمية، وتعمل دراسة الجدوى على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية.

✓ لا تمنح الدولة ترخيصا بإقامة مشروع إلا عند التأكد أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع أكبر ما يمكن.

✓ مع التسارع الذي يشهده العالم اليوم في الميدان التكنولوجي وتزايد بدائل التكنولوجيا في أساليب وطرق الإنتاج بشكل يجعل الصناعة أكثر تقدما وتعقيدا، ويدفع الدول المتقدمة والنامية بالاهتمام بقضايا الإنتاج متابعة التطورات التكنولوجية واختيار الأمثل منها، مما يحتم التوسع والتعميق في دراسة الجدوى والإقبال عليها وزيادة أهميتها لتصبح ضرورة حيوية وملحة مع الزمن.

✓ اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أعلى منفعة صافية على أساس تحديد المنافع والتكاليف الإجمالية لكل مشروع مما يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد النادرة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن دراسات الجدوى

¹ - عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، صص. 109، 110.

² - علي محمد خضر وآخرون، أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، ط1، 1996، صص. 26.

الاقتصادية تساعد على اختيار المشروعات التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل: البطالة، التضخم، وعجز ميزان المدفوعات... الخ.¹

المطلب الثالث: متطلبات ومجالات تطبيق دراسات الجدوى

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المتطلبات والأساسيات التي تقوم عليها دراسات الجدوى، بالإضافة إلى تحديد أهم المجالات التي تستخدم أو تطبق فيها دراسات الجدوى الاقتصادية.

أولاً: متطلبات وأساسيات دراسة الجدوى

تتوقف جودة دراسة الجدوى على درجة تقدم المجتمع والوعي وأهميتها، فهي نتاج العديد من العوامل مثل: دور التعلم، والتكنولوجيا، والمستوى الحضاري والاقتصادي ونمط الخبرة والمعرفة، وتستند دراسة الجدوى على بعض المتطلبات التي يجب توافرها في المجتمع وأهمها:²

- توافر كافة البيانات والمعلومات وثيقة الصلة بالأهداف الرئيسية للمشروعات من قريب أو بعيد.
- توافر خبرة تكنولوجية وفنية واسعة لمجموعة الخبراء المتخصصين القائمين على دراسة الجدوى.
- توافر المقدرة على المعالجة الالكترونية للبيانات.
- الدراية الكاملة باقتصاديات المشروعات المماثلة التي تمت على المستوى المحلي، وعلى كافة المستويات في الدول الأخرى خاصة في ظل العولمة.
- الإلمام الكافي بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات مثل: السياسة المالية، الإلمام بالقوانين المرتبطة بالاستثمار والخاصة بالبلد محل الاستثمار، وفي حالة تقييم المشروعات الضخمة دولياً فيتعين الإلمام بمعلومات كافية عن قرارات مركز المال في الدول الكبرى والبنوك العالمية.

كما يجب على المهتمين بدراسة الجدوى والقائمين عليها الإلمام بالعديد من الأساسيات اللازمة لمرحلة دراسة الجدوى، أهمها ما يلي:³

❖ الإلمام بالتوجه الاستراتيجي:

ويتطلب ذلك توافر مرونة في الإستراتيجية الأساسية للمشروع، والقدرة على التكيف ومواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ويستدعي تحقيق هذا التوجه مراعاة الإلمام بالخصائص اللازم توافرها وهي: الكشف عن الاستثمار السليم وذلك بالجمع بين الأهداف الفنية والاقتصادية وبين إمكانية استمراره في بيئة غير مستقرة كذلك الإلمام بالتغيرات البيئية والآثار المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع، وهذا يستدعي إلى رصد وتحليل

¹ - صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 2003، ص 22-26.

² - يحيى عبد الغني عبد الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ - نفس المرجع، ص ص 39-49.

العوامل البيئية الهامة قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كما يحتاج المشروع الاستثماري إلى توافر مهارات أساسية معينة تمكن المؤسسة من تحقيق نتائج أفضل في الأجل الطويل.

❖ المعرفة التامة بنطاق المشروع:

ويعني ضرورة تحديد نطاق المشروع تحديدا دقيقا، وهذا حتى تتمكن من وضع التقديرات الخاصة بتكاليف المشروع، وتظهر أهمية هذا العنصر خاصة في المشاريع الصناعية لأنها غالبا ما يتعدى نطاقها موقع الإنتاج ليشمل مواقع أخرى كالمخازن الخارجية لتخزين المواد الأولية أو المنتجات النهائية، ويشمل تحديد نطاق المشروع ما يلي:

- ✓ جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في موقع المنشأة.
- ✓ جميع الأنشطة والعمليات المساعدة المتعلقة بالإنتاج.
- ✓ جميع العمليات الخاصة بمعالجة المخلفات وآثار التلوث.
- ✓ جميع العمليات الخاصة بنقل وتخزين المدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع.

❖ الاختيار بين البدائل والتحقق منها:

تتعدد البدائل المتاحة أمام القائمين على دراسة الجدوى الاقتصادية، هناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية وموقع المشروع والتمويل وغيرها، أمام هذا التعدد في البدائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقديم المبررات.

❖ الحصول على البيانات اللازمة وجودتها:

يعتبر عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل المحددة لنوعية البيانات المعتمدة في دراسة الجدوى، لهذا يجب توخي الدقة والسلامة في هذه البيانات، وذكر مصادر جمعها بغرض التحقق منها والرجوع إليها كلما تطلب الأمر ذلك.

❖ هيكل فريق الدراسة:

يفضل أن يتم تكوين فريق دراسة الجدوى بحيث يغطي جميع الجوانب التسويقية، الفنية والمالية... الخ وبحيث يتناسب مع نوع المشروع وظروفه ونطاقه ودرجة تعقيداته.

ثانيا: مجالات تطبيق دراسة الجدوى

ويقصد بها أوجه الاستخدام التي يتم فيها الاستعانة بدراسات الجدوى من أجل الوصول إلى قرار معين يتعلق بصرف مبالغ مستقبلا من أجل إنفاقها في أنشطة متعددة وأهم هذه المجالات ما يلي:¹

¹ - محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، القاهرة، 2005، ص 20-21.

➤ دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة:

يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يستعان فيها بدراسات الجدوى لاتخاذ قرار يتعلق بإمكانية أو فائدة إنشاء المشروع الجديد من عدمه، لأن المشروع الاستثماري الجديد يحتاج إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، وهذه الدراسات تتم قبل البدء بتنفيذ المشروع آخذة بالاعتبار المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع.

➤ دراسة الجدوى للتوسعات المشروعات القائمة:

تكون دراسة الجدوى هنا أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري من خلال:

أ- إضافة خط إنتاجي جديد: بمعنى إضافة منتجات جديدة تنوي المؤسسة إنتاجها وليست قائمة بالفعل، فمثلاً إضافة خط لإنتاج سيارات نقل في مصنع لإنتاج الحافلات.

ب- إنشاء فروع جديدة: وهو ثاني أنواع التوسع الاستثماري حيث يتم إنشاء فرع جديد يقوم بمزاولة نفس النشاط الأساسي ولكن في منطقة جغرافية جديدة.

ج- زيادة الطاقة الإنتاجية: وهو أن نفس المشروع القائم يريد زيادة قدرته على الإنتاج وذلك بشراء آلات تضاف إلى الآلات القائمة لتغطية الاحتياجات الخاصة.

وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.

➤ دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:

وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل.¹

➤ دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي:

إن اهتمام الشركات والمشروعات بمجال البحث والتطوير R&D أصبح اليوم أمراً ذا أهمية قصوى وخاصة مع دخول العالم مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتزايد التنافسية، مما يجعل القائمين على إدارة المشروعات يتابعون باهتمام التطورات الحادثة في أساليب التكنولوجيا، ومحاولة استخدامها في العمليات الإنتاجية الأمر الذي يحتاج إلى دراسة جدوى الاختيار بين بدائل التكنولوجيا.²

¹ - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الرابع: صعوبات إجراء وتطبيق دراسات الجدوى

على الرغم من الاهتمام المتزايد بدراسات الجدوى الاقتصادية، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي إلى إجراء أو تطبيق دراسات الجدوى أهمها ما يلي:¹

1- عدم توافر ودقة المعلومات:

تعتبر مشكلة عدم توافر ودقة المعلومات العقبة الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشروعات، والتي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم وضوح دور أجهزة المعلومات في توفير المعلومات لطالبيها، مما يؤدي إلى الحصول على دراسات جدوى غير واقعية، تتسبب في فشل الكثير من المشروعات بعد فترة قصيرة من إنشائها.

2- ارتفاع التكاليف:

تتصف مثل هذه الدراسات بارتفاع تكلفتها، وتزداد هذه التكلفة كلما تعددت أوجه نشاط المشروع وازداد حجمه، وكثيراً ما شكل ارتفاع تكاليف هذه الدراسات عائقاً لاسيما في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد المحدودة.

3- نقص الخبرة والكفاءة والمهارة في إعداد الدراسات:

يتطلب القيام بدراسات الجدوى وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة، وتعاني الدول النامية بالأخص من مشكلة النقص الواضح في الخبراء المتمرسين في دراسات الجدوى ممن تتوافر لديهم الخبرة والكفاءة والمهارة، مما تترتب عليه ضعف وقصور الدراسات المقدمة.²

4- صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في الدراسة:

مع ازدياد حجم المشروعات وطول مدة تشغيلها، تزداد صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى كالطلب والتكاليف، أو أن تكون بعض المتغيرات من النوع غير المباشر أو غير القابل للقياس الكمي، كما في التقييم الاجتماعي للمشروعات.*

5- مخاطر عدم التأكد:

في ظل العولمة والتحول لآليات السوق، تزايدت مشاكل التعامل مع المتغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني والتغيرات العالمية على المستوى الاقتصادي العالمي، وهذا من شأنه أن يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع كالأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج وغيرها، وهو

¹ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 33-34. (بتصرف).

² - أوسريز منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 333-334 (بتصرف).

* - سيتم تناول هذا النوع من التقييم في الفصل الموالي.

ما يتطلب المزيد من التعمق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات وهنا تكتسب تحليلات الحساسية دورا كبيرا في هذا المجال.¹

6- مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة في التقييم:

فليس هناك معيار أمثل ممكن تطبيقه في كل مكان وزمان، كما أن المعايير التي تطبقها الدول المتقدمة قد لا تصلح للدول النامية، بسبب تباين الهيكل الاقتصادي في كل منهما، فضلا عن اختلاف الأهداف. فتعدد معايير التقييم يجعل القائمين على العملية يعانون من صعوبة تحديد وتقييم النتائج، وترتيب الأولويات والآثار المترتبة عن تنفيذ المشروعات المقترحة.

فعلى سبيل المثال: صعوبة وضع معيار دقيق لتكلفة الاستثمار الرأسمالية كتدفقات نقدية خارجية، وكذلك بالنسبة للتدفقات النقدية الداخلة وذلك راجع لغياب السوق المالي، وبالتالي تعذر وضع معدل الخصم يعكس الحالة الاقتصادية، مما يعني صعوبة تحديد تكلفة الاستثمار.

7- درجة الوعي والقناعة بأهمية الدراسة:

إن عدم الاهتمام بدراسة الجدوى والاقتناع بأهميتها وعدم الإنفاق عليها يجعل من جدية المستثمرين ضعيفة اتجاه إقامة المشروعات، حيث غالبا يسعون إلى تقديم دراسات صورية بهدف الحصول على مزايا معينة كالاستفادة من تخصيص الأراضي أو قروض والتربح منها.²

8- المعوقات الفنية: وتتمثل خاصة في:³

✓ المتعلقة بتحديد وقت البداية والنهاية للمشروع وتصميم المشروع هندسيا، خاصة عندما تكون الخبرات اللازمة لإجراء الدراسات الفنية ضعيفة أو مكلفة.

✓ طول الفترة التي تستغرقها عمليات إنشاء وتنفيذ المشروعات الاستثمارية كنتيجة لتعدد الأجهزة المختصة بدراسة وإقرار هذه المشروعات.

✓ طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له، مما يقلل من فائدة دراسة الجدوى التي تسبق إعدادها عن المشروع.⁴

✓ صعوبة تحديد ماهية المرحلة التفصيلية التي تحتاج إلى أكثر تفصيل واهتمام وأكبر مدة زمنية وأكبر قدر من الميزانية، وعندما تكون أهداف المشروع تتمتع بنفس القدر من الأهمية.⁵

ويمكن تلخيص المعوقات والصعوبات السابقة في الشكل الموالي:

¹ - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص.30.

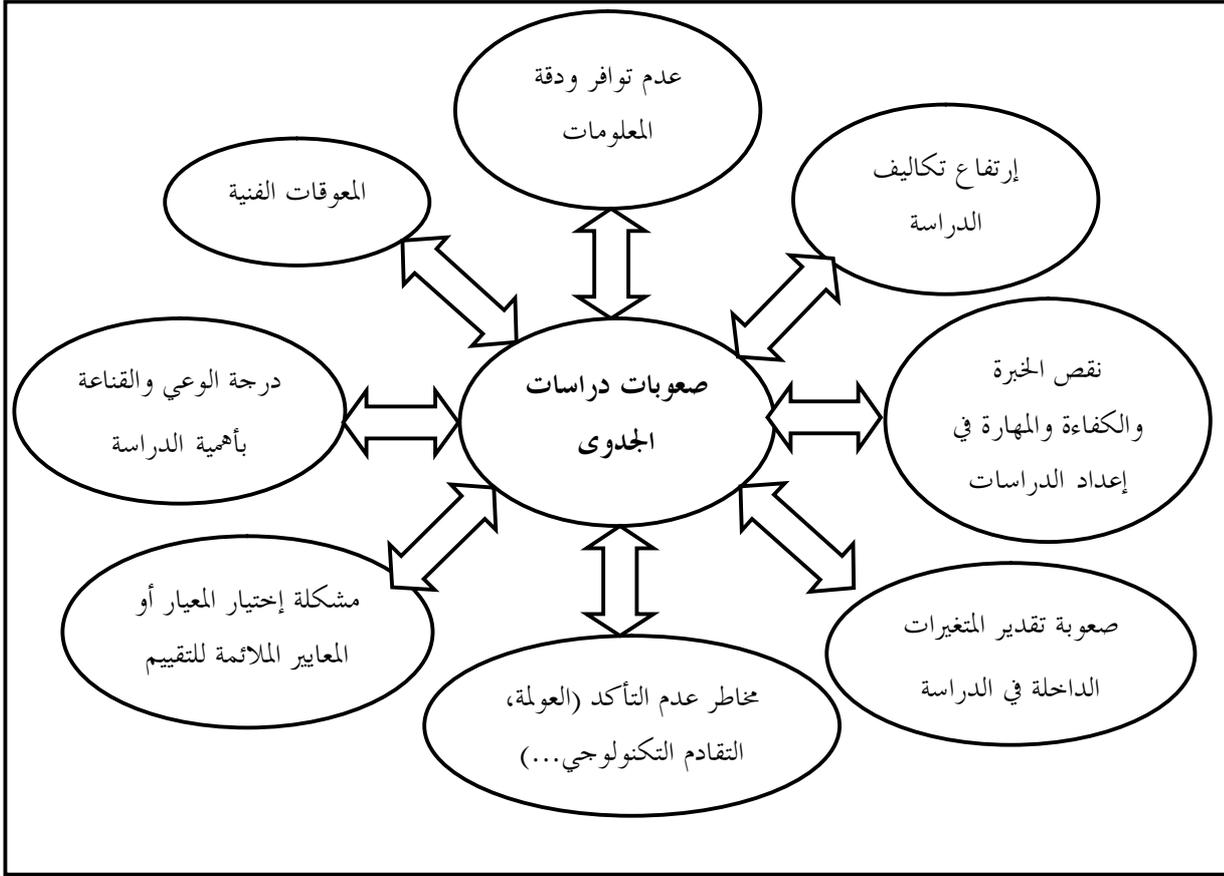
² - عبد الكريم يعقوب، دراسة جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص.06.

³ - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص.23.

⁴ - زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص.21.

⁵ - ياسمين دروازي، مرجع سبق ذكره، ص.36.

الشكل رقم (6.1) : صعوبات دراسات الجدوى



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على شرح صعوبات دراسات الجدوى

المبحث الرابع: مراحل تحليل جدوى المشروع

لقد أشرنا سابقاً أن كل مشروع يمر بدورة تتكون من مجموعة مراحل متداخلة ومتفاعلة، تبدأ من كون المشروع فكرة استثمارية إلى أن تنتهي باتخاذ القرار الخاص بإنشائه وتشغيله ومتابعة وتقييم أداءه، وتمثل دراسة الجدوى مرحلة أساسية في هذه الدورة، ويمكن تحديد خطوات تحليل جدوى المشروع في المراحل التالية: مرحلة تحليل الفرص الاستثمارية، مرحلة دراسة الجدوى المبدئية، مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية، مرحلة التقييم واتخاذ القرار النهائي.

المطلب الأول: مرحلة تحليل الفرص الاستثمارية

وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- التعرف على الفرص الاستثمارية.
- التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية.

أولاً: مرحلة التعرف على الفرص الاستثمارية

يمثل اكتشاف الفرص الاستثمارية أو البحث عنها نقطة البداية في دورة المشروع الاستثماري، ونجاح المشروع يعتمد على مدى قدرة استغلال الأفكار والفرص الاستثمارية المتاحة وتحويلها في الأسواق إلى سلع وخدمات لإشباع حاجيات المستهلكين، وتحقيق في نفس الوقت العائد الذي يبحث عنه المستثمر، وإن تحقيق الهدف المرغوب فيه من خلال إنشاء المشروع يشكل البداية في تحليل جدوى المشروع، ويجب التنويه إلى أنه لا يكفي توافر أفكار جديدة للاستثمار إذا لم يتم مراعاة ملاءمتها للبيئة التي سيقام فيها المشروع.

ويتوافر للمشروع الجديد مقارنة بالمشروعات القائمة التي تبحث عن التوسع إطار أكبر من أفكار المنتجات الجديدة، وذلك لعدم تقيده بكيان تنظيمي قائم، فيما يتوافر للمشروع القائم العديد من الفرص الاستثمارية لتطوير السلعة، أو التنوع، أو اختراق السوق.¹

ويشكل موضوع التعرف على الفرص الاستثمارية المناسبة واكتشاف المنتجات الجديدة أهمية كبيرة، وأمر لا يخلو من الصعوبات والمخاطر، كعرض هذه المنتجات إلى الفشل عند تقديمها إلى السوق بسبب عدم إشباعها لاحتياجات المستهلكين، ولم يتم التأكد من وجود طلب حقيقي وفعال عليها، أو عدم ملائمة الوقت الذي قدمت فيه إلى الأسواق أو غيرها من الأسباب.

من هنا تتضح أهمية الفرص الاستثمارية واختيار المنتجات الجديدة، وهذا يستدعي دراسة متأنية لاختيار الفرص التي تحقق الميزة التنافسية للمشروع، والعائد على الأموال المستثمرة فيه. وعند البحث عن الفرص الاستثمارية هناك معايير معينة يمكن استعمالها عند اقتراح منتجات جديدة للمشروع وتمثل في:²

1- أن تخدم السلعة حاجة غير مخدمه حالياً، ويظهر هذا الوضع نتيجة ما يلي:

أ- لم يكن هناك من يستطيع أن ينتج سلعة تشبع هذه الحاجة.

ب- لم يتم اكتشاف هذه الحاجة.

ج- أن الحاجة لم تكن موجودة أصلاً.

2- أن تخدم السلعة سوقاً حالية يتفوق الطلب فيها على العرض:

بمعنى أن تتنافس السلعة مع سلع مماثلة في سوق لا يستطيع فيها المنتجون الحاليون أن يقابلوا الطلب الحالي

بالكامل.

3- أن تستطيع السلعة أن تنافس السلع الحالية بنجاح بسبب توافر إحدى المزايا التالية:

- تصميم أفضل: بمعنى أن ينتج عن الابتكار والتصميم صفات مميزة للسلعة أداء أفضل، أو تكلفة أقل، جودة أعلى، أو زيادة الثقة في السلعة ودرجة الاعتماد عليها.

¹- أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص158.

²- محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروع - الأساسيات والمفاهيم -، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص28، 29.

• سعر أقل: أي القدرة على تحقيق أرباح مناسبة عند البيع بأسعار تقل عن أسعار المنافسين، على مدى توافر المزايا التكاليفية في مجال الإنتاج أو التوزيع أو البيع.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه لا شك أن وجود ما يعرف بـ "les boites idées" (أفكار) أمر ضروري في المؤسسات التي تركز على المعرفة والتصور والإبداع. كما تعتبر الأفكار الجديدة بمثابة المدخل السحري الذي يقود المستثمرين إلى النجاح، ولهذا السبب فإن التوصل إلى أفكار من هذا النوع ليس بالهين، وكلما زاد عدد الأفكار الجديدة زادت معها فرص اكتشاف تلك الفكرة التي تقودهم إلى النجاح.

وفي ظل المعايير السابقة، كيف يمكن التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة لمنتجات المشروع الجديد؟ للإجابة على هذا السؤال يقترح كلا من الباحثين "كارجر وموردريك" مدخلين أساسيين هما:¹

❖ **مدخل التوجه بالسوق:** أي الاعتماد على إيجاد واكتشاف الحاجات غير المشبعة والعمل على إنتاج سلع تشبع هذه الحاجة.

❖ **مدخل التوجه بالمدخلات:** أي العمل على استغلال توافر المواد الأولية والموارد الإنتاجية الأخرى في التوصل إلى فكرة سلعة جديدة، ثم تحديد نطاق الحاجة التي تخدمها.

1. مدخل البحث عن الحاجة التي تشبع السلعة (مدخل التوجه بالسوق):

يعتمد القائم على المشروع على احتياجات المستهلكين في السوق ومحاولة ترجمتها إلى سلع وخدمات تشبع هذه الاحتياجات، وهناك العديد من المصادر التي يستعان بها للتعرف على الفرص الاستثمارية وفق هذا المدخل من بينها:

➤ **دراسة وتحليل الصناعات القائمة فعلا واحتياجاتها من المدخلات:** ويتضح من خلالها ما يلي:

أ - أن هناك حاجات لم تشبع بعد بواسطة الصناعة المحلية.

ب- أن الأسواق غير مخدومة بكفاءة.

ج - أن هناك حاجات فرعية تنبع من الحاجة الأصلية ولم يتم إشباعها بعد.

ويفيد هذا النوع من الدراسة إمكانية قيام مشروعات أخرى تعتمد على الصناعة القائمة وتستفيد من توأجدها، أو إنتاج المدخلات الأساسية لهذه الصناعة.

➤ **تحليل اتجاهات السكان وخصائصهم الديموغرافية:**

إن دراسة التغيرات العامة الحادثة في اتجاهات السكان والخصائص الديموغرافية مثل: السن، الجنس... الخ تمكننا من التعرف على السلع التي تحتاجها الأسواق، فمعرفة عدد السكان الحالي ومعدل نموه في المستقبل تساعد

¹ - علي شريف، محمد فريد الصحن، اقتصاديات الإدارة - منهج القرارات -، الدار الجامعية بيروت، 1998، ص 243.

على التنبؤ بالطلب على السلع والخدمات، وإن تحديد مناطق تركز السكان تلعب دورا في تحديد أنماط الاستهلاك.

➤ دراسة وتحليل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

يترتب على التغيرات الحادثة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية تغيرا في الطلب على السلع والخدمات فزيادة الدخل وارتفاع مستوى المعيشة يؤديان إلى زيادة الطلب، وهذا يشجع على خلق فرص استثمارية، وكذلك صدور قوانين وتشريعات جديدة تؤثر على حجم ونوعية تلك الفرص (مثل قانون الاستثمار، قانون الضرائب... الخ).

➤ تحليل خطط التنمية:

إن دراسة وتحليل خطط التنمية قد تكشف عن العديد من الفرص الاستثمارية وتوضح الحاجات غير المشبعة أو لم تخدم بالكفاءة المطلوبة.

2. مدخل البحث عن السلعة تم تحديد الحاجة التي تشبعها (مدخل التوجه بالمدخلات):

يمكن التعرف على الفرص الاستثمارية _ كمدخل بديل لتحديد الحاجات _ عن طريق التوصل إلى فكرة إنتاج سلعة معينة وذلك باستغلال الموارد المتاحة، ثم تحديد نطاق الحاجة التي تخدمها وفقا للمعايير السابقة الذكر ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

➤ فحص المواد الأولية والموارد الأخرى:

عند دراسة المواد الأولية المتوافرة محليا، أو دراسة مصادر الطاقات المحركة المتواجدة، فإن رخص أسعارها أو ارتفاع جودتها قد يوحي بفكرة إنشاء مشروع جديد.

➤ فحص بدائل الاستيراد:

ويتم ذلك عن طريق دراسة قوائم الواردات وطرح بدائل محلية بدل الاستيراد، وتسعى الدولة إلى مثل هذه السياسة للاستفادة من العملات الأجنبية الموجهة للاستيراد، بالإضافة إلى خلق عمالة جديدة ودعم القاعدة الصناعية داخل البلد، ويجب التأكد من أن تكلفة الإنتاج ومنه سعر البيع سيكون أقل من المنتجات المستوردة.

➤ تحليل المهارات المحلية المتوافرة:

إن العديد من الصناعات الناجحة تعتمد على عنصر العمالة الفنية الماهرة والمدربة، وتوافر هذا النوع من العمالة سيمكن من خلق فرص استثمارية في كثير من المجالات.

➤ ملاحظة تجارب التنمية الصناعية في الدول الأخرى:

عند ملاحظة تجارب التنمية الصناعية في الدول الأخرى، وخاصة تلك التي لها نفس الظروف وتؤثر عليها نفس العوامل، تزودنا باكتشاف الكثير من الفرص الاستثمارية.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، هناك مصادر أخرى يعتمد عليها في اكتشاف الفرص الاستثمارية مثل: زيارة المعارض، دراسة علاقات الترابط بين الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة، دليل الأفكار الجديدة الذي تصدره الحكومة أو بعض الهيئات.

ثانيا: مرحلة التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية

يمكن استخدام المفاهيم والقواعد المذكورة سابقا، للتوصل إلى قائمة طويلة من فرص الأعمال والفرص الاستثمارية، ولا يمكن بطبيعة الحال القيام بتحليل جدوى تفصيلي لجميع هذه الفرص، والمطلوب هنا هو تصفية مبدئية بغرض استبعاد الأفكار غير الصالحة، والتركيز على الفرص التي قد تصلح للتحويل إلى منتجات جديدة، وتتم التصفية عن طريق الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بمدى تحقيق الفكرة لأهداف المشروع والمجتمع ومن هذه الأسئلة ما يلي:¹

- أ- هل يحتاج المشروع إلى تمويل ضخم خارج عن نطاق إمكانيات المستثمرين وفرص الاقتراض من الخارج؟.
- ب- هل تتوفر المواد الأولية اللازمة لإنتاج منتجات المشروع، وعلى المدى البعيد؟.
- ج- هل هناك طلب فعلي على هذا النوع من المنتجات ومدى قوة المنافسة المتوقعة؟.
- د- هل هناك أي صعوبات متعلقة بإنتاج المنتج الجديد مثل القيود الحكومية والتشريعات؟.
- هـ- هل سيعترب على إنشاء المشروع آثار جانبية مثل التلوث؟.
- و- هل يتعارض المشروع مع الأهداف والسياسات القومية؟.

بعد الإجابة على هذه الأسئلة يتم استبعاد الفرص والأفكار غير مناسبة، والاستبقاء على الفرص والأفكار المتفقة مع أهداف المشروع والأهداف القومية للدولة وبدورها تتعرض هذه الفرص إلى مرحلة أخرى من التصفية، إذ يتم ترتيبها بصورة مقارنة فيما بينها وفق معايير معينة وتستبعد الأفكار التي لا تتوفر فيها هذه المعايير ونذكر منها على سبيل المثال:²

- 1- **السوق الحالية:** من حيث حجم المبيعات، نوع وعدد المنافسين، مدى توافر أنظمة التوزيع، احتمالات تصدير السلعة.
- 2- **احتمالات نمو السوق:** من حيث الزيادة في عدد العملاء المرتقبين، درجة قبول المستهلك للسلعة، التجديد في السلعة... الخ.
- 3- **التكلفة:** ويدخل ضمنها تكلفة الخامات، تكلفة العمالة، تكلفة التوزيع... الخ.
- 4- **المخاطر:** وتتضمن درجة استقرار السوق، المخاطر التكنولوجية، حجم المنافسة وقوتها، درجة الدقة في التنبؤ بالطلب، مدى توافر المدخلات الرئيسية.

¹ - أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 173.

² - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 47-51.

المطلب الثاني: مرحلة دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية

أولاً: مرحلة دراسة الجدوى الأولية للمشروع

وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة للاستثمار، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً.¹

كما تعتبر هذه الدراسة كمرحلة وسيطة بين دراسة الفرص الاستثمارية وبين دراسة الجدوى التفصيلية، كما أنها تمثل أيضاً كدراسة استكشافية تسمح باتخاذ قرار الدخول من عدمه إلى دراسة جدوى تفصيلية مكلفة، وتستمد هذه الدراسة مبررات إعدادها بالأساس إلى ارتفاع تكلفة دراسة الجدوى التفصيلية وما تتطلبه من وقت وجهد.

وفي هذا الإطار تقدم دراسة الجدوى المبدئية انطباعاً للمستثمر عن إمكانية واحتمال النجاح أو الفشل المبدئي للمشروع قبل الخوض في تفاصيله، وتشمل على عدد من الجوانب التي يتم جمع المعلومات عنها وتحليلها ونذكر أهمها:²

- البحث عن الموانع الجوهرية التي تعيق تنفيذ الفكرة الاستثمارية محل الدراسة سواء القانونية أو غير القانونية، كإقامة مشروع مخالف لقانون حماية البيئة.
- تحديد المناخ العام للاستثمار بصفة عامة والبيئة الاستثمارية بصفة خاصة، وذلك عن طريق جمع المعلومات عن الظروف الاقتصادية للصناعة أو النشاط الاقتصادي المزمع الدخول فيه، اتجاهات هذه الصناعة في الماضي وفي المستقبل، طبيعة المخاطر التي تواجهها... الخ.
- مدى الحاجة إلى منتجات المشروع، وهذا يتطلب وصف السوق بمعنى تقدير اتجاه الطلب على تلك المنتجات والأسعار السائدة وأذواق المستهلكين... الخ.
- مدى توافر عوامل الإنتاج الأساسية لإقامة المشروع وتشغيله، ويتضمن ذلك دراسة للخامات التي يحتاجها المشروع ومدى توافر الكفاءات الفنية والإدارية لإدارة وتشغيل المشروع.
- مدى كفاءة الموارد المالية المتاحة لتغطية تكاليف المشروع.
- تقدير حجم الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل.
- تقدير الأرباح الصافية المتوقعة من المشروع.
- أهم المشاكل التي يمكن أن يواجهها المشروع وأنواع المخاطر المترتبة على إقامته، والحلول المقترحة.
- تقدير تكاليف الدراسة التفصيلية للمشروع.

¹ - قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص، 41-42.

² - سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثانيا: مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية

تبدأ هذه الدراسة إذا كانت نتائج دراسات الجدوى المبدئية مشجعة، بمعنى ذلك أن هناك جدوى من إقامة مشروع أو مجموعة مشاريع، ويقصد بها دراسة المشروع من النواحي التسويقية والفنية والمالية والاقتصادية والقانونية والبيئية... الخ، وعلى أساس نتائج هذه الدراسة يتم اتخاذ قرار بتنفيذ المشروع، تغطي دراسة الجدوى التفصيلية النواحي التالية والتي سيتم تناولها بشكل مختصر على أن يتم التوسع فيها من خلال الفصول اللاحقة وهذه الدراسات هي:¹

أ. **الدراسة القانونية:** تهدف إلى التحقق من مدى توافق المشروع المقترح مع القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في الدولة.

ب. **الدراسة التسويقية:** تهدف إلى التطرق بالتفصيل إلى ظروف العرض والطلب ومستويات الأسعار والتنبؤ بتطوراتها في المستقبل، كما تحدد مواصفات المنتج في ضوء أذواق ورغبات المستهلكين، ورسم الإستراتيجية التسويقية والتي تتضمن أفضل الطرق للتوزيع والترويج والتسعير.

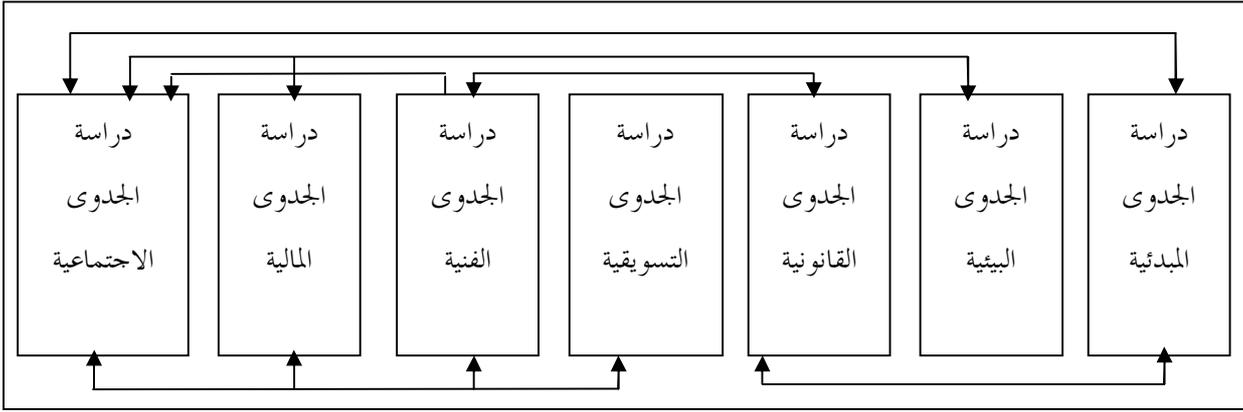
ج. **الدراسة الفنية:** تنصب دراسة الجدوى الفنية على التخطيط والإعداد للطاقت الإنتاجية للمشروع بناء على ما تم الحصول عليه من نتائج وتقديرات دراسات الجدوى التسويقية السابقة لها، وتحديد في النهاية حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية والبديل المناسب لحجم المشروع والموقع الملائم، وأسلوب الإنتاج الملائم، وتحديد العمليات الإنتاجية من الموارد والعمالة ومستلزمات الإنتاج، وأخيرا توفير البيانات وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية.

د. **الدراسة المالية:** وتهدف إلى ترجمة نتائج الدراسات الأخرى إلى تقديرات مالية وتشمل هذه الدراسة التكاليف الاستثمارية للمشروع، وكذا الإيرادات السنوية على مدى العمر الإنتاجي الافتراضي المتوقع للمشروع، وتحديد كيفية تمويل المشروع، وفي الأخير يتم تقييم نتائج هذه الدراسة باستخدام مفهوم التدفقات النقدية.

هناك علاقات داخلية متبادلة فيما بين دراسات الجدوى كما هي ظاهرة في الشكل أدناه، والتي توضح وجود علاقة تنبؤية بين دراسة الجدوى المبدئية والبيئية والقانونية والتسويقية والفنية والمالية... الخ، بمعنى أن يتم إجراء كامل الدراسات في وقت واحد ويتم تبادل النتائج فيما بين الفرق المتخصصة.

¹ - صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

الشكل رقم (7.1): العلاقات الداخلية المتبادلة لدراسات الجدوى الاقتصادية.



المصدر: شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص42.

المطلب الثالث: مرحلة التقييم واتخاذ القرار النهائي

بناء على المراحل السابقة في دراسة الجدوى للمشروع يتكون عند المستثمر في هذه المرحلة مجموعة من المعلومات والمؤشرات التي تساعد في تقدير مدى صلاحية المشروع الاقتصادي، ويجب في هذه المرحلة مراعاة ما يلي¹:

- ✓ توافق أهداف المشروع مع الأولويات الوطنية.
- ✓ مدى واقعية الفروض الفنية التي استندت إليها الدراسة.
- ✓ الإمكانات الفنية في تنفيذ المشروع.
- ✓ الإمكانات الإدارية لتشغيل وإدارة المشروع.

ويتم تقييم المشروع على أساس المقاييس المختلفة للربحية، والتي تهدف إلى قياس مدى قدرة المشروع على تقديم عائد مناسب على الاستثمار ويشمل هذا التقييم دراسة المعايير من وجهة نظر الربحية التجارية والربحية القومية، بمعنى وجوب تجانس أهداف المستثمر الخاص مع أهداف الاقتصاد القومي، وفي الأخير يتم كتابة تقرير متكامل عن التقييم في تناول النقاط السابقة، ويعتبر كمستند تتم مناقشته مع الجهات المختصة أو مؤسسات التمويل. وهذا التقرير النهائي يتأثر بعدة اعتبارات كثيرة منها:²

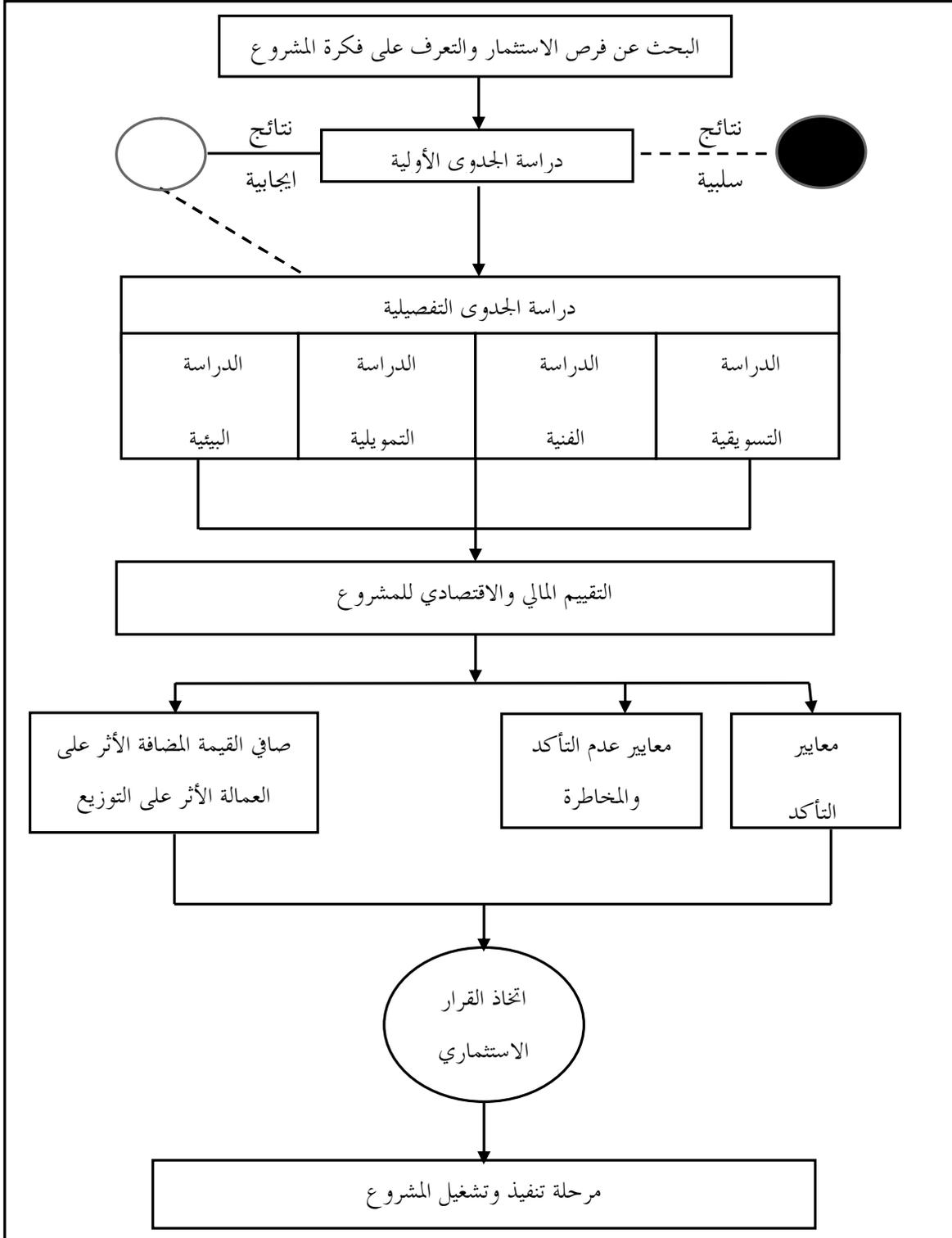
- ✓ الميزانية المخصصة للدراسة
- ✓ الزمن المتاح للقيام بالدراسة
- ✓ مدى توفر البيانات اللازمة للدراسة.

¹ - علي محمد خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص53.

² - بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، 1011/2010، ص.79.

كما أن حجم هذا التقرير يتوقف على درجة عمق التحليل الذي يقوم به الدارس، وبغض النظر عن حجم التقرير فلا بد أن يتضمن ثلاثة جوانب رئيسية وهي: الأهداف، ومدخل الدراسة، وأخيرا النتائج والتوصيات. بناء على ما تقدم نحاول أن نلخص أهم مراحل دراسة الجدوى في هذا الشكل .

الشكل رقم (8.1) : مراحل تحليل جدوى المشروع الاستثماري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على شرح مراحل تحليل جدوى المشروع

خلاصة الفصل الأول:

يمثل قرار الاستثمار بدون شك القرار الأكثر أهمية الذي يتخذه المتعامل الاقتصادي، وكذا هو قرار مالي يتضمن مشكل اقتصادي أساسي يتمثل في كيفية تحقيق تخصيص الأمثل للموارد النادرة، لهذا تكون الحاجة إلى استخدام دراسات الجدوى بوصفها أداة هامة تساعد على اختيار القرار الاستثماري المناسب، ولقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أن القرار الاستثماري من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها، إذ يمثل التزاما من طرف المؤسسة لآجال طويلة، ويؤثر على بقاءها واستمرارها ونموها، كما يعتبر قرارا يصعب التراجع فيه والعدول عنه دون أن يسبب صعوبات، إلى جانب تكلفة الخطأ المرتفعة المترتبة عن الاختيار الخاطئ للاستثمار، كما يحتوي هذا القرار على جوانب يصعب تكميمها مثل الأثر على المحيط والأثر على الإستراتيجية الكلية للمتعامل، وكنتيجه لهذه الخصائص فإن اختيار أفضل مشروع يرتبط مباشرة باحترام مختلف مراحل سيرورة القرار الاستثماري.

كما تبين لنا أن دراسات الجدوى هي طريقة تستند إلى الواقع في المفاضلة بين الاختيارات المتاحة تبعا للمعايير المالية والاقتصادية الموضوعية، وهي عبارة عن سلسلة مترابطة ومتكاملة من الدراسات الواجب القيام بها قبل الاستثمار في مشروع معين، وتشكل بحث موسع لكافة جوانب وآثار الاستثمار سواء تم توجيه هذا البحث في خدمة المستثمر الخاص أو العام، وتعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والإدارة والمحاسبة وبحوث العمليات التي تستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية، كما أن من بين المبررات الأساسية لدراسة الجدوى هي وجود وجهتي نظر مختلفين عند اتخاذ القرار الاستثماري يمكن أن تكونا على طرفي نقيض أو قد تتفقان في اتخاذ القرار الاستثماري وهما وجهتا نظر المستثمر والمجتمع.

يتحدد الإطار التحليلي لدراسات الجدوى الاقتصادية بعدة عوامل منها: حجم وطبيعة المشروع، تكلفة الدراسة نفسها، نوع المنتج أو المنتجات التي سيقدها المشروع، درجة المخاطرة المتوقع مواجهتها.

كما تصطدم عملية إعداد دراسات الجدوى ببعض المشكلات والمعوقات أبرزها ما يلي:

- ✓ نقص البيانات والمعلومات خاصة مع تزايد حجم المشروعات واتساع نطاقها.
- ✓ صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى، فهناك بعض المتغيرات غير قابلة للقياس الكمي.
- ✓ ارتفاع تكاليف دراسات الجدوى خاصة عندما يكون المشروع صغير ذو موارد محدودة.
- ✓ الافتقار إلى الخبرة والكفاءة والمهارة لدى الفريق المسؤول عن القيام بالدراسة، مما ينجم عنه ضعف في نوعية هذه الدراسات.
- ✓ عدم الوعي بأهمية الدراسة والاهتمام بها، كتقديم مشروعات بدون دراسة، أو تقديمها بدراسة لا ترقى إلى الأصول العلمية والعملية المتعارف عليها.

الفصل الثاني

التقييم المالي والاقتصادي للمشروعات الخاصة

تمهيد الفصل:

شكل موضوع تقييم المشروعات الاستثمارية ودراسات الجدوى الاقتصادية مجالاً بارزاً ومساحة معتبرة في الكتابات الاقتصادية والإدارية الحديثة، ولقد كان الهدف من تقييم المشروعات في ستينات القرن الماضي هو تعظيم العائد الاقتصادي المتحقق من المشروع انطلاقاً من مفهوم الكفاءة الاقتصادية، ثم تحول بعد ذلك تقييم المشروعات من مجرد الإلمام بقواعد الحساب الاقتصادي إلى مناهج ونظريات تقوم على وضع الأسس التي تحقق الأهداف التي يتبناها كل من المستثمر الخاص والمجتمع من خلال إقامة مشروع استثماري سليم، وتظهر أهمية تقييم المشروعات كون أن الموارد الاقتصادية محدودة أمام تعدد وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي، لذا من الضروري إجراء المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وصولاً إلى اختيار البديل أو المشروع الأفضل، وهذا ما يمثل جوهر عملية التقييم التي تستند أساساً على البيانات والمعلومات التي توفرها دراسات الجدوى.

يأتي هذا الفصل لكي يقدم لنا إطار وأدوات التقييم التي يستعملها متخذ القرار، أخذاً بالحسبان تكامل كل من التقييم المالي والاقتصادي وصولاً إلى اتخاذ القرار السليم، وعليه ارتأينا أن يكون تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم وأسس التقييم المالي للمشروعات الخاصة

المبحث الثاني :معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد

المبحث الثالث: معايير التقييم المالي في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة

المبحث الرابع: التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الخاصة

المبحث الخامس: المساهمات الحديثة في تقييم المشروعات الخاصة

المبحث الأول : مفهوم وأسس التقييم المالي للمشروعات الخاصة

تعتبر عملية التقييم كمرحلة لاحقة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ، ويخضع المشروع إلى نوعين من التقييم : تقييم مالي وتقييم اقتصادي، وقبل التطرق إلى النوع الأول من التقييم ، ارتأينا أن نتناول أولاً العلاقة بين التقييم ودراسات الجدوى ثم نتطرق إلى ماهية التقييم وإبراز أهدافه وأساسه، لنأتي فيما بعد للحديث عن مفهوم التقييم المالي وعناصر التحليل الأساسية فيه، ثم إبراز أهم المعايير المستخدمة في هذا التقييم والتي تختلف باختلاف ظروف اتخاذ القرار.

المطلب الأول : دراسات الجدوى وأسس تقييم المشروعات

تمثل عملية تقييم المشروعات إحدى المراحل الهامة و الأساسية في دورة المشروع، ونتيجة التقييم هي أساس اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح، ومن ثمة فإن دقة وسلامة التقييم سينعكس إيجاباً على سلامة اتخاذ القرار الاستثماري. وتتفاوت طبيعة التقييم و مراحلها حسب الجهة المستفيدة من المشروع من حيث كونه مشروعاً خاصاً أو حكومياً أو مهتماً بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية.

أولاً : مفهوم التقييم وأهميته

يمكن أن تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن "عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة، والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استناداً إلى أسس علمية"¹.

من خلال هذا التعريف يظهر أن عملية تقييم المشروعات تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية عن طريق:²

✓ قياس صافي المنافع للمشروع المقترح وعلى وفق المعايير المالية، الاقتصادية والاجتماعية كأساس لقبوله أو رفضه.

✓ ترتيب المشروعات البديلة والمفاضلة والاختيار فيما بينها طبقاً لمبدأ الأولويات.

هناك اتجاه سائد في المؤسسات بأن عملية تقييم المشروعات تجرى بناءً على طلب من الممولين الذين يحق لهم معرفة فيما إذا كانت أموالهم تنفق بشكل صحيح، وما إذا كان هذا الإنفاق كفاءاً أو مجدياً، إلا أن السبب

¹ - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص252.

² - كاظم حاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيق، دار المناهج، عمان، 2001، ص93.

الأول الذي يجري من أجله التقييم ينبغي أن يكون للمؤسسة والمشروع، حيث يعتبر التقييم أداة قيمة في بيان مدى فاعلية العمل إزاء تحقيق الأهداف، وما إذا كان له أثر، ويعمل بكفاءة.¹

كما يمكن أن ينظر إلى مفهوم التقييم على أنه "عملية بحث ودراسة للتأكد من أن الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لقيام المشروع يمكن توفرها بالفعل، ثم قياس كفاءة الاستثمار من المشروع من الوجهة التجارية والاقتصادية والاجتماعية، بما يؤكد تحقيق المشروع لأهدافه بأقل تكلفة ممكنة و بأكبر عائد اقتصادي في ضوء الموارد المتاحة، ويعتمد هذا التقييم على سلسلة منتظمة ومترابطة من البيانات والمعلومات التي تمكن من قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع وعلى امتداد حياته الإنتاجية".²

يتطرق المفهوم السابق إلى التقييم بربطه بدراسات الجدوى التي تهدف إلى دراسة مدى صلاحية فكرة المشروع للتنفيذ وتوافر الموارد اللازمة لذلك، وتوفر دراسات الجدوى المدخلات الأساسية والهامة لإجراء التقييم اللازم للمشروعات الاستثمارية، إذ يجب أن تحتوي دراسة الجدوى على البيانات الفنية والاقتصادية اللازمة لتقييم المشروع اقتصاديا واجتماعيا.

وكلما تعاضم حجم المؤسسة واتسع نشاطها وتعقدت عملياتها (الإنتاجية والتسويقية)، وازدادت حالات التأكد وارتفعت درجة المخاطرة للأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة، صار من الضروري إعداد تقييم علمي كفؤ للبدائل المتاحة أمام المؤسسة وذلك اعتمادا على معلومات كمية ووصفية كافية تساعد على تعزيز فرص النجاح في استثماراتها، بتوظيف تلك المعلومات واعتماد معايير تقييم متعددة ذات أوجه مالية واقتصادية واجتماعية.³

إن مخاطر التقييم السيئ تظهر من خلال الصعوبات التي يمكن أن تواجهها المشروعات أثناء تنفيذها وخلال فترة النشاط والاستغلال، وهذا ما يؤثر على العوائد المنتظرة ويحد من قدرات السداد للمشروع الاستثماري اتجاه الأطراف الممولة.

أما عن أهمية تقييم المشروعات فلقد حظي هذا الموضوع أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي والإداري على الصعيدين النظري والتطبيقي، ويمكن أن يرد هذا الاهتمام إلى عدة اعتبارات أهمها ما يلي:⁴

- ✓ الاهتمام بالتنمية الاقتصادية .
- ✓ الآثار غير المباشرة والخارجية للمشروعات على الاقتصاد الوطني.
- ✓ التقدم التكنولوجي.

¹ - رشاد حماد علي حماد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 03. (بتصرف).

² - ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ - هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 24-25.

⁴ - ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

✓ المشروعات الصناعية الضخمة ذات الآثار البعيدة المدى ... الخ.

ويمكن إبراز أهمية تقييم المشروعات في النقاط التالية:¹

- أنه يساعد على تجاوز القرارات الفردية والعشوائية التي تقود إلى ظهور مشاريع فاشلة تمثل عبئا على الاقتصاد القومي.
- التقدم العلمي و التكنولوجيا الذي أصبح سمة العصر الحاضر قد وفر العديد من البدائل أمام المستثمر وهذه البدائل تختلف فيما بينها من حيث الطاقة الإنتاجية والتكاليف والحاجة إلى مستلزمات الإنتاج والقوى العاملة، الأمر الذي يجعل المستثمر عاجزا عن تحمل نتيجة الاختيار العشوائي بين هذه البدائل، ومن ثم فإن عملية التقييم تساعد على الاختيار الأفضل من بين البدائل المتاحة.
- ترجع أهمية التقييم إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة مع الندرة النسبية في رأس المال، الأمر الذي زاد من نسبة المخاطرة التي تواجه المستثمر عند الاختيار ما بين الفرص الاستثمارية المختلفة.

ثانيا: أهداف وأسس عملية تقييم المشروعات

يمكن إبراز أهداف تقييم المشروعات في العناصر التالية:²

1. تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. إن جوهر هذه العملية يتمثل في محاولة تبني قرار استثماري يتعلق باختيار مشروع معين من بين عدة مشروعات مقترحة، ولكي يكون القرار ناجحا لا بد أن يستند على دراسة علمية وشاملة.
- من هنا تظهر طبيعة العلاقة الوثيقة بين عملية تقييم المشروعات وتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، كما أن عملية التقييم يمكن أن تساعد على تحقيق الانسجام والتوافق بين أهداف المشروعات وبين أهداف خطة التنمية القومية، كما يجب أن تتضمن العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة.
2. تعتبر بمثابة وسيلة تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة، حيث من خلال عملية التقييم يمكن اختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، كما يضمن مستوى معين من الأمان لتلك الأموال.
3. تساعد عملية تقييم المشروعات إلى توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.

4. يمكن أن تكون عملية تقييم المشروعات بمثابة وسيلة تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

أما الأسس والمبادئ التي تستند عليها عملية تقييم المشروعات نذكر منها ما يلي:³

¹ - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 253.

² - نفس المرجع، ص ص 253 - 256.

³ - كاظم حاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

1. لا بد أن تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، وبين أهداف المشاريع المقترحة، فمثلا المعايير التي تستخدم في مجال المشروعات العامة هي غير المعايير التي تستخدم في مجال المشروعات الخاصة نظرا لاختلاف الأهداف بين المشروعات العامة والخاصة.
2. لا بد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة، وبين الهدف المحدد للمشروع المقترح وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة واللازمة لتنفيذه.
3. لا بد أن تضمن عملية التقييم مستوى معين من التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة، والمترابطة والتي تعتمد بعضها على البعض الآخر، وإزالة التعارض بين أهدافها المختلفة.
4. لا بد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم، خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.
5. إن عملية التقييم لا بد وأن تقضي إلى تبني قرار استثماري، إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.
6. إن عملية التقييم تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع، وصولا إلى البديل المناسب.
7. إن عملية التقييم المشروعات هي جزء من عملية التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.

المطلب الثاني: ماهية التقييم المالي وعناصره

يعرف التقييم المالي أو التجاري للمشروعات الاستثمارية بأنه ذلك النوع من التقييم الذي يختص بتقدير الربحية المالية أو التجارية للمشروعات طيلة عمرها أو حياتها، أي أنه يختص بتقييم المشروعات من وجهة نظر أصحابها. (وجهة نظر المستثمر الفردي).¹

وبهذا يمكن القول أن التقييم المالي هو في جوهره مقارنة بين مجموعة الموارد المنفقة والتي يتطلبها إنشاء مشروع استثماري مع مجموعة العوائد التي من المتوقع أن يجنيها المشروع مستقبلا.

فغرض هذا التقييم هو التأكد من أن المستثمر يقوم باختيار أفضل استثمار للأموال المتاحة من بين الاستثمارات الممكنة التي تتفق مع أهداف المشروع.

ويضم تحليل الربحية التجارية الجانبين التاليين:²

❖ **تحليل ربحية الاستثمار:** ويقاس ربحية الموارد المستخدمة في المشروع، أو بمعنى أدق العائد على الاستثمار بغض النظر عن مصادر التمويل، ويعتمد هذا التحليل على مجموعة من المعايير سيتم تناولها لاحقا.

¹ - علي محمد خضر، فيصل مفتاح شلوف، صالح الصابر شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 202.

² - صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-178.

❖ **التحليل المالي:** وهو يأخذ في الاعتبار الملامح المالية للمشروع لضمان أن التمويل متاح سيسمح بتنفيذ المشروع وتشغيله دون مشاكل مالية، ويتم التحليل المالي على أساس سنوي ويتضمن:

- تحليل السيولة بهدف ضمان تدفق التمويل طوال فترات الإنشاء، وتدرج الإنتاج والتشغيل الكامل.
- تحليل هيكل رأس المال للتأكد من أن كل نوع من الاستثمارات (الأصول الثابتة ورأس المال العامل) يقابلها أحد الأنواع المناسبة للتمويل.

يعتمد التقييم المالي على مجموعة مختلفة من المعلومات الأساسية التي يتحصل عليها من مخرجات دراسات الجدوى الفنية والتسويقية والبيئية، والتي تترجم بصورة نقدية وتستخدم في تحليل المشروعات وتقييمها مالياً. كما يقوم التقييم المالي السليم للمشروع الاستثماري على معرفة المعالم الأساسية في هذا التقييم والمتمثلة فيما يلي:¹

1. تكلفة الاستثمار: ويعد تقديرها بدقة مهما لأنها تمثل كأساس مرجعي من أجل تقدير المردودية، وتحديد مبلغ رأس المال اللازم لتمويل المشروع، وتتكون من:

- ❖ مجموعة النفقات الضرورية والمستخدم في إنجاز المشروع وتتضمن الآتي:
- تكاليف حيازة الآلات والمصاريف الملحقه بالشراء(التركيب، النقل ، مصاريف الجمارك ... الخ).
- تكاليف الدراسات والأبحاث الضرورية للمشروع.
- تكاليف تكوين المستخدمين.

❖ **الارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BER_{EX}.**

2. مدة حياة المشروع:

يتميز كل مشروع استثماري بأفق زمني يعبر عن مدة حياته الاقتصادية، والتي من الواجب تقديرها لما تكتسي من أهمية كبرى في عملية التقييم للمشروع محل الدراسة، خاصة عند تقدير التدفقات النقدية وأثناء تطبيق معايير التقييم، وأيضاً عند حساب العائد الاقتصادي المتوقع تحقيقه. ويمكن التمييز بين أعمار مختلفة لأي مشروع استثماري كما يلي:²

- ✓ **العمر الطبيعي:** ويعبر عن العمر الافتراضي للمشروع بناءً على فرضية استمراره والمحددة في العقد التأسيسي.
- ✓ **العمر الفني:** ويشير إلى الفترة التي يستمر فيها المشروع في الإنتاج مع استمرارية عملية الصيانة بغض النظر عن العائد الاقتصادي الصافي المحقق.
- ✓ **العمر الاقتصادي:** يعبر عن الفترة التي يكون فيها تشغيل المشروع مجدياً اقتصادياً.

ونشير إلى وجود فرق أساسي بين العمر الفني والعمر الاقتصادي، ويتمثل في أن العمر الإنتاجي لا يتأثر بتقدم منتجات المشروع وبتقدم طرق الإنتاج أو بتناقص إنتاجية الأصول وارتفاع تكلفة الصيانة، على عكس

¹ -Pierre Cabane, Op .Cit , pp .207-210.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.

العمر الاقتصادي الذي يتأثر بالعناصر السابقة، حيث ينتهي العمر الاقتصادي بتحول الطلب إلى منتجات حديثة ذات طرق إنتاج أحدث فنيا وأوفر اقتصاديا.

وبصفة عامة فإن استعمال مدة حياة المشروع لغرض التقييم في الغالب تعتمد على اختيار أقصر فترة من الفترات الثلاثة السابقة.*

3. القيمة المتبقية: وتشمل قيمة الأصول المتبقية في نهاية العمر الإنتاجي المتوقع، والتي تعتبر كتدفق نقدي داخل إلى خزانة المؤسسة وذلك بعد احتساب الأثر الضريبي على فوائض القيمة.

4. التدفقات النقدية الصافية: (Cash-flow)

ويمثل الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة.

التدفقات النقدية الداخلة تتضمن ما يلي:¹

✓ الإيرادات السنوية المحصلة: وتمثل خاصة في المبيعات السنوية المتوقعة للمشروع خلال عمره الإنتاجي، والتي تكون محل تحصيل.

✓ قيمة رأس المال العامل في نهاية العمر الإنتاجي المتوقع: ويتضمن قيمة المخزون المتبقي.

✓ قيمة المتبقي من الأصول.

التدفقات النقدية الخارجة وتتضمن ما يلي:

✓ التكاليف الاستثمارية.

✓ التكاليف الجارية السنوية (تكاليف التشغيل).

✓ الفوائد على القروض الاستثمارية.

✓ إقساط القروض.

✓ الضرائب المباشرة على الدخول.

ويجب الإشارة أنه لا يدخل في حساب التدفق النقدي الصافي الإيرادات والمصاريف المؤجلة، وكذا المصاريف الوهمية مثل الاهتلاكات فهي تسجل محاسبيا ولا تقتطع نقديا. ويمكن حساب التدفقات النقدية الصافية كما يلي:²

$$CF = (R_t - D_t - Am)(1 - T) + Am$$

الضريبة على الأرباح: T , الاهتلاك: Am , النفقات السنوية: D_t , الإيرادات السنوية: R_t , تمثل التدفق النقدي الصافي: CF

*- هناك من يضع تصنيفات أخرى لمدة حياة المشروع والتي يميز فيها بين: العمر الفيزيائي، العمر التكنولوجي، مدة حياة المنتج والتصنيف الآخر الذي يميز بين: العمر الاقتصادي، العمر المحاسبي، العمر التكنولوجي.

¹- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000، ص ص 219- 235.

²- AbdelfettahBouri , **Gestion Financière**, Imprimerie reliure, Sfax, Tunis,2007, P .85.

المطلب الثالث: التقييم المالي وفق مقارنة التدفقات النقدية

يعتمد التقييم المالي على مقارنة التدفقات النقدية، والتي سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مدلول هذه المقارنة وعناصرها قبل الخوض في معايير التقييم المالي.

أولاً: أهمية مقارنة التدفقات النقدية في التقييم المالي

تكتسي مقارنة التدفقات المالية أهمية بالغة في استخدامها في التقييم والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية والتي تتطلب مجموعة من البيانات الأساسية الرقمية تتمثل في مقارنة التكاليف بالمنافع. ومن أجل القيام بعملية التقييم المالي للمشروع الاستثماري، سنعتمد على منظور التدفقات النقدية القائم على المقارنة بين المدفوعات النقدية و المقبوضات النقدية، بدلا من الاعتماد على المنظور المحاسبي القائم على فكرة مبدأ الاستحقاق*، من خلال المقارنة بين الإيرادات والتكاليف.

إن منظور التدفقات النقدية يهتم بحركة النقدية بصرف النظر عن مبدأ الاستحقاق، فالتدفقات النقدية المستخدمة في تقييم المشروعات الاستثمارية تهتم باقتصاديات الاستثمار، وأن تفضيل واختيار هذه المقاربة له ما يبرره كونه يتجاوز العديد من المشاكل التي يمكن الوقوع فيها في حالة استخدام المنظور المحاسبي والتي أبرزها ما يلي:¹

- اختلاف الطرق التي يتم إتباعها في المحاسبة للوصول إلى الربح المحاسبي، وذلك بسبب الاختلاف في طرق الإهلاك المتبعة للأصول الثابتة.
- اختلاف في طرق تقييم المخزون.
- نظرة المحاسبين حول معالجة الديون المشكوك في تحصيلها وما يتوقف عليها في حساب الربح المحاسبي، وبالتالي اختلاف في تكوين المخصصات النقدية التي تكون بمثابة عبء على الربح المحاسبي.
- اختلاف حول طرق معالجة بعض المصروفات، هل هي مصروفات رأسمالية؟ والتي تعتبر استثماراً، و بالتالي يجب استهلاكها على فترات مالية بدلا من فترة واحدة، أم هي مصروفات جارية تتعلق بفترة معينة وهذا الاختلاف يؤثر على الربح المحاسبي.
- تسجيل الإيرادات والتكاليف في الفترة التي تستحق فيها هذه المبالغ بغض النظر عن تاريخ تحصيلها، وهذا فيه تجاهل للقيمة الزمنية للنقود.²

*- مبدأ الاستحقاق: مبدأ محاسبي قائم على ربط كل تكلفة أو إيرادا بالفترة التي ستستحق عندها وتخصها، كما يهتم بتحليل كل فترة من الفترات المالية الماضية، ولا يمتد بالفترات المتعلقة بالمستقبل، وهو بهذا يتجاهل مبدأ الفرصة الضائعة نتيجة عدم تحصيل الأموال، ويتجاهل مبدأ التفضيل الزمني أو القيمة الحالية للنقود.

¹- حامد العربي الحصري، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-83.

²- عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى- التأصيل العلمي والتطبيق العملي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 222-224.

إن مثل هذه المشاكل السابقة الذكر تؤدي إلى اختلاف في تحديد الربح بالمفهوم المحاسبي، مما ينعكس على قاعدة القرار في قبول المشروعات، إذ يختلف القرار باختلاف قاعدة حساب الربح المحاسبي، ومن هنا فإن الاعتماد على استخدام مقارنة التدفقات النقدية يجنبنا مثل هذه المشاكل، ويوفر عدة مزايا في بناء القرار الاستثماري وتتمثل خاصة في:¹

- ✓ إن مفهوم الفرق بين النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة يكون أكثر وضوحاً من مفهوم الربح الذي يتضمن عدداً من القواعد والآراء والسياسات المحاسبية.
- ✓ يعتبر التدفق النقدي مؤشراً مهماً لدى المؤسسة، إذ يعبر عن ما هو متوفر لديها لإعادة الاستثمار وكسب دخول إضافية.
- ✓ يخضع التدفق النقدي لعمليات الخصم والتي تسهل من المقارنة بين البدائل الاستثمارية على العكس لو تم خصم الأرباح والذي من الصعب في هذه الحالة، إذ لا يعبر عن حقيقة التقييم.

ثانياً: عناصر التحليل في مقارنة التدفقات النقدية

إن التطور الذي شهده التحليل المالي بداية من التحليل المالي الكلاسيكي القائم على مبدأ سيولة/استحقاق، ثم التحليل المالي الوظيفي القائم على منظور أن المؤسسة وحدة اقتصادية يمكن تجزئة نشاطها إلى وظائف أساسية وصولاً إلى التحليل المالي الحديث القائم على منظور التدفقات المالية، والذي ينظر إلى التوازن المالي على أنه عملية مستقرة في الزمن، وبهذا تمكن من تحويل عملية التحليل المالي من المنظور الساكن الذي يحلل الوضع المالي بناءً على الحركة المالية في لحظة زمنية معينة، إلى التحليل المالي المتحرك الذي يعطي صورة أوضح عن مختلف الحركات المالية.

ومن أبرز القوائم المالية التي قدمها منظور التدفقات المالية والتي تركز على مؤشرات هامة في التحليل نجد ما يلي:

1- جدول التمويل: ويستعمل في المخطط المحاسبي العام (PCG82) ويسمى أيضاً بجدول الاستخدامات والموارد ويتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة، وذلك عن طريق دراسة الفرق بين ميزانيتين متتاليتين، وينقسم الجدول إلى قسمين أساسيين هما:²

أ- **القسم الأول:** يحدد التغيرات في رأس المال العامل، إذ يعتبر تمويل طويل الأجل فهو يصف لنا الموارد الدائمة التي تحصل عليها المشروع وأهم الاستخدامات التي قام بها.

ب- **القسم الثاني:** ويمثل استعمال التغير في رأس المال العامل، فهو يشكل تمويل قصير الأجل.

$$\Delta FR = \Delta BFR + \Delta T$$

ويقوم الجدول على العلاقة الأساسية التالية:

¹ - محمد قويدري، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 83.

² - Jean Louis Amelon, l'essentiel à Connaitre En Gestion Financière, 3^{ème} Edition, Maxima, Paris, 2000, pp .208-209.

حيث : ΔFR : التغير في رأس المال العامل، ΔBFR : التغير في الاحتياج في رأس المال العامل، ΔT : التغير في الخزينة.

جدول رقم (1.2): يوضح جدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام (PCG 1982)

N	N-1	الموارد	N	N-1	الاستخدامات
		<ul style="list-style-type: none"> ✓ القدرة على التمويل الذاتي (CAF) . ✓ التنازل على الأصول: • معنوية • مادية • مالية ✓ الزيادة في رؤوس الأموال الخاصة. ✓ زيادة القروض المالية. 			<ul style="list-style-type: none"> ✓ توزيع الأرباح خلال الدورة. ✓ التحصل على أصول: • معنوية • مادية • مالية ✓ تخفيض رؤوس الأموال الخاصة. ✓ تسديد قروض مالية.
		مجموع الموارد			مجموع الاستخدامات
		رصيد مدين: التغير في FR			رصيد دائن: التغير في FR

الرصيد	مورد	استخدام	استعمال التغير في FR
			<p>التغير في عناصر الاستغلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التغير في أصول الاستغلال (-) - التغير في ديون الاستغلال.
			(A) ΔBFR_{ex}
			<p>التغير في عناصر خارج الاستغلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التغير في المدينين الآخرين (-) - التغير في الدائنين الآخرين.
			(B) ΔBFR_{HEX}
			(C) = (A) + (B) = ΔBFR_G
			<p>التغير في الخزينة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التغير في المتاحات (-) - التغير في ديون الخزينة.
			(D) ΔTNG
			C + D = ΔFR

Source : Roger Dornier, L'analyse financière à l'expertise financière, Edition Chihab, Alger, 1996, pp.52-59.

2- جدول تدفقات الخزينة:

تبعاً للتطور السريع في أساليب التحليل المالي، وبناءً على الانتقادات التي وجهت لجدول التمويل التي ركزت على تقديم معلومات حول الخزينة الإجمالية دون إظهار أسباب تغير الخزينة ومكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلاً، إضافة إلى اعتماد هذه الجداول على مجموعة من المؤشرات المالية التي وجهت لها الكثير من الانتقادات (رأس المال العامل، القدرة على التمويل الذاتي).

جاء جدول تدفقات الخزينة كخطوة هامة لتطوير جداول التمويل، من خلال إعطاء تصور تفصيلي للخزينة الصافية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة، حيث يمكن تقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث أنواع كما هي ظاهرة في الشكل التالي:

شكل رقم: (1.2): أنواع تدفقات الخزينة حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة

A	تدفقات الخزينة لعمليات الاستغلال
B	تدفقات الخزينة لعمليات الاستثمار
A+B	التدفقات الاقتصادية تقيس المردودية الاقتصادية
C	تدفقات الخزينة لعمليات التمويل تقيس تكلفة مصادر التمويل
A+B+C	رصيد تدفقات الخزينة التقديرية تقيس المردودية المالية

Source : Évaluation des projets d'investissement, Internet, <https://docplayer.fr/6935803-Christian-zambotto-www-decf-finance-fr-st.html>, pris le 15 /03/2015,p02.

يتضح من الشكل السابق أن الخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية والتي تنقسم حسب الدورات الأساسية للنشاط والمتمثلة في:¹

1) تدفقات دورة الاستغلال: وتضم ما يلي:

- تدفقات مالية سلبية: وتمثل في نفقات الاستغلال.
- تدفقات مالية إيجابية: وتمثل في تحصيلات الاستغلال.

¹ - Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise , 4^e Edition Dalloz , Paris , 2000, pp .55-58.

وتستعمل في هذه الدورة مؤشرين رئيسيين هما:¹

✓ **الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) L'excédent brut d'exploitation**: وهو مؤشر مالي ذو علاقة بنتيجة الدورة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$EBE = \text{إيرادات الاستغلال} - \text{مصاريف الاستغلال}$$

✓ **فائض خزينة الاستغلال Excédent de trésorerie d'exploitation**: وهو مؤشر مالي ذو علاقة بالخبزينة ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$ETE = \text{تحصيلات الاستغلال} - \text{نفقات الاستغلال}$$

أما العلاقة بين (EBE) و (ETE) فتحدد بالعلاقة التالية:

$$ETE = EBE - \Delta BFR$$

حيث: ΔBFR : التغير في الاحتياج في رأس المال العامل.

2) تدفقات دورة الاستثمار:

وتنقسم إلى عنصرين أساسيين هما: حيازة الاستثمار والتنازل عن الاستثمار، ويشكل الفرق بين (ETE) ودورة الاستثمار ما يعرف بتدفق الخبزينة المتاح **Flux de trésorerie disponible (FTD)**، وهو مؤشر مالي يقيس قدرة المشروع على تمويل استثماراته داخليا دون اللجوء إلى موارد خارجية.

3) تدفقات دورة التمويل:

وتعبر عن الحاجات للتمويل بسبب العجز الناشئ عن دوري الاستغلال والاستثمار، ويتم اللجوء إليها في حالة (FTD) سالب، وتنقسم هذه الدورة إلى نوعين من العمليات:



مما سبق يمكن عرض المعطيات السابقة في جدول تدفقات الخبزينة التالي:

¹- إلياس بن ساسي، قريشي يوسف التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2011، ص ص.165-177.

جدول رقم: (2.2): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وغير المباشرة

الطريقة المباشرة		
N+1	N	البيان
		تخصيلات الاستغلال - نفقات الاستغلال
		فائض خزينة الاستغلال (ETE) = (A)
		استثمارات الدورة - التنازل عن الاستثمارات
		تدفق الاستثمارات = (B)
		تدفق الخزينة المتاح = A-B قبل الضرائب على الأرباح (FTD)
		النتيجة المالية (C)
		الضرائب على الأرباح (D)
		النتيجة الاستثنائية (E)
		الرفع في رأس المال (F)
		مكافأة رأس المال (G)
		= A-B-C-D-E+F-G في الاستدانة الصافية
		تسديد القروض
		-قروض جديدة
		+ Δ التوظيفات المالية
		+ Δ المتاحات

الطريقة غير المباشرة		
N+1	N	البيان
		CAF (القدرة على التمويل الذاتي) - ΔBFR (التغير في الاحتياج في رأس المال العامل).
		فائض الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال (ETCG) = A.
		استثمارات الدورة - التنازل عن الاستثمارات
		تدفق الاستثمارات = (B).
		تدفق الخزينة المتاح بعد الضريبة على الأرباح والمصاريف المالية = A-B
		الرفع في رأس المال (C)
		مكافأة رأس المال (D)
		الانخفاض في الاستدانة الصافية = A-B+C-D
		تسديد القروض
		-قروض جديدة
		+ Δ التوظيفات المالية
		+ Δ المتاحات

Source : Pierre vernimmen, op.cit, pp. 161-162

المبحث الثاني: معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد

بعد أن تناولنا أهمية تقدير التدفقات النقدية كخطوة أساسية في عملية التقييم المالي تأتي مرحلة استخدام معايير التقييم التي يختلف تطبيقها باختلاف ظروف اتخاذ القرار الاستثماري.

وكخطوة أولى سنتناول تلك المعايير المرتبطة بظروف التأكد، والتي تعرف بأنها الحالة التي يكون متخذ القرار على علم بجميع البدائل ونتائج كل منها، وبالتالي فإنه يختار البديل الأحسن، والظروف البيئية في هذه الحالة مستقرة وبسيطة، حيث أن العوامل المؤثرة قليلة ومحدودة، وعند تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل هذه الظروف فإن هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها (Kirch et al, 1998) تتمثل في:¹

- ✓ افتراض أن المشروعات الاستثمارية عديمة المخاطر تماما، كما يمكن افتراض أن التقديرات المتعلقة بالإنفاق الاستثماري المبدئي وصافي التدفقات النقدية تأخذ قيما متوسطة.
- ✓ تقييم المشروعات على أساس صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة.
- ✓ النفقات الاستثمارية تتم في بداية السنة الأولى للمشروع، والعوائد تتحقق في نهاية كل سنة.
- ✓ التقييم يكون على أساس مالي بحت، بصرف النظر عن التكاليف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يمكن الاعتماد على أسعار السوق.²

ورغم النقائص التي تتميز بها عملية التقييم في هذه الظروف نتيجة هذه الافتراضات، فإن الطرق والمعايير المعتمدة فيها ما تزال مستخدمة بشكل واسع في التطبيق العملي حتى الآن، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى: معايير تقليدية، ومعايير التغير في القيمة الزمنية للنقود.

المطلب الأول: المعايير التقليدية

وتتسم هذه المعايير ببساطتها وسهولة وسرعة إنجازها، كما تتميز بإهمالها للقيمة الزمنية للنقود، كما تسمى بالطرق الستاتيكية (statique) والتي تفترض ثبات قيمة النقود.³ ومن أهم المعايير ما يلي:

معيار فترة الاسترداد: (Délai de récupération).

معدل العائد المحاسبي: (taux de rendement comptable).

وللتعرف على هذين المعيارين الجدول التالي يقدم المعلومات الخاصة بذلك:

¹ - وليد زكريا صيام، مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 17، العدد 2، السعودية، 2003، ص 156.

² - أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 86.

³ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 285.

جدول رقم: (3.2): معايير التقييم المالي (المعايير التقليدية)

البيان	فترة الاسترجاع (DR)	معدل العائد المحاسبي (TRC)
مفهوم المعيار	الفترة اللازمة لاسترداد الأموال المستثمرة في المشروع من خلال ما يولده من تدفقات نقدية صافية.	يقيس العائد الاقتصادي على الأموال المستثمرة في أي مشروع استثماري ويقوم هذا المعدل على الأساس المحاسبي في تحديده للأرباح المتوقعة.
مبدأ حساب المعيار	<p>✓ في حالة ثبات التدفقات النقدية:</p> $DR = I_0 / CF_t$ <p>✓ في حالة تغير التدفقات النقدية:</p> $DR = t / I_0 = \sum_{t=1}^n CF_t$ <p>I_0: تكلفة الاستثمار الأصلية.</p> <p>CF_t: التدفقات النقدية التي يحققها المشروع.</p>	<p>متوسط صافي الربح السنوي المحاسبي</p> <p>بعد الاهتلاك و الضرائب</p> $TRC = \frac{\text{متوسط صافي الربح السنوي المحاسبي}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار}}$
قاعدة اتخاذ القرار	<p>✓ كمعيار للقبول أو الرفض: نقبل كل مشروع تكون فترة استرجاعه أقل من الفترة المحددة من طرف المؤسسة.</p> <p>✓ كمعيار للمفاضلة والاختيار: نختار من بين المشروعات ذو DR الأقل.</p>	<p>✓ كمعيار للقبول أو الرفض: نقبل كل مشروع تكون TRC أكبر من معدل العائد الأدنى المحدد من قبل المؤسسة.</p> <p>✓ كمعيار للمفاضلة والاختيار: نختار المشروع ذو TRC الأكبر.</p>
إيجابيات المعيار	<p>✓ يتميز بالبساطة والسهولة في التطبيق.</p> <p>✓ يقلل من درجة الخطر، إذ أنه يسعى لاختيار المشروعات التي تحقق أقصر فترة استرجاع الأموال المستثمرة.</p> <p>✓ يفيد في دراسة المشروعات ذات الحساسية العالية للمنافسة والمخاطر المرتفعة والتطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة.</p> <p>✓ يعتبر معيار مناسب تلجأ إليه المشروعات التي تعاني من عجز في السيولة، لهذا فهو يمثل معيار للسيولة أكثر منه للربحية.</p>	<p>✓ يتميز بالبساطة في الحساب وسهولة في الفهم.</p> <p>✓ يساهم في تحديد مدى ربحية المشروع من خلال قياسه للعائد السنوي على وحدة رأس المال المستثمر.</p> <p>✓ يأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية للمشروع.</p>
سلبات المعيار	<p>✓ تجاهل أثر التغير في القيمة الزمنية للنقود، فهو يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال.</p> <p>✓ لا تأخذ بعين التدفقات النقدية المحققة بعد فترة الاسترداد.</p> <p>✓ يتحيز في غير صالح الفرص الاستثمارية طويلة الأجل نسبياً، إذ يضعها في قائمة أدنى الأولويات في اختيارات المستثمر على الرغم من أهميتها الاقتصادية.</p>	<p>✓ تجاهل التغير في القيمة الزمنية للنقود.</p> <p>✓ تجاهل طول العمر الاقتصادي للمشروع، إذ يتم اختيار المشروع قصير الأجل على حساب المشروع طويل الأجل بالرغم من تساوي صافي الربح السنوي لكلا المشروعين.</p> <p>✓ يقوم هذا المعيار على الأساس المحاسبي وهذا منافي لمبدأ تقييم الاستثمار الذي يكون على أساس التدفقات النقدية.</p>

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المراجع التالية:

- Kamel hamdi, op cit, pp 100, 105.

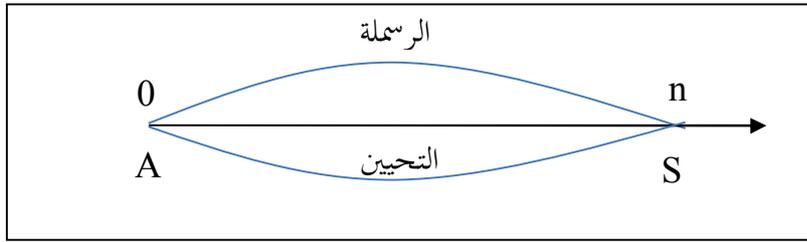
- أحمد غنيم، قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظرياً وتطبيقياً، المكتبات الكبرى، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 61، 63.

- يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، مرجع سابق ذكره، ص ص 136-147.

المطلب الثاني: معايير القيمة الزمنية للنقود:

لقد جاءت هذه المعايير أو ما يطلق عليها أيضا بطرق التدفق النقدي المخصوم، إثر العديد من الانتقادات التي وجهت للمعايير التقليدية والتي من أبرزها إهمالها للتغير في القيمة الزمنية للنقود، ولأن عملية التقييم السليمة للمشروعات يجب أن لا تغفل عن هذه الحقيقة، لذا يتطلب الأمر تعديل التدفقات النقدية للمشروع سواء الخارجة أو الداخلة وكأما أنفقت أو استعملت في لحظة اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما يعبر عنه بالقيمة الحالية التي تشير إلى أن قيمة دينار اليوم أفضل من قيمة دينار المستقبل. ويمكن توضيح آلية التحيين (**L' actualisation**) القائمة على أساس تامين الزمن، وآلية الرسملة (**capitalisation**) المعاكسة لها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(2.2): يبين عمليتي التحيين والرسملة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: إلياس بن ساسي، قريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2011، ص.338.

حيث: A: القيمة الحالية. S: القيمة المستقبلية. i: معدل الفائدة. n: الفترة الزمنية.

من خلال الشكل السابق يمكن التعبير عن الآليتين بالمعادلتين التاليتين:

$$S = A(1 + i)^n \quad , \quad A = S(1 + i)^{-n}$$

ومن أهم هذه المعايير التي تعتمد على مفهوم التحيين نذكر ما يلي:

✓ القيمة الحالية الصافية (VAN) **la valeur actuelle nette**

✓ مؤشر الربحية **P'indice de profitabilité (IP)**

✓ فترة الاسترجاع المخصومة (DRA) **le délai de récupération actualisée**

✓ معدل العائد الداخلي (TRI) **le taux de rentabilité interne**

وللتعرف أكثر على مفهوم وأسلوب اتخاذ القرار بالنسبة لطرق (معايير) التدفق النقدي المخصوم الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4.2): مفهوم معايير القيمة الزمنية للنقود وقاعدة اتخاذ القرار

قاعدة اتخاذ القرار	مبدأ حساب المعيار	مفهوم المعيار	
<p>-نقبل كل مشروع تكون فترة استرجاعه أقل من الفترة المحددة من طرف المؤسسة.</p> <p>-نختار من بين المشروعات المشروع ذو DRA الأقل.</p>	$DRA = n / \sum_{t=0}^n \frac{Cft}{(1+k)^t} \geq 0$ <p>مع: K معدل الخصم</p>	<p>الفترة الزمنية اللازمة من أجل أن تكون التدفقات النقدية المتراكمة للمشروع مساوية للمبلغ المستثمر في المشروع.</p>	<p>فترة الاسترجاع المخصوصة (DRA)</p>
<p>-نقبل كل مشروع يحقق $0 < VAN$.</p> <p>-نرفض كل مشروع يحقق $0 \geq VAN$.</p> <p>- نختار بين المشروعات المقترحة المشروع الذي يحقق أكبر قيمة حالية صافية موجبة.</p>	$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{Cft}{(1+k)^t} - I_0$ $VAN = \sum_{t=1}^n \frac{Cft}{(1+k)^t} + \frac{VR}{(1+k)^n} - I_0$ <p>VR: القيمة المتبقية للمشروع</p>	<p>الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.</p>	<p>القيمة الحالية الصافية (VAN)</p>
<p>- يكون المشروع مقبولاً إذا كان $IP > 1$.</p> <p>- يكون المشروع مرفوضاً إذا كان $IP \leq 1$.</p> <p>- نختار بين المشروعات المقترحة المشروع ذو IP الأكبر.</p>	$IP = \frac{\sum_{t=1}^n \frac{Cft}{(1+k)^t}}{I_0}$ <p>أو:</p> $IP = \frac{VAN}{I_0} + 1$	<p>نسبة مجموع التدفقات النقدية الخيئة إلى تكلفة الاستثمار.</p>	<p>مؤشر الربحية (IP)</p>
<p>-نقبل المشروع إذا كان TRI أكبر من معدل تكلفة الأموال.</p> <p>-نرفض المشروع اذا كان TRI أصغر من معدل تكلفة الأموال.</p> <p>-نختار من بين المشروعات المقترحة المشروع ذو TRI الأكبر (بشرط TRI أكبر من معدل تكلفة الأموال).</p>	$TRI = x / VAN = 0$ $\sum_{t=1}^n \frac{Cft}{(1+X)^t} = I_0$ <ul style="list-style-type: none"> • في حالة ثبات التدفقات النقدية: • $TRI = x / I_0 = CF \cdot \frac{1 - (1+X)^{-n}}{X}$ • في حالة تغير التدفقات النقدية: تتبع أسلوب التجربة والخطأ في إيجاد المعدل. $TRI = k_1 + \frac{(k_2 - k_1) \cdot VAN k_1}{VAN k_1 - VAN k_2}$	<p>هو معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع تكلفة الاستثمار.</p> <p>أو: عبارة عن معدل الخصم الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية مساوية للصفر.</p>	<p>معدل العائد الداخلي (TRI)</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص 161-177.
- علي محمد خضر، فيصل مفتاح شلوف، صالح الصابر شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 281، 282.
- Brigitte Doriath, *Controle de gestion*, (Ed, Dunod, paris, 2000, p.36)

ووفقا للنظرية المالية يعتبر تعظيم ثروة المساهمين الهدف الأساسي للمؤسسة، ولقد بين (Copeland and Weston,1992) أنه من الضروري حتى يمكن اعتبار الأساليب المستخدمة في تقييم المشروعات الاستثمارية قادرة على الاستجابة لهدف تعظيم ثروة المساهمين أن يتحقق ما يلي:¹

أ. اخذ جميع التدفقات النقدية بالاعتبار.

ب. خصم التدفقات النقدية وفقا لتكلفة الفرصة البديلة للأموال.

ج. أن تمكن الأساليب المستخدمة متخذي القرارات من اختيار المشروعات التي تعظم من ثروة المساهمين من بين المشروعات المتاحة.

د. أن يكون متخذو القرارات قادرين على تقييم أي من المشروعات وبشكل مستقل عن باقي المشروعات المتاحة.

ويرى الباحثان أن أساليب التدفقات النقدية المخصومة نجحت في تحقيق تلك العناصر السابقة.

أما بالنسبة لتقييم المعايير السابقة من حيث التعرف على المزايا والعيوب، الجدول التالي يلخص ذلك:

جدول (5.2): إيجابيات وسلبيات معايير القيمة الزمنية للنقود (معايير التدفق النقدي المخصوم)

المعايير	المزايا	العيوب
معايير فترة الاسترجاع المخصومة (DRA)	<ul style="list-style-type: none"> ✓ يأخذ بعين الاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود. ✓ معيار يركز على السيولة. ✓ يخفض من درجة المخاطرة المرتبطة بعدم التأكد للتدفقات النقدية للمشروع. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ يتجاهل التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق بعد فترة الاسترداد. ✓ يحتاج إلى فترة محددة تحكيمية للحكم على قبول أو رفض المشروع ✓ يشجع على الاستثمارات قصيرة الأجل مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل. ✓ أقل بساطة في الحساب مقارنة بمعايير فترة الاسترجاع الكلاسيكية (DR).
معايير القيمة الحالية الصافية (VAN)	<ul style="list-style-type: none"> ✓ يعكس أثر التغير في القيمة الزمنية للنقود . ✓ يأخذ في الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلية للمشروع وتوقيت حدوثها. ✓ يأخذ بالفترة الزمنية للمشروع ككل. ✓ إدخال تكلفة التمويل. ✓ يحدد مقدار الزيادة في الثروة المنشأة من طرف المشروع الجديد. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ صعوبة تحديد معدل الخصم الذي يستخدم كأساس في حساب VAN (لكلفة التمويل). ✓ لا يعطي ترتيبا صحيحا للمشروعات التي تختلف في أعمارها الإنتاجية أو في أحجامها. ✓ افتراض أن معدل الخصم يبقى ثابتا خلال فترة حياة المشروع الاستثماري. ✓ لا يأخذ بعين الاعتبار إمكانية إعادة استثمار التدفقات النقدية السنوية الناتجة عن الاستثمار خلال مدة من حياة المشروع.

¹ رائد إبراهيم سعد، أهمية ومدى استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة في تقييم الاستثمارات الرأسمالية، المجلة العربية للإدارة، مج 30، ع 1، يونيو 2010، ص 145.

<p>✓ لا يراعي مخاطر عدم التأكد . ✓ يتجاهل نمط و وقت حدوث التدفق النقدي عند ترتيب المشروعات الاستثمارية، فضلا عن كونه أسلوب مكمل لأسلوب صافي القيمة الحالية .</p>	<p>✓ يأخذ في عين الاعتبار أثر التغير في القيمة الزمنية للنقود . ✓ يتجنب مشكل تحديد تكلفة رأس المال المستخدم في معيار VAN . ✓ يعبر عن العائد الاقتصادي للمشروع . ✓ يأخذ في عين الاعتبار كل التدفقات النقدية للمشروع .</p>	<p>مؤشر الربحية (IP)</p>
<p>✓ يتطلب جهد أكبر في تقييم المشروعات مقارنة بالطرق الأخرى) خاصة في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية للمشروع). ✓ تهمل معالجة ظروف عدم التأكد كغيرها من الطرق السابقة . ✓ تهمل فرص الاستثمار المتاحة للمشروع بعد انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع..</p>	<p>✓ يأخذ في عين الاعتبار أثر التغير في القيمة الزمنية للنقود . ✓ يتجنب مشكل تحديد تكلفة رأس المال المستخدم في معيار VAN . ✓ يعبر عن العائد الاقتصادي للمشروع . ✓ يأخذ في عين الاعتبار كل التدفقات النقدية للمشروع .</p>	<p>معدل العائد الداخلي (TRI)</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية:

- Pierre Cabane, op cit, pp.214-220.
- Juliette Pilverdier Latreyte, **Finance D'entreprise**, édition , Economica, Paris,2002,pp.286-290.

المطلب الثالث: إشكالية اختيار معايير التقييم

إن استخدام معايير التقييم السابقة يواجه فيها متخذ القرار إشكالية اختيار هذه المعايير خاصة وأنها مبنية على أهداف مختلفة، فمثلا عند المقارنة بين معياري VAN و TRI نجد:¹

- يتم تفضيل معيار VAN على معيار TRI عند المشروعات التي تشهد تقلبات في العوائد النقدية الصافية المتوقعة، فينتج عن ذلك تعدد في معدلات العائد الداخلي يصعب الاختيار بينها.
- عند تباين الإنفاق الاستثماري فيما بين الفرص الاستثمارية المتاحة، الاعتماد على أسلوب TRI يتطلب المزيد من العمليات الحسابية يمكن الاستغناء عنها بإتباع طريقة VAN.
- إذا لم يحدد معدل الخصم أو معدل العائد المرغوب فيه، يفضل استخدام أسلوب TRI ، فمثلا المعيارين TRI و VAN يقوم الأول على تحديد معدل كفاءة الاستثمار في مشروع ما، أما الثاني يحدد المكاسب الصافية المتوقع تحقيقها منه.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص266.

- في حالة المشروعات المستقلة فإن المعيارين يؤديان إلى نفس نتائج القرار حول قبول أو رفض المشروع، أما في حالة المشروعات التنافسية، فيمكن أن لا يؤديا إلى نفس النتائج (حالة تعارض)، وهذا التناقض في نتائج المعيارين يعود إلى خصائص المشروعات التي يمكن أن تأخذ الحالات التالية¹:
 - ✓ الاختلاف في حجم المشروعات الاستثمارية.
 - ✓ الاختلاف في مستوى ونمط التدفقات النقدية.
 - ✓ الاختلاف في الأعمار الإنتاجية.
 - يمكن استخدام مؤشر مرجح في حالة تناقض نتائج المعيارين السابقين وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:
 - ✓ القيمة الحالية الصافية الإجمالية VANG
 - ✓ معدل المدودية الداخلي الإجمالي TRIG
 - ✓ مؤشر الربحية الإجمالي IPG
- والجدول التالي يوضح مفهوم هذه المعايير:

جدول رقم(6.2): المعايير الإجمالية للتقييم

IPG	TRIG	VANG	
تقوم المعايير على أساس فرضية إعادة استثمار التدفقات النقدية السنوية.			مبدأ المعيار
حاصل قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعاد استثمارها على مبلغ رأس المال المستثمر.	هو المعدل الذي يحقق التعادل بين رأس المال المستثمر والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المعاد استثمارها.	هي الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعاد استثمارها ورأس المال المستثمر.	مفهوم المعيار
$IPG = \frac{A(1+t)^{-n}}{I}$	$TRIG = x$ حل إحدى المعادلتين: $A = I(1+x)^n$ أو: $I = A(1+x)^{-n}$	$VANG = A(1+t)^{-n} - I$ t: تكلفة رأس المال. A: القيمة الإجمالية للتدفقات النقدية المعاد استثمارها.	الصيغة الرياضية

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على المرجع التالي:

Jean Barreau, Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, **Gestion financière**, 13^édition, DUNOD, paris, 2004, pp.354-355.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك بعض الحالات الأخرى التي تتطلب من متخذ القرار عند القيام

بالتقييم المالي التعامل معها بعناية خاصة، نذكر أهمها:

¹ - Abdelfettah Bouri , **op.cit** , pp.97-99.

1. أثر قيد الموازنة على تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية:

يتوجب على المؤسسات في كثير من الأحيان أن تختار المشروعات الاستثمارية ضمن قيد يحدد سقف الإنفاق الرأسمالي، أي أن الموازنة الرأسمالية تكون محددة مسبقاً، وتسمى هذه الحالة بالتقنين الرأسمالي (Capital Rationing)، وقد تكون هذه الحالة مفروضة من قبل إدارة المؤسسة وليس لها علاقة بتوفر التمويل من عدمه. فقد يكون الدافع هو رغبة المؤسسة تجنب التمويل من مصادر الدين والملكية من خارج المؤسسة، حتى لا تفقد هذه الأخيرة سيطرتها في الإدارة، أو كذلك عدم الرغبة في تحمل أخطار الاستدانة إذا ما لجأت إلى قروض أخرى، وقد يكون سبب آخر في فرض التقنين الرأسمالي وهو عدم رغبة مالكي المؤسسة وإدارتها بالتوسع في المدى القصير لعدم توفر الكفاءات الإدارية اللازمة لإدارة المشروعات الجديدة.

ويتم اختيار المشروعات الاستثمارية في وجود مثل هذا القيد بترتيب المشروعات حسب القيمة التنازلية للمعيار المستعمل في تقييمها (معدل العائد الداخلي، القيمة الحالية الصافية، مؤشر الربحية)، ثم تؤخذ المشروعات من الأعلى ربحية إلى الأقل ربحية، إلى أن تستنفذ الموازنة الرأسمالية المحددة.¹

2. أثر التضخم على تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية:

يجلب التضخم المزيد من المشاكل عند تقييم المشروعات، فهو يؤدي إلى زيادة عدم التأكد ويجعل عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتضمن الإيرادات، تكاليف التشغيل، متطلبات رأس المال العامل أكثر صعوبة، كما أنه يؤثر أيضاً على معدل العائد المطلوب من خلال تأثيره على تكلفة رأس المال، والذي يمكن التعبير عن صيغة حسابه في وجود التضخم (Effet de Fisher) كما يلي:²

$$(1 + r)(1 + t_{inflation}) = 1 + k$$

I : معدل العائد الحقيقي $t_{inflation}$: معدل التضخم المتوقع k : معدل العائد المطلوب (معدل العائد الاسمي)
أما التعديلات اللازمة لحساب التدفقات النقدية وتكلفة رأس المال، وذلك بغرض حساب مؤشرات تقييم المشروعات الاستثمارية في وجود التضخم، يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:³

$$VAN = -I_0 + \sum_{j=1}^n \frac{[R(1 + t_{inf,R})^j - D(1 + t_{inf,D})^j](1 - T) + TA}{[(1 + r)(1 + t_{inf})]^j}$$

حيث: R : تمثل إيرادات المشروع، $t_{inf,R}$: معدل التضخم المتوقع على الإيرادات، D : تمثل نفقات المشروع، $t_{inf,D}$: معدل التضخم المتوقع على النفقات، T : معدل الضريبة على الأرباح، A : منحصات الاهتلاك، I_0 : الاستثمار الأولي.

¹ - محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، ط2، 1991، ص ص. 373-374.

² - Abdelfettah Bouri, op. cit, p.106.

³ - Ibidem, p.107.

3. أثر نمط التمويل على التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية (مقاربة Myers):

تنطلق معايير التقييم السابقة من افتراض أساسي قائم على مسألة الفصل بين القرار الاستثماري و القرار التمويلي، لكن في واقع الأمر هناك ارتباط شديد وتداخل بين هذين القرارين، فالأخذ بعين الاعتبار مسألة تمويل المشروع تعد جد أساسية في دراسة القرار الاستثماري، وعليه يستدعي الأمر إدخال نمط تأثير التمويل في عملية تقييم المشروع ومن هذا المنطلق حسب Myers (1974) يجب حساب ما يعرف " بالقيمة الحالية الصافية المعدلة " اختصاراً (VANA) والتي تتكون من جزأين حسب الصيغة التالية:¹

$$VAN_{ajustée} = VAN_{base} + VAN_{liée\ au\ financement}$$

VAN_{base} : تمثل القيمة التي يخلقها المشروع عند تمويله إجمالاً عن طريق الأموال الخاصة، وهو يمثل التدفقات المتولدة عن المشروع والمحينة بتكلفة الأموال الخاصة (تحدد هذه التكلفة أخذاً بالحسبان خطر المشروع).

$VAN_{liée\ au\ financement}$: تمثل القيمة الحالية للآثار الثانوية المرتبطة بأنماط تمويل المشروع غير الأموال الخاصة معدل التحيين يمثل تكلفة الدين قبل الضريبة.

المبحث الثالث: معايير التقييم المالي في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة

تناولنا في المبحث السابق التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية في ظل افتراض سيادة ظروف التأكد بشأن المستقبل، وفي الواقع يعد هذا الافتراض مثالي لا يلائم أبداً مجال اتخاذ قرار الاستثمار بسبب وجود فاصل زمني كبير بين لحظة الإنفاق الأولي وتاريخ اكتمال ظهور نواتج ذلك القرار. هذا الاتصال بالمستقبل يفرض وجود ظروف عدم التأكد، ويجعل القرار الاستثماري يحمل في طياته مخاطر لا يمكن تجنبها كلية، وقبل التطرق إلى المعايير والطرق التي تأخذ بالحسبان هذا الإطار، من المهم التمييز بين مفهومي عدم التأكد والمخاطرة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطرة وعدم التأكد

- تنشأ ظروف المخاطرة وعدم التأكد نتيجة الأحداث المستقبلية التي لا يوجد هناك علم تام بشأنها مثل:²
- التضخم غير المتوقع: والذي بسبب زيادة في أسعار المخرجات و المدخلات وتكلفة تمويل المشروعات.
 - التغير التكنولوجي: يؤدي إلى تغيرات كمية ونوعية في المدخلات والمخرجات المستقبلية في المشروع.
 - التغيرات غير المتوقعة في الطلب: تؤدي إلى عدم إمكانية التشغيل عند مستوى الطاقة المتوقع، مما يترتب عليه عدم دقة البيانات الخاصة بالمبيعات المتوقعة للمشروع، ومن ثم التقليل من مصداقية البيانات المتوقعة للإيرادات والتكاليف.

¹ -Idem.

² -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 485-486.

وفي الواقع هناك أسباب مختلفة تشكل أصل الطابع العشوائي لمردودية المشروع أهمها:¹

- ✓ العدد غير الكافي للأحداث المماثلة.
- ✓ الأخطاء الشخصية في البيانات.
- ✓ التغير في المحيط الاقتصادي.
- ✓ سوء ترجمة البيانات.
- ✓ أخطاء التحليل.
- ✓ عدم كفاءة مسؤولي المشروع...إلخ.

و يجدر الإشارة إلى أن الاستثمار من الناحية المالية يتميز بوجود تدفقات مؤكدة في شكل مخرجات الهدف منها هو الحصول على تدفقات مالية مستقبلية غير مؤكدة، وهذا يعتبر تحدي في حد ذاته، فالتائج المتوقعة هي متغيرات عشوائية ومرتبطة بمتغيرات داخلية وخارجية للمشروع، ولذا فإنه يمكن القول أن الاستثمارات أكثر مخاطرة هي تلك التي تأخذ الأشكال التالية:²

- ◆ **الاستثمارات الثقيلة:** هي الاستثمارات التي تكون فيها تعبئة معتبرة لرؤوس الأموال في الحاضر مقارنة بثروة المستثمر، لأن استردادها في شكل أرباح يكون صعبا.
- ◆ **استثمارات ذات فترة استغلال طويلة:** هذا النوع من الاستثمار يكون خطرا بسبب نتائجه البعيدة وغير المستقرة ومرتبطة بتطور الإطار طويل المدى.
- ◆ **استثمارات الابتكار:** يتزايد فيها درجة المخاطرة كلما احتوت الاستثمارات على تكنولوجيا جديدة أو استهدفت أسواق جديدة، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (3.2) : خطر الاستثمارات حسب درجة ابتكارها

<p>استثمارات معيارية</p> <p>- سوق محددة</p> <p>- تكنولوجيا متحكم فيها</p>	<p>استثمارات تحوي تكنولوجيا متقدمة</p> <p>- سوق جديدة</p> <p>- تكنولوجيا متحكم فيها</p>	<p>استثمارات تحوي تكنولوجيا ذات طفرة عالية</p> <p>- سوق جديدة</p> <p>- تكنولوجيا غير متحكم فيها</p>
---	---	---

خطر متزايد

Source : Nathalie Taverdet-Popiolek, op. cit, p.18

¹-Lilia Rekik, **Analyse des investissements**, édition TELUQ, Québec, 2010, p.160.

²- Nathalie Taverdet-Popiolek, , op. cit, pp.17-18.

كما أن طبيعة المخاطر التي تواجه المشروع إنما تعتمد بشكل أساسي على حالة البيئة التي يعمل بها المشروع ومستوى عدم التأكد، وهذه المخاطر في الغالب يمكن أن يكون أصلها من داخل المؤسسة (مثل: سوء التقدير في دراسات الجدوى للمشروع، سوء تسيير أثناء تنفيذ المشروع... الخ) أو ذات مصدر خارجي (مخاطر تجارية، مخاطر الصرف، مخاطر سياسية، مخاطر طبيعية... الخ)*.

وعموماً هناك ثلاثة عوامل تؤثر في حالة البيئة وبمعرفتها وأخذها في الاعتبار تستطيع المؤسسة تحديد مستوى عدم التأكد في بيئة المشروع هذه العوامل هي:¹

- درجة التعقيد: وهي مجموعة العناصر التي تؤثر في عدد المدخلات والمخرجات المشروع.

- درجة الحركة: وهي مجموعة العناصر التي تؤثر في تحريك بيئة المشروع وحصول تغيير وثبات فيها.

- درجة الغنى: وهي مجموع الموارد المتوفرة في بيئة المشروع وتؤثر في قدرته على الاستمرار.

ويمكن التمييز بين مفهومي المخاطرة وعدم التأكد على النحو التالي:²

● **مفهوم المخاطرة:** "وهي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة"، وكما يعرف Knight المخاطرة على أنها "حالة عدم التأكد الممكن قياسها".

من خلال التعريفين السابقين يتضح أنه في حالة المخاطرة فيه إمكانية لوضع احتمالات لحدوث حالات مستقبلية اعتماداً على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية والمعلومات التاريخية.

● **مفهوم عدم التأكد:** تعرف "بأنها الظروف التي تتعلق بالحالة التي تكون توزيعاتها الاحتمالية غير معروفة". تشير هذه الحالة إلى تعذر التنبؤ بالأحداث المتوقعة لعدم توافر بيانات تمكن متخذ القرار من تحديد الاحتمالات لتكرار حدوث هذه الظروف مستقبلاً، وقد ترجع الأسباب في ذلك إلى أنه يمكن أن تكون السوق المستهدفة من المشروع حديثة، فلا يتوافر لدى صاحب القرار المعلومات حول تلك السوق مثل مشروع تسويق منتج جديد، أو قد تكون المعلومات المتحصل عليها غير كافية للقيام بالتنبؤ.

المطلب الثاني: أساليب تقييم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة

نتناول في هذا المطلب مجموعة من المعايير والطرق والتي نميز فيها بين نوعين: الطرق الاحتمالية، والطرق التقليدية التي تأخذ بالحسبان عنصر المخاطرة.

* - لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى المرجع التالي: (P.vernimen, 2000, pp.391-403)

¹ - موسى أحمد خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة، منهج متكامل في إدارة المشاريع، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2014، ص ص 252-253.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 288، 289.

أولاً: الطرق الاحتمالية في تحليل المخاطرة

في ظل مستقبل احتمالي* يمكننا استخدام مجموعة من المعايير والطرق أهمها ما يلي:

1. معيار الأمل الرياضي للقيمة الحالية الصافية:

ويستخدم لقياس المردودية المتوقعة للمشروع، ويمكن التوصل إلى تحديد قيمة هذا المعيار بإتباع الخطوات التالية:¹

✓ تحدد الظروف المحتملة الوقوع مستقبلاً (وتعرف بحالات الطبيعة) مثل افتراض حالة الراج، الانكماش ظروف عادية.

✓ تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف، وتحدد هذه الاحتمالات بصورة موضوعية.

✓ تحديد التدفقات القابلة لكل احتمال خاص بكل فرضية.

✓ حساب القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الصافي لكل فترة، ويعطى بالعلاقة التالية:²

$$E(CF) = \sum_{i=1}^n CF_i P_i$$

حيث CF_i : تمثل التدفقات النقدية المنتظرة لكل فترة، P_i : الاحتمال المرتبط بحدوث التدفق النقدي في الفترة t .

✓ حساب الأمل الرياضي للقيمة الحالية الصافية، والمعبر عنه بالعلاقة التالية:³

$$E(VAN) = \sum_{i=1}^n E(CF_i)(1+k)^{-i} - I_0$$

حيث $E(VAN)$: القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية، $E(CF_i)$: القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الصافي في

الفترة i ، k : يمثل معدل الخصم، I_0 : الاستثمار المبدئي.

يختار المستثمر المشروع ذو المردودية الأكبر، أي أكبر قيمة متوقعة لصافي القيمة الحالية.

2. الانحراف المعياري للقيمة الحالية الصافية:

يعد التباين أحد مقاييس التشتت المستخدمة في قياس مخاطر الاستثمار، حيث يستعمل إلى جانب الانحراف

المعياري لقياس درجة تشتت عائدات المشروع عن القيمة المتوقعة لها، ويمكن تحديد تباين صافي القيمة الحالية

بالعلاقة التالية:⁴

$$V(VAN) = \sum P_j [VAN_j - E(VAN)]^2$$

*- يعرف المستقبل الاحتمالي على أنه الوضع الذي يمكن من خلاله تحديد كل القيم التي يمكن أن تأخذها التدفقات النقدية والمرفقة احتمال وقوعها، بمعنى آخر كل تدفق نقدي لمشروع استثماري معين هو متغير عشوائي معرف بقانون احتمال.

¹- ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 127-128.

² - Charles Henri d'Arcimoles, Jean Yvesaulquin, Finance Appliquée, Librairie Vuibert, paris, 1995, p. 183.

³ - Idem.

⁴ -Frank Olivier MEYE, op.cit,142.

$$V(VAN) = \sum_{t=1}^n V(CF_t) (1 + k)^{-2t} \quad \text{أو:}$$

حيث : $V(VAN)$: تمثل تباين صافي القيمة الحالية، $V(CF_t)$: تباين التدفق النقدي للفترة t ، K : معدل الخصم. ويمكن استنتاج الانحراف المعياري للقيمة الحالية الصافية على النحو التالي:

$$\delta(VAN) = \sqrt{V(VAN)}$$

يسمح لنا هذا المعيار باختيار المشروع الأقل قيمة للانحراف المعياري (أي الأقل مخاطرة).
3. معامل الاختلاف:

أحيانا قد لا يكفي استخدام مؤشر الانحراف المعياري للحكم على أن مشروع معين أخطر من مشروع آخر، وذلك عندما يتساوى الانحراف المعياري للمشروعين، كما أنه يصبح من غير المناسب استخدام مؤشر الانحراف المعياري للمفاضلة بين المشروعات التي تختلف عن بعضها في الحجم، لذا يمكن استخدام معامل الاختلاف والذي يحسب بالعلاقة التالية:¹

$$CV = \frac{\delta(VAN)}{E(VAN)}$$

وكلما كان معامل الاختلاف صغيرا، كلما تعرض المشروع إلى مخاطر أقل.
4. أسلوب شجرة القرارات:

يعتبر من أحد الأساليب الحديثة في تحليل المخاطرة وفي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية، وتمثل شجرة القرارات في " الشكل البياني الذي يسمح بالتقديم على شكل شجرة مختلفة التوليفات الممكنة للقرارات المتتابعة".² و بصفة عامة يناسب هذا الأسلوب الفرص الاستثمارية التي تتميز بتتابع القرارات عبر الزمن، بمعنى أن اتخاذ قرار الاستثمار في مرحلة معينة يعتمد على نتائج القرارات التي تم اتخاذها في مراحل سابقة، وتساهم شجرة القرارات في إبراز مختلف البدائل والعائد المتوقع لكل بديل في ظل وجود توزيع احتمالي للأحداث المتوقعة مستقبلا، ولهذا يطلق عليها تسمية شجرة القرارات الاحتمالية. ولبناء شجرة القرارات يتم إتباع الخطوات التالية:³

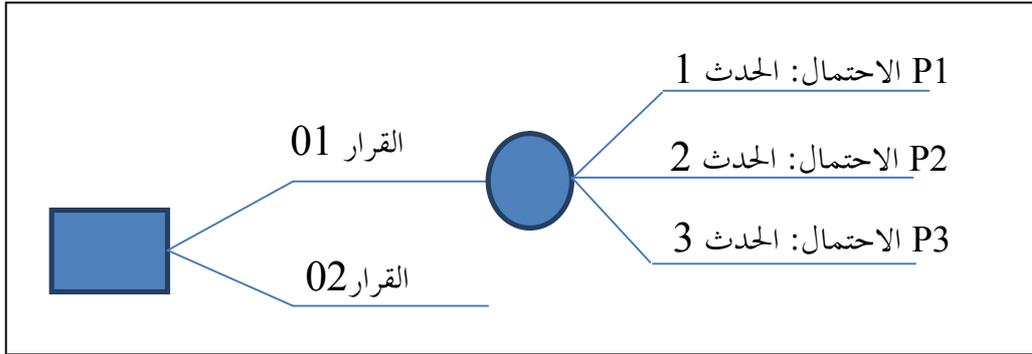
- ✓ تحديد نقاط القرار التي يتم عندها اتخاذ قرار البدء أو قرارات التحول المتتابعة.
 - ✓ تحديد عدد البدائل الاستثمارية والممثلة بفروع رئيسية لشجرة القرارات.
 - ✓ تحديد لكل فرع رئيسي عدد الفروع النهائية، تمثل حالات الطبيعة (رواج، ظروف طبيعية، كساد).
- واعتمادا على البيانات والمعلومات التي يتيحها هذا الأسلوب، يمكن إجراء عملية التقييم والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتكون بداية التقييم من نهاية الشجرة.
- وما يعاب على هذا الأسلوب صعوبة تطبيقه خاصة إذا تم إدماج اختيارات أو متغيرات مرتبطة فيما بينها، كما أنه يستعمل معدل خصم واحد للبدائل فهو بذلك يفترض تساوي المخاطر بينها وهذا لا يكون صحيح دائما.

¹ - Ibidem, p.142.

² - Abdellah Boughaba, op.cit, p.66.

³ -مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص.151.

شكل رقم(4.2): هيكل شجرة القرارات



Source : Évaluation des projets d'investissement, Internet, op.cit,p15

ثانيا: طرق تحليل المخاطرة في ظل المستقبل غير الاحتمالي

ويطلق عليها أيضا بالطرق التقليدية التي تأخذ بالحسبان الخطر، وهذه الطرق تعمل على تخفيض القيمة الحالية الصافية للمشروع آخذة بالحسبان الخطر، التخفيض من VAN يمكن تحقيقه بثلاثة طرق مختلفة.

1. التخفيض من مدة حياة المشروع:

ومبدأ هذه الطريقة يعتبر بسيط، تخفيض مدة حياة المشروع، هذه الطريقة تخفض من VAN ويمكن تبريرها بصعوبة التقدير للتدفقات النقدية بعيدة الزمن.

ويمكن حساب VAN كما يلي:¹

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^{n-a} \frac{E(FM_t)}{(1+r)^t}$$

حيث n : مدة حياة الأولية للمشروع. a : عدد السنوات المحفظة من أجل أخذ بالحسبان خطر المشروع

$E(FM_t)$: التدفق النقدي المتوقع للفترة t . I_0 : الاستثمار الأولي، r : معدل التحويل.

2. الأسلوب القائم على تعديل التدفقات النقدية(أسلوب المعادل المؤكد):

من أجل الأخذ بالحسبان الخطر، يعمل هذا الأسلوب على تحويل التدفقات النقدية المتوقعة وغير المؤكدة للمشروع إلى تدفقات نقدية مؤكدة عن طريق المعامل المؤكد (**L'équivalent certain**).

حسب (zisswiller,1978) هذا المعامل (α_t) يأخذ قيم ما بين 0 و 1 ويتغير بصفة معاكسة مع درجة الخطر للتدفقات النقدية، كلما كان التدفق النقدي غير مؤكد بصفة كبيرة كلما كان قيمة α_t ضعيفة.²

العلاقة التي تحسب VAN حسب هذه الطريقة هي:³

¹ - Abdelfettah Bouri , op.cit , p.112

² - Ibidem , p.113.

³ - Frank Bancel, Alban Richard, **Le choix D'investissement**, Edition Economica, Paris, 1995, p . 87.

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^{t=n} \frac{\alpha_t [CF_t]}{(1 + a_F)^t}$$

حيث:

α_t : قيمة المعامل المؤكد للفترة t ، CF_t : التدفقات النقدية الصافية خلال فترة حياة المشروع، a_F : سعر الخصم الخالي من المخاطرة، I_0 : الانفاق الاستثماري المبدئي.

3. أسلوب تعديل سعر الخصم:

يعتمد هذا الأسلوب على فكرة تعديل سعر الخصم المستعمل في خصم التدفقات النقدية المتوقعة وذلك بأخذ بعين الاعتبار الخطر، ويسمى في هذه الحالة بالمعدل المصحح بالمخاطرة والمعطى بالصيغة التالية:¹

$$K = P + \delta$$

حيث K : معدل الخصم المعدل (المصحح) بالمخاطرة، P : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال (CMPC) وهي التكلفة المطبقة على المشروع الذي لا يتغير فيه خطر الاستغلال ولا الخطر المالي للمؤسسة، δ : العلاوة التي تأخذ بالحسبان الخطر الخاص بالمشروع.

إن الاعتماد على المعايير السابقة (الانحراف المعياري، معامل الاختلاف) في قياس الخطر يتعرض لانتقاد أساسي يتمثل في أنها مقاييس للمخاطر الكلية دون أن تميز بين المخاطر العامة و المخاطر الخاصة، ولأن المخاطر العامة هي التي يصعب تجنبها من خلال التنوع والتي ترتبط عموماً بظروف الاقتصاد الكلي، ومن ثم القيام بتقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة بشكل يسمح باستيعاب هذا النوع من المخاطر، وذلك من خلال تعديل سعر الخصم، ويعتبر نموذج توازن الأصول المالية (MEDAF)* أحد النماذج الهامة التي تقوم بتعديل سعر الخصم ويأخذ بعين الاعتبار المخاطر العامة التي تواجه المشروع، ولقد كان أول استخدام لهذه النموذج في الأصول المالية، في إطار ما يعرف بنظرية المحافظ (Théorie de portefeuille) لمؤسسها W. Sharpe & H. Markowitz والتي تبحث عن اختيار المحافظ المثالية، وهي تلك التي تحقق أكبر عائد ممكن في ظل مستوى محدد من المخاطرة.²

أما عن استعمال هذا النموذج في تقييم المشروعات الاستثمارية فهو يهدف إلى حساب قيمة معدل العائد المتوقع أو المطلوب، والذي يمثل سعر الخصم المصحح بالمخاطرة، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:³

$$K = r_F + \beta(r_m - r_F)$$

حيث: K : سعر الخصم المصحح بالمخاطرة و هو معدل العائد المتوقع للمشروع، r_F : معدل العائد الخالي من المخاطرة أو العائد الأكيد، r_m : معدل العائد المتوقع في السوق، β : معامل بيتا ويعكس المخاطر العامة.

¹ - Abdelfettah Bouri, Op.cit ,p. 114.

* -MEDAF : Modèle d'évaluation des Actifs Financiers

² -Fateh Bélaïd, Daniel De Wolf, Analyse du risque et évaluation des projets d'investissement, 8e Conférence Internationale de MOdélisation et SIMulation-MOSIM'10 - 10 au 12 mai 2010 - Hammamet – Tunisie,P.06.

³ - Pierre Vermimmen, op. cit, p. 636.

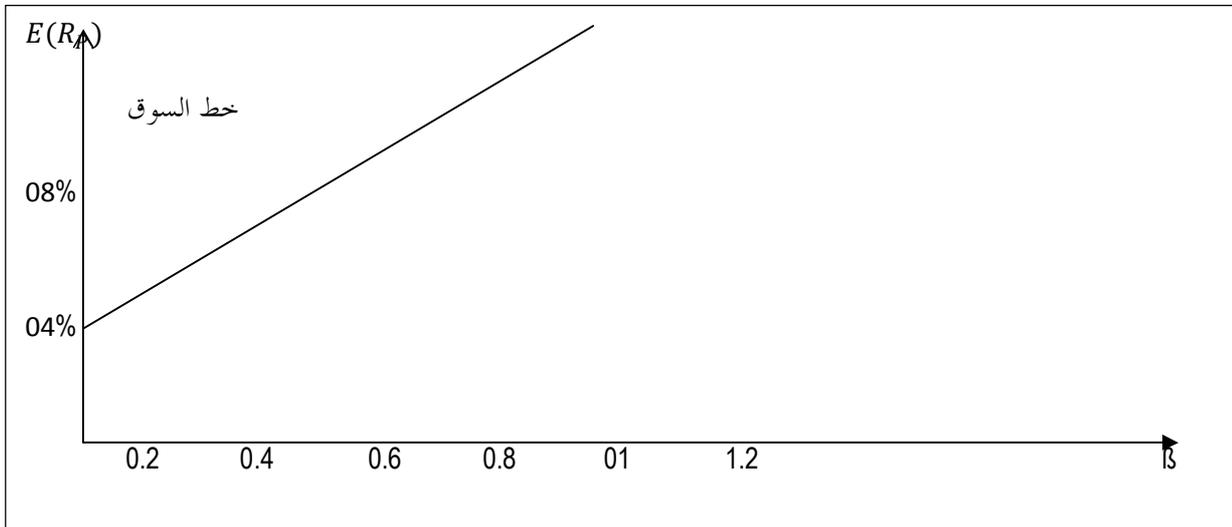
تبين المعادلة السابقة أن العائد المتوقع k والذي يعبر عن سعر الخصم في ظروف المخاطرة العامة يساوي إلى مجموع معدل الخصم الخالي من الخطر (r_f) وعلاوة الخطر المرتبطة بالخطر النظامي $\beta (r_m - r_f)$. وحيث أن (r_m) و (r_f) لا تختلف منه فرصة استثمارية لأخرى فإن المحدد الأساسي لمعدل الخصم المصحح هو معامل β والذي يمكن حسابه استنادا إلى المعادلة التالية:¹

$$\beta = \frac{COV(r_j, r_m)}{V(r_m)}$$

حيث $COV(r_j, r_m)$: الارتباط بين عائد الفرصة الاستثمارية (r_j) وعائد السوق (r_m)، $V(r_m)$: تباين عائد السوق.

ويركز نموذج MEDAF على العلاقة الأساسية بين الخطر والمردودية والمترجمة بخط السوق (La droite de Marché) كما هو ظاهر في المنحنى الآتي:

الشكل رقم: (5.2): معادلة خط السوق (العلاقة بين الخطر والمردودية)



Source : Arnand Thauvron, Annaick Guyvarc'h, DSCG2 Finance, edition Foucher, Paris, 2007, p. 149.

ويجب الإشارة إلى أن سعر الخصم المصحح بالمخاطرة (معدل التحيين) تقديره يختلف في حالة ما إذا كان خطر المشروع الذي سينجز مماثل لخطر المؤسسة في مجموعها، وهنا يكفي فقط تقدير تكلفة رأس المال المؤسسة (CMPC) وأخذها بمثابة معدل تحيين المشروع. والأمر يختلف إذا كان المشروع ذو مستوى خطر مختلف عن المؤسسة، فليس من المناسب استخدام تكلفة رأس المال المؤسسة، إذ لا بد من تقدير تكلفة رأس المال خاص بالمشروع، ويتم تقدير خطر المشروع انطلاقاً من β للأصل المؤسسات ذات النشاط الوحيد (mono-activité) والتي تتطور في نفس قطاع المشروع.²

¹ - Ibidem, p.416.

²- Arnand Thauvron, Annaick Guyvarc'h, op.cit, p. 152.

و نتحصل على تكلفة رأس المال للمشروع، وفق العلاقة التالية:¹

$$R_P = R'_C \times \frac{V_{CP}}{V_{GE}} + R_d(1 - T) \frac{V_{df}}{V_{GE}}$$

حيث: R_P : تكلفة رأس المال المشروع، V_{CP} : القيمة السوقية للأموال الخاصة، V_{df} : القيمة السوقية للديون

V_{GE} : القيمة الإجمالية للمؤسسة ($V_{df} + V_{CP}$)، R_d : مردودية السوق، T : معدل الضرائب على الأرباح.

R'_C : تكلفة الأموال الخاصة الجديدة للمشروع (إذا كان تمويله لا يغير من الهيكل المالي للمؤسسة) ويتم حسابها

$$R'_C = R_f + B'_C \times PR_m$$

بالعلاقة التالية:

حيث B'_C : تمثل قيمة بيتا الجديدة المقدرة للأموال الخاصة، R_f : معدل العائد الخالي من المخاطرة، PR_m : علاوة خطر السوق.

المطلب الثالث: أساليب تقييم المشروعات في ظل ظروف عدم التأكد

يواجه متخذ القرار في هذه الظروف عدم وجود احتمالات موضوعية محددة ومصاحبة للظروف السائدة، وهناك

مجموعة من الأساليب التي تمكن من تقييم المشروعات الاستثمارية في هذا الإطار من أهمها:

1. تحليل التعادل:

يجرى هذا التحليل بهدف تحديد أقل مستوى إنتاجي أو مستويات المبيعات التي يمكن للمشروع أن يعمل

عندها دون تعريض بقائه المالي للخطر، أي البحث عن ما يطلق عليه بعتبة المردودية *le seuil de rentabilité*

والتي يمكن أن نميز بين نوعين منها:

✓ عتبة المردودية المحاسبية: وتمثل رقم الأعمال الذي يجعل من النتيجة المحاسبية التقديرية للمشروع مساوية

للصفر، وتحسب كما يلي:²

$$SR = \frac{F}{(P - N)/P}$$

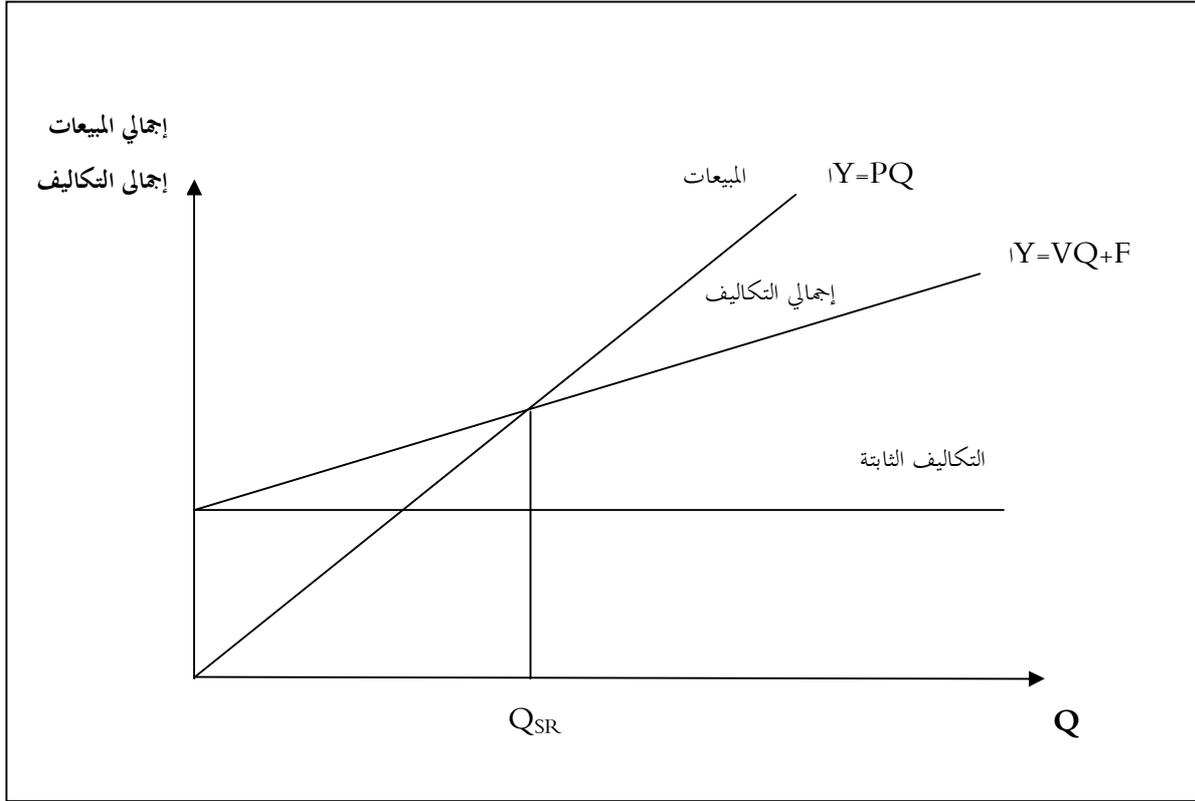
حيث SR : عتبة المردودية المحاسبية، F : التكاليف الثابتة، $(P - N)/P$: معدل الهامش على التكاليف المتغيرة

ويمكن تمثيل هذا الأسلوب بالشكل البياني التالي:

¹ -Ibidem, p.152.

² - Frank Olivier Meye, op.cit, p.147

شكل رقم (6.2): التمثيل البياني لتحليل التعادل



Source : Frank Olivier Meye, op.cit,p.146.

✓ **عتبة المردودية المالية:** وهي تمثل رقم الأعمال الذي يكون عنده القيمة الحالية الصافية (VAN) مساوية للصفر، فهي تتأثر بتكلفة رأس المال، فلا يكفي للمؤسسة أن تحقق نتيجة فيها توازن ومردودية، بل يجب أن يكون الربح كافياً من أجل تغطية المكافآت (التعويضات) المطلوبة للأطراف الممولة.¹

2. تحليل الحساسية: l'analyse de sensibilité

يعتبر أحد الأساليب التحليلية الأكثر استخداماً في تقييم المشروعات في ظل ظروف عدم التأكد، ويهتم هذا الأسلوب بتحديد درجة استجابة أو حساسية المشروع للتغيرات التي تطرأ على العوامل التي تدخل في حساب التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة أو كليهما، فهو يبحث في مدى تغير صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي نتيجة للتغير المحتمل لأحد العوامل التي تدخل في حساب التدفقات النقدية مثل: حجم المبيعات، سعر بيع الوحدة، تكلفة الوحدة ... الخ. ويتم دراسة هذه التغيرات في ظل ظروف اقتصادية متباينة (تفاوت، تشاؤم، أكثر حدوثاً).²

¹ - Évaluation des projets d'investissement, Internet, <https://docplayer.fr/6935803-Christian-zambotto-www-decf-finance-fr-st.htm>, pris le 15 /03/2015,p12.

² - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص285-286.

وعند استخدام أسلوب تحليل الحساسية يجب التركيز على المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على القرار الاستثماري مثل: التكلفة الاستثمارية، العمر المتوقع، معدل الخصم، صافي التدفق النقدي السنوي، وإذا أظهرت النتائج حساسية المشروع بدرجة ملحوظة لأحد تلك المتغيرات فهذا يعني أن هذا المتغير سوف ينطوي على درجة مخاطرة مرتفعة، مما يستوجب تركيز الجهود للحصول على تقديرات دقيقة عن هذا المتغير وإيجاد وسائل لتحسينه. ومن الأسئلة التي تثار في مجال تحليل الحساسية: ¹ ما هو الحد الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه التغيرات غير المواتية في المتغيرات المختلفة قبل أن يتحول صافي القيمة الحالية إلى قيمة سالبة؟

وعلى الرغم من أن أسلوب تحليل الحساسية يسمح بتوفير قدر من البيانات والمعلومات تساعد في ترشيد قرار الاستثمار، إلا أنه ينطوي على بعض النقائص مثل: ²

- ✓ افتراض استقلالية المتغيرات الرئيسية.
- ✓ تجاهل وجود ارتباط تلقائي بين المتغيرات.
- ✓ لا يعكس بطريقة مباشرة التباين في درجة المخاطرة التي تنطوي عليها الفرص الاستثمارية.
- ✓ يمكن من دراسة أثر تقلب قيم المدخلات على المخرجات أو النتائج بدلا من وضع الاحتمالات لإمكانية حدوث هذه النتائج. ³

3. نظرية المباريات:

تعتبر المعايير المستعملة في هذه الطريقة محدودة وموضوعية، أي تعتمد على منهج منطقي، لكن اختيار واحد منها يعتبر مسألة شخصية ترجع إلى طبيعة متخذ القرار (متفائل، متشائم، حيادي)، ونذكر أهم هذه المعايير ما يلي: ⁴

◆ معيار La place (تساوي الاحتمالات):

يفترض متخذ القرار تساوي احتمالات حالات الطبيعة، فإذا كانت عدد حالات الطبيعة ثلاثة فإن احتمال كل حالة هو $\frac{1}{3}$ ، ثم يتم بعد ذلك حساب التوقع الرياضي لكل بديل، (متوسط العائد المتوقع). ويتم اختيار البديل الذي له أكبر عائد متوسط، ويناسب هذا المعيار المستثمر الحيادي وهو ذلك المستثمر الذي لا يظهر الرغبة في المخاطرة في المشاريع الكبرى، كما أنه لا يبدي أي حذر من الدخول فيها.

◆ معيار Wald (معيار maximin):

يستند إلى الحذر والحيطه، لذا يتم اختيار البديل الذي يحقق أقل عوائد لتجنب حدوث خسائر مؤثرة.

¹ - صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 315.

³ - نصير إبراهيم حمودة، الطاوس حمداوي، استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، 2015، ص. 434.

⁴ - أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 77-80.

فيقوم أولاً بتحديد القيم الدنيا لصافي القيمة الحالية لكل اختيار مرافق لكل حالة من حالات الطبيعة في مصفوفة القرار، ثم يختار البديل الذي يعظم صافي القيمة الحالية من بين القيم الدنيا، فمستعمل هذا المعيار لا يجب المخاطرة ويتصرف بنوع من التشاؤم في نتائج المستقبل.

◆ معيار التفاؤل **Maximax**:

خلافًا لمعيار wald فإن هذا المعيار يفضل فيه المستثمر البديل الذي يملك احتمالاً في تحقيق أكبر ربح ولكنه في نفس الوقت قد يحقق خسارة كبيرة إذا حدث العكس، ويستعمل هذا المعيار من قبل المستثمر المتفائل بنتائج المستقبل.

◆ معيار **Savage (Minimax)**:

قائم على مفهوم الفرصة الضائعة، حيث يتم اختيار البديل الذي يقلل من قيمة الفرص الضائعة، فيعمل متخذ القرار على بناء ما يسمى بمصفوفة الفرصة الضائعة أو مصفوفة الندم للبدائل المتاحة، حيث نختار أعظم قيمة ونطرح منها بقية القيم ونحصل على عناصر مصفوفة الندم، بعد ذلك نعمل على إيجاد أكبر قيمة ندم في كل بديل ثم اختيار أقل فرصة ضائعة من بين هذه القيم.

◆ معيار هورفز:

هو معيار توفيقى فخلافًا لمعيار Wald الذي يركز على حالات ضعيفة، ويأخذ موقفًا متشائمًا، ومعيار التفاؤل المطلق الذي قد يميل إلى القرارات الخطرة، فإن معيار "هورفز" يحاول إدراج مفهوم «معامل التفاؤل» فإن صاحب القرار يبحث أولاً عن أكبر قيمة متوقعة وأصغرها لكل بديل على حدى، ومن ثم نحسب التوقع الرياضي لكل بديل وذلك بإرفاق أكبر قيمة بمعامل التفاؤل $0 < \alpha < 1$ والقيمة الصغرى يتم إرفاقها بالمعامل $(1-\alpha)$. يتم القرار بأخذ البديل الذي له أعلى توقع رياضي.

المبحث الرابع: التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الخاصة

على الرغم من أهمية وواقعية التقييم المالي (الربحية التجارية) من وجهة نظر المستثمر الفردي، إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب، كما أنه يبقى تقييماً غير كامل إذ يأخذ في اعتباره الآثار المباشرة للمشروع فقط، لذا من الضروري توجيه الاهتمام بما يسمى بالتقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع الاستثماري، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المبحث وذلك بالتعرف على مفهوم هذا النوع من التقييم وأهم المعايير التي يستعملها وكذا إبراز أهم الفروق بين التقييم الاقتصادي والاجتماعي والتقييم المالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التقييم الاقتصادي والاجتماعي

يعمل المشروع في بيئة مجتمعية محددة ويمثل جزءا من البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع، وبالتالي فإن ضمان الربحية التجارية للمستثمر في المشروع الخاص لا يكفي بحد ذاته لضمان المصلحة العامة للمجتمع. ومعنى آخر فإن جدوى المشروع الاقتصادية من وجهة نظر المستثمر الخاص لا تكفي بحد ذاتها للتسليم بأهميته وجدواه على المستوى الوطني ككل.¹

لذا يجب ألا تقتصر عملية التقييم على الجوانب المالية والتجارية للمشروع فقط، بل يجب أن تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كان التقييم المالي أو التجاري يختص بدراسة المشروع الاستثماري من وجهة نظر ملاكته أو مموليه، فإن التقييم الاقتصادي والاجتماعي يقصد به تحديد أهمية المشروع لإجمالي المجتمع وللاقتصاد الوطني على حد سواء.²

فهو يهتم بتقديرات آثار المشروع (المباشرة وغير المباشرة) على مستوى المجتمع ككل. بمعنى تقدير كافة آثار تنفيذه على المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ويندرج هذا النوع من التقييم ضمن ما يسمى بدراسة الجدوى الوطنية للمشروع الاستثماري. وقد يتبادر إلى أذهان البعض أن هذا النوع من التقييم يقتصر إطاره على شركات الدولة والقطاع العام دون أن يمتد ليشمل القطاع الخاص، لكن ما يجب تأكيده أن هذه المرحلة من التقييم لازمة وضرورية لكل المشروعات بغض النظر عن ملكيتها طالما أنها تستخدم جزءا من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، والتي إذا ما تركت للقطاع الخاص يتصرف فيها وفقا لقانون الربحية وفي ظل غياب المنافسة الكاملة وحرية حركة الموارد سيؤدي إلى إنشاء والتوسع في بعض المشروعات برغم أنها لا تمثل استخداما كافيا للموارد وحرمان المجتمع من بعض المشروعات الهامة والضرورية.³

ويمكن إبراز أهمية هذا النوع من التقييم وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرف على أهداف دراسة الجدوى الوطنية والمتمثلة خاصة في:⁴

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية من وجهة النظر الوطنية ليس فقط بين السلع والأنشطة الاقتصادية المختلفة بل أيضا وبين المناطق والأقاليم المختلفة.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وهذا يساهم بصورة مباشرة في تحقيق هدف تعظيم الرفاهية الوطنية لأفراد المجتمع.

¹ - محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 189.

³ - محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 333.

⁴ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 430-431.

• مواجهة التعارض بين أهداف ونتائج دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى الوطنية وذلك باختيار وتصميم السياسات الحكومية الملائمة التي يمكن أن تجعل من القرار الجيد والناجح من وجهة النظر الخاصة قرارا جيدا وناجحا أيضا من وجهة النظر الوطنية.

إلى جانب ذلك ثمة العديد من نقاط الاختلاف بين طبيعة ونتائج التقييم المالي (التجاري) والتقييم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن كلاهما يتفق مع قواعد النظرية الاقتصادية التي تنص على تعظيم العائد من الموارد المستخدمة، ومن ثمة فإن أسس التحليل ومبادئه واحدة، لكل الخلاف في وسائل التحليل (و ما يدخل في الحساب من البنود).¹ فالعلاقة بين التقييمين يجب أن ينظر إليها بضرورة وجود تنسيق بين نتائجها رغم وجود التعارض والاختلاف بينهما، فقد تكون الفرصة الاستثمارية مقبولة اقتصاديا من وجهة النظر الخاصة، وترفض من وجهة النظر الوطنية ويظهر هذا الاختلاف في عدة أوجه نذكر أهمها:²

1. اختلاف طبيعة الأهداف و المعايير ، فالهدف من تحليل الربحية التجارية هو تقدير صافي النتائج المالية للمشروع، و معيار المفاضلة هو تحقيق أقصى حجم من الأرباح، بينما يرمي تحليل الربحية الوطنية إلى تقدير مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية ومعيار التقييم والاختيار هو تحقيق أقصى حجم من الرفاهية الوطنية.*

2. يأخذ تحليل الربحية التجارية في اعتباره فقط الآثار النقدية المباشرة للمشروع في حين يراعى عند تحليل الربحية الوطنية الآثار غير المباشرة القابلة وغير القابلة للقياس بالإضافة إلى الآثار المباشرة .

3. تعتمد الربحية التجارية على أسعار السوق في تقدير الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، في حين تعتمد الربحية الوطنية على الأسعار المعدلة والتي تعبر عن الأسعار الاجتماعية أو كما تسمى بأسعار الظل.

4. اختلاف في بنود المنافع والتكاليف وفي أسلوب التقييم لكلا الدراستين فبعض المدفوعات التي تظهر ضمن بنود التكاليف عند إجراء التحليل المالي للمشروع لا تمثل عبئا مباشرا على موارد الاقتصاد الوطني، لذا فإنها تستبعد عند استخدام التقييم الاقتصادي.

5. يعتمد التقييم المالي (الربحية التجارية) على سعر الخصم المعبر عن معدل العائد البديل أو سعر الفائدة السائد في السوق أو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال وذلك عند معالجة مشكلة التفضيل الزمني، في حين تعتمد الربحية الوطنية على استخدام ما يسمى بمعدل الخصم الاجتماعي.³

ويمكن توضيح أهم نقاط الاختلاف بين الربحية التجارية والربحية الوطنية بشكل أبسط من خلال الجدول التالي:

¹ - سعد طه غلام، مرجع سبق ذكره، ص107.

² - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص191-192.

*- الرفاهية الوطنية تهتم بدراسة التكلفة والعائد الاجتماعي للمشاريع، وتهدف إلى الوصول إلى مستوى معين من الرفاهية الجماعية بأقل تكلفة .

³ - قاسم ناجي حمدي، مدخل نظري وتطبيقي في أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2000، ص251.

الجدول رقم (7.2): الاختلاف بين الربحية التجارية والربحية الوطنية

تحليل الربحية القومية (NPA)	تحليل الربحية التجارية (CPA)
1- الغرض هو تتبع مساهمة المشروع في مجموع أهداف التنمية الأساسية (الاقتصادية وغير الاقتصادية).	1- الغرض هو احتساب صافي المردود المالي للمشروع.
2- بالإضافة إلى تقدير التأثيرات المالية المباشرة للمشروع فإنها تأخذ بنظر الاعتبار أيضا التأثيرات غير المباشرة (الارتباط) القابلة وغير القابلة للتقدير.	2- تأخذ بنظر الاعتبار فقط التأثيرات المالية المباشرة للمشروع.
3- تتحدد بالرجوع إلى الأسعار المعدلة التي تعتبر مقاربة للأسعار الاجتماعية.	3- تحسب بأسعار السوق.
4- تعالج هذه المشكلة باللجوء إلى معدل الخصم الاجتماعي.	4- تعالج مشكلة الأفضلية الزمنية بتطبيق معدلات الفائدة السائدة في السوق المالية.
5- أهم أدوات التحليل والعوائد المستهدفة: أ. العوائد الاقتصادية: ✓ المساهمة في الناتج القومي ✓ الوفورات بالعملة الأجنبية ✓ الاكتفاء الذاتي ✓ توزيع الدخل وفائض الاستهلاك (أو الاستهلاك). ✓ التأثيرات الاقتصادية الخارجية ✓ العوامل الاستخراجية. ✓ استغلال الموارد المحلية ✓ التوزيع الجغرافي ✓ تطوير المناطق المختلفة ✓ نقل التقنية الحديثة ✓ التدريب المهني ورفع مستوى المهارات في المجتمع وغيرها. ب. العوائد الاجتماعية: - القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة للقطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى - المعيار الاجتماعي للكفاية الاقتصادية - الموازنة بين التكاليف الحقيقية و المنافع الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة	5- أهم أدوات التحليل: أ. تحليل ربحية الاستثمارات: ■ الطرق البسيطة (غير المخصصة) ✓ معدل العائد البسيط ✓ فترة استرداد رأس المال ✓ نسبة العوائد إلى التكاليف ✓ نقطة التعادل ✓ تحليل الحساسية ■ طرق التقييم المخصصة (الحركية) ✓ معدل العائد الداخلي ✓ صافي القيمة الحالية ✓ دليل الربحية ب. التحليل المالي: ✓ تحليل السيولة ✓ تحليل هيكل رأس المال

المصدر: دغمان زبير، دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي دراسة حالة الشطر الأخير قيد الإنجاز من الطريق السيار شرق-غرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية (تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص09.

المطلب الثاني: تقدير الربحية الوطنية

يمثل تحليل المنافع والتكاليف المدخل الكمي للتعبير عن الربحية الوطنية، التي تمثل الأساس في تقييم المشروعات من وجهة نظر المجتمع ككل، ووفق هذا التحليل يتم حساب التكاليف والمنافع الاجتماعية للمشروع للوصول إلى تقدير الربحية الوطنية، والتي يستخدم لحسابها عادة بيانات عن الربحية التجارية بعد إدخال بعض التعديلات عليها بما يجعلها متفقة مع الأهداف الوطنية، فتوجد مثلاً هناك بعض العناصر التي تعتبر تكلفة من وجهة النظر الخاصة فتدرج في التقييم المالي، ولكنها لا تعتبر كذلك من وجهة نظر المجتمع ككل ولذا يتم استبعادها في تقدير الربحية الوطنية، ونذكر على سبيل المثال:¹

1. الضرائب والرسوم الجمركية:

تعتبر عناصر تكاليف بالنسبة للربحية التجارية، ولكنها تعتبر مدفوعات تحويلية من طرف الأفراد داخل المجتمع دون أن تؤثر على القيمة الاقتصادية للمشروع من وجهة النظر الوطنية، لذا فهي لا تعتبرها كتكلفة حقيقية.

2. تكلفة الموارد ومدخلات الإنتاج:

تقيم على أساس التكلفة التي يتحملها أو يدفعها المشروع عند الحصول عليها، وذلك من وجهة نظر المستثمر الخاص، بينما يجب أن تحسب من وجهة نظر الاقتصاد الوطني على أساس التكلفة الحقيقية أو تكلفة الفرصة البديلة.

3. الإعانات المقدمة من طرف الدولة:

تحصل المشروعات على إعانات من الحكومة والتي تعتبر كإيراد من وجهة نظر المشروع، لكن من وجهة نظر الاقتصاد الوطني تمثل مجرد تحويلات بدون مقابل ويتم إدراجها كتكلفة في هذه الحالة.

4. لا يتم استقطاع الفائدة على رأس المال من المنفعة الكلية، وذلك عند تقدير الربحية الوطنية باعتبار أن تلك الفائدة جزء من العائد الكلي لرأس المال المتاح للمجتمع ككل، في حين أن الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض سوف يتم استقطاعها من تيار المنفعة الكلية عند تقدير الربحية التجارية، أما الفوائد الضمنية التي تمثل عائد رأس المال المملوك لأصحاب المشروع، لا يتم تقديرها كبند من بنود التكلفة في تقدير الربحية التجارية باعتبار أنها تمثل جزءاً من العائد الذي يحصل عليه مالك المشروع.²

¹ - علي شريف، محمد فريد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص 436-437.

² - سفيان فيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص.44.

إن تقدير الربحية الوطنية يستند أساساً إلى دراسة الآثار الاجتماعية للمشروع أو ما يعرف بالمنافع والتكاليف الاجتماعية التي يمكن شرحها كما يلي:¹

❖ المنافع الاقتصادية الاجتماعية:

هي عبارة عن تقييم المجتمع للمنافع من خلال أهدافه وهي متعددة تشمل غالباً الأهداف التالية:

- زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.
 - تحقيق مستوى عالٍ من التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار.
 - تحسين الكفاءة الاقتصادية عن طريق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من ناحية وعن طريق التشغيل الأمثل لتلك الموارد داخل المشروع الذي تم اختياره.
 - تحقيق عدالة في توزيع الدخل بين الطبقات وبين المناطق.
 - الاستقلال الاقتصادي وتحقيق أكبر فائض من النقد الأجنبي.
- وهناك من المنافع ما هو مباشر وهو قيمة ما يترتب على إنشاء المشروع من سلع وخدمات وما هو غير مباشر المترتب عن تنفيذ المشروع مثل إنشاء طريق لفائدة مشروع يستفيد منه أيضاً سكان المنطقة.²

❖ التكاليف الاقتصادية الاجتماعية:

تمثل التكلفة الخاصة بجميع عناصر التكاليف التي تتحملها المؤسسة للاستثمار الجديد سواء كان ذلك في شكل قيمة الأرض ومباني وعتاد وآلات ويطلق على هذا النوع التكاليف الخاصة أي من وجهة نظر المشروع. ويختلف التقييم الاقتصادي الاجتماعي للتكلفة عن تحليل من وجهة نظر المستثمر الخاص، فالتكلفة الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع تنقسم إلى نوعين:

أ. تكاليف اجتماعية مباشرة:

تمثل فيما يسحبه المشروع من موارد المجتمع مثل الأرض والعمالة والموارد الإنتاجية والنقد الأجنبي.

ب. تكاليف اجتماعية غير مباشرة: تنقسم بدورها إلى:

▪ كلفة اجتماعية غير مباشرة ملموسة:

قد يترتب على إقامة مشروع مثلاً لتقليل الطلب على مشروعات أخرى قائمة، والخسائر التي تلحق هذه الشركات القائمة تعتبر تكلفة اجتماعية غير مباشرة. ومن ناحية أخرى فقد يؤثر المشروع نتيجة استيراده موارد أخرى بالعملات الصعبة دون تصدير على ميزان المدفوعات، و بالتالي يزيد العجز الذي تعاني منه الدول النامية فإذا كان المشروع يقوم بتصدير بعض منتجاته فإن التكلفة الاجتماعية المرتبطة بميزان المدفوعات قد تكون بالسالب أو الموجب على حسب حجم الصادرات.

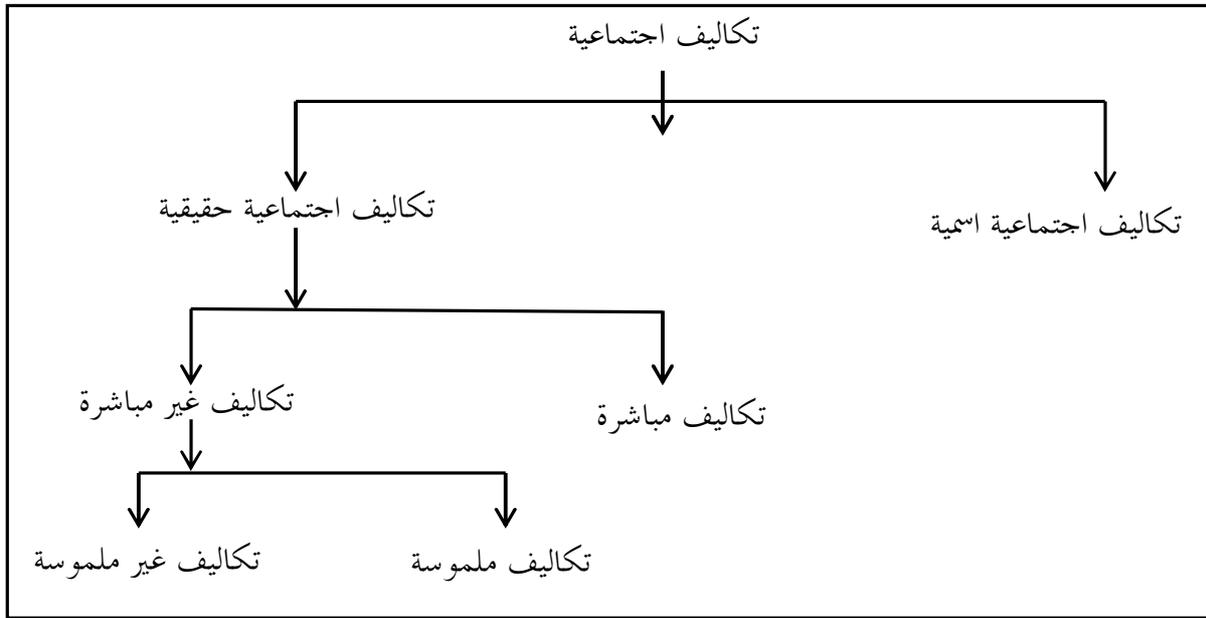
¹ - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 347-352.

² - علي محمد خضر، فيصل مفتاح شلوف، صالح الصابر شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 288.

▪ تكلفة اجتماعية غير مباشرة غير ملموسة:

وتمثل قيمة الآثار الجانبية التي تنشأ عند تنفيذ المشروع وتؤثر في الاقتصاد الوطني، فمثلاً تحدث بعض المشروعات أضرار للمجتمع غير مباشرة وغير ملموسة مثل (الدخان، الضوضاء، النفايات... الخ). والنقطة الأساسية الواجب الإشارة إليها هو أنه يجب تحديد قيمة كمية لكل عناصر التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع من أجل إقامة المشروع. والشكل التالي يلخص أنواع التكاليف الاجتماعية كما يلي:

شكل رقم (7.2): أنواع التكاليف الاجتماعية



المصدر: سفيان فنيط، مرجع سبق ذكره، ص. 110

ويترتب عن النظر إلى التكاليف والمنافع نظرة اقتصادية اجتماعية ضرورة استخدام أسعار جديدة غير أسعار السوق تعكس التفضيل الاجتماعي وتسمى بأسعار الظل أو الأسعار المحاسبية* والتي تعكس حقيقة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وتكلفة الفرصة البديلة المتاحة لاستثمار قدر معين من الموارد في مشروع معين.¹ وفي ظل توفير ظروف المنافسة الكاملة يمكن اعتبار الأسعار السوقية أسعار اقتصادية، إلا أن الشائع هو الاختلاف بين هذه الأسعار وخاصة في الحالات الآتية:²

* - سعر الظل (Shadow Price): هو السعر الذي يتم احتسابه من وجهة تكلفته للاقتصاد القومي، أي يعني أسعار السوق المعدلة، وذلك لتعكس التكلفة الحقيقية للمجتمع.

¹ - يحيى عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص. 354.

² - لمزيد من التفصيل أنظر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 354-366.

الممارسات الاحتكارية، التدخل الحكومي في السوق، وجود آثار خارجية للمشروعات، التضخم النقدي .**
كما يعتمد تحليل الربحية الوطنية على استخدام معدل خصم يعكس تفضيل المجتمع ككل ويسمى بمعدل الخصم الاجتماعي وهو يمثل "التقدير الكمي الذي يعطيه المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية".¹ أو بعبارة أخرى هو المعدل الذي به تتناقص على مر الزمن القيمة التي يعطيها المجتمع للمنافع والتكاليف المستقبلية ويهدف هذا المعدل بالأساس إلى توجيه الاستثمارات نحو المجالات الأفضل من الناحية الاجتماعية.²

المطلب الثالث: معايير تقييم الربحية الاقتصادية الوطنية

تبين سابقا أن الربحيتين التجارية الخاصة والاقتصادية الوطنية تركزان على أن حسابات العوائد والتكاليف غير أن مضامين هذه الحسابات تختلف بين الربحيتين حسب النظرة إلى كل من العوائد والتكاليف، وكذا أيضا في المعايير المعتمدة. ولقد حاولت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية إيجاد طرق لتقييم المشاريع من وجهة النظر الوطنية، ومن أبرز المعايير المستعملة في تقييم الربحية الاقتصادية الوطنية نجد ما يلي:

1. معيار صافي القيمة المضافة الوطنية:

تسعى سياسة التنمية الاقتصادية إلى الرفع من مستوى الدخل القومي وزيادة معدل نموه السنوي باعتباره يمثل مقياس كمي أساسي للتعبير عن معدل الزيادة في الرفاهية الوطنية، لذلك يجب أن يساهم المشروع الاستثماري بأكبر قدر من الدخل القومي، ويمكن تقدير الأثر الأساسي للمشروع على الدخل القومي باستخدام معيار صافي القيمة المضافة الوطنية والتي يمكن تقديرها باستخدام المعادلة التالية:³

صافي القيمة المضافة الوطنية = المخرجات - (المدخلات + الاستثمارات الكلية).

$$NVA=O-(MI+I)$$

حيث: NVA = صافي القيمة المضافة الوطنية المتوقعة من المشروع . I : الاستثمارات.

O : القيمة المتوقعة للمخرجات (إيرادات المبيعات). MI : القيمة المتوقعة للمدخلات (مستلزمات الإنتاج).

و يجدر الإشارة إلى أن صافي القيمة المضافة يتألف من مكونين أساسيين هما: الأجرور والمرتببات، والفائض الاجتماعي الذي يعبر عن الجزء من القيمة المضافة الذي يمكن التصرف فيه عن طريق قنوات التوزيع الوطني على شكل ضرائب غير مباشرة وفوائد وأرباح مخصصة للتوزيع وتكاليف التأمين والإيجارات.⁴

**- يقتصر تسعير الظل في الدول المتقدمة على بعض الحالات الاستثنائية، بينما في الدول النامية يتم استخدامه بصورة منتظمة، وذلك بسبب عدم وجود أسعار سوقية لكثير من بنود المدخلات والمخرجات، وحتى في حال وجود أسعار سوقية لها، فإنها تكون أسعار مشوهة وغير واقعية.

¹- عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات - إطار نظري و تطبيقي - ط2، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 141.

²- سعيدة بورديمة، التقييم الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الأول، شتنبر 2015، ص.46.

³- مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001، ص298.

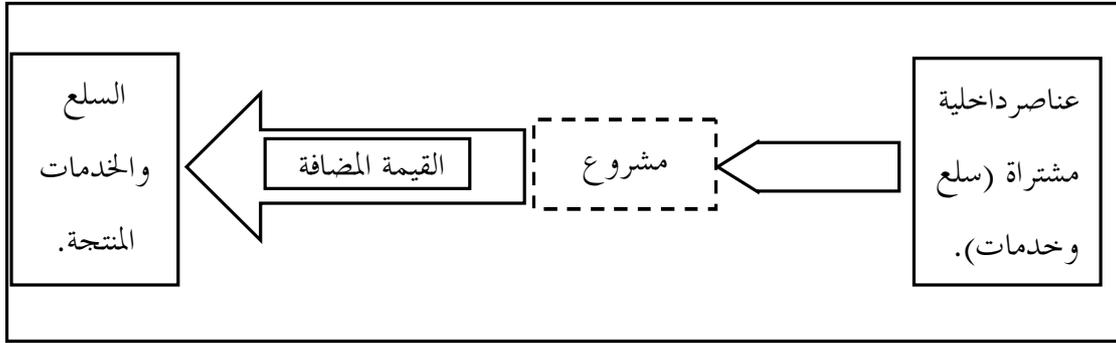
⁴- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص174.

ويفضل حساب صافي القيمة المضافة الوطنية لكل سنة من سنوات عمر المشروع وفقا للعلاقة السابقة. كما أن صافي القيمة المضافة التي يحققها المشروع خلال سنوات عمره الافتراضي* تنقسم إلى قسمين:¹

- القسم الأول: وهو الذي يبقى داخل حدود الدولة ويتم توزيعه على الأفراد والمؤسسات كعوائد عناصر الإنتاج مثل الرواتب والأجور وعوائد رأس المال والضرائب على الأرباح ... الخ.
- القسم الثاني: هو الذي يتم تحويله للخارج كعوائد عناصر إنتاج أجنبية تعمل في الداخل مثل: أجور الخبراء الأجانب وأرباح المساهمين، و حصة الشريك الأجنبي في الربح... الخ.

وتعتبر القيمة المضافة مقياس لمساهمة المشروع في الدخل القومي فقط بقدر ما يوزع ويستهلك منها داخل الدولة ولفائدة تلك الدولة، أما الجزء من القيمة المضافة المحول إلى الخارج فيستبعد في حساب صافي القيمة المضافة الوطنية.

شكل رقم: (8.2): يوضح القيمة المضافة للمشروع



المصدر: عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 346.

ومن ناحية أخرى يمكن تقييم صافي القيمة المضافة التي يحققها المشروع إلى صافي قيمة مضافة مباشرة وهي التي تتحقق من المشروع مباشرة، وإلى صافي قيمة مضافة إضافية أو غير مباشرة وهي التي تتحقق من خلال مشروعات أخرى ترتبط بالمشروع بطريقة غير مباشرة.²

2. القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية:

ونحصل عليه من خلال ضرب صافي القيمة المضافة السنوية بسعر الخصم الاجتماعي من خلال العلاقة التالية:³

$$NSAVP = \sum_{t=1}^n \frac{NAVS}{(1+RS)^t} - K$$

حيث: NSAVP: القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية. NAVS: صافي القيمة المضافة الوطنية.

RS: سعر الخصم الاجتماعي. N: العمر الافتراضي للمشروع. K: القيمة الحالية للأموال المستثمرة.

* - يتم تقدير صافي القيمة المضافة التي يحققها المشروع طوال سنوات عمره من مجموع القيمة المضافة لكل سنة من هذه السنوات.

¹ - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² - منير أحمد عرفة، كيف تبدأ مشروعا استثماريا ناجحا، هلا للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006، ص 184.

³ - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 197.

إذا كان ناتج المعادلة موجب فهذا يعني أن المشروع الاستثماري يضيف إلى الدخل القومي والقرار (مقبول)، أما إذا كان ناتج المعادلة سالب فهذا يعني أن المشروع يستهلك من مكونات الدخل القومي سواء عن طريق الهدر للموارد المادية أو البشرية أو تجميد هذه الطاقات دون المساهمة في زيادة الدخل القومي و القرار (مرفوض).

3. معيار معدل العائد الاجتماعي:

يستخدم هذا المعيار لتقدير معدل الربح الاجتماعي لمشروع معين، ويستند في حساباته على معيار الربحية التجارية كأساس له، ثم تخضع هذه التقديرات إلى تعديلات معينة من أجل الوصول للربحية الاقتصادية القومية.¹ ويربط هذا المعيار بين القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية (NSAVP) والقيمة الحالية للأجور (WPV)، والقيمة الحالية للأموال المستثمرة في المشروع. ويحسب المعادلة التالية:²

$$SR = \frac{NSAVP - WPV}{K}$$

حيث: SR: معدل العائد الاجتماعي. K: استثمارات المشروع.

4. معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية:

يرجع أساس هذا المعيار إلى النظرية الكلاسيكية الحديثة التي تفترض أن التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية يتحقق عندما تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال في استعملاته المختلفة، وجوهر هذا المعيار أنه في تخصيص الموارد للاستثمار يجب أن يؤخذ في الاعتبار الإسهام الكلي الصافي للوحدة الحدية من الاستثمار في الناتج القومي. وهكذا فإنه طبقاً لهذا المعيار يتم تفضيل المشروعات التي تؤدي إلى أعلى مساهمة صافية في الناتج القومي للوحدة الإضافية من الاستثمارات وذلك بمقارنة صافي الإضافة إلى الناتج القومي طوال فترة العمر الإنتاجي للمشروع بحجم الاستثمار في ذلك المشروع عن طريق استخدام معدل خصم اجتماعي.³

5. معيار المنافع التكاليف:

يعتبر هذا المعيار شائع الاستخدام في التحليل والتقييم من وجهة نظر الربحية التجارية، ولأنه ولأغراض التقييم الاقتصادي فلقد أجريت عليه بعض التعديلات ليأخذ بعين الاعتبار الآثار غير المباشرة للمشروع على الاقتصاد الوطني، حيث أنه لا بد من تحديد وقياس قيمة التكاليف على أساس تكلفة الفرصة البديلة، وأن يؤخذ كذلك في الاعتبار المنافع والتكاليف غير الملموسة، مثل المزايا التي يحققها المشروع للموقع الذي يقام فيه.

ويمكن اعتماد الصيغة الرياضية التالية في احتساب هذا المعيار:⁴

¹ - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² - شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 198.

³ - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 169.

⁴ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

$$\text{نسبة المنافع/التكاليف} = \frac{\text{مجموع المنافع المخصومة بسعر الخصم الاجتماعي لسنوات المشروع}}{\text{تكلفة المشروع المخصومة بسعر الخصم الاجتماعي + الاستثمارات الثابتة}}$$

ووفق هذه الصيغة يكون المشروع مقبولاً إذا كانت نسبة المنافع/ التكاليف أكبر من الواحد، ورغم المزايا التي يحظى بها هذا المعيار والتي من أهمها أنه يرتبط بالأهداف القومية والقيود التي تفرضها السياسة الاقتصادية للدولة وكذا أنه يأخذ في الاعتبار معظم الآثار المباشرة وغير المباشرة، إلا أنه لم يسلم من النقد الذي تركز أساساً في صعوبة تقدير بعض أنواع المنافع والتكاليف الاجتماعية.

6. المؤشرات الإضافية للربحية الوطنية:

نظراً لتعدد الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها من منظور اقتصادي، اجتماعي، هناك معايير إضافية أخرى غير المعايير السابقة والتي نذكر أهمها وبيهاجاً:¹

✓ الأثر على العمالة:

يظهر تأثير المشروع على العمالة من خلال التعرف على قدرته على توليد أكبر عدد ممكن من فرص العمالة الجديدة، وتأثيره على العمالة الماهرة وغير الماهرة، وتقدير فرص العمل التي يتم خلقها داخل المشروع نفسه (العمالة المباشرة)، وفرص العمل التي يمكن أن تنشأ في مشاريع أخرى مرتبطة بالمشروع الأصلي (العمالة غير المباشرة). ويعتبر الاهتمام بمعيير التشغيل هاما للغاية خاصة في البلدان التي تعاني من مشكلة البطالة، ويقصد بمعامل التشغيل عدد فرص العمل التي توفرها وحدة رأس المال المستثمرة في المشروع، وبالتالي تتم المقاضلة بين المشروعات على أساس إعطاء الأولوية للمشروعات التي تخلق فرص عمل أكثر.

■ الأثر على التوزيع:

إن تنفيذ المشروعات الاستثمارية يمكن أن يؤثر على عملية توزيع القيمة المضافة بطريقتين:

✓ التوزيع الفئوي: والخاص بالتوزيع بين الفئات المختلفة في المجتمع.

✓ التوزيع الإقليمي: والخاص بالتوزيع بين مناطق الدول.

■ الأثر على ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك من خلال تحديد الأثر الصافي للمشروع على ميزان المدفوعات، ويعتبر هذا الأثر هاما جدا بالنسبة للدول التي تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات، لذا يجب التركيز هنا على صافي الأثر على تدفقات المشروع من النقد الأجنبي، وتقدير أثر المشروع على استبدال الواردات إذا كان يقوم إنتاج منتجات تمل الواردات.

وما يمكن قوله أن الأهمية النسبية لهذه المعايير تختلف من دولة لأخرى ولنفس الدولة من وقت لآخر واستخدامها يخضع لظروف وأهداف تلك الدولة.

¹ - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 614-625.

المبحث الخامس: المساهمات الحديثة في تقييم المشروعات الخاصة

بعد أن تطرقنا إلى أهم المعايير والأساليب المستخدمة في تقييم المشروعات الاستثمارية ورغم الاستخدام الكبير لها إلا أنها تعرضت إلى انتقادات عديدة، سنحاول من خلال هذه المبحث استكمال وعرض بعض المساهمات الحديثة في مجال تقييم المشروعات، والتي تمكنت من سد العديد من الثغرات التي اتسمت بها المعايير السابقة.

المطلب الأول: تطور نماذج تقييم المشروعات الاستثمارية

تعيش المؤسسات اليوم في ظل محيط أقل ما يقال عنه هو أن الشيء الوحيد الثابت فيه هو التغيير فالتطورات السريعة والمعقدة في محيط المؤسسة جعلها تتحول من نظام متأقلم بواسطة رد الفعل إلى محاولة استباق الأحداث قصد اتخاذ القرارات المناسبة. إن هذا التغيير السريع وما أحدثه من تقلبات جذرية وُلد حالة من عدم اليقين والذي نقصد به عدم يقين داخلي أي يخص المؤسسة في إطار حدودها أو عدم يقين خارجي يخص محيطها وبالتالي خارج نطاق حدودها.¹

أولاً: محدودية النماذج التجارية

تعتمد عملية التقييم المالي على القيام بتقديرات معينة وتصور لتطورات المستقبل في ظروف تتسم بعدم التأكد، ولأن أساس التقييم المالي قائم على تقدير التدفقات النقدية التي يصعب تحديد قيمتها واتجاهها في مثل هذه الظروف.

إن المعايير التي تناولناها لا يمكن أن تستقر تلقائياً عن القرار الأمثل مهما كانت درجة الدقة في التحليل والجهد المبذول وهذا راجع للأسباب التالية:²

- 1- أن المعايير التي تحددها الإدارة في اتخاذ القرارات على أساسها معايير جزئية فقط، ولا يمكن أن تعبر عن جميع الاعتبارات التي تهم الإدارة عند اتخاذ القرار.
- 2- أن اتخاذ القرارات لا بد أن يراعى فيه الأهداف المتعارضة ومن ثم يستلزم الأمر ضرورة استخدام معايير متعددة.
- 3- أن تقديرات التكاليف والإيرادات لكل بديل، توضع على أساس ظروف مفترضة يتوقع حدوثها مستقبلاً ولكنها ليست مؤكدة، وبالتالي فإن قيمة المشروع المحسوبة تعتبر محتملة وليست مؤكدة، ولذلك فإن القرار النهائي في المفاضلة يتوقف على الأقل على اثنين من الاعتبارات الشخصية للإدارة:

¹ - Alain Spalanzani, *Précis de gestion industrielle et de production*, OPU, 1994, pp, 19-20.

² - ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

- أ- تقدير الإدارة للاحتتمالات المتعلقة بتحقيق كل ظرف من الظروف المفترضة.
- ب- سلوك الإدارة وتفضيلها للمخاطر.
- من هذه الاعتبارات السابق ذكرها يتضح لنا أن هذه المعايير لا تحدد لنا القرار وإنما تعطينا بيانات تفيد في اتخاذ القرار، وفي النهاية يبقى اتخاذ القرار أمراً يخضع لحسن تقدير الإدارة وتقييمها لهذه البيانات.
- إن استخدام معايير التقييم المالي السابقة قائد على مبدأ الرشاد والعقلانية في تخصيص الموارد المتاحة والتي تعد نادرة نسبياً، وتستند هذه المعايير إلى الفرضيات الكلاسيكية مما جعل منها عرضة لانتقادات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:¹
- 1- اعتمادها على الفرضيات الكلاسيكية الغير الواقعية في الوقت الحالي، فالمنافسة التامة منطلق نظري بحت لا يتجسد في الواقع حتى في الدول الرأسمالية ذات الاتجاه الحر.
 - 2- اعتمادها على أسعار السوق في تقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية في حين هذه الأسعار لا تعكس المنافع والتكاليف الحقيقية التي يضحى بها المجتمع عند تخصيصه موارد معينة في مشروع معين، فهي لا تعكس الندرة النسبية للموارد المستخدمة في المشروع، ولا تعبر عن تكلفة الفرصة البديلة.
 - 3- تأخذ في الاعتبار الآثار النقدية المباشرة والملموسة فقط، أي قياس المنافع والتكاليف المترتبة على المشروع بغض النظر عن الآثار التي يحدثها في غيره من المشاريع الأخرى.
 - 4- اعتمادها على سعر الخصم- المعبر عن معدل العائد البديل أو متوسط سعر الفائدة السائد في السوق أو المتوسط المرجح لتكلفة الأموال- كأساس للخصم لا يعكس السلم التفضيلي للمجتمع في الحاضر والمستقبل فليس هناك مبرراً لأن يكون معدل الخصم وحيداً.

ثانياً: الإطار الجديد لتقييم المشروعات الاستثمارية

إن التغيرات التي أحدثت في سيرورة الإنتاج في مجال التكنولوجيا أثرت على مفهوم الاستثمار حركت ونقلت حدوده، طبيعته، وذلك ببروز ما يعرف بالتكنولوجيات الحديثة للمعلومات، وإعادة تقديم البعد الإنساني في التسيير، وصعود بقوة بحوث التطوير أحدث تقليص في مدة حياة المنتجات، واستبدال الاستثمار المادي بالاتجاه أكثر إلى الاستثمار غير المادي.²

في هذا الإطار أدوات الاختيار والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية التي تناولناها سابقاً تصبح قابلة للنقد لأنها غير مكيفة مع الإدراك الجديد للاستثمار. فإلى جانب أن هذه الأدوات (المعايير) تقوم كلها على عنصر واحد وهو رأس المال، فهي تهمل العناصر الأخرى ذات تأثير على نشاط المؤسسات كالعامل والتسيير والمحيط، وكذلك

¹ - سفيان فينيط، مرجع سبق ذكره، ص ص. 79-80.

² - Claude Alazard, Sabine Sépari, **Contrôle de gestion, Manuel & Application**, 5^e édition, Dunced, Paris, 2001, p. 464 .

لا تأخذ بالحسبان الرابط المعنوي الذي يجمع المؤسسة. محيطها والذي يتمثل خاصة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.¹

فلقد وجدت النظرية التقليدية صعوبة في شرح بعض الظواهر المرتبطة بالمنظومة التقنية و الاجتماعية للمؤسسة، فحسب هذه النظرية يلجأ مسؤولي المؤسسة إلى اقتراح وتبني المشاريع التي حسب رأيهم وحسب بعض التحاليل المحاسبية لها الكفاية المقبولة، ومن ثمة يصبح قرار الاستثمار هشاً إذا لم يدرك أهمية المتغيرات الكيفية فالنظرة الجديدة أعطت للمؤسسة مكانة مهمة كمنظومة اجتماعية وذلك بإدراج المتغيرات البسيكولوجية إلى جانب المقاييس الحتمية، فعلى سبيل المثال يعد المقياس الايكولوجي متغيراً هاماً في قرار تبني أو رفض مشروع استثماري، فالمؤسسة تكون مجبرة في بعض الأوقات على التخلي عن مشروع مردوديته المالية عالية لكن تأثيراته السلبية على البيئة معتبرة، كما يعد المقياس التنظيمي متغيراً آخر ذو تأثير على اتخاذ قرار الاستثمار ويتجلى ذلك في إمكانية الوقوف عن العمل غير المنتظر، عدم الاستقرار في سلوك العمال ... الخ.²

ومن الأسباب التي تدفعنا إلى تجاوز المقاربات الكلاسيكية في تقييم المشروعات هو إسهامات النظرية المالية الحديثة وكذا تعميم نماذج وطرق التحليل الإستراتيجي وتطور وسائل المعلوماتية والاتصال. ولقد سجلت نظرية المنظمات انقطاع عميق مع النظرية التقليدية، وبينت أن المؤسسة ليست عبارة عن علبة سوداء (une boîte noire) بل لها سلطة التفاوض وهامش المناورة في اللعبة الاقتصادية والاجتماعية. وبالتبعية المقاربات البسيكولوجية والاجتماعية والتحليل عن طريق الأنظمة ساهمت بإرساء أدوات تحليل جديدة في علوم التنظيم، والتي كانت منطلقاً في ظهور مفاهيم السيرورة الإستراتيجية.³

المطلب الثاني: مساهمة التحليل الاستراتيجي في تقييم المشروعات

إن اختيار برنامج الاستثمار له آثار على تسيير المؤسسة وعلى مجموع وظائفها ويتجاوز مسؤوليات الإدارة المالية، مما يجعل من القرار الاستثماري يتمركز حول إستراتيجية المؤسسة، ولأن المشروعات مهمتها ضمان بقاء وتطور المؤسسات فإن اختيارها يخضع إلى أسس هامة وهي:⁴

- 1- مطابقة المشروع وملائمته مع التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة ولقيمها وثقافتها.
- 2- إمكانية تنفيذ المؤسسة للمشروع آخذاً بالحسبان للحواجز الخارجية* والعدد من القيود الداخلية والخارجية.
- 3- القدرة على إنجاز المشروع وتعكس المهارات التقنية، القدرة المالية للمؤسسة على إنجاز المشروع.

¹ - عيسى حيرش، محاولة لخصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 04.

² - شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، دار الغرب، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 85، 84.

³ - Abdellah Boughaba, op.cit, p.199.

⁴ - Wilson .O'shaughnessy, la conception et l'évaluation de projet, TOME2, éditions SMG , France, 2006, p.27.

* - هذه الحواجز يمكن أن تكون مثلاً: تكلفة براءات الاختراع أو التراخيص، احترام عدد من المعايير الصناعية، الحكومية والبيئية.

4- القدرة الكامنة التي يعرضها المشروع من خلال مدى مساهمته بشأن النمو والمردودية وتطوير المنظمة. ولا بد من الإشارة إلى أن مجال إدارة المشاريع وتقييمها شهد تطورا كبيرا، فاليوم لم يعد نمط التسيير المرتكز على المشروعات الفردية هو الوحيد بل يبرز هناك مفهوم للتسيير المتعدد للمشاريع أو ما يعرف بمقاربة «محفظة المشاريع portefeuille des projets»، والتي من مزاياها تدنئة عدم التوازنات في تركيب المشاريع المأخوذة (المقبولة) وتسهيل أفضل ربط بين المشروعات و الإستراتيجية و ضمان القدرة التنظيمية على تحقيق المشروعات المختارة. وفي هذا الصدد هناك أبحاث نشرت حول هذا الموضوع مثل مقال Cooper et al (1997) والذي حدد فيه مجموعة من المشاكل التي تواجه هذه المقاربة والتي من حملتها ما يلي¹:

1- عدم ملائمة المشروعات مع استراتيجيات المؤسسة:

المشروعات ليست دائما ذات ارتباط جيد بالتوجهات الإستراتيجية للمؤسسة ولا تعكس دوما الخيارات الإستراتيجية.

2- عدم التناظر بين المشاريع المختارة والقدرة التنظيمية:

لوحظ غالبا أن عدد من المشروعات المحققة مكلفة جدا ولا تعكس قدرة الموارد المتوفرة، مما نجد تجاوزات هامة في التكاليف وفي الآجال.

3- ضعف النوعية في المشروعات المختارة :

لأسباب مختلفة، عدد من المشروعات ساهمت بأقل أو لا توجد قيمة مضافة للمؤسسة، ميكانيزمات التحليل لم تكن كافية لإقصاء هذا النوع من المشروعات.

4- نقص التآزر بين المشروعات:

غياب النظرة النظامية (la vision systématique) المرتبطة بمجموعة المشروعات المختارة لها نتيجة التقليل من التآزر بين المشروعات وكذا اختيار المشروعات لها تأثير سلبي أو معاكس للإنتاجية مرتبط بالمشروعات الأخرى.

5- الاختلالات الظرفية من طرف اختيار المشروع:

اختيار المشروعات يركز أحاديا على الخصائص الفردية وغالبا كنتيجة تفقد نظرة أثر التنوع وتخلق إختلالات مختلفة في تركيب محفظة المشروعات.

ومن بين الطرق المستعملة من طرف المؤسسات والمتبناة في مقاربة «محفظة المشاريع» ما يعرف بالطرق الإستراتيجية والتي تهدف إلى ضمان محاذاة (Alignement) المشروعات مع التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة وتوزيع الموارد حسب الأولويات التنظيمية، وحسب الباحث Cooper et al المقاربات الإستراتيجية تعتبر جيدة

¹ - Wilson .O'shaughnessy,op,cit, pp 39-40.

لأنها تسمح للمشروعات بتحقيق أعلى قيمة مضافة، وكذا التوزيع الملائم لموازنة الاستثمار حسب الأولويات الإستراتيجية، لكن بالمقابل هذه المقاربات لا تعطي دائما أفضل الأداء المتعلق بتوازن محفظة المشاريع.¹ والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا المجال، كيف يمكن المؤسسة أن تختار مشاريعها على النحو الذي يضمن التوازن الاستراتيجي؟

والإجابة على ذلك تقودنا إلى إبراز أهمية استخدام التحليل الاستراتيجي في مجال تصميم واختيار المشروعات الاستثمارية، وكانت نقطة الانطلاق بفضل انتشار مؤشرات التشخيص لمدرسة Harvard، وتعد نماذج التحليل التي اقترحتها العديد من الباحثين في هذا المجال أمثال Ansoff و Porter ذات أهمية كبرى في تحديد الأنشطة أكثر ملائمة لاستثمار المؤسسة فيها، وعموما هذه النماذج هناك منها ما هو قائم على المنافسة و نماذج تركز على الشراكة (التعاون) ما بين المؤسسات والتي أخذت جانب تطبيقي معتبر على مستوى المؤسسات الكبرى.

فلقد أشار Ansoff أن نمو المؤسسة يتم عن طريق التوسع في الأنشطة القائمة (المنتجات، المهام)، أو عن طريق التنوع في الأنشطة. والاستثمار ما هو إلا وسيلة لتنفيذ هذه السياسات فحسب Ansoff سيرورة القرار الاستراتيجي (القرار الاستثماري) تنطلق عن طريق تحليل الانحرافات بين الموارد المعبئة في المؤسسة والموارد الضرورية لتنافسيتها.²

لقد تمكنت نماذج التحليل القائمة على المنافسة في تحديد استراتيجيات المؤسسة فعلى سبيل المثال نموذج تحليل الأساس LCAG يعتبر أن إستراتيجية المؤسسة هي نتيجة لثلاثة عناصر هي:³ التحليل الخارجي والتحليل الداخلي والأهداف العامة للمؤسسة.

1- التحليل الخارجي: يعتمد على تحليل المحيط الحالي ويرتكز على التحليل الكلاسيكي للعرض والطلب وينتهي بتحديد الفرص والتهديدات القادمة من المحيط، كما يعمل أيضا على متابعة تطور المحيط (التطورات التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية ... الخ).

2- التحليل الداخلي: ويركز على النقاط التالية:

موقع المؤسسة اتجاه أسواقها، موقع المؤسسة اتجاه عوامل إنتاجها، العوامل الداخلية للتنافسية. وينتهي هذا التحليل بتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

3- الأهداف العامة للمؤسسة: تتعلق أساسا بما يلي:

أهداف المسيرين، ميل المؤسسة (المهن التي تريد ممارستها) ، مستوى الأداء المنتظر بلوغه (الأهداف على المدى الطويل).

¹ - Ibidem, p50.

² - Anne Pezet , Investissement, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00498698/document> , pris le 22/11/2016,p .05

³ - Abdellah Boughaba, op, cit, pp 121-124.

هناك أيضا نماذج المحفظة والتي موضوعها تعريف طرق تقييم القيمة لمهن المؤسسة، وتقوم هذه النماذج على العناصر التالية:¹

❖ الأدوات الأساسية:

✓ التجزئة الإستراتيجية على أساس الثنائية : (المنتجات / الأسواق).

✓ معرفة دورة حياة المنتجات (ميلاد، نمو، نضج، زوال).

✓ أثر الخبرة (العلاقة التكلفة، الحجم، الربح).

❖ معايير التوقع الاستراتيجي تتمثل في:

✓ تكاليف الإنتاج وحصص السوق النسبية.

✓ الابتكار التكنولوجي، التوزيع (قوة البيع).

✓ دورة حياة المنتجات.

❖ الطرق والنماذج المقترحة مثل:

النماذج: Mc Kinsey, Arthur D.Little ,BCG

الطرق: Peters et Waterman, Porter , PIMS

وتعتبر الطرق والنماذج السابقة كأدوات جيدة تسمح بحصر المرحلة الأولية في القرار الاستثماري، فهي تساعد على تحديد المشروعات الاستثمارية الملائمة للمؤسسة من خلال التعرف على المنتجات والأسواق التي على المؤسسة أن توجه نشاطها الاستثماري نحوها، فهذه النماذج التي تشكل مصفوفات تستخدم فيها متغيرات أساسية مثل حصة السوق النسبية، معدل نمو القطاع، تسمح بمعرفة مجالات الأنشطة الملائمة للمؤسسة والتوقع الذي يسمح بالاستثمار في الأجزاء أين تكون السوق المحتملة مرتفعة.

المطلب الثالث: تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مؤشرات القيمة

لقد حددت النظرية المالية عدة أهداف للمؤسسة تغيرت مع تطور الفكر المالي والحركية التي يتسم بها المحيط، فكان ينظر لتعظيم الأرباح كهدف رئيسي في البداية لكن سرعان مع تعرض لعدة انتقادات كان أهمها عدم الأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود، ثم برز هناك هدف آخر مع المدرسة النيو كلاسيكية وهو تعظيم ثروة الملاك، والذي وجه له انتقاد تمثل في عدم الأخذ بالحسبان درجة المخاطرة، ليرز بعد ذلك الهدف الحديث والمتمثل في قيمة المؤسسة والمرتبطة بحسن اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة والمتمثلة في: القرار الاستثماري والقرار التمويلي وقرار توزيع الأرباح.

¹ - Ibidem. p,127.

يمكن تحديد إنشاء القيمة في النظرية المالية عن طريق العديد من مؤشرات القياس الأكثر شيوعاً: العائد على الأصول (ROA)، العائد على الاستثمار (ROI)، العائد على الأموال الخاصة (حقوق المساهمين) (ROE) العائد على السهم، نسبة القيمة السوقية (PER)... لكن العديد من الباحثين أمثال (Neiertz (1995) و (Copeland (1995) و (Makelainen (1998)، أكدوا أن المؤشرات السابقة تشتكي من نقص في القياس والرؤية المحدودة، لهذا جاءت الحاجة إلى أدوات قياس جديدة لفهم عملية إنشاء الثروة في المؤسسات.¹

أولاً: مفهوم مؤشرات القيمة

سنتناول أهم هذه المؤشرات والمتمثلة خاصة في مؤشري EVA، MVA.

1. مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة: (EVA)

شاع استخدام هذا المؤشر في بداية سنوات التسعينات من طرف مكتب الاستشارة Stern et Stewart، وقبل هذا التاريخ كان هناك مقياس مماثل طورته General Motors في سنوات 1920، وفي نفس السياق Alfred Marshall (1842-1924) أحد مؤسسي المدرسة النيوكلاسيكية كتب في 1896 ما يلي:²

«There is not profit unless You earn the cost of capital».

ويمكن ملاحظة إذن أن المبدأ الاقتصادي في أساس EVA ليس بالجديد، بل هو تحيين للمفهوم. فهذا المؤشر يمثل مقياس للأداء المالي للمؤسسة بهدف تحديد إذا ما كانت القرارات أو الاستراتيجيات المتبعة تسمح بإنشاء الثروة للمؤسسة ومساهميها. وتسمح EVA بقياس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي، والفرق بينهما في تكلفة رأس المال، فالحاسب لا يخصم تكلفة رأس المال المستعمل في المشروع، بينما الاقتصادي يخصم تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستعمل في المشروع، إلى جانب أن EVA تسمح لنا بحساب الربح الاقتصادي الحقيقي من طرف المؤسسة فهي أيضاً تساعد على اتخاذ القرار المتعلق باختيار المشاريع.

وانطلاقاً من القوائم المالية التي توفرها المؤسسة، يمكن حساب EVA من خلال العلاقة التالية:³

$$EVA = BNEAI^* - (CMPC \times CI)$$

أو:

$$EVA = BNEAI - (CMPC \times AE)$$

حيث BNEAI: نتيجة الاستغلال بعد الضريبة وقبل الفوائد، AE: (Actif économique) الأصول

الاقتصادية، CI: رأس المال المستثمر أو الأصل الاقتصادي، CMPC: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

ويمكن حساب BNEAI (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة وقبل الفوائد) بالعلاقة التالية:

¹ - Inès Zekri , L'impact De La Décision De Financement sur la performance De l'entreprise Mesurée par EVA, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581297/document> , pris le03/02/2016, p04.

² - Lilia Rekik, op.cit,p.330.

* المصطلح المكافئ له في الإنجليزية هو: NOPAT (Net Operation Profit After Taxes)

³ - Lilia Rekik, op.cit, p,332.

BNEAI = المبيعات - تكاليف الاستغلال - الإهلاك - الضريبة.

AE = وهو يساوي لمجموع الأموال المستثمرة (الديون والأموال الخاصة). AE = CP + D

بالرجوع للعلاقة السابقة : $EVA = BNEAI - (CMPC \times AE)$

$$EVA = BNEAI \times \frac{AE}{AE} - CMPC \times AE$$

$$EVA = \frac{BNEAI}{AE} \times AE - CMPC \times AE$$

$$EVA = AE \left(\frac{BNEAI}{AE} - CMPC \right)$$

$\frac{BNEAI}{AE}$: تعبر عن معدل المردودية المحقق عن الأصول الاقتصادية للمؤسسة وهو مكافئ للنسبة ROA* .

ومما أن الأصول الاقتصادية مساوية لرأس المال المستثمر (AE = CI) يمكن الوصول إلى الشكل النهائي للعلاقة في

حساب EVA على النحو التالي:¹

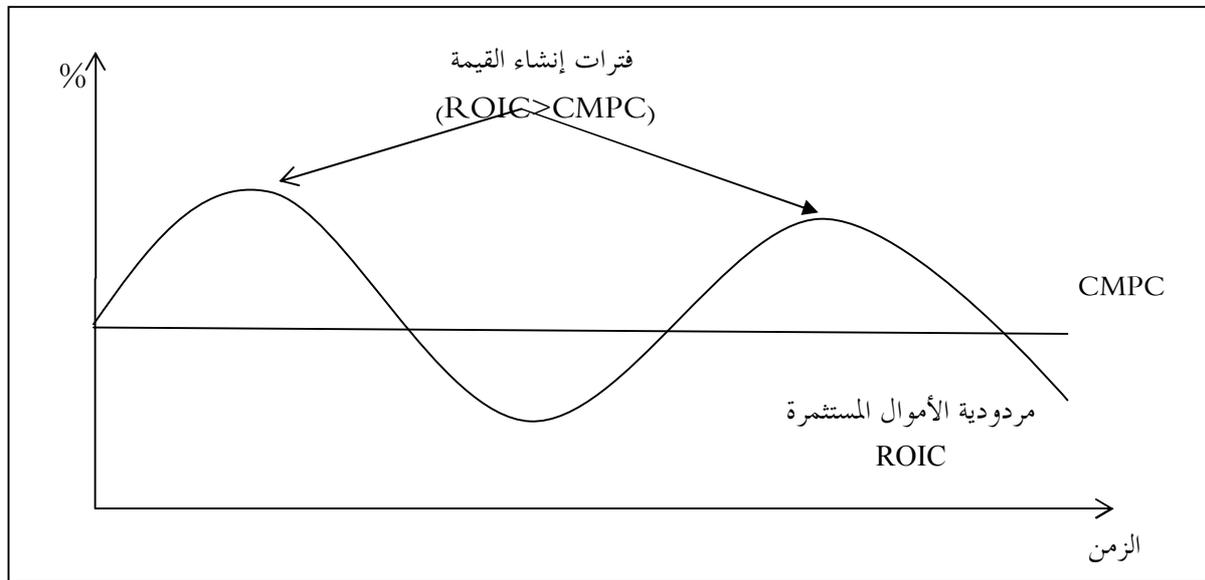
$$EVA = [ROA - CMPC] \times CI$$

هذه العلاقة الأخيرة تبين أنه إذا كان هناك قيمة اقتصادية مضافة ممكنة أو ربح اقتصادي، فهذا عندما تكون

المردودية التشغيلية الصافية التي يحققها الأصل الاقتصادي أكبر من تكلفة الموارد المالية (رأس مال المؤسسة).

بمعنى: $ROA > CMPC$ ، والعكس صحيح. والشكل التالي يوضح ويترجم العلاقة السابقة ببيانها.

شكل رقم (9.2): العلاقة بين تكلفة رأس المال، مردودية الأموال المستثمرة وإنشاء القيمة.



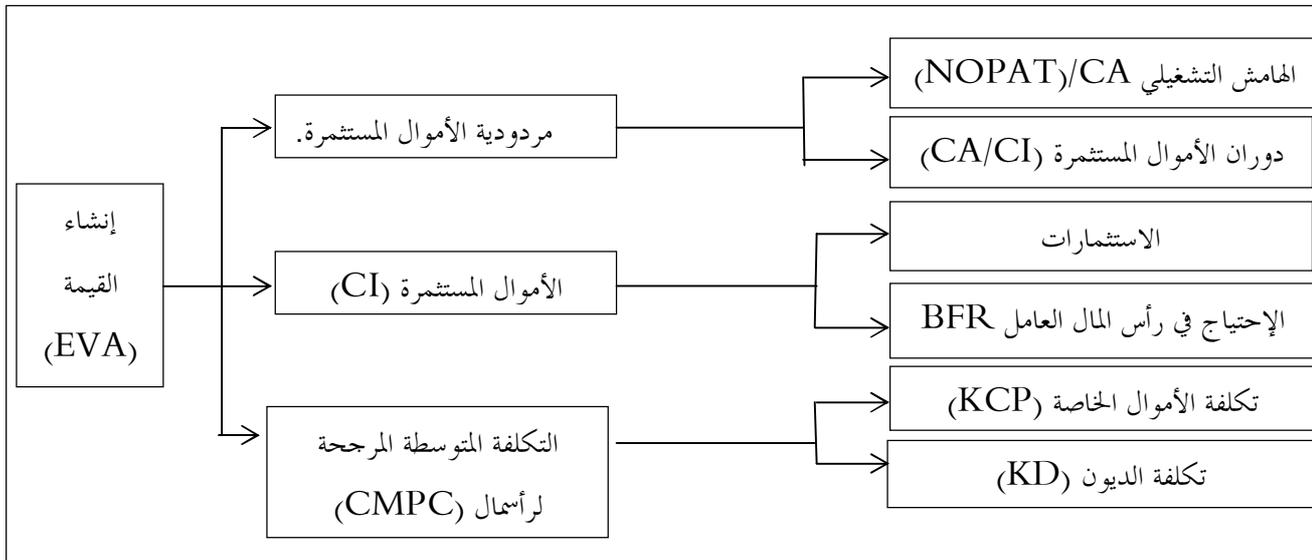
Source :Mondher Cherif, **Techniques Modernes d'évaluation des entreprises**, Édition Ellipses, paris, 2007,p.146

¹ - Ibidem, p.333.

*- ROA : (Return On Assets).

إذن يمكن القول أنه عندما تكون EVA موجبة هذا يدل على أن المؤسسة حققت ثروة، وعندما تكون EVA سالبة هذا يدل على أن المسيرين ساهموا في تخفيض رأسمال المؤسسة، وبالتالي ضياع فرص استثمار معتبرة.¹ تسمح لنا العلاقة الأخيرة بإعطاء صورة حول محركات إنشاء القيمة في المؤسسة والتي يمكن تمثيلها في شجرة القيمة التي قدمت من طرف Rappaport,1998. بما يعرف بنموذج (SVA) Shareholder value Analysis) كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10.2): شجرة القيمة ل Rappaport



Source : Mondher Cherif, Stéphane Dubreuille, **Création de Valeur et Capital-investissement**, Édition Pearson Education, France,2009,p.102

2. القيمة المضافة السوقية (MVA)Market Value added :

يتم تطبيق هذا المؤشر على مستوى المؤسسات المدرجة بالبورصة، والقيمة التي يتم إنشائها (القيمة البورصية) تعطى بالعلاقة التالية:²

إنشاء القيمة البورصية* = الرسملة البورصية + القيمة المحاسبية للديون المالية - القيمة المحاسبية للأصل الاقتصادي.

= الرسملة البورصية - القيمة المحاسبية للأموال الخاصة.

ويمكن التعبير عن MVA بالعلاقة التالية:³

¹- Patrick Piget, **Décision d'investissement Incertitude et information**, Edition Economica, Paris, 2011 , p.58.

²- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص54.

*- تمثل القيمة السوقية للأصل الاقتصادي مجموع الرسملة البورصية وقيمة الاستدانة الصافية.

³ - Grégory Denglos, Le modèle de Création de Valeur «EVA-MVA», Revue des sciences de gestion, 2005, p.51.

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1 + CMPC)^t}$$

أي أنها تمثل مجموع القيمة الحالية للقيم الاقتصادية المضافة المحققة.

✓ MVA: موجبة يعكس سوق متفائل، أي قدرة المسيرين على خلق الثروة لمواجهة متطلبات المردودية.

✓ MVA: سالبة يعني أن السوق يتوقع مردودية غير كافية لمواجهة تكلفة الأموال.

ثانيا: مزايا و حدود استخدام مؤشرات القيمة في اختيار المشروعات

تستخدم EVA في الواقع لأغراض مختلفة بصفة غير محددة، فيمكن أن تساعد على¹:

✓ إنشاء علاقة بين المعطيات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية.

✓ تقييم أداء مختلف الأقسام أو وحدات الأعمال للمؤسسة.

✓ إنشاء هيكل مكافأة المردودية، فالعديد من المؤسسات تتبنى EVA من أجل مكافأة مسيريهيها.

✓ حساب الربح الاقتصادي الحقيقي المحقق من طرف المؤسسة.

✓ المفاضلة واختيار المشروعات الاستثمارية، حيث نقبل المشروعات التي تكون القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية موجبة.

✓ تسهيل التحليل المقارن بين مؤسستين.

✓ تعميم المعلومة المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة.

وفي موضوع اختيار المشروعات، يكتسي مفهوم EVA أهمية بالغة إذ يمكن أن يستعمل من أجل تقييم

المساهمة الكامنة للمشروعات في إطار إنشاء القيمة للمؤسسة.

إن معظم المراجع في مالية المؤسسة تعرف أن تقنية VAN هي أحسن مقارنة من أجل تقييم مردودية

مشروع، فإذا كانت VAN موجبة فيعني أن المشروع يساهم في إنشاء القيمة، وهذا يتفق كما رأينا مع مؤشر

EVA الموجبة. فهل يمكن القول بأن المقاربتين متكافئتان في قياس القيمة للمؤسسة؟ .

الإجابة على هذا السؤال تحيلنا إلى المقارنة بين العلاقتين التاليتين²:

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1 + CMPC)^t}$$

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1 + CMPC)^t}$$

من أجل مشروع ما، القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية ماثلة للقيمة الحالية للتدفقات

النقدية المستقبلية، و الاختلاف الأساسي بين الطريقتين يكمن في طريقة معالجة الاستثمار.

¹ - Lilia Rekik, op.cit , p.335.

² - Ibidem, p.344.

ففي حالة VAN نطرح القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية من إجمالي الاستثمار، بينما في EVA نوزع التكلفة الأولية للاستثمار على كل فترة من مدة حياة المشروع، وفي هذه الحالة الأخيرة نخفض سنويا من الاستثمار الأولي قيمة الإهلاك للفترة. ويمكن شرح ذلك رياضيا كما يلي:

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1 + CMPC)^t}$$

تحسب التدفقات النقدية على النحو التالي:

$$CF_t = (R_t - D_t - A_t)(1 - T) + A_t$$

A_t : مخصصات الإهلاك السنوي، D_t : النفقات السنوية، R_t : الإيرادات السنوية، T : معدل الضريبة على الأرباح

$$CF_t = \text{الاهتلاكات} + \text{المصاريف المالية} + \text{EVA السنوية.}$$

وبملاحظة أن القيمة الحالية للإهلاكات والقيمة الحالية للمصاريف المالية السنوية مساوية لمبلغ الاستثمار، نحصل في الأخير على¹:

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1 + CMPC)^t} = MVA$$

يتضح من العلاقة الأخيرة أن EVA هي مقارنة متلائمة مع النظرية المالية التقليدية وهي تمثل متغير في علاقة VAN، والتوفيق بين EVA وVAN يسمح للمسيرين بتحسين فهمهم للمشروعات. ورغم الفوائد التي يكتسبها استخدام مؤشر EVA إلا أنه لا يخلو من بعض الانتقادات التي يمكن أن توجه له والمتمثلة خاصة في:²

➤ EVA يحسب انطلاقا من التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس مال، هذه الأخيرة تتحدد عن طريق نموذج CAPM أو MEDAF، والذي يفترض ضمنا أن سوق المال كفؤ، لكن هذا المفهوم تبين أنه مفهوم نظري فقط وذلك بفعل انتشار الأزمات المالية.

➤ استعمال CMPC لا يأخذ بالحسبان الخطر الخاص لبعض الأصول، تفترض أن كل الاستثمارات لها خطر مماثل للأنشطة العادية للمؤسسة.

➤ حساب EVA يقوم على أساس القواعد المحاسبية والجبائية والتي هي مختلفة من مؤسسة إلى أخرى، وهذا يجعل وجود فوارق في إنشاء نتيجة الاستغلال بعد الضريبة وقبل الفوائد (BNEAI) ورأس المال المستثمر.

➤ الارتباط الداخلي ما بين متغيرات ROA و CMPC و CI تعد مشكلة في تحديد EVA.³

¹-Patrick Piget, op.cit, p.60

²-Lilia Rekik, op.cit, p.357.

³ - Grégory Denglos, op.cit, p. 56

➤ من الصعب التحكيم ما بين الأصول الإستراتيجية لإنشاء القيمة، فمثلا الإستراتيجية القائمة على الحجم (هامش تشغيلي متناقص) مصاحب بمعامل دوران الأموال المستثمرة سريع (رقم أعمال كبير) وإستراتيجية قائمة على التميز على العكس (هامش تشغيلي مرتفع) ودوران بطيء للاستثمارات هما إستراتيجيتين تضمن الوصول إلى نفس EVA وبالتالي هذا الأخير لا يعطينا ما هي الإستراتيجية التي يجب إتباعها لرفع القيمة؟¹

و يجدر الإشارة إلى أن حساب مؤشر EVA تظهر فيه بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد قيمة المعالم المشكلة له والمتمثلة في (مردودية الأصول الاقتصادية ROA)، وتكلفة الأموال المستثمرة (CMPC) وقيمة الأموال المستثمرة (CI)، ومن أمثلة هذه الصعوبات ما يرتبط بإعادة تقييم بعض الأصول المحاسبية عملا بالمبدأ الاقتصادي بدلا من المبدأ المحاسبي، ومشكلة اعتماد القيمة المحاسبية أو القيمة السوقية للأموال المستثمرة.

المطلب الرابع: مساهمة نظرية الخيارات الحقيقية في تقييم المشروعات

نشأت هذه النظرية في سنوات السبعينات تبعا لأعمال الباحثين Black & Scholes (1973) و Merton (1973) و Myers (1977)، ووجدت مكانا في الأدب المالي بتطبيقاتها في مجالات متنوعة مثل تقييم المؤسسات البيوتكنولوجية، مشروعات استغلال الموارد الطبيعية، مشروعات البحث والتطوير ... الخ .

وارتبطت أهمية استخدام هذه النظرية بفعل تزايد عدم التأكد الذي تواجهه المؤسسات وكذا الارتفاع الهائل في قدرة الحواسيب المستعملة في تقييم الخيارات مثل استخدام أساليب المحاكاة لمونت كارلو.²

وخلافا للخيارات المالية، تعد الخيارات الحقيقية متميزة بديناميكيتها القائمة على حقيقة القرار الاستراتيجي، فلقد أشار Myers أن المؤسسة تتكون من صنفين من الأصول، من جهة الأصول الحقيقية ذات صلة بالأنشطة القائمة ولها قيم سوقية مستقلة عن إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة، ومن وجهة أخرى الخيارات الحقيقية والتي تمثل فرص الاستثمار في الأصول الحقيقية إذا كانت ظروف المستقبل مقبولة.

إذا يمكن تعريف الخيار على أنه "عقد قابل للإلغاء يعطي لصاحبه الحق في الخيار بين الشراء (البيع) من عدمه لأصل معين بسعر محدد مسبقا بتاريخ لاحق".³

وتحدد قيمة الخيار بمجموعة من المحددات والمتغيرات من أهمها:⁴

✓ السعر السوقي للأصل محل التعاقد Le cours du sous-jacent

✓ سعر التنفيذ أو الممارسة Le prix d'exercice

✓ تذبذبات السعر السوقي للأصل محل التعاقد La volatilité du sous-jacent

¹ - Ibidem.p.57.

² - Lilia Rekik, op.cit,p298.

³ - دادن عبد الغني، بن الضب علي، تقييم المؤسسات من منظور نظرية الخيارات، نموذج Black- Scholes 1973، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان 2012، ص ص.315-316.

⁴ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

- ✓ مدة حياة الخيار La durée de vie de l'option
- ✓ معدل المرودية بدون مخاطرة Le taux de rentabilité sans risque
- ✓ التوزيعات أو الكوبون المتولد عن الأصل محل التعاقد Le dividende ou le coupon

أولاً: نظرية الخيارات والقرار الاستثماري

كما أشرنا سابقاً عند الحديث عن خصائص قرار الاستثمار أنه قرار غير قابل للتراجع والعوائد فيه غير مؤكدة، لذا من الأفضل في بعض الحالات للمؤسسة الانتظار قبل الاستثمار، لأن كل لحظة تمر تحمل معلومات حول الحالات المستقبلية، هذا التشخيص البسيط يمكن أن يغير بشكل مهم مستوى المرودية المتحصل عليها من الاستثمار، وبالمقابل أيضاً إحداث ديناميكية في تراكم رأس المال وتقييم المؤسسات من طرف السوق.¹

إذا يمكن أن ينشأ الخيار الحقيقي من خلال عوامل المرونة في القرار الاستثماري فقيمتها هي الفرق بين القيمة المتوقعة للعوائد التي يسمح بها قرار الانتظار (قرار قابل للرجوع) مقارنة بالعوائد قرار الاستثمار الآني دون انتظار (قرار غير قابل للرجوع). إن توفر درجة مرونة عالية في القرار سيفتح أبواباً للفرص من أجل المستقبل وعلى العكس الاستثمار الذي لا يحوي على أي درجة من المرونة فإن مجرد القيام بالاستثمار تصبح فرص المستثمر للرجوع إلى الوراء غير ممكنة لأن التكاليف المنفقة غير قابلة للاسترجاع (Sunk Costs*)، ولا يمكن إعادة تحويل هذا الاستثمار بسبب عدم وجود سوق لتصرفه (Le Marché d'occasion).²

ويجب الإشارة إلى أن الحديث عن المرونة يقتضي الأخذ بالحسبان عنصر أساسي وهو الفترة الزمنية التي خلالها الخيارات تبقى مفتوحة فيمكن الانتظار قبل الاستثمار أو الانسحاب أو تغيير نمط الإنتاج.. الخ، هذه الفترة هي زمن قبول (اعتماد) الخيار، عندما تنتهي فإن أبواب الفرص يعاد إغلاقها.

ويمكن القول بأن مقارنة الخيارات الحقيقية ليست مكيفة مع كل أنماط المشروعات الاستثمارية، فلقد حدد (Goffin 1999) أربعة شروط أساسية لكي يمكن تحليل مشروع من خلال استخدام منطق خيار (Une Logique Optionnelle)، وهي:³

1. عدم قابلية التراجع للاستثمار الأولي (P'irréversibilité de l'investissement initial):

في الواقع إذا وجدت إمكانية استرجاع الاستثمار الأولي في حالة تطور سلب في الوضع الاقتصادي، إذن يصبح الخيار لا يحمل أي قيمة مضافة، ويشير Goffin أن معظم الاستثمارات المادية للمؤسسات تحمل هذه الخاصية (P'irréversibilité) بشكل كبير، حتى وإن وجدت إمكانية إعادة بيع الأصول، فهذا سيكون بسعر جد

¹ - Jérôme Bourdieu, Benoit coeuré, Béatrice Sédillot, Investissement, Incertitude et Irréversibilité Quelques Développement Récents de la Théorie de L'investissement, Revue économique, Vol 48, N°1, 1997, p23.

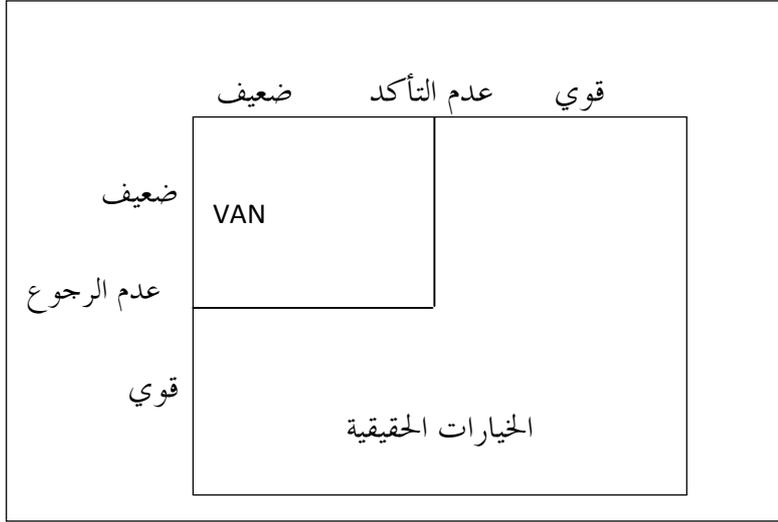
* - Sunk costs: التكاليف المغرقة.

² - Lilia Rekik, op.cit, p292.

³ - Charlotte Krychowski, Apport et Limites des Option Réelles a la Décision D'investissement Stratégique : Une étude Appliquée Dans le Secteur Des Télécommunication, Thèse du doctorat En Sciences De Gestion, Ecole Des Hautes Études Commerciales, 2007, pp.67-73.

منخفض عن حالته وهو كأصل جديد غير مستعمل، أم فيما يتعلق بالاستثمارات غير مادية (R&D والتسويق) فهي طبيعتها تراجعية بشكل كبير. والشكل التالي يوضح خاصية عدم الرجوع وإمكانية تطبيق المنطق الخياري.

الشكل رقم(11.2): حدود تطبيق الخيارات الحقيقية مقارنة بالقيمة الحالية الصافية بدلالة خصائص المشروع



Source : Charlotte Krychowski, op. cit.p68.

2. الخطر (Le risque):

الخطر يتمثل في حساسية سعر الأصل محل التعاقد ويمكن ملاحظة الخصائص التالية:

- ✓ كما كان الخطر مرتفعا كلما كانت قيمة الخيار أعلى، والعكس عندما يكون تطور سعر السوق للأصل مؤكداً، الخيار يصبح غير موجود.
- ✓ الخطر يمكن نمذجته، فسعر الأصل هو معطاة قابلة للملاحظة عندما تتوفر المعطيات التاريخية عن تطور أسعار الأصل.

3. المرونة (La flexibilité):

تتمثل في إمكانية الاستفادة في المستقبل من الظروف الجيدة وتفادي الظروف السيئة، فلقد عرف Stigler (1939) المرونة على أنها : خصائص تكنولوجيا الإنتاج التي تسمح بالتكيف مع تغيرات أحجام الإنتاج. كما يمكن أن نشير أيضا إلى التعريف الذي قدمه Lierena و Cohendet (1989) على أن المرونة هي إمكانية صاحب القرار أن تتوفر له السلطة في أي وقت لإعادة الأخذ بعين الاعتبار اختياراته بصفة تساعده على الحفاظ على أمثلية القرار.

4. إظهار المعلومة (La révélation d'information):

في حالة الخيارات الحقيقية يوجد عدم التأكد حول قيمة المشروع أثناء تنفيذ الاستثمار الأولي، فإذا كان عدم التأكد حول قيمة المشروع تبقى مرتفعة، المؤسسة يمكن لها أن تطرح نوعين من المشاكل:

✓ أحد أسوء قرار عند تاريخ استحقاق الخيار، بمعنى تنفيذ الخيار عندما المشروع لا يكون ذو مردودية، أو العكس التنازل عن الخيار عندما يكون المشروع ذو مردودية.

✓ لا يمكن التنازل عن الخيار والحفاظ على أسوء مشروع خلال سنوات، هذا المشكل يكون أكثر عندما لا يكون تاريخ استحقاق الخيار الحقيقي عموما غير محدد بوضوح مقارنة بالخيار المالي.

وما يمكن استنتاجه مما سبق أن المشروع الاستثماري يتبع منطق خيارى إذا توفر في نفس الوقت العديد من الشروط¹:

- عدم التراجع بالاستثمار الأولي.
- عدم التأكد مرتفع ويمكن نمذجته، والمؤسسة لا تضع الوسائل للتسيير المباشر على مصدر عدم التأكد.
- خصائص المشروع يمكن تعديلها عن طريق المؤسسة.
- إذا توفرت إمكانية اكتساب المعلومة حول المصادر الأساسية لعدم التأكد.

ثانيا: أنواع الخيارات الحقيقية

إن تحليل فرصة القيام باستثمار يجب أن يعكس البدائل وإمكانات تعديل القرار الأولي المعروض للمسيرين، هذه المرونة يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال والأنواع من الخيارات الحقيقية أبرزها ما قدمه الباحثين R.Artiste و P.Lasserre (1999) والمملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8.2): أنواع الخيارات الحقيقية

التطبيق العام	الوصف (التعريف)	الأنواع
-الصناعات الاستخراجية للموارد الطبيعية. - المشروعات العقارية ، الفلاحة ، صناعة الورق...الخ.	المسير (يملك خيار الشراء) لمجموعة من الموارد ويمكنه الانتظار عدد من السنوات (X) لكي يرى إذا كان سعر المخرجات يبرر إنشاء الوحدة الإنتاجية أو يبرر تطوير الموقع.	خيار تأجيل المشروع option retarder un projet de
مؤسسات R&D، مشروعات كثيفة رأس المال وعوائدها على فترات طويلة	الاستثمار ينفذ بطريقة مرحلية يخلق خيار الانسحاب (التخلي) من مشروع كامل الإنشاء إذا كانت المعلومات الجديدة غير مشجعة.	خيار التصاعدية option de progressivité
في الصناعات الموارد الطبيعية (مثلا المناجم)، العقارات، صناعات الموضة).	إذا كانت شروط السوق تفوق التوقعات المؤسسة يمكن أن ترفع من مستوى الإنتاج أو تسريع استعمال الموارد، وبالعكس يمكن أن تخفض من مستوى الإنتاج في ظل شروط أقل قبولا مقارنة مع المتوقعة.	خيار تعديل سلم العملية Option de modifier l'échelle d'opération

¹ - Ibid, pp.73-74.

<p>الصناعات الكثيفة رأس مال، (سكك الحديد، الخطوط الجوية)، الخدمات المالية، الدخول في المنتجات الجديدة في أسواق عدم التأكد.</p>	<p>إذا كانت شروط السوق غير ملائمة تماما، المسير يمكن أن ينسحب من الأنشطة هائيا ويسترجع القيمة المتبقية للتجهيزات وبقية الأصول.</p>	<p>خيار الانسحاب أو التخلي option d'Abandonner</p>
<p>صناعات السلع والخدمات المواجهة للطلب المتغير: الاكترونيك، السيارات... الخ . كل المؤسسات ذات الإنتاج المرتبط بمدخل أساسي غالب: مصنع إلكترونيك، مخابر التصنيع للمنتجات الكيميائية.</p>	<p>إذا كانت الأسعار أو الطلب يتغير، المسير يمكن أن يغير من تركيب مخرجات المؤسسة، وكبديل نفس المخرجات يمكن إنتاجها انطلاقا من أنواع مختلفة من المدخلات.</p>	<p>خيار المرونة التشغيلية option de flexibilité opérationnelle</p>
<p>كل الصناعات الأساسية (البنية التحتية) والعالية التكنولوجيا (الإعلام الآلي، المنتجات الصيدلانية) الشركات متعددة الجنسيات.</p>	<p>الاستثمار الأولي الذي يفتح فرص للنمو في المستقبل (مثلا إمكانية الوصول إلى الأسواق الجديدة، تطوير منتجات جديدة).</p>	<p>خيار تطوير المشروع option de développer un projet</p>
<p>المشروعات الحقيقية في معظم الصناعات العالية التكنولوجيا.</p>	<p>في الواقع المشروعات تولد غالبا خيارات مختلفة، خيارات من أجل تحسين الفرص وخيارات التي تكون من أجل الحماية ضد الأحداث السيئة، ويمكن أن تتفاعل مع بعضها.</p>	<p>العديد من الخيارات المتفاعلة plusieurs options en interaction</p>

Source : Lilia Rekik, op.cit,pp 294-295.

ثالثا: فوائد استخدام الخيارات الحقيقية مقارنة بالطرق التقليدية

- تمثل الخيارات الحقيقية مقارنة جديدة لتغطي قصور المقاربة التقليدية إذا توفر إطار تحليلي تطوري يسمح بتجاوز سلبيات (إخفاقات) التحليل التقليدي، الذي يركز على طرق التدفقات النقدية المخصومة (DCF) مثل معيار القيمة الحالية الصافية، ومن أهم ما يؤخذ على الطرق التقليدية ما يلي:¹
- القيمة الحالية الصافية (VAN) لا تتكيف مع التسيير الديناميكي للخطر والمرونة في قرار الاستثمار، لأنها تفترض تحليل خطي ذات طبيعة ساكنة.
 - فيما يتعلق معدل الخصم VAN تفترض أن الخطر لا يتغير أثناء مدة حياة المشروع هذا المبدأ يؤدي إلى تطبيق معدل واحد للخصم في محيط جد ديناميكي ومشاريع طويلة الأجل.

¹ - Wassila Bensahel, Boualem Aliouat, **Création de valeur a travers l'approche d'option réelle**, revue de recherches économiques et managériales, n°1 juin 2007, Biskra, Algérie, p.64

- بالنسبة لمشاريع R&D والتكنولوجيا الحيوية، تطبيق VAN يمكن أن يصبح تحكيمي وكنتيجة سيؤدي إلى تقييمات خاطئة أو تغيرات كبيرة عن القيمة.
- من أهم الانتقادات الموجهة لمعيار VAN هي طبيعته الساكنة لأنه يفرض أن خصائص المشروع الذي يتم تقييمه تكون ثابتة مرة واحدة وبدون تغيير.¹
- القيمة الحالية الصافية (VAN) تحلل فرصة الاستثمار على أنها قرار يكون بصفة الآن أولاً، وعلى العكس المقاربة الخيارية تتوقع حالات مثل: انطلاق المشروع، الانسحاب نهائياً، تأجيل قرار الاستثمار، فاستخدام الخيارات الحقيقية يمكننا من تحديد التاريخ الأمثل للاستثمار الذي تعجز عنه VAN.²
- ينطوي استخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة في التقييم المالي على بعض الصعوبات التطبيقية الناتجة بشكل خاص عن ظروف عدم التأكد، كنا أن استخدام هذه الطرق ليس رشيداً دائماً لأنه يحكم على المشروع في لحظته الحالية رغم وجود إمكانية تحوله إلى مشروع مربح مستقبلاً، وهو ما يعني ضياع فرصة ممكنة.³
- إذن من خلال الانتقادات السابقة يتبين أن الخيارات الحقيقية هي الأكثر ملائمة عن الطرق التقليدية في تقييم المشروعات في إطار عدم التأكد فهي تأخذ بالحسبان ما يعرف بالقيمة الإستراتيجية للمرونة الإدارية (La **Flexibilité Managériale** والتي عرفها (Trigeorgis (1988) على أنها: "وصف خلق القيمة المرتبطة بالإجراءات التي يمكن أن يشرع فيها صناع القرار في المستقبل من أجل تكيف المشروع مع التغيرات في البيئة".⁴
- ويمكن إبراز أهم المنافع الأساسية للخيارات الحقيقية كفسلفة للاستثمار في العناصر التالية:⁵
 - تشجيع المؤسسات على إطلاق مشروعات استثمارية خطرة.
 - تعظيم قيمة المشروعات بصورة اتجاه تطور الظروف الاقتصادية.
 - تجنب تحميل خلال السنوات ثقل المشروعات الكبرى المتعثرة.
- ولابد من الإشارة أنه في الواقع عدم الرجوع، عدم التأكد، اختيار فترة الاستثمار هي عوامل ذات دلالة للقرار الاستثماري. وهناك نماذج اقترحتها العديد من الباحثين تفسر العوامل التي تجعل المؤسسات تتخذ قرار تأخير الاستثمار، ضمن هذه النماذج يفسر هذا التأخير عن طريق الانتظار للمعلومات الجديدة التي تخفض من عدم التأكد، وأبرز ما قدم في هذا الصدد نموذج Merton (1987) الذي استطاع أن يطور إطار جديد في تقييم المشروعات باستخدام نظرية الخيارات الحقيقية ولكن في ظل وجود تكلفة للمعلومات، بعد أن تمكن من تعديل النماذج المالية القائمة على أساس المعلومة الكاملة (التامة)، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار دور المتدخل في الأسواق

¹ - Guillaume Schier, **Apports Et Limites des options Réelles A l'évaluation de projets d'investissement**, Revue Vie & Sciences économiques, N°168-169, 2005, p98.

² - Charlotte Krychowski, op, cit, p. 82.

³ - عبد الكريم قندوز، الخيارات الحقيقية ودورها في التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015، ص.57.

⁴ - Guillaume Schier, op. cit, p.99.

⁵ - Charlotte Krychowski, op, cit, p.83.

وكذا معالجة المعلومة وتكاليدها، فـنـمـوذج Merton هو في الواقع امتداد لنموذج MEDAF ولكن في إطار المعلومة غير التامة، والتي لها أثر على أسعار توازن الأسهم للمؤسسات.¹

المطلب الخامس: مساهمة الطرق متعددة المعايير في تقييم المشروعات

إن استناد عملية التقييم للمشروعات الاستثمارية على المقاربة المالية أظهر محدوديته وعدم واقعيته، لأنها تتأسس على معايير ذات طبيعة مالية فقط، فبالرجوع إلى سيرورة القرار الاستثماري الذي يتم على أربعة مراحل أساسية وهي:

الإدراك، التصميم، التقييم، الاختيار. لم يكن تدخل النظرية المالية إلا فقط في مراحل التقييم والاختيار متجاهلة المرحلتين الأوليتين رغم أهميتهما في القرار الاستثماري، وركزت النظرية المالية في هذا السياق على معايير مالية تجريبية قائمة على مفاهيم مثل التحين، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:²

- ✓ تعدد معايير التقييم.
- ✓ وضعيات التضاد والتعارض بين المعايير.
- ✓ سياق التقييم مركب ومعقد.
- ✓ تدخل أصحاب القرار المالي في سيرورة التقييم.

على عكس المعايير المالية، جاءت الطرق متعددة المعايير (Les méthodes multicritères) لتقدم إطار منهجي أكثر واقعية من النظرية المالية بتقديمها معايير كمية وأيضاً نوعية تعكس الحقيقة التنظيمية ومحيط المشروعات، كما أنها تساهم بصفة أصلية في جميع مراحل القرار الاستثماري، ومن جهة أخرى تضع المقاربة متعددة المعايير علاقة لمختلف المعايير التي سيكون تطبيقها على مشروع استثماري وحيث القيمة ستكون محددة من قبل متخذ القرار، فعلى سبيل المثال: المعايير المالية يمكن أن تسيطر على مجموعة المعايير المناسبة من أجل إنجاز مشروع تطوير سوق جديدة لمؤسسة صناعية، والمعايير البيئية يمكن تفضيلها من أجل إنشاء وحدة كهربائية .

متخذ القرار هو الذي يضبط مجموعة المعايير الملائمة التي تساعد على الخيار، وهذه المعايير تكون «بالأولوية» حسب الإطار الذي يوجد فيه المشروع.

وبفضل هذه الطريقة، صاحب المشروع لا يتخذ القرار فقط بالأحكام المسبقة للمحللين وحدثهم، فكل المعايير سواء الموضوعية منها أو الشخصية ستحول إلى قيمة عددية ومقارنتها الإجمالية هي التي تسمح باتخاذ القرار. ومن أمثلة المعايير التي يغطيها التحليل متعدد الأبعاد نجد ما يلي:³

¹ -Mondher Bellah, **Choix de Projets, Free-cash flows et Options réelles en présence de couts d'informtion**, Cahier de Recherche CEREG, Université Paris – Dauphine, Paris,2000,p04.

² - Constantin Zopounidis, **Décisions Financières et Analyse Multicritère**, <http://www.cs.put.poznan.pl/ewgmcda/pdf/Zopounidis.pdf>, pris le 05/02/2016, p.02.

³ - Wilson .O'shaughnessy,op,cit,p.50.

- ✓ الخطر والمردودية.
- ✓ المحاذاة الإستراتيجية.
- ✓ نوعية (جودة) المنتجات.
- ✓ إشباع الزبائن.
- ✓ الأثر على المنافسة.
- ✓ الأثر على المحيط الاجتماعي.
- ✓ السرعة في تسويق المنتج.
- ✓ تحسين التموّج في السوق.

كما يجدر الإشارة أن هذا النوع من الطرق يجد صعوبة في التطبيق فيما يتعلق باختيار المعايير وأوزانها وتقييمها. ومن أبرز النماذج التي اعتمدت المقاربة المتعددة المعايير نجد الطريقة المسماة (AHP)* والمطورة من قبل الباحث (1980) Saaty ، هذه الطريقة تتكون من المراحل التالية:¹

- تعريف بالمشكلة: اختيار الأهداف المنشودة التي سيتم الوصول إليها، ووضع الحلول الممكنة، مثال: اختيار التكنولوجيا الجديدة.
- اختيار المعايير المناسبة لمتخذ القرار مثال: المردودية، الجودة،... الخ.
- الترتيب السلمي للمعايير مثال: المردودية أكثر أهمية من النوعية، النوعية أكثر أهمية من التموين... الخ.
- تقييم كل حل بدلالة المعايير المأخوذة.
- الترتيب النهائي للحلول.
- اختيار أفضل الحلول واتخاذ القرار.

* -AHP : The Analytic Hierarchy Process

¹ -Josée ST-Pierre et Robert Beaudoin, **Les décisions d'investissement dans les PME**, Presses de l'université du Québec, 2003, p.193

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر عملية التقييم على جانب كبير من الأهمية، إذ تشكل إحدى المراحل الهامة والأساسية في دورة المشروع الاستثماري، ونتيجة التقييم هي أساس اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروع، ومن خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى جوانب هذه العملية تبين لنا ما يلي:

إن مخاطر التقييم السيئ تظهر من خلال الصعوبات التي يمكن أن تواجهها المشروعات أثناء تنفيذها وخلال فترة النشاط والاستغلال، كما تعتمد دقة عملية التقييم وجودتها ومن ثمة ترشيد قرارات الاستثمار على حداثة ودقة البيانات والمعلومات التي تصدرها دراسات الجدوى، ومدى مصداقية مصادرها، وكذا الجهة القائمة بعملية التقييم وأهدافها والمقيم سواء كان شخصا أو فريقا من حيث خبرته ومدى كفاءته.

كما تبين أن عملية تقييم المشروعات من وجهة نظر الربحية التجارية والاقتصادية هي عملية مستمرة ومتكاملة ويختلف التقييم المالي عن التقييم الاقتصادي من حيث الهدف، ومن حيث مفهوم التكاليف والمنافع ومن حيث حسابهما، وكذا من حيث نماذج التقييم.

فبالنسبة للتقييم المالي يظهر أن استخدام أساليب خصم التدفقات النقدية في هذه العملية ينطوي على بعض الصعوبات التطبيقية، والناجحة بشكل خاص عن ظروف عدم التأكد، وهي الحالة الغالبة على المشروعات الاستثمارية لارتباطها بأجال طويلة نسبيا، وأن المعايير التي تناولها التقييم المالي لا يمكن أن تسفر لتقائما عن القرار الأمثل مهما كانت درجة الدقة في التحليل والجهد المبذول لأسباب تعود إلى أن هذه المعايير هي جزئية، ووجود تعارض في الأهداف يؤثر على التقييم، إلى جانب أن هذه المعايير تعرضت إلى انتقادات عديدة أبرزها، اعتمادها على فرضيات كلاسيكية غير واقعية في الوقت الحالي، وكذا اعتمادها على أسعار السوق في تقدير التدفقات النقدية في حين هذه الأسعار لا تعكس المنافع والتكاليف الحقيقية التي يضحى بها المجتمع.

أما بالنسبة للتقييم الاقتصادي فيمكن اعتبار المردودية السوسيو اقتصادية المفهوم الأكثر اتساعا عن المفهوم البسيط للمردودية الاقتصادية، لأنها تأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية للمشروع، وتقيم إما بأدوات الحساب الاقتصادي (تحليل التكاليف - العوائد) أو بالطرق متعددة المعايير المساعدة على اتخاذ القرار.

كما تبين لنا من خلال التطرق إلى أهم المساهمات الحديثة في تقييم المشروعات الخاصة الأهمية البالغة التي تحظى بها كل من مؤشرات القيمة إذ يمكن استخدامها في تقييم المشروعات من خلال تقييم المساهمة الكامنة وكذلك مساهمة المقاربات البسيكو اجتماعية والتحليل عن طريق الأنظمة في إرساء أدوات تحليل جديدة انعكست على تقييم المشروعات من أبرزها استخدام مفاهيم السيورة الاستراتيجية، إلى جانب مقارنة الخيارات الحقيقية التي تمثل مقارنة جديدة جاءت لتغطي قصور المقاربة التقليدية، إذ توفر إطار تحليلي يسمح بتجاوز سلبيات التحليل القائم على طرق التدفقات النقدية المخصومة.

الفصل الثالث

الأسس النظرية لإنشاء وتقييم وتمويل

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد الفصل :

بعد التطرق إلى مفاهيم دراسات الجدوى الاقتصادية والتقييم و أنواعه، وأهم الطرق التي يركز عليها وذلك بشكل عام في المشروعات الخاصة، سنولي اهتمامنا في هذا الفصل إلى التطرق إلى ظاهرة الإنشاء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي أخذت في بداية السبعينات من القرن الماضي دورا محوريا في اقتصاديات العالم الصناعي، بعد أن هيمن على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن فكرة أن المؤسسات الكبيرة هي الأفضل، ليتحول الأمر لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المشروعات، ومن ثمة الحاجة إلى إطار تحليلي جديد يأخذ في الحسبان خصوصية هذه المشروعات، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ماهية هذه المشروعات وخصائصها وأهميتها الاقتصادية، ثم مراحل إنشائها، ولأن عملية تقييم وتمويل هذه المشروعات تحظى بخصوصية تختلف عنها في المشروعات الكبيرة ، ارتأينا في هذا الفصل أن نتناول هذه العناصر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأطر والمفاهيم النظرية لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث: تحليل قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: الأطر والمفاهيم النظرية لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً رائداً في الاقتصاد المعاصر سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية، ويتجسد دور هذه المشروعات في العديد من المؤشرات سواء كانت على مستوى التوظيف في حل مشاكل البطالة، أو في سد حاجات السوق وتلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها المشروعات الكبيرة وسنحاول أن نعطي رؤية عامة حول هذه المشروعات من خلال استعراض مفهومها وخصائصها وأهميتها ومراحل إنشائها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة (م ص م*) في كافة دول العالم، إلا أن مفهومها مازال يثير كثيراً من الجدل يتعذر معه تحديد تعريف واحد متفق عليه، لأن هذه المشروعات تختلف في خصائصها الاقتصادية والتقنية والتنظيمية حسب نوع النشاط، مرحلة النمو التي تمر بها الدولة، ومنه فالأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين الباحثين وبين الدول والهيئات الاقتصادية يمكن حصرها في الأسباب التالية:¹

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي، اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه، شمولية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، العوامل التقنية والعوامل السياسية، إشكالية القطاع غير الرسمي.

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن التطرق إلى موضوع م ص و م يتطلب تحديد مفهومها من أجل توضيح معالمها وتحديد مجالات تدخلها، لذلك جاءت محاولات الباحثين لإيجاد معايير يمكن الاعتماد عليها في تحديد وتعريف هذا النوع من المشروعات، يمكن تصنيفها إلى ثلاث اتجاهات أساسية (مع ملاحظة وجود التداخل الكبير بين هذه المعايير والمتمثلة في:²

1- الاتجاه الإقليمي:

وهو الاتجاه الذي يعبر عن التعليمات والتشريعات الخاصة بكل دولة ومنها: تعريف " إدارة المشروعات المصغرة " في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وعدد عمالها لا يفوق 500 عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار.

*- م ص م : سنتعملها كرمز مختصر للمؤسسات (المشروعات) الصغيرة والمتوسطة في كامل الأطروحة.

¹ - بوسهمين احمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010، ص 205.

² - سناء عبد الكريم الخناق، مداخلته بعنوان: المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17/18 افريل 2006، ص ص 779-780.

كما وضع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريفاً موحداً لـ م ص م كان موضوع توصية لكل الدول الأعضاء لكن جاءت من بعده تعديلات تم تطبيقها ابتداءً من سنة 2005، والجدول التالي يقدم تصنيفات م ص و م حسب ما جاء في توصيات الاتحاد الأوروبي:

جدول رقم (1.3): تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	اقل من 10	اقل من 50	اقل من 250
الميزانية السنوية	اقل من 2 مليون أورو لم يكن محدد سابقاً	اقل من 10 ملايين أورو في 1996 أقل من 5 مليون أورو	اقل من 43 مليون أورو في 1996 اقل من 27 مليون أورو
رقم الأعمال السنوي	اقل من 2 مليون أورو لم يكن محدد سابقاً	اقل من 10 ملايين أورو في 1996 اقل 7 مليون أورو	اقل من 50 مليون أورو في 1996 اقل 40 مليون أورو

المصدر: زهواني رضا، دراسة وتحليل التكاليف البيئية ودورها في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمنشآت

الصغيرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2014/2015، ص 5

بالإضافة إلى المعايير السابقة يضاف معيار الاستقلالية بمعنى عدم تجاوز نسبة الملكية فيها من قبل مؤسسات أخرى عن (25%) ضماناً لتركيز سلطة القرار في يد مديرها المالك.
كما أن هناك تعريفات أخرى لبعض المنظمات الدولية مثل :

● **تعريف منظمة العمل الدولية :** المؤسسات الصغيرة هي: "الصناعات التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغاً لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد رأس المال المنشأة عن 100 ألف دولار".

● **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيبدو" :** المشروعات الصغيرة هي: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعاها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-500 عامل".

وفيما يلي جدول يبين تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان:

جدول رقم (2.3) : تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان

البلد	تصنيف المشروع	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
كندا	التصنيع	المصانع التي يعمل بها اقل من 200 عامل	عدد العمال
بلجيكا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	متوسط العاملين 50 عامل سنويا، معدل دورة رأس المال 4.2 مليون يورو، ميزانية إجمالية 2,1 مليون اورو	عدد العمال دورة رأس المال
ايطاليا	مشروعات صغيرة	اقل من 200 عامل	عدد العمال
الصين	مشروعات صغيرة متوسطة	يختلف حسب نوعية المنتج وعادة اقل من 200 عامل-رأس المال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العاملين، قيمة رأسمال المستثمر
اليابان	مشروعات صغيرة ومتوسطة	اقل من 300 عامل أو رأسمال الثابت اقل من 100 مليون ين	عدد العاملين وإجمالي الأصول الثابتة

المصدر: ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009، ص.32.

2- الاتجاه الكمي:

يتبنى هذا الاتجاه مجموعة من المعايير الكمية لتحديد ماهية م ص و م، ومن المعايير الكمية المستخدمة في المقارنة هي: عدد العمال، رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج، رقم الأعمال.

أ- معيار عدد العمال:

يعتبر من أهم مؤشرات التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، كما انه الأكثر استخداما نظرا لسهولة استعماله وبساطته ويتميز بـ:

✓ البساطة وسهولة المقارنة بين المؤسسات؛

✓ الثبات النسبي، فهو لا يتأثر بالتغيير في قيمة النقود نتيجة التضخم والانكماش؛

✓ توافر البيانات والإحصائيات إلى حد كبير، وسهولة الحصول عليها من المؤسسات وأصحاب الأعمال.

وبالرغم من المزايا المختلفة لهذا المعيار، إلا انه يؤخذ عليه عدم التعبير عن حقيقة حجم المؤسسة بسبب اختلاف معامل (رأس المال / العمل) بين مختلف المؤسسات، ذلك انه يوجد من الاستثمارات ما يحتاج إلى كثافة في رأس المال وقلة العمالة في حين نجد حالات معاكسة لهذا مما يجعله غير مطابق للواقع.¹

¹ - سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 15.

ب- معيار رأس المال المستثمر:

يعد من المعايير الأساسية في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبين المشروعات الكبيرة، لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية وتمتع م ص م غالبا برأس مال فردي أو اجتماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها.¹ لكن أهم ما يعاب عليه هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف قيمة النقود من دولة إلى أخرى، بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية للبلد.²

ج- معيار رقم الأعمال:

يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية احد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق، ولان م ص و م سيطرتها تكون على جزء معين من السوق، فان رقم أعمالها سيكون ضعيفا بالمقارنة مع المؤسسات الضخمة المسيطرة على جزء كبير من السوق.³

3- الاتجاه النوعي:

بالرغم من أهمية الاتجاهين السابقين في تحديد مفهوم م ص م، إلا أن هناك من الباحثين من يركز على المعايير النوعية للتمييز بين هذه المشروعات، وتبرز أهمية هذا النوع من المعايير إلى وجود إشكاليات تتعلق بنوعية العمالة وطبيعة المهارات والخصائص التكنولوجية، فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال، كثيفة المعرفة، أهم من مؤسسة كبيرة تستخدم أكثر من (250) عامل، وتعتمد على المهارات البسيطة العادية، وتستخدم وسائل إنتاج كثيفة العمل.

وبنفس السياق يرى (Julien،1987) أن الأعمال الصغيرة هي الأعمال التي لا تمثل نموذجا بسيطا أو مولودا لنمط معين من المؤسسات الكبرى، وإنما هي كيان لها واقعها المميز ووجودها الخاص، وهي باختصار من إبداع الإنسان للتكيف مع التعقيد.

ومن جملة هذه المعايير النوعية نذكر ما يلي:⁴

- **الاستقلالية:** والمقصود بها استقلالية إدارة وتسيير الـ م ص م، فالمالك عادة هو المسؤول عن تسيير اغلب وظائف المؤسسة.
- **الملكية:** حيث أن أغلبية الـ م ص م تابعة للقطاع الخاص، إذ تعود ملكيتها لفرد واحد أو مجموعة من الأفراد.

¹ - عثمان خلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 6.

² - أو بختي نصيرة، القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، 2011، ص 10.

³ - عثمان خلف، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ - بوكريف موسى، الإستراتيجية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

- الحصة السوقية: محدودية الحصة السوقية لـ م ص م وعدم هيمنتها و سيطرتها على الأسواق نظرا لضعف إمكانياتها وقدراتها التنافسية.
- طبيعة النشاط: يرتبط تحديد حجم المؤسسة بطبيعة نشاطها، حيث أن بعض القطاعات يعتمد على كثافة العمل والبعض الآخر يعتمد على كثافة رأس المال.

ثانيا: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- هناك مجموعة من الخصائص تتقاسمها م ص م والمميزة لها والتي يكون لها انعكاس ايجابي أو سلبي عليها ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:¹
- لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة؛
 - رغبة صاحب المشروع في المغامرة والمخاطرة؛
 - استقلال صاحب المشروع؛
 - تأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكه؛
 - وجود علاقات مباشرة مع العملاء؛
 - مرونة أكبر في تغيير مجال النشاط؛
 - قلة البدائل المتاحة للتمويل؛
 - صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع؛
 - تمويل النمو من مصادر داخلية؛
 - ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.²
- يتضح من الخصائص السابقة أن هناك عوامل مساعدة، وأخرى معوقة لهذه المشروعات، فمن الخصائص الايجابية المميزة للمشروعات ص و م مرونتها ووجود علاقات مباشرة وشخصية مع العملاء والعاملين، بينما يعوقها مثلا مواردها المحدودة التي تحد من قدراتها المالية والإنتاجية والتسويقية وغيرها.
- ومن الخصائص الأخرى التي تتميز بها م ص م بأنها تشكل موردا هاما بالنسبة للمؤسسات الكبرى (حالة المقولة من الباطن)، كما أنها تتميز بهيكل تنظيمية اقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة، وقدرتها على استيعاب العمالة بالإضافة إلى توجيهها إلى الأسواق المحدودة التي لا تثير اهتمام المشروعات الكبرى.
- وهناك من يصنف خصائص م ص م بصفة عامة إلى ثلاثة مجموعات حسب الخصائص التنظيمية والإدارية والفنية والتكنولوجية على النحو التالي:³

¹ - هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2002، ص ص

23-22 .

² - بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008، ص.94.

³ - أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة " مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 ص ص 41_45

● الخصائص التنظيمية:

تتسم م ص م بخصائص تنظيمية تميزها عن غيرها من المشروعات الكبيرة، حيث تتميز أهم خاصية تنظيمية في ملكية هذه المشروعات بأنها غالبا ما تكون على هيئة تنظيمية فردية يقوم بإدارتها شخص غالبا ما يكون مالك المشروع ولديها عدد محدود من العاملين. كما يلاحظ أن الشكل التنظيمي بالنسبة لهذه المشروعات غالبا لا يبقى طويلا على ما هو عليه، فقد يكون صغير الحجم مرحليا ثم ينمو من حيث حجم الوحدة ذاتها وعدد العمال المستخدمين فيه.

● الخصائص الإدارية:

توجد لدى م ص م خصائص إدارية تميزها حيث نلاحظ أن مالك المشروع الفردي أو شركاء المتضامنين للمشروع هم المديرون وغالبا ما تكون خبرتهم و ثقافتهم الإدارية محدودة، ويركز المدير في هذه المشروعات على التخطيط قصير الأجل، كما يتولى أداء عدة وظائف في آن واحد.

● الخصائص الفنية والتكنولوجية:

تتسم الآلية في هذا النوع من المشروعات بأنها بسيطة في الغالب، وكثيرا ما يعتمد العمل فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة، لذا كان لها الدور الكبير في امتصاص البطالة، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يحتاج في كثير من الأوقات إلى مصادر تمويلية كبيرة لا تقدر عليها هذه المشروعات.

ويلخص كل من الباحثين Julien et Marchesnay (1991) خصائص م ص م فيما يلي:¹

- الحجم الصغير؛
- مركزية وخصوصية التسيير؛
- تخصص ضعيف العمل؛
- إستراتيجية حدسية بدون أي تشكيل أو صياغة وأكثر حوارية؛
- نظام معلومات داخلي وخارجي بسيط.

المطلب الثاني: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد التعرف على مفهوم وخصائص م ص و م، لا بد من تسليط الضوء على أهمية هذه المشروعات في نمو وتطور اقتصاديات الدول، فبعد تأكيد العديد من الباحثين على ضرورة تخصيص مبادئ ومفاهيم ملائمة لهذه المشروعات، انطلقا من إدراكهم للمكانة التي أصبحت تحظى بها هذه المشروعات في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. فتظهر الإحصاءات والدراسات العلمية سعة انتشار الأعمال الصغيرة وتزايد أهميتها على الرغم من كثرة المشروعات الكبيرة، إذ أصبح دورها لا يقل أهمية عن دور هذه الأخيرة، فلقد تمكنت المشروعات (ص) من

¹ - مداح عرابي الحاج، التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 افريل 2006، ص.1060.

الانتشار في العديد من القطاعات الاقتصادية، ولكن هيمنتها تختلف من قطاع إلى آخر، إذ أنها أصبحت تشكل مصدرا مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي فدراسات كثيرة في الولايات المتحدة وفي بريطانيا أظهرت أن الأعمال الصغيرة تخلق وتستحدث وظائف جديدة أكثر بكثير من الأعمال متوسطة الحجم والكبيرة.

فتشير بعض الإحصائيات إلى أن م ص م تمثل نحو 90% من إجمالي المؤسسات في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم هذه المشروعات بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.¹

ففي الولايات المتحدة الأمريكية قدرت إدارة الأعمال الصغيرة عدد المشروعات الصغيرة في أمريكا بحوالي (22.9) مليون مشروع سنة 2002، 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص، وأكثر من نصف الدخل القومي، كما تمثل 80% من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي.

وفي اليابان تعد م ص و م أساس الاقتصاد الياباني حيث تمثل حوالي 99.4% من عدد المشروعات بها وتستخدم أكثر من 84.4% من إجمالي العمالة في اليابان.² كما تعد مصدرا مهم للتنافس والمبادرة الذاتية والإبداع، فالدراسات العلمية تظهر بان أكثر من ثلث براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية المسجلة سنويا يعود إلى الأفراد وأصحاب المشروعات (ص).

كما أن هناك دراسات أخرى منشغلة في مسألة دور المشروعات (ص) في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه. بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشرات عديدة دالة على أن م ص م هي المسيطرة مستقبلا، وبذلك تدحض الاعتقاد السائد سابقا أنه لا مكان في الاقتصاد إلا للمؤسسات الكبيرة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:³

- 1- انتشار نظام الامتياز (Franchise) *؛
 - 2- الثورة التكنولوجية وتسهيل إقامة مؤسسات صغيرة؛
 - 3- التحول إلى اقتصاد المعرفة؛
 - 4- انتشار صيغ العمل عن بعد؛
 - 5- تنامي التزعة الريادية وإقامة الأعمال الصغيرة؛
 - 6- تزايد الاهتمام بدعم المقاولاتية واحتضان الإمكانات الإبداعية.
- تمثل المؤشرات السابقة تزايد أهمية المشروعات الصغيرة، لما تتمتع به من مزايا تجعلها أساسية لنمو الاقتصاد .

¹ - ميساء حبيب سلمان، مرجع سبق ذكره، ص.41.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة : أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص.63-69.

*- نظام الامتياز (Franchise) : وهو عقد تمنح بموجبه مؤسسة حق استغلال اسمها التجاري لمؤسسة أخرى في صنع منتجات وبيعها.

- ويمكن القول بان هذه المشروعات يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن أن نلمسها من خلال النقاط التالية:¹
- تغطي م ص م جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي.
 - تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.
 - تشارك في حل مشكلة البطالة، حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.
 - تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية، وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق نمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.
 - قدرة هذه المشروعات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة، إضافة إلى قدرة هذه المشروعات على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة.
 - قدرة هذه المشروعات على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة.
 - تخصص هذه المشروعات في العمليات الإنتاجية أو الخدمائية التي قد تحجم المؤسسات الكبرى عن القيام بها.
 - قدرة هذه المشروعات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية.
 - دعمها للاستهلاك المحلي.
 - مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة، تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسة الصغيرة أقل من مثلتها في المؤسسة الكبيرة.
 - دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية.
 - قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة.
 - وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية.
 - المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات.
 - دورها الايجابي في تنمية الصادرات.²

المطلب الثالث: المقاولاتية وعلاقتها بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد ارتبط مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمفهوم المقاولاتية كمحرك لهذا التوجه، وازداد الاهتمام بالمقاول باعتباره الشخصية المحورية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من الأبحاث والتحليلات من مختلف الزوايا النظرية والمنهجية، كما أنه من الصعب التوصل إلى تعريف مناسب ودقيق للمقاولاتية، كونها

¹ - نبيل حواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص ص. 77-81.

² - ميساء حبيب سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 43-46.

ظاهرة معقدة ومركبة تتفاعل فيها الكثير من العوامل الشخصية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والمؤسسية ويمكن التعبير عن هذه العوامل من خلال المركبات التالية لفهم وتحليل الديناميكية المقاولاتية وهي:¹

- المكون الفردي (المقاول) من ولماذا؟

- المكون السياقي، كيف؟ ويشير إلى السياق المقاولاتي.

- المكون الإطار: أين؟ ومتى؟ تحديد الإطار العام للفعل المقاولاتي.

- المكون الوظيفي: مجال الكفاءات.

ولقد أكد MC Clelland (1987) على أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد، ليس المال أو التكنولوجيا وإنما ذوي الأفكار الريادية والمبتكرة، وفي السياق نفسه يؤكد Maslow (1968) على أن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توافر المقاولين وأصحاب الأفكار الابتكارية المتميزة.²

وتعود الاهتمامات الأولى بالمقاولاتية كمجال بحثي لكل من Jean, Richard Cantillon (1725), Baptiste Say (1883)، بفضلهما وضعت الخطوات الأولى، وبعدها تمكن Shumpeter (1934) من إرساء تلك الخطوات في الطريق الصحيح وبين أهمية المقاول في قلب الديناميكية الاقتصادية، فالمقاول هو المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي بفضل قدرته على التصور وتشغيل التوليفات الجديدة للموارد الإنتاجية كمصدر للمنتجات الجديدة واستخدام الطرق الجديدة للإنتاج والتنظيم وفتح أسواق جديدة، فالمقاولين هم الأشخاص الذين لديهم القدرة على تعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق، والتي عبر عنها Shumpeter بمصطلح "التدمير الخلاق" والتي تسمح بالنظام الاقتصادي بالتطور.

ومن جهته أكد Kirzner (1973) على دور المقاول في الحصول على الأفكار والمعلومات واستخداماتها كما أشار Knight (1921) إلى أهمية عامل عدم التأكد في اتخاذ قرارات المقاول، بينما Mark casson (1982) تبني وجهة النظر المتمثلة في أن المقاول يتمتع بالقدرة على جمع البيانات بطريقة تؤدي إلى خلق فرص لتحقيق الربح، وأنه يعمل كمسير للموارد المحدودة، بينما كانت مساهمة الدراسات السلوكية لظاهرة المقاولاتية ذات أثر بارز ومن أهمها دراسة MC Clelland (1961) والذي تساءل لماذا بعض المجتمعات تتطور بصفة أكثر ديناميكية عن غيرها؟ فحسبه يرى أن المعايير والقيم التي تقود المجتمع تلعب دورا هاما في المقاولاتية، وأبرز هذه القيم الحاجة إلى الإنجاز.³

وهناك من الدراسات التي اعتبرت المقاولاتية كظاهرة مركبة، وقيمة ناتجة عن تفاعل لثلاثة أبعاد أساسية:⁴

¹- Henri Capron, **Entrepreneuriat et création D'entreprises**, Edition de Boeck Université, Bruxelles, 2009, p30.

²- فؤاد نجيب الشيخ، يحيى ملحم، وجدان محمد العكاليك، صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن، سمات وخصائص، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 5، العدد، 2009، ص 497.

³- قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص ص 4-9.

⁴- Versartre Thierry, Sapporta Bertrand, **création d'entreprise et entrepreneuriat**, édition de l'ADRG, Janvier 2006, p96.

- البعد المعرفي (Cognitive): يتعلق بالرؤية الإستراتيجية للمقاول والتعلم من الخبرات السابقة.
 - البعد الهيكلي (Structurale): يضع المقاول ومؤسسته في ارتباط وطيد، وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المؤسسة ومنشئها.
 - البعد التنسيقي (Praxéologique): يشكل الرابط بين البعدين السابقين، ويسمح بقراءة أفعال المقاول من أجل التموّج بالمقارنة مع الأطراف ذات المصلحة .
- وفي واقع الأمر فإن تنوع وتعدد التيارات والمدارس الفكرية التي حاولت تحديد مفهوم ظاهرة المقاولاتية يجعل منها مفهوما متعدد الأشكال ومثيرا للجدل والنقاش، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة مقاربات أساسية حاولت تفسير هذه الظاهرة والمتمثلة في:¹

1- المقاربة الوظيفية (L'approche Fonctionnelle):

هذه المقاربة ترمي إلى فهم تأثير إنشاء المؤسسة ودور المقاول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وتهتم بوظائف المقاول، وتدعى أيضا بالمقاربة الاقتصادية.

2- المقاربة القائمة على استعدادات الأفراد:

وانتشرت هذه المقاربة في بداية الخمسينات من القرن الماضي، واستمدت أسسها من ميادين علم النفس وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والقائمة على فرضية أن "المقاولين يختلفون عن غير المقاولين"، فهي مقاربة اهتمت بالخصائص الشخصية واستعدادات الأفراد للمقاولاتية، فمن بين الخصائص التي تميز المقاولين نجد: الحاجة للإنجاز، الحاجة للاستقلالية الذاتية، الإبداع... إلخ.

3- المقاربة المرحلية (approche processuelle):

انتشرت في بداية التسعينات من القرن الماضي، واعتمدت على مفاهيم مستعارة أساسا من علوم التسيير ونظرية المنظمات، فلقد أقر (Gartner 1988) بعدم كفاية مدخل السمات*، واقترح دراسة الأعمال التي يقوم بها المقاول، وبالتالي "أصبح البحث يركز حول ما يقوم به المقاول وليس من هو المقاول"، وتهدف هذه المقاربة إلى فهم سياق إنشاء المؤسسة الجديدة، وبالتالي يمكن ملاحظة أن المقاربتين السابقتين ركزت على المقاول، أما المقاربة المرحلية فركزت على السياق المقاولاتي.

ومن ثمة يمكن النظر إلى إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة كشكل من أشكال المقاولاتية، هذه الأخيرة التي يمكن تعريفها من خلال هذا المنظور بأنها " مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة، معناه النشاطات التي

¹ - Jean-Michel, Degeorge et al, 100 Fichier sur l'entrepreneuriat Edition Bréal, 2010, p14.

* - هذا المدخل الذي اعتمده المدرسة السلوكية وتبحث في إظهار السمات الشخصية للمقاول والتي تميزه عن بقية الأفراد، والتي تكون سببا في اتخاذ قرار إنشاء المؤسسة.

يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد (مادية، معلوماتية، بشرية... إلخ) من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل.¹

و تجدر الإشارة إلى أن قرار إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة عموماً يخضع إلى تأثير مجموعة من العوامل الأساسية وهي:²

✓ تأثير الخصائص الشخصية للفرد على احتمال إنشاء مؤسسته؛

✓ العامل الثاني يعالج مسألة مستوى تأهيل المنشئين؛

✓ العامل الثالث يفحص أثر القيد المالي والمساعدات على إنشاء المؤسسة؛

✓ العامل الرابع يدرس تأثير المحيط على إنشاء المؤسسة؛

✓ العامل الخامس يهتم بحساسية سياق إنشاء المؤسسة مقابل الدورات الاقتصادية والفرص التكنولوجية.

كما استطاع الباحثين (Luchsinger and Bagby (1984 أن يميزا بين نوعين من المشروعات الصغيرة، الأول يعنى بالمشاريع الصغيرة التقليدية المستقرة وهي المشاريع التي لا تعمل بممارسات إبداعية أو تسويقية جديدة، أما النوع الثاني فيعنى بالمشاريع الصغيرة النامية، وهي المشاريع التي تسعى إلى النمو المستمر، من خلال الاعتماد على الأفكار الجديدة المبتكرة، والمقاولاتية من وجهة نظر الباحثين غالباً ما تتلمسها في المشاريع الصغيرة النامية.³

إن الاهتمام بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المبادرات المقاولاتية يحتاج في واقع الأمر إلى إطار مؤسسي (هيئات الدعم، تشريعات منظمة، الدعم الحكومي... إلخ) وذلك لتوجيه هذه المشروعات بصفة أكثر فعالية، ونظراً لتعدد مسيرة إنشاء هذه المشروعات فهي بحاجة إلى ما يعرف بالمرافقة (L'accompagnement) من خلال نشاط العديد من الهيئات التي عملت على دعم ومرافقة م ص م، ولقد انتشرت بشكل كبير في الدول المتقدمة في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، وتوفر هيئات الدعم والمرافقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أشكالاً مختلفة من الدعم والتي تركز غالباً في الجوانب التالية:⁴

◆ **الدعم المالي:** إذ حاولت هذه الهيئات معالجة مشكلة عدم كفاية الأموال اللازمة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة أو التوسع في النشاط.

◆ **شبكات النصح والتكوين:** من خلال حزمة من خدمات الاستثمار والنصح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها غرف التجارة وغرف الحرف، بتقديم عروض تكوينية لصالح المقاولين والمقبلين على إنشاء وتسيير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

¹- فوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

² - Henri capron,op,cit,p39.

³- مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال (المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية)، عالم الكتاب الحديث، ط1، إربد، 2010، ص44.

⁴- فوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص104.

♦ **الدعم اللوجستيكي:** وذلك بتوفير مقرات لنشاط هذه المشروعات، وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة.

وتعتبر تجربة حاضنات الأعمال (**Les Incubateurs**) من أبرز هيئات الدعم والمرافقة، والتي تسعى إلى تذليل الصعوبات أمام هذه المشروعات، وتزويد من فرص نجاحها واستمرارها، إضافة إلى قدرة هذه الحاضنات على توجيه وإرشاد المقاولين، وذلك باحتضان أفكارهم وتوجيههم لإنشاء مشاريعهم، وبحسب الدراسات لوحظ أن 87% من المشاريع الناشئة الناجحة استفادت من الحاضنات، مقابل 44% من المشاريع نجحت دون تلقي دعم من حاضنات الأعمال.¹

المطلب الرابع: مراحل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ليس بالأمر السهل كما يراه البعض، بل يحتاج إلى الكثير من التفكير والوقت والجهد، إلى جانب ما يتطلبه الأمر من إمكانيات سواء المتعلقة بتمويل المشروع أو المرتبطة بكفاءات ومهارات الأفراد القائمين على المشروع، ولهذا فإن إنشاء مؤسسة هو نتاج توليفة بين فكرة وشخصية فرد ما من جهة، وبين إمكانياته المتاحة وتلك التي يمكن الحصول عليها من جهة أخرى، فعملية الإنشاء تجمع العديد من العوامل انطلاقاً من المؤسس الذي يمثل العنصر الأساسي وحجر الزاوية في عملية الإنشاء، إلى البيئة المحيطة به، والجهات المساعدة في عملية الإنشاء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.²

وتعد مرحلة ما قبل انطلاق المشروع هي بمثابة مرحلة المفتاح "**La phase de clé**" في سيرورة إنشاء مؤسسات جديدة، وفي هذه المرحلة يمكن لهياكل الدعم أن تلعب دوراً أساسياً إذا استهدفت وتكيفت مع الاحتياجات الخاصة لهذه المشروعات، لذا فإن التحضير لإنشاء المشروع يظهر كمرحلة ذات أولوية، وكلما كان التحضير أكثر أهمية وفعالاً سيجنب الجهود غير المجدية، وكذلك يعزز من فرص البقاء، وتعبير آخر يمكن

القول أن الفعل المقاولاتي ليس منتوج الصدفة "**L'acte entrepreneurial n'est pas le fruit de hasard**".

ولقد دعم هذه الفكرة كل من الباحثين (Marchesnay et Fourcade 2000)، حيث أشارا إلى أن "انطلاق مؤسسة صغيرة جديدة لا يمكن أن يكون عملاً ارتجالياً، بل يتطلب ويحتاج إلى عدد من ساعات الدراسات، والتفكير، والاستشارة، والبحث قبل أن نستقبل أول زبون...".³

¹ - وفاء ناصر الميريك، نورة جاسر الجاسر، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة في المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر، 2014، ص15.

² - غيتي نسرين، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص20.

³ - Stéphane Foliard, **Le Financement Bancaire des créateurs de très petites Entreprises**, Thèse du doctorat en sciences de Gestion, université Jean Moulin, Lyon 3, 2008, p130.

ويعتمد نجاح أي مشروع استثماري بدرجة كبيرة على المهارة في التقاط الفكرة أو الفرصة الواحدة لإنتاج سلعة ما أو لتقديم خدمة جديدة أو قديمة يحتاجها المستهلك ويحقق رضاه وتطلعاته، وعلى ذلك فإن المرحلة الأولى لدراسة المشروع وقبل اتخاذ أية خطوات فعلية لتنفيذه هي على جانب كبير من الأهمية، حيث تمثل القاعدة أو الأساس الذي سوف يقوم المشروع عليها في مراحلها التالية.¹

ويمكن توضيح مراحل إنشاء المشروع الصغير وفق الخطوات التالية:

1- إيجاد فكرة المشروع:

تعتبر الفكرة الاستثمارية أساس نجاح المشروع والخطوة الأولى في مسار الإنشاء، إذ تعبر عن موضوع النشاط أو السبب الذي ستنشأ المؤسسة لأجله، ومتى كانت الفكرة ناجحة وقابلة للتطبيق ميدانيا، كلما زاد ذلك من احتمال نجاح المشروع والعكس صحيح. ويمكن أن تطور هذه الفكرة إلى مشروع من خلال الخطوات التالية:²

• توليد الأفكار:

إن الوصول إلى فكرة المشروع الصغير هي نقطة البداية والأساس لنجاحه، وقد تتولد لدى الفرد بعض الأفكار نتيجة عدة عوامل، لا يمكن حصرها كلها لأنها تختلف من بيئة لأخرى، وعموماً يمكن أن تكون الفكرة من أحد المصادر التالية:³

- خبرة المقاتل وحياته المهنية السابقة؛

- الزبائن كمصدر الأفكار الجديدة؛

- المؤسسات المتواجدة على مستوى السوق؛

- التطورات و الابتكارات التكنولوجية؛

- الأفكار المأخوذة من السفريات الخارجية؛

- البحث النظامي عن فرصة أعمال من خلال بعض التقنيات كالعصف الذهني* (Brainstorming).⁴

كما من الممكن أن يتيح توافر المعلومات التالية فرصاً تشجع المقاتل على توليد فكرة للمشروع الصغير:⁵

✓ وجود طلب على منتجات موجودة بالفعل في السوق محلية كانت أو مستوردة، ولكن المعروض منها لا يرقى لمستوى الكفاءة المطلوبة (فجوة نوعية).

¹- منير أحمد عرفة، مرجع سبق ذكره، ص5.

²- صندرة سايب، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة، 2015/2014، صص.14-18، على الموقع:

<http://www.univ-constantine2.dz/files/CV-enseignants/creation-entreprises.pdf>

³ - Versartre Thierry, Sapporta Bertrand, op.cit.p330

*-طريقة العصف الذهني تساعد على تقديم الأفكار الجديدة، بصورة جماعية وذلك من خلال جلسة مفتوحة يشارك فيها مجموعة الأفراد في طرح الأفكار.

⁴ - Emile-Michel Hernandez, L'entrepreneuriat: Approche théorique, Editions L'Harmattan, Paris, p61- 91.

⁵- هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص58.

✓ زيادة عدد السكان في المنطقة التي ينشأ بها المشروع، وهو ما يعني اتساع السوق نتيجة زيادة الرغبات والحاجات (فجوة كمية).

✓ الاستفادة من بنوك الأفكار التي تطرحها بعض الجهات بمقابل، أو مراكز البحوث.

• صياغة الفكرة:

ويقصد بها القدرة على شرح الفكرة والتعبير عنها بشكل واضح يحدد معالمها ويصف مكوناتها، ويتطلب التعبير عن الفكرة مشاركة الآخرين حتى تنضج ويمكن وضع تعريف لها، ثم تصنيفها وفقا لمجال النشاط.

• تقييم الأفكار:

ليس بالضرورة أن تكون كل فكرة مشروعاً ناجحاً، وحتى تكون الفكرة الاستثمارية قابلة للتنفيذ لا بد أن تتطابق هذه الفكرة مع الواقع والحقيقة السوسيو اقتصادية، وهو ما يطلق عليه بالفرصة الاستثمارية، فهذه الأخيرة تعرف بأنها " الفكرة الإيجابية التي يمكن تنفيذها وتحقيق عائد مناسب للمستثمر"¹. وفي واقع الأمر لا يكفي حماس صاحب الفكرة لها، بل لا بد أن تخضع للتقييم، وفق معايير محددة تساعد على الاختيار السليم للفكرة المناسبة، ويمكن تقييم الفكرة من خلال المعايير التالية:²

✓ المعيار المالي: مدى قدرته المالية لتحويل الفكرة إلى مشروع.

✓ المعيار التسويقي: جاذبية الفكرة ووجود طلب كافي في السوق للمنتجات.

✓ المعيار البشري: توفر الكفاءات البشرية للمشروع.

✓ المعيار الشخصي: مدى حماس المقاول ورغبته في القيام بالمشروع.

✓ المعيار المعرفي: خبرات ومعرفة المقاول في مجال المشروع.

2- تحليل واختبار الفكرة الاستثمارية:

إن تحليل واختبار الفكرة الاستثمارية يعني قياس مدى قدرة هذه الفكرة على إرضاء وجذب اهتمام المتعاملين الاقتصاديين (الزبائن بالدرجة الأولى)، وتعتبر هذه المرحلة عملية معقدة فهي تستلزم الإجابة على بعض التساؤلات المرتبطة بجمع المعلومات حول الزبائن والأسواق المحتملة، وتتضمن عملية اختبار الفكرة العناصر التالية:³

✓ البحث عن العوامل الأساسية للنجاح.*

✓ دراسة التطور المتوقع لهذه العوامل.

¹ - محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، 2001، ص33.

² - محاضرات في المقاولاتية، على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/f.../images/cours_online/cour-eco.pdf ، تاريخ

التصفح: 2018/02/11.

³ - Robert Parin, Stratégie pour le création d'entreprise, 9 eme édition, paris, 2001, p p 83-84.

* - وتعني البحث عن الخصائص الأساسية التي لها تأثير كبير على نجاح المشروع، مثل المهارات التسييرية، المحاسبية والتسويقية للمسيرين، إمكانية الحصول على الموارد المالية بسهولة، موقع المؤسسة بالنسبة للزبائن.

✓ تقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للمشروع.

✓ تصور المشروع المستقبلي في حالة توقع انخفاض نقاط الضعف وزيادة نقاط القوة والعكس.

3- دراسة جدوى الفكرة المقترحة:

وتتمثل في مجموعة الدراسات التي تعد من أجل التحقق من أن المشروع المقترح يحقق الأغراض والأهداف التي ينشأ من أجلها، ويهتم المستثمر الصغير بدراسة الجدوى حتى يطمئن على أن نتائج إنفاق استثماراته المحدودة غالباً ستحقق له العائد الذي يقبله على هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى أن إعداد هذه الدراسة قد يكون أحد الشروط الرئيسية لحصوله على مساعدة الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.¹

كما أن إعداد دراسة جدوى لهذه المشروعات يتطلب توفر بيانات ومعلومات أساسية تشمل الجوانب السوقية والفنية، والمالية للمشروع، والتي سيتم تناولها بالتفصيل في البحث الموالي.

4- إعداد مخطط الأعمال:

إذا كانت دراسة الجدوى تدرس مدى إمكانية تنفيذ فكرة المشروع بالتعرف على جدواها الاقتصادية فإن مخطط الأعمال "Plan D'AFFAIRES" يأتي بعد إقرار جدوى تنفيذ المشروع ليرسم هذا المخطط الخطوات والمسار اللازم لتنفيذ وتجسيد المشروع، ويشكل المخطط أول خطوة يقوم بها المقاول من أجل الشروع في نشاطه فهو يعتبر الشكل الكتابي للمشروع المقاولاتي الذي يتبلور في وثيقة شاملة ومتكاملة تعطي صورة واضحة عن المشروع، ويبين أن المشروع المقترح يمكن أن يحقق قيمة كافية قابلة للتوزيع من أجل الحصول على دعم المتعاملين وإقناعهم بإمكانيات النجاح، لذا يمكن القول أنه بمثابة دليل للطريق الواجب قطعه في انجاز المشروع.²

5- مرحلة الانطلاق:

بعدها ينتهي المقاول من دراسة فكرته وتحليلها والاختيار بين البدائل الممكنة والقيام بدراسة الجدوى التفصيلية، وبناء على مخطط الأعمال الذي قام بإعداده يمكن له الانطلاق في النشاط، ولكن لا تنته مهام المقاول بمجرد انطلاق المشروع، بل المهمة الأكبر ستكون في متابعة نشاط المشروع وتنفيذه.³

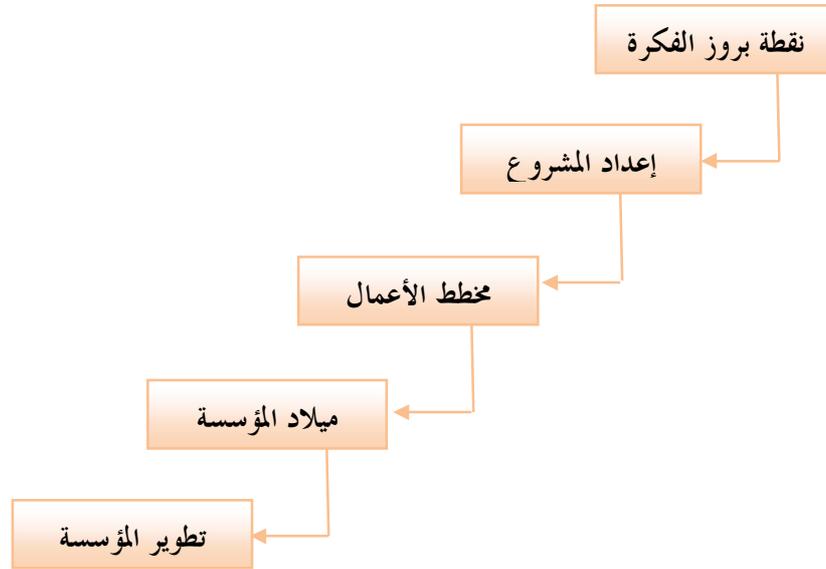
ويمكن تمثيل الخطوات السابقة والتي تبين مسار إنشاء مؤسسة صغيرة في الشكل التالي:

¹ - هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - صندرة سايب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 25-27 (بتصرف).

³ - هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

شكل رقم (1.3) : مسار إنشاء مؤسسة



المصدر: لهوري سعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة نظرية وتطبيقية، مذكرة ماجستير في التسيير، جامعة بومرداس، 2007/2006، ص.31

المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي دراسة الجدوى التفصيلية أهمية كبيرة بوصفها إحدى المراحل الأساسية، وتقدم الأبعاد المختلفة للمشروع الاستثماري بشكل مفصل وتحليل أعمق، كما أنها توفر المعلومات الأساسية التي تساعد على التقييم واتخاذ القرار الاستثماري، وسنحاول من خلال هذا البحث الكشف عن جوانب هذه الدراسة وتكييفها مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الدراسة التسويقية

تشكل دراسة الجدوى التسويقية المدخل الرئيسي لدراسة فرص الاستثمار واتخاذ قراراتها النهائية، والنتائج التي تنتهي إليها تمثل القاعدة التي على أساسها يتم قرار التوقف أو الاستثمار في استكمال المراحل التالية لدراسة الجدوى التفصيلية للمشروع. ومن بين ما تركز عليه الدراسة التسويقية القيام بما يعرف بتحليل السوق الذي يعد النشاط الرئيسي للبحث في نطاق الاستثمار وبرامج الإنتاج الممكنة والتكنولوجيا اللازمة، وفي الكثير من الأحيان اختيار الموقع المناسب، كما تهتم أيضا الدراسة التسويقية بتوصيف السلعة أو الخدمة التي سيقدمها المشروع ومعرفة مدى تقبل السوق لمنتجات المشروع.

وقبل التعرف على خصوصية الدراسة التسويقية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة نشير في البداية أولا إلى أهداف دراسة الجدوى التسويقية على وجه عام بغض النظر عن حجم المشروع.

أولاً: أهداف دراسة الجدوى التسويقية

يتمثل الهدف النهائي من دراسة الجدوى التسويقية في تقدير حجم الطلب الكلي على منتجات المشروع المقترح، ويتضمن هذا الهدف العديد من الأهداف الفرعية الأخرى تتمثل في:¹

1- توصيف السوق الفعلي والمتوقع: ويتحقق ذلك من خلال:

- ✓ تقدير وتوصيف حجم الطلب المتوقع.
- ✓ تقدير وتوصيف حجم العروض حالياً.
- ✓ تقدير حجم الفجوة بين المطلوب والمتاح.
- ✓ تقدير وتوصيف الفرص التسويقية الخاصة بالفرص الاستثمارية محل الدراسة.
- ✓ تحديد درجة المنافسة السائدة في السوق والمتوقع أن تكون سائدة في المستقبل.
- ✓ تحديد المنتجات البديلة والمكملة وأسعار كل منها مقارنة بأسعار المنتجات محل الدراسة.
- ✓ مدى التشتت والتركيز الجغرافي للسوق.
- ✓ اتجاهات الطلب الداخلي والخارجي ومعدل نموه.

2- توصيف المستهلكين الحاليين و المحتملين: ويتحقق ذلك من خلال:

- ✓ إعداد المستهلكين الحاليين والمحتملين وتوزيعهم بين الأسواق والمناطق التسويقية المختلفة.
- ✓ أذواق وتفضيلات المستهلكين.
- ✓ الخصائص الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والمالية للمستهلكين.
- ✓ معدل الاستهلاك الحالي والمتوقع من المنتجات محل الدراسة.

3- تحديد الملامح العامة للسياسات التسويقية: ويتم ذلك من خلال دراسة:

- ✓ سياسات التسعير المختلفة وأنظمة الدفع والسداد.
- ✓ سياسات التوزيع والترويج.
- ✓ مواصفات الجودة وطرق التعديل فيها.

ثانياً: مميزات النشاط التسويقي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتسم نشاط التسويق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية:²

- 1 . أن للمشروع الصغير يخدم سوقاً ضيقاً ومحدوداً نسبياً مما يؤدي إلى:
 - ✓ القرب من العملاء، وتقديم خدمات شخصية لهم، وتكوين علاقات صداقة معهم.
 - ✓ توافر المعرفة الدقيقة عن السوق والعملاء، مما يقلل الجهد المبذول في بحوث التسويق.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

² - هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

- ✓ التركيز على الخدمات المقدمة للعميل كميزة تنافسية بدرجة أكبر من التركيز على المنافسة السعرية.
2. نتيجة عدم القدرة على الإنتاج والشراء الكبير، ترتفع تكلفة إنتاج الوحدة مما يزيد من سعرها.
3. تحد القدرة المالية للمشروع من القيام ببرامج الترويج أو الاعتماد على الوكالات الإعلانية إذا كانت مكلفة.
4. يعتمد الترويج أساساً على البيع الشخصي، وعلى العملاء الراضين عن منتجات المشروع.
5. إمكانيات التسويق محدودة نتيجة للشراء والتخزين بكميات قليلة.
- يتضح من الخصائص السابقة أن عملاء المشروع الصغير يتواجدون في سوق يجب تحديده وتقسيمه بدقة حيث يصعب على المشروع الصغير أن يقدم منتجاته لجميع الأسواق نظراً لمحدودية إمكانياته، لذا فإن المشروعات الصغيرة متوسطة تبحث عن فجوة تسويقية تلائم إمكانياتها من خلال التخصص في نشاط معين، والعمل على إشباع حاجات زبائن محددين من طرفها والتركيز على ذلك النشاط وتطويره، فالتنوع في مجموعة المنتجات يكون غير مجدياً ويشتت من الجهود التسويقية لهذه المشروعات، وهذا ما ينسجم مع فكرة ما يعرف بانعدام اقتصاديات المجال (Déséconomies de Champ) في حالة م ص م التي تبحث عن فجوة (ثغرة) تسويقية محددة ومتخصصة (Une niche Spécialisée). وإضافة إلى ذلك فإن هذه المشروعات تميل إلى الأنشطة التي تكون فيها اقتصاديات السلم ضعيفة، فتركز بشكل كبير على الخدمات، كما أن وجودها في أسواق تتميز بالتغير السريع والاضطراب، يجعلها في حالة ترقب وعدم تأكد وهذا يتطلب موارد إضافية وقابليتها للزوال أكبر كلما كانت أكثر تبعية وارتباط لعدد قليل من الزبائن والموردين.¹

ثالثاً: تحليل السوق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يكتسي تحليل السوق أو ما يعرف ببحوث السوق أهمية بالغة من أجل تحديد مفهوم التسويق وصوغ إستراتيجية المشروع وتعرف بحوث السوق بكونها "تلك العملية التي تهتم بجمع المعلومات التي تخدم الخطة التسويقية، ويشتمل البحث التسويقي على عملية جمع وتحليل البيانات بصيغة نظامية حول المستهلكين والأسواق والمنافسين ومنتجاتهم وغير ذلك".² كما تجدر الإشارة إلى أن الخطة التسويقية للمشروع الصغير - والتي قوامها تحليل السوق - يجب أن تحقق أربعة أغراض وهي:³

- 1- تحديد حاجات العميل من خلال دراسة السوق.
- 2- يجب أن تحدد الأسواق المستهدفة التي يخدمها المشروع الصغير.
- 3- يجب أن تحلل الميزة التنافسية للمشروع وتبني إستراتيجية تسويقية اعتماداً على تلك الميزة التنافسية.
- 4- يجب أن تساعد في خلق المزيج التسويقي الذي يستجيب لحاجات ورغبات العميل.

¹ - حويو فضيلة، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص ص 59-61.

² - فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق، عمان، 2006.

³ - ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 118.

وانطلاقاً من المدخل الاستراتيجي في تحليل العمليات التسويقية فإنه يمكن خلق الميزة التنافسية في المشروعات الصغيرة من خلال:¹

- التركيز على المستهلك وتحليل سلوكه واحتياجاته ورغباته المتجددة.
- التركيز على الملائمة والتطابق مع احتياجات المستهلك.
- التركيز على الابتكار وتقديم كل ما هو مختلف عن المنافسين، ويصعب تقليده ومحاكاته.
- التركيز على طبيعة الخدمة المطلوبة والتي تحقق رضا المستهلك وولائه للسلعة.
- التركيز على السرعة في تقديم وعرض السلع والخدمات.

كما يمكن لصاحب المشروع الجديد تحليل السوق من خلال الخطوات الأربعة التالية:²

1- تجميع الحقائق والمعلومات عن السوق.

2- تنظيم الحقائق والمعلومات.

3- تحليل المعلومات والحقائق التي تم تجميعها.

4- إعداد وتطبيق خطة عمل متكاملة.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل السوق يشمل الجوانب التالية:³

• تقييم هيكل السوق المستهدفة:

تمثل الخطوة الأولى من عملية تحليل الطلب في تحديد السوق المستهدفة للمشروع، ووصف وتحليل هيكل هذه السوق، إذ يعتبر التحديد الواضح للسوق والتحليل النوعي لهيكل السوق أساسيين للبحث السوقي.

• تحليل العملاء وتجزئة السوق:

بعد تقييم هيكل السوق لا بد من تحديد العملاء واحتياجاتهم وسلوكهم، ولأن المشروعات الصغيرة غالباً

تستهدف جزء صغير من السوق فهي تقوم بتجزئة السوق وفق العديد من الأسس مثل:⁴

✓ الأساس الديموغرافي (العمر، الجنس، الدخل، المستوى التعليمي، المهنة، حجم العائلة...).

✓ الأساس السيكولوجي (السمات الشخصية، الدوافع، أسلوب ونمط الحياة...).

✓ الأساس الجغرافي (الإقليم، الطابع الحضري، أو الريفي، كثافة السوق...).

✓ الأساس السلوكي (الكمية المستخدمة، الاستخدام النهائي، المنافع المتوقعة، الولاء للعلامة التجارية

الحساسية للسعر).

¹ - فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 264.

² - عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 99.

³ - خليل الشماع، الجدوى التسويقية للمشروعات الجديدة ومشروعات التوسع، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 18، العدد 4، 2010، ص 25، 29..

⁴ - طاهر محسن منصور الغالي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2009، ص 401.

• تحليل قنوات التوزيع:

تعتبر قنوات البيع أو التوزيع السلسلة التي توصل المنتجين بالمستهلكين النهائيين، بالإضافة إلى ذلك تعد هذه القنوات أيضا قنوات معلوماتية بين المنتجين والمستهلكين، ويساهم اختيار قنوات التوزيع الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة مبيعاتها والحصول على حصة سوقية مناسبة.

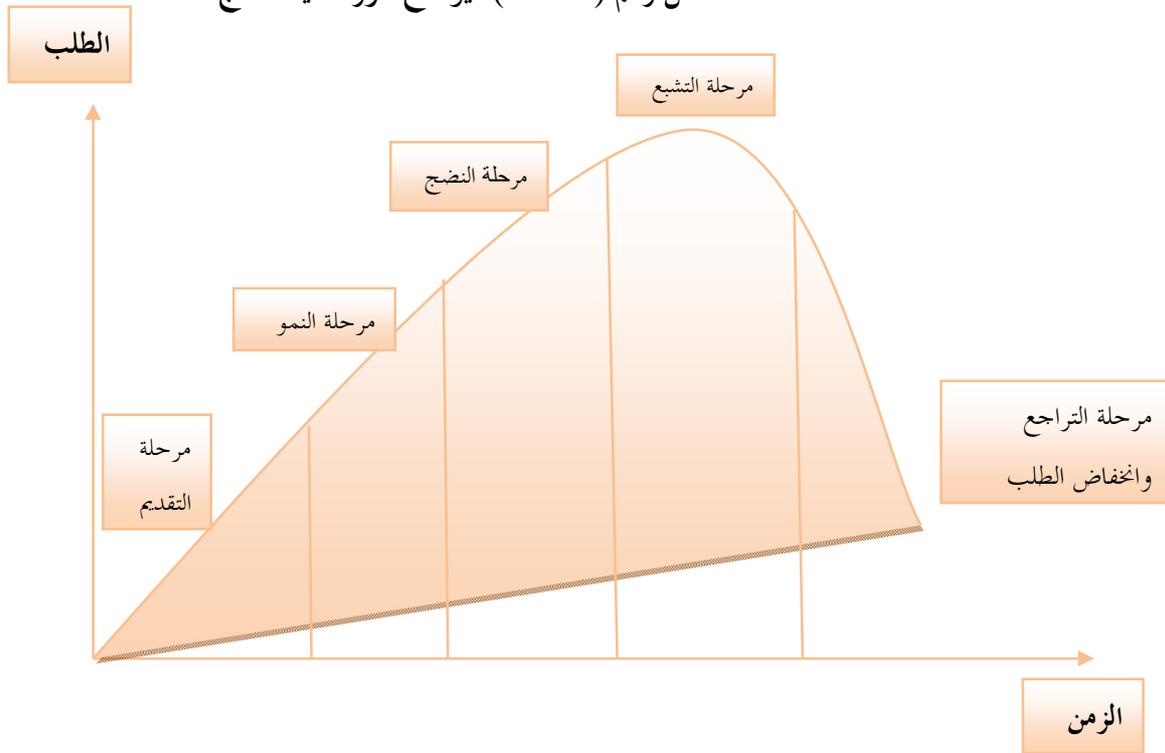
• تحليل أوضاع المنافسين ونواياهم:

يجب أن تؤخذ توجهات المنافسين أيضا في الاعتبار عند تقييم المشروع، والتعرف على كيفية استخدامهم للأدوات التسويقية، ونقاط القوة والضعف لدى المنافسين.

• تحليل للقطاع الاقتصادي:

لا بد أن يتضمن البحث السوقي تحليلا للظروف العامة التي يمر بها القطاع الذي ينتمي إليه المشروع أو من المعروف أن النشاط الاقتصادي بشكل عام يمر بمراحل تعرف في علم التسويق بدورة حياة المنتج أو المنشآت ويفضل أن يكون إنشاء المشروع الجديد متزامنا مع مرحلتي النمو والنضج، ومن الخطورة بمكان اتخاذ قرار إنشاء مشروع جديد في قطاع صناعي يمر بمرحلة التثبيح أو التراجع في الطلب على منتجاته و اشتداد المنافسة أو مواجهة تطورات تكنولوجية حادة.¹

شكل رقم (2.3) : يوضح دورة حياة المنتج



المصدر: أحمد غنيم، قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظريا وتطبيقيا، المكتبات الكبرى، القاهرة، ط1، 1998، ص16.

¹- يحيى عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص119.

رابعاً: المزيج التسويقي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ضمن متطلبات الدراسة التسويقية لا بد من تطوير مزيج تسويقي ملائم ومناسب لإشباع حاجات الزبائن في السوق المستهدف، وتسعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ذلك من خلال العناصر المكونة لهذا المزيج وهي:¹

● تخطيط المنتجات:

أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقدم منتجات استهلاكية للزبائن المباشرين، مع إمكانية تقديم منتجات صناعية، وتسعى هذه المشروعات إلى البحث عن المنتجات الملائمة والتي تشبع رغبات واحتياجات عملائها، كما تحاول تطوير هذه المنتجات بما يحقق ميزة تنافسية كبيرة لتمييز منتجاتها عما تقدمه المشروعات الكبيرة والذي غالباً ما يتصف بالتنميط.

● التسعير:

وذلك لتحديد مستويات الأسعار وطريقة السداد والخصومات المناسبة لقدرات العملاء الذين تم تفضيل التعامل معهم في أسواق محددة وفي ظل ظروف منافسة معينة، وتعاني المشروعات الصغيرة أحياناً من عدم قدرتها على المنافسة السعرية نتيجة صعوبة ترشيد التكاليف للحد الذي يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة بسبب وفورات الحجم، كما أنها لا تستطيع تحمل منح ائتمان لعملائها لفترات طويلة نظراً لضعف قدراتها المالية، لذا تركز المشروعات الصغيرة في منافستها على منتجها والخدمات المصاحبة له.

● الترويج:

وهذا الخلق حالة من المعرفة والفهم لمنتجات المشروع، ويضم المزيج الترويجي أربعة مكونات أساسية هي: الإعلان والبيع الشخصي وتنشيط المبيعات والنشر، ويمثل البيع الشخصي عنصراً مهماً في المزيج الترويجي للمشروع الصغير نظراً لضعف إمكانيات القيام بحملات ترويجية واسعة الانتشار.

● التوزيع:

من أهم مفردات المزيج التسويقي هو اختيار الأساليب وقنوات التوزيع الملائمة لغرض تصريف وإيصال المنتج إلى الأسواق والمستهلكين بطرق فعالة وكفوءة، ومن أهل العوامل التي تؤثر في اختيار قناة التوزيع من حيث كونها مباشرة أم غير مباشرة نجد ما يلي:² سعر المنتج، عدد العملاء، مدى حاجة المنتج إلى خدمات ما بعد البيع درجة تعقد المنتج، عدد المنتجات ومدى تنوعها، كمية الإنتاج.

وبالنسبة للمشروع الصغير فإنه يعتمد على التوزيع المباشر إذا كانت منطقة التوزيع محدودة في نطاق عمل المصنع أو المتجر... إلخ، أما في حالة اتساع منطقة التوزيع فغالباً ما يعتمد على الوسيطاء لصعوبة تحقيق الانتشار عن طريق إنشاء فروع جديدة للمشروع الصغير لضعف إمكانياته المالية.

¹ - هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص 129، 130.

² - مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 149.

وتجدر الإشارة إلى أن بحوث التسويق تخدم جميع عناصر المزيج التسويقي، حيث يتطلب النجاح في وظيفة التسويق والاستمرار في القيام بالدراسات والبحوث لتوفير المعلومات حول الجوانب المؤثرة على البرنامج التسويقي للمشروع كالأسواق والعملاء والمنتجات والمنافسين والبيئة المحيطة، وفي المشروع الصغير يتم توفير هذه المعلومات بشكل غير رسمي، حيث لا يتم القيام ببحوث تسويق منظمة ولكن صاحب المشروع الصغير يوفر المعلومات المساعدة على تكوين المزيج التسويقي المناسب لعملائه بطرق معظمها شخصية عن طريق العملاء والموردين وغيرهم.¹

المطلب الثاني: الدراسة الفنية

تمثل دراسة الجدوى الفنية ركنا هاما من أركان دراسة الجدوى التفصيلية للمشروعات، والتي تقوم استنادا إلى البيانات والمعلومات والنتائج المتوصل إليها في دراسة الجدوى التسويقية، وتنصرف إلى تحديد الاحتياجات الفنية للمشروع الجديد اللازمة لإنشائه وتشغيله.

وتعرف دراسة الجدوى الفنية للمشروع على أنها " مجموعة من الاختبارات والتقديرية و التصورات المتعلقة ببحث مدى إمكانية إقامة المشروعات الاستثمارية فنيا وتنطوي على مجموعة من الدراسات التي يمكن من خلالها التأكد من جدوى وسلامة تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية من عدمه".²

وتتبع أهمية هذا النوع من الدراسات من أن نتائجها تستخدم في عدة مجالات منها:³

✓ تساعد بيانات الدراسة الفنية في تقدير رأس المال المطلوب للمشروع.

✓ تساعد بيانات الدراسة الفنية في تحديد المواقع البديلة للمشروع.

✓ تحدد الدراسة الفنية الحجم الممكن للمشروع، والآثار المترتبة على ذلك.

✓ تحديد مصادر الحصول على الاحتياجات.

كما أن عدم الاهتمام الكافي بالدراسة الفنية يمكن أن تنجم عنه مجموعة من الآثار السلبية من بينها ما يلي:⁴

أ- ظهور اختناقات بين خطوط الإنتاج، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوازن والتناسق بين مراحل الإنتاج

المختلفة للمشروع الواحد وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد القومي.

ب- اختيار بعض الأساليب الفنية غير الملائمة من الناحية الاقتصادية والفنية .

ج - ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا.

¹- هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص130.

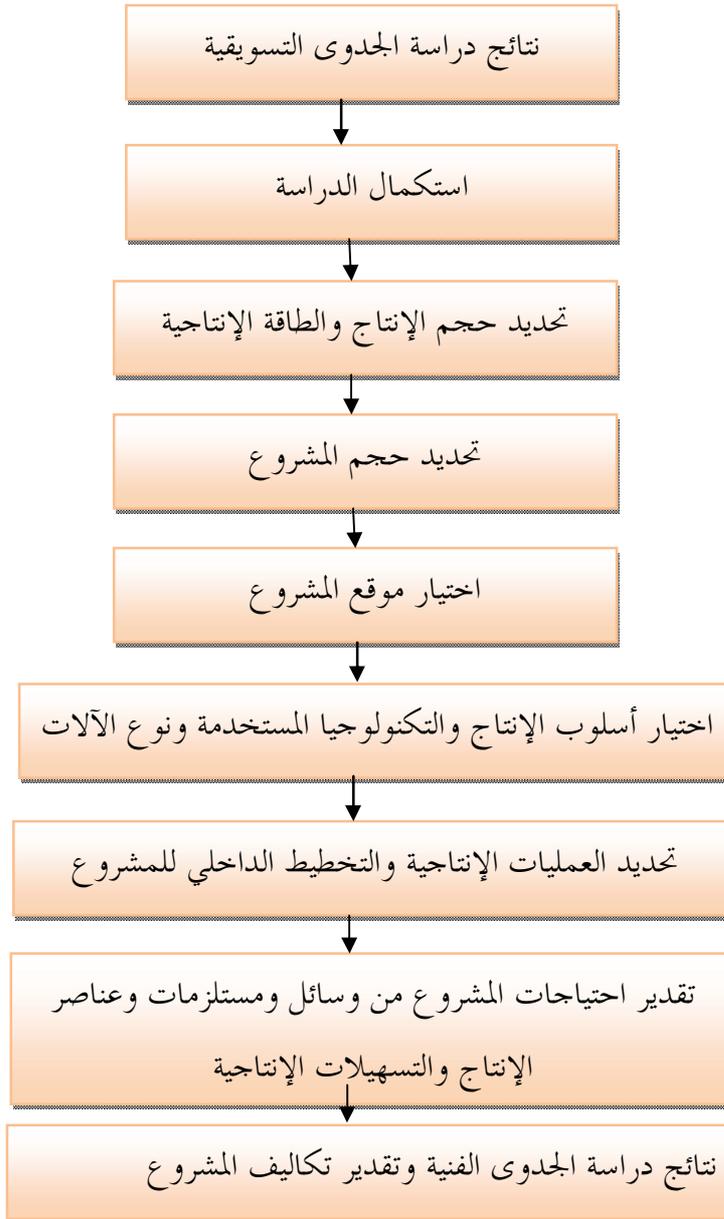
²- فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص89.

³- محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص62.

⁴- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص102.

وتركز الدراسة الفنية على كل ما يتعلق بإنشاء المشروع من حيث تحديد حجمه، تحديد حجم الإنتاج اختيار موقع المشروع، اختيار أسلوب الإنتاج الملائم وتحديد العمليات والمعدات، والتخطيط الداخلي للمشروع وتحديد الاحتياجات من المواد والعمالة، وتقدير تكاليف المشروع، والشكل التالي يوضح مراحل دراسة الجدوى الفنية:

شكل رقم (3.3): مراحل دراسة الجدوى الفنية



المصدر: فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ومن خلال الشكل السابق يتضح أنّ الدراسة الفنية تمر على مجموعة من المراحل، وتتطلب تجميع معلومات ذات أهمية لتحقيق أهداف المشروع، وهذه المعلومات ذات علاقة بمكونات الدراسة الفنية والتي يمكن التعرف عليها في العناصر التالية:

1- تخطيط الطاقة الإنتاجية للمشروع الصغير:

يعتبر قرار تخطيط الطاقة الإنتاجية من القرارات الإستراتيجية على التي تؤثر قدرات المشروع الصغير على تحقيق أهدافه في الأجل الطويل وهي تتعلق بما يلي:¹

(أ) - حجم المشروع ومستوى الطاقة الإنتاجية المناسبة.

(ب) - التسهيلات الإنتاجية المطلوبة: والمتمثلة في: المباني والتجهيزات، المعدات والآلات، العمال، المواد الخام والطاقة.

ويتوقف تخطيط الطاقة الإنتاجية على عدة عوامل هي:²

- حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع والسابق تحديده عند دراسة الجدوى.
- إمكانيات التمويل المتوفرة لدى صاحب المشروع، والتي هي في الغالب محدودة بالنسبة للمشروع الصغير مما ينجم عنها تفضيل أحجام معينة من الطاقة الإنتاجية تتطلب مستويات منخفضة من الإنفاق الرأسمالي.³
- اقتصاديات حجم التشغيل، حيث يجب اختيار مستوى الطاقة الإنتاجية (حجم المشروع) الذي سيتحقق عنده تخفيض تكلفة الوحدة الإنتاجية إلى أقل حد ممكن.

ويجدر الإشارة إلى أن تحديد نظام الإنتاج المناسب للمشروع يمكن من تحديد الطاقة الإنتاجية وغيرها من

القرارات المهمة، ومن أهم الخصائص التي يتسم بها الإنتاج في المشروعات الصغيرة هي:⁴

- إنتاج منتجات شخصية للعملاء (بالطلب)؛

- عدم القدرة على الإنتاج الكبير،

- ضعف القيام بالأبحاث والتطوير، نظراً لقلّة الموارد المالية والمتخصصين.

2- اختيار موقع المشروع الصغير:

يعتبر اختيار موقع المشروع من القرارات الهامة في دراسة الجدوى الفنية، وأحد العوامل المساهمة في نجاح أو فشل المشروع، كما أنّ الخطأ في اختيار الموقع له تبعات كبيرة و خسائر مادية ومالية يتحملها مالك المشروع الصغير.

¹- مروة أحمد، نسيم برهم، مرجع سبق ذكره، ص 183.

²- هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³- محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

⁴- هالة محمد لبيب عنبة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

وتتم دراسة الموقع عادة على مرحلتين:¹

(أ) - تحديد المنطقة الجغرافية التي سيقام عليها المشروع.

(ب) - تحليل الموقع داخل حدود هذه المنطقة.

ومن الممكن توافر عدة مواقع داخل المنطقة الجغرافية، لهذا تعمل الدراسة الفنية على اختيار الموقع الملائم

داخل هذه المنطقة، ويتأثر اختيار موقع المشروع الصغير بجملة من العوامل نذكر أهمها:²

- القرب من الأسواق والزبائن لتصريف الخدمات والسلع، وكذلك القرب من مصادر المواد الأولية وذلك بغرض تخفيض تكلفة النقل، وعدم تحمل المشروع تكلفة التخزين خاصة إذا كانت المواد سريعة التلف.
- مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والتي تحمل المهارات والمعارف الكافية والملائمة لطبيعة العمل.
- القرب من الطرق الرئيسية وتوافر النقل والمواصلات، وكل تسهيلات البنية التحتية الأساسية.
- الأراضي وتكلفة المساحات المطلوبة لإقامة المشروع والتوسع المحتمل في المستقبل.
- مدى توفر الأموال الكافية لاختيار موقع يلي متطلبات المشروع الصغير.
- طبيعة العمل ونوع النشاط.
- درجة التوطن الصناعي، وهي تمثل مؤشر لمعرفة مدى توطن الصناعة في المنطقة.³

3- تخطيط العملية الإنتاجية:

ويتم من خلالها التعرف على تفاصيل المشروع الفنية والهندسية، وتحديد الإمكانيات المطلوبة والتسهيلات

اللازمة، وتشتمل على العناصر التالية:

● تحديد العمليات الإنتاجية:

وذلك بالتعرف على العمليات الواجب إنجازها للحصول على المنتج المطلوب.

● اختيار الآلات والمعدات:

عند المفاضلة بين البدائل المختلفة من الآلات والمعدات يجب مراعاة عدة أسس ومعايير من أهمها:⁴

- الطاقة الإنتاجية المقدرة للمشروع.
- مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من المشروعات.
- مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من الآلات والمعدات.
- تكاليف التشغيل والصيانة للآلات.
- مدى الحاجة إلى نوعية معينة من العمالة المدربة.

¹- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص52.

²- طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 382-383

³- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁴- نفس المرجع، ص105.

ويجب أن نشير إلى أن ضعف إمكانيات التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجعل من الصعوبة عليها أن تحصل على المعدات الإنتاجية الحديثة.

• اختيار أسلوب الإنتاج الملائم:

توجد عدة بدائل للفنون الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، ولكل أسلوب تكاليفه ومتطلبات تشغيله، وتهتم الدراسة الفنية بتحليل المزايا المختلفة لطرق الإنتاج المتاحة، واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للمشروع، وفي الغالب نميز بين أسلوبين في الإنتاج وهما:¹

- أسلوب كثيف رأس المال: وهو الأسلوب الذي يعبر عن الكثافة الرأسمالية بنسبة الأصول الرأسمالية الثابتة لكل عامل في الصناعة، فكلما زادت هذه النسبة كلما كانت الصناعة بصدد الاعتماد على أسلوب الكثافة الرأسمالية في الإنتاج والعكس صحيح.

- أسلوب كثيف العمل: وهو الأسلوب الذي ينخفض فيه معامل رأس المال إلى عدد العمال، وهو أسلوب يتلاءم مع الدول التي تعاني من نقص في رأس المال ووفرة في الأيدي العاملة الماهرة.

• التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية:

مهما كانت بساطة العملية الإنتاجية وصغر حجم المشروع، فإن على صاحب المشروع الصغير أن يحدد مواقع المعدات والآلات وأماكن العمل، وأماكن تخزين مستلزمات الإنتاج، ويعتبر سوء التنظيم الداخلي للتسهيلات الإنتاجية ذو أثر على كفاءة استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة والوقت المستغرق لخدمة الزبون.²

4- تقدير احتياجات المشروع من مستلزمات وعناصر الإنتاج:

لابد من إعداد قائمة باحتياجات المشروع من الأيدي العاملة والمستلزمات المادية للإنتاج، فتحتاح العملية الإنتاجية توفير المواد الأولية بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المناسبة، إلى جانب ذلك يعتمد تحديد احتياجات المشروع من العمالة على حجم المشروع ونوع الآلات ومستوى التقنية المستخدم والعمليات الإنتاجية المطلوبة ولأن المشروع الصغير يعاني في الغالب من النقص في الموارد المالية فإنه يواجه صعوبات في الحصول على المواد الأولية، وكذا استقطاب المهارات والخبرات المطلوبة للعملية الإنتاجية.³

5- تقدير تكاليف المشروع:

يتم في هذه المرحلة ترجمة الجوانب الفنية والهندسية للمشروع إلى الجوانب المالية والمتمثلة في تقدير تكاليف المشروع والتي تنقسم إلى نوعين:⁴

¹- علي شريف، محمد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص 340-341.

²- مروة أحمد، نسيم برهم، مرجع سبق ذكره، ص 186.

³- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁴- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 130-133.

– **التكاليف الاستثمارية:** وهي تمثل التكاليف اللازمة لإقامة وتجهيز المشروع حتى يصبح معداً للبدء في التشغيل وتتضمن بدورها رأس المال الثابت والذي يحتوي على الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة، ورأس المال العامل والذي يمثل القيمة اللازمة لتشغيل المشروع لمدة دورة إنتاجية واحدة، ويتضمن مجموعة الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل.

– **تكاليف التشغيل:** وتمثل في تكاليف العمليات الإنتاجية من مواد أولية وطاقة محركة وأجور عمال وصيانة وتسويق وخلافه.

المطلب الثالث: الدراسة البيئية

أمام الوعي والقلق المتزايدين إزاء المشاكل البيئية والعواقب الإيكولوجية، أصبح البعد البيئي حالياً من أهم المعايير الحاسمة في قرار تنفيذ المشروع الاستثماري، فلم تعد المعطيات والمعلومات البيئية معياراً للاختيار فقط، بل هي التي تتحكم في معايير الاختيار الأخرى المستعملة في المفاضلة بين البدائل عند صنع القرار.

إن العلاقة بين البيئة والمشروع ليست علاقة من جانب واحد فهي علاقة تبادلية، حيث يوجد آثار للبيئة بكل مكوناتها في المشروع، كما أنه يوجد أثر للمشروع في البيئة سواءً كان هذا الأثر إيجابياً أو سلبياً، وبالتالي فإن التحليل الشامل لدراسة الجدوى البيئية للمشروع من الضروري أن يأخذ الأثرين بعين الاعتبار.

وتعرف دراسة الجدوى البيئية على أنها "عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان".¹

وفي الواقع فإن وضع الآثار البيئية في مرحلتي إعداد أو تكوين المشروع هي الطريقة الأكثر تأثيراً لتجنب أخطاء البداية والتصميم التي يمكن أن تصبح صعبة ومكلفة لأن تصحح فيما بعد في حياة المشروع. ويزداد الاهتمام بالآثار الاجتماعية والبيئية التي تنتج عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بازدياد الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات في النمو، فلم يعد الأمر مقتصرًا كما كان في السابق على دراسة التأثيرات البيئية للمشروعات الكبيرة. فلقد بينت التجارب في العديد من الدول الصناعية المتقدمة منها والنامية ضرورة تبني المدخل البيئي في إعداد وتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتكمن أهمية دراسة الجدوى البيئية في العناصر التالية:²

– ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من السلطات المختصة ومنح التراخيص المناسبة.

– استبعاد اختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يتعذر إصلاحها.

¹ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 185.

² - يحيى عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 79.

- توافي منازعات بيئية بين ملاك المشروع وأطراف أخرى.
 - تحقيق مصلحة المستثمر خصوصاً فيما يتعلق بطلب التمويل من الجهات الدولية.
 كما أن الهدف الأساسي من دراسة الجدوى البيئية هو التعرف على العوامل البيئية المحيطة بالمشروع والتنبؤ بها، وتحديد آثارها والفرص التي تتيحها، والقيود التي تفرضها بما يساعد على تحقيق فعالية المشروع الاستثماري بالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة البيئية إلى التشجيع على إجراء تحقيق شامل وكامل ومتعدد التخصصات عن البيئة والأضرار المحتملة (الكمية والنوعية، الإيجابية والسلبية، الآنية والمستقبلية)، وتحديد الإجراءات الوقائية والتعويضية اللازمة وبدائلها وطرق معالجتها.¹

وتصنف المشروعات تبعاً لشدة الآثار البيئية المحتملة إلى ثلاثة أصناف هي:²

1- مشروعات القائمة البيضاء:

وهي المشروعات ذات الآثار السلبية على البيئة ولكن يمكن معالجتها بكلفة استثمارية قليلة.

2- مشروعات القائمة الرمادية:

وهي المشروعات ذات الآثار السلبية على البيئة ولكن يمكن معالجتها بكلفة استثمارية عالية.

3- مشروعات القائمة السوداء:

وهي المشروعات الضارة بالبيئة ولا يمكن تفادي الأضرار وغالبا ما يرفض هذا المشروع المقترح. ولأن الكفاءة والربحية ليستا كافيتين لاستدامة المشروع إذا تم تجاهل الجوانب البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل من دراسة التأثير البيئي للمشاريع الاستثمارية أمراً بالغاً في تحقيق هذه الاستدامة، لذا فإن تقييم الآثار البيئية للمشاريع يهدف إلى ضمان حماية البيئة ومواردها الطبيعية، والهدف بعيد المدى هو ضمان تنمية اقتصادية مستدامة، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية هي:³

- تحسين عملية اتخاذ القرار وضمان أن بدائل المشروع الجاري دراسته سليمة وقابلة للاستمرار بيئياً.

- إدراك كافة العواقب البيئية في أوائل مراحل دورة المشروع.

- تحديد أساليب تحسين المشروعات بيئياً، عن طريق منع آثارها السلبية أو تقليلها أو التعويض عنها.

- تحقيق درجة من المتابعة والمراقبة البيئية المستمرة، بما يضمن عدم انحراف المشاريع عن الخط البيئي المحدد لها.⁴

¹- أوسري منور بن حاج جيلالي مغرارة فتحية، مرجع سبق ذكره، ص 339.

²- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

³- أوسري منور، بن حاج جيلالي مغرارة فتحية، مرجع سبق ذكره، ص 346.

⁴- صالح العصفور، التقييم البيئي للمشاريع، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 3، يوليو، 2005، ص.06.

وتتم عملية تقييم الأثر البيئي بعدد من الخطوات الرئيسية والمتمثلة في:¹

1- تحديد الآثار: وتتطلب هذه الخطوة القيام بالآتي:

- تحديد العوائق الرئيسية التي تعترض تنفيذ المشروع.
- تحديد الخيارات المتاحة لتحقيق الأهداف الأساسية للمشروع.
- تحديد نطاق تقييم الأثر البيئي.
- تحليل المشروع الاستثماري بغية تحديد الطلب على الموارد والمخرجات وآثارها البيئية.

2- التنبؤ بالآثار البيئية:

وهي تنصرف إلى التنبؤ بحجم الآثار البيئية المتوقعة من المشروع الاستثماري المقترح.

3- تقييم الآثار البيئية:

وتتم بتقدير أهمية الآثار المتنبأ بها، وتحديد التكاليف والمبالغ الحقيقية المتعلقة بالموارد التي ترتبط بآثار المشروع على البيئة، ودمج هذه التكاليف والمنافع في التقييم البيئي للمشروع بقدر أهميته في قرار الاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من الآثار البيئية المتوقعة من تنفيذ المشروع وهي:

- الآثار الكمية: وهي نتائج المشروع على البيئة والتي يمكن ترجمتها في شكل نقدي.
- الآثار النوعية: وهي الآثار التي يصعب تكيمها والتعبير عنها نقدياً.

4- تقرير نتائج تقييم الأثر البيئي:

وهي آخر مرحلة يتم فيها كتابة تقرير حول نتائج تقييم الأثر البيئي ومصادر البيانات ومستويات الثقة والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمتطلبات والمخاطر المحتملة.

ويتوقف نجاح دراسة جدوى المشروعات الصغيرة على مدى صياغة المشروع بطريقة تتلاءم مع البيئة وضمان عدم انحرافه عن الخط البيئي المحدد له، ورغم أهمية إعداد الدراسة البيئية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن ضعف إمكانياتها المالية يجعلها تجد صعوبة في جمع المعلومات البيئية اللازمة، كما أن تقييم الآثار البيئية في هذه الحالة يستدعي إدراج التكاليف البيئية في حسابات اتخاذ القرار الاستثماري، والذي في الغالب ما يواجهه من قبل هذه المشروعات على أنها تكاليف زائدة لا تستطيع تحملها بإمكاناتها المحدودة، ورغم ذلك فإن إعداد الدراسة البيئية يشكل إحدى الأولويات في الحصول على التمويل والدعم من الجهات المانحة للتمويل لهذه المشروعات خاصة في الاقتصاديات المتقدمة.

¹- يحي عبد الغني أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

المطلب الرابع: الدراسة التمويلية

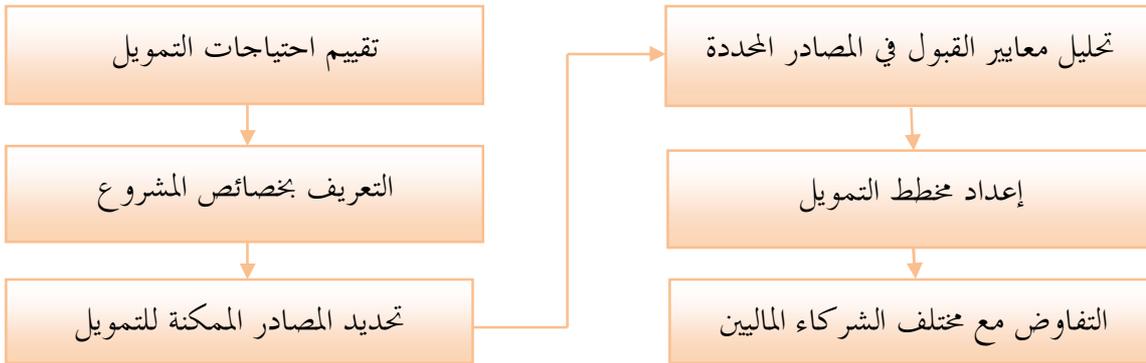
تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تحدد الرؤية المالية للمشروع بعد تقديم العناصر التسويقية والفنية والهندسية، وتهدف الدراسة التمويلية إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة وبتكلفة معقولة، وتحديد مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته.

ومن أجل تعظيم حظوظ النجاح، فإن البحث عن التمويل يجب أن يتم حسب سياق منهجي خاصة في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تواجه في العادة صعوبات في الوصول إلى الموارد المالية بشروط ميسرة فقد لا تنجح هذه المشروعات في الحصول على التمويل الضروري إما لأن أصحابها لم يقدموا المشروع بشكل صحيح، أو لم يوجه إلى المصدر الأفضل للتمويل.

أولاً: مراحل عملية البحث عن التمويل

إن إتباع المراحل الخاصة بالبحث عن التمويل يعد ضرورياً ومهماً لصاحب المشروع، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل رقم (4.3): مراحل عملية البحث عن التمويل



Source : Josée ST- Pierre, Robert Beaudoin, op.cit, p.216.

ومن الشكل السابق يمكن شرح هذه المراحل على النحو التالي:¹

➤ الخطوة الأولى: تقييم احتياجات التمويل

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نوعين من الاحتياجات التمويلية وهما:

- احتياجات قصيرة المدى: والمتعلقة بتمويل رأس المال العامل.
- احتياجات طويلة المدى: والمتعلقة بتمويل نفقات الاستثمار (الأصول الثابتة)، نفقات البحث والتطوير R&D، وتطوير السوق.

¹ - Josée ST- Pierre, Robert Beaudoin, op. cit, pp, 216-223.

كما يمكن تصنيف هذه المشروعات حسب حاجتها التمويلية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية منها مؤسسات أقل حاجة للتمويل وهي المؤسسات التقليدية والحرفية، ومؤسسات محدودة الأسواق تلجأ غالباً لتمويل نشاطاتها الاستغلالية والاستثمارية إلى مصادر تقليدية، وأخيراً مؤسسات صغيرة ومتوسطة إبتكارية بحاجة إلى أساليب حديثة ومرنة للتمويل لأنه يتعذر عليها الحصول على موارد مؤسسية تقليدية خصوصاً الاستدانة البنكية.¹

➤ الخطوة الثانية: تحديد خصائص المشروع الممول

وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

● الحجم النسبي للمشروع مقارنة بالمؤسسة:

مدى أهمية المشروع مقارنة بمجموع أصول المؤسسة، فكلما كانت هذه النسبة ضعيفة كلما كان الخطر ضعيف، وبالتالي البحث عن التمويل سيكون أسهل، كما يمكن ضمان التمويل الذاتي بالكامل للمشروع، وهذا ما سيجنب المؤسسة الارتباط بشركاء خارجيين.

● حجم المشروع:

ويؤثر ذلك على بعض الأطراف الممولة للمشروع، فالبنوك مثلاً لا تفضل إقراض المبالغ الصغيرة، لأنها لا تغطي مصاريفها (مصاريف التحليل والمتابعة).

● نوع الأصل:

إذا كان المشروع يحتوي على عناصر أصول ملموسة، يمكنه الحصول على قروض عقارية، وقروض لأجل والاعتماد الإيجاري، ولكن إذا كان مجموع المشروع قائم على عناصر أصول غير ملموسة، فإن مصادر الأموال السابقة تكون غير متوفرة، وبغض النظر عن الأموال الشخصية، يتبقى أمام المشروع خيار رأس المال المخاطرة.

● المردودية:

معدل المردودية المنتظر للمشروع يؤثر على مصادر الأموال المتوفرة، فمثلاً شركات رأس المال المخاطرة إذا كانت تنتظر في العادة مردودية أعلى من قيمة معينة على استثماراتها فإن هناك احتمال ضعيف لأن تقبل تمويل مشروعات تقليدية ذات مردودية متواضعة نسبياً، كما أن الجهات الممولة الأخرى تأخذ بالحسبان المردودية لأنها تؤثر مباشرة على القدرة التي على المؤسسة احترامها مع التزاماتها المالية.

● الصحة المالية للمؤسسة:

تأخذ الجهات الممولة بالحسبان الصحة المالية للمؤسسة الطالبة للتمويل، كما تريد هذه الجهات الممولة ضمان أن السيولة المتولدة من طرف المشروع الممول لا تؤثر سلباً على الصعوبات المالية للمؤسسة.

¹- سحنون سمير، فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر، دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص.63.

• مرحلة المشروع:

المرحلة التي يتواجد فيها المشروع ستؤثر على مختلف الجهات الممولة، فعندما يكون المشروع في مرحلة البحث والتطوير R-D، هناك مؤسسات قليلة جدا تزود المشروع بالأموال، فالخطر الإجمالي يكون مرتفع جداً في المراحل الابتدائية (التأسيسية) لارتفاع حالة عدم التأكد، وعندما يمر المشروع من مرحلة تصميمه الأولي ويصبح جاهزاً للدخول إلى السوق، توجد شركات رأس المال المخاطرة الأكثر تخصصاً في تمويل مرحلة الانطلاق. وفي مرحلة التوسع يزداد الاهتمام بالمشروع من طرف شركات رأس المال المخاطرة وكذا البنوك بشروط محددة.

➤ الخطوة الثالثة: تحديد مصادر التمويل حسب نوع المشروع

وتتمثل هذه الخطوة في الكشف عن مصادر التمويل حسب خصائص المشروع، ويجب على صاحب المشروع أن يسعى من أجل الحصول على كل المعلومات الضرورية حول مصادر التمويل الممكنة، لذا من الأجدر لصاحب المشروع أن يوجه إمكانياته وقدراته للاستفادة من أفضل شروط التمويل الممكنة لمشروعه.

➤ الخطوة الرابعة: تحليل معايير الاختيار

وتتمثل هذه الخطوة في مقارنة خصائص المشروع بمعايير الاختيار لمصادر التمويل المختلفة، فليس من الضروري دائماً اللجوء إلى العديد من مصادر التمويل لإنجاز المشروع، فهذا مرتبط بحجم المشروع ومدته، كما أن هناك بعض المقاولين يفضلون اللجوء إلى نفس الجهات الممولة من أجل تمويل مشاريعهم وفي كل مراحل تطور المشروع، ويتبع ذلك تخفيض معتبر لعدم التناظر في المعلومات* الممكن وجوده بين الطرفين. وبالنتيجة الحصول على شروط أفضل للتمويل.

➤ الخطوة الخامسة: إعداد مخطط التمويل

والذي يسهل من عمل صاحب المشروع في بحثه عن التمويل، كما أنه يحصي بالسنوات الاحتياجات والموارد المرتبطة بالمشروع، لذا فهو عبارة عن جدول تقديري يهتم المؤسسة لتراقب سياستها الاستثمارية وتماسيحها مع عملية التمويل.

➤ الخطوة السادسة: التفاوض مع مختلف الشركاء الماليين

وهي الخطوة الأخيرة وفيها يتفاوض صاحب المشروع حول شروط التمويل مع مختلف الجهات الممولة وبعض هذه التفاوضات تكون غير مجدية أو قصيرة نسبياً عندما يتعلق الأمر بأصل محل التعاقد يكون التمويل المطلوب فيه من الجهة الممولة خاضع لقواعد معرفة ومحددة مسبقاً، وهذه الحالة خاصة عند تمويل احتياجات رأس مال العامل المضمون من طرف حسابات الزبائن والمخزون والذي يخضع إلى معايير صارمة من طرف المؤسسات المالية. بينما مصادر تمويل أخرى يمكن أن تقدم تفاوضات أكثر طولاً وصعوبة خاصة في حالة لجوء المشروع إلى

* - عدم التناظر في المعلومات "L'asymétrie de l'information" وتشير إلى إمتلاك الجهات الممولة للمعلومات اللازمة حول المشروع الممول أو عدم تطابقها مع المعلومات التي يحتفظ بها المقاول ويتردد في الكشف عنها سواء كان ذلك لأسباب ضريبية أو تكاليف المنافسة... الخ، (لمزيد من التفصيل سيتم التطرق إلى ذلك في المبحث الرابع من الفصل).

الرفع في رأس المال والذي له متطلبات مختلفة عن ما هي لدى المؤسسات البنكية، ويجب التنويه إلى أن تقديم المقاولين كل المعلومات اللازمة للمستثمرين المحتملين يسهل أكثر في اتخاذ قرار دعم وتمويل المشروع.

ثانيا: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يشكل الاهتمام بتحديد مصادر التمويل للمشروع ليس فقط كأحد أهم العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري، ولكن أيضا في كافة مراحل إنشاء وتشغيل ونمو المشروع، ولهذا يجب البحث عن أفضل مصادر التمويل وأكثر ملاءمة لظروف وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم اختيار هيكل التمويل المناسب ويمكن التعرف على أهم مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

1- مصادر التمويل الداخلية:

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المصادر الداخلية للتمويل قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية وتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

■ رأس المال (الأموال الشخصية):

وتظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند تأسيس أو انطلاق المشروع، حيث انه يلجأ صاحب المشروع عند بداية أو تكوين مؤسسته بالاعتماد على أمواله الخاصة ومدخراته الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم رغبته في المخاطرة بأموال غيره، والمحافظة على الاستقلالية المالية.¹

■ التمويل الذاتي:

يعتبر من أهم مصادر التمويل المستخدمة من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل، ويلعب دورا هاما في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب ضعف مركزها المالي وصعوبة حصولها على الاقتراض، وكذلك بسبب عدم رغبة مسيري هذه المؤسسات في الدخول بالتزامات مالية يصعب مواجهتها نظرا لمحدودية إمكانياتها المالية، إضافة إلى عدم تمكن معظمها من اللجوء للأسواق المالية من اجل التمويل بواسطة طرح الأسهم والسندات بسبب صعوبة شروط الإدراج.²

ويكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال، والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة، في حين أن النوع الثاني فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق، ويشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها والتي حققها المشروع من مختلف نشاطاته والتي تبقى لديه بصفة دائمة أو لفترة طويلة، إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات.³

¹ ماجدة العطية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص 95.

³ نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2015/2016، ص 36.

2- مصادر التمويل الخارجية:

عادة لا تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

■ الائتمان التجاري:

وهو احد مصادر التمويل القصير الأجل الهامة الذي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المستثمر من المورد لمواجهة احتياجاته الجارية في حالة عدم كفاية رأس المال العامل، ويضمن هذا الائتمان استمرار المشروع الصغير في ممارسة نشاطه، كما يتميز بالمرونة لأنه عادة ما يزيد وينقص تبعاً لتغيرات حجم النشاط، كما أنه لا تترتب على هذا الائتمان أية أعباء إضافية ولا يحتسب عليه أية فوائد مهما طال مدة الائتمان، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليه؛ إذ أنه لا يتطلب أية إجراءات معقدة كما هو الحال في الائتمان المصرفي سوى المعرفة وتبادل الثقة بين المشروع والمورد¹.

■ الائتمان المصرفي:

ويمثل قروضا قصيرة الأجل يحصل عليها المشروع من البنك، وذلك من اجل تمويل احتياجاته القصيرة الأجل، ويمكن التعبير عنه بتلك الثقة التي يعطيها البنك للمؤسسة، بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال لفترة محددة ومتفق عليها مقابل فائدة معينة²، ويتوقف حجم استخدام هذا الائتمان على قرار المشروع الصغير بخصوص مدى الاعتماد عليه ودرجة توفره عند الحاجة إليه، بالإضافة إلى المركز الائتماني للمشروع طالب القرض من جهة وعلى شروط الاقتراض التي يطلبها المقرض من جهة ثانية.

■ التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر:

وهو يمثل أحد مصادر التمويل المستحدثة والذي يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الديناميكية، والتي تتميز بصعوبة تقدير عوائدها، وكذلك تمتاز بكثافة رأس المال البشري على الموجودات الملموسة، لذا فإنه يتعذر على المؤسسات المصرفية التقليدية أن تقدم حلاً لجهاة مشكلة التمويل لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية أو التي تكون في مرحلة البحث والتطوير، كما أن معظم مخرجات هذه المؤسسات لا يمكن استخدامها كوعاء لضمانات حصول على قرض مستقبلي، ومن ثمة تأتي الحاجة إلى مؤسسات رأس المال المخاطر التي تمتاز بكفاءة عالية وتمتلك تقنيات متطورة تلائم حاجيات هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم هذه الصيغة من التمويل على المساهمة في رأس مال المؤسسة وتقاسم الأرباح والخسارة، كما يمكن القول أن مؤسسات رأس المال المخاطر تمثل وسيط مالي متخصص في توفير رأس المال بصفة

¹- سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص. 106-107.

²- نسيم سابق، مرجع سبق ذكره، ص 39.

مؤقتة إلى جانب الجهود الفنية والدعم الاستراتيجي لفائدة مؤسسات تتميز باحتمال نمو لكنها تمتاز بدرجة خطورة مرتفعة، أملا في الحصول على أقصى مردود مستقبلي في المدى الطويل.¹

■ التمويل غير الرسمي:

يشكل هذا النوع أحد مصادر التمويل الخارجية الأكثر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب هذه المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة²، ويأخذ هذا التمويل العديد من الأشكال كالتحويل من الأصدقاء والعائلة (capital amical) جمعيات تناوب الادخار والائتمان* وغيرها من الأشكال.

■ التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سعى من الحكومات نحو ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بإنشاء بعض المؤسسات والهيئات الحكومية لتقديم الدعم المالي والفني لهذه المشروعات للتقليل من حدة المشكلات المالية، وذلك بتقديم القروض أو الإعانات المالية والتي تأخذ شكل قروض متوسطة أو طويلة الأجل منخفضة الفوائد أو إعانات مالية، أو قروض بدون فوائد.³

وللإشارة فإن لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل متوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل) يكون بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في رأس المال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة، وهذا ما يحتاج التوجه إلى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة.

■ التمويل الاسترجاري:

وهو أحد الطرق الحديثة في التمويل، حيث يقوم المشروع بدل شراء الأصل باسترجاره من مالكة أو مؤجره، فيكون له حق الانتفاع باستخدامه وينقسم إلى:

✓ **الاسترجار التشغيلي:** ويكون المؤجر عادة هو المسؤول عن صيانة الأصل والتأمين عليه، كما يتحمل مخاطر الاهتلاك والتقدم.

¹ - سحنون سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-86.

² - محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص 04.

* - جمعيات التناوب والادخار (Tantine a fond de solidarité): وهي عبارة عن جمع عدد من الإذخارات من عدد من الأفراد يشتركون في خصائص موحدة سواء على المستوى الاجتماعي أو المهني، لكي تصبح مبلغا كبيرا يستفيد منه كل فرد دوريا، وتتميز ببساطتها وسهولتها وعدم وجود تكلفة تمويل.

³ - عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2007، ص 15.

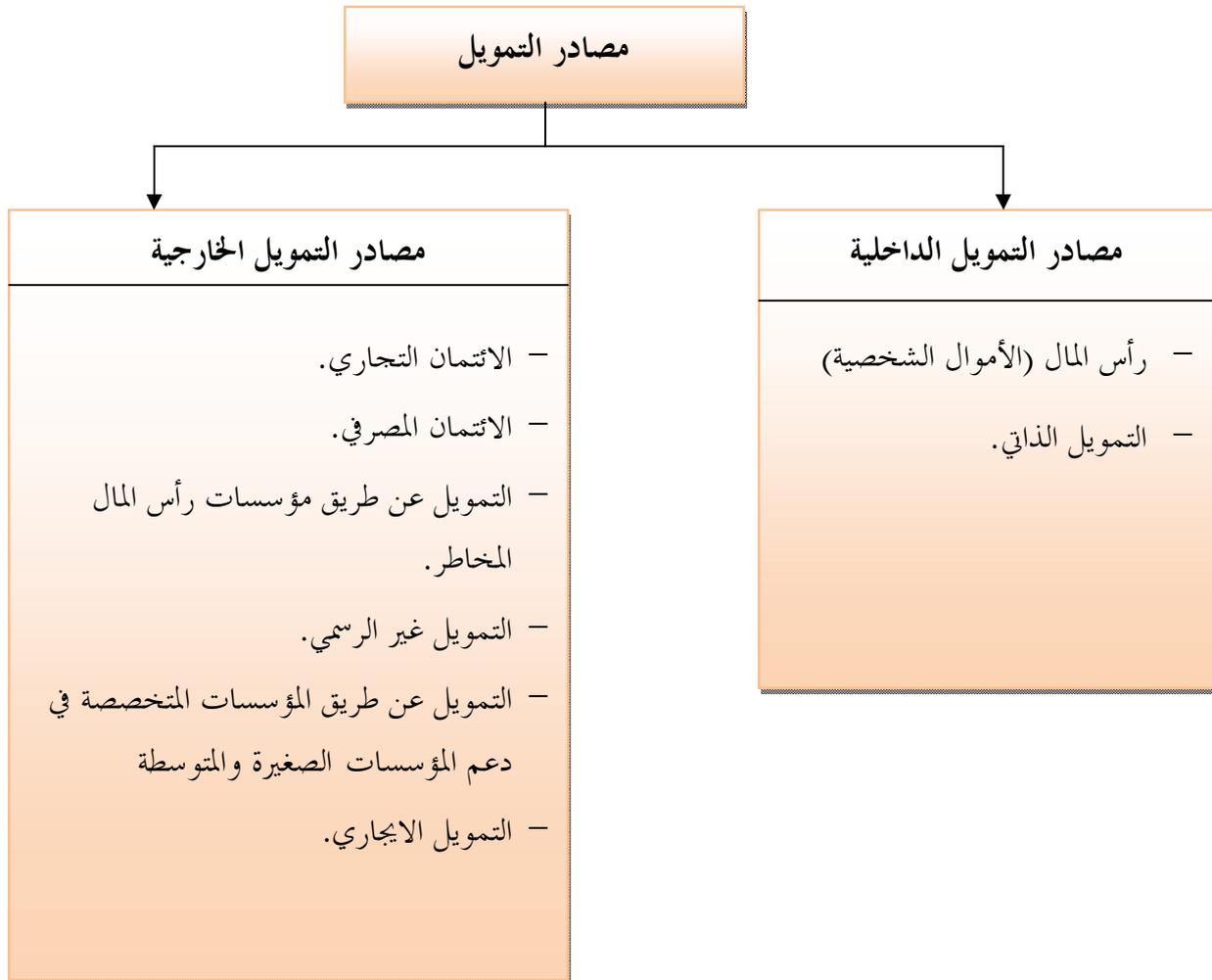
✓ الاستئجار التمويلي: يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر، ويأجرها له بعقد غير قابل للإلغاء لمدة طويلة، ويتم سداد الأقساط على مدى فترة العقد، ويأخذ الاستئجار التمويلي الصور التالية:¹

✓ التأجير المباشر: وفيه يتم إعادة الأصل إلى حالته بعد انتهاء مدة التأجير.

✓ التأجير مع الاحتفاظ بحق الشراء في نهاية مدة العقد.

ويمكن تلخيص مصادر التمويل السابقة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (5.3) : مصادر التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق

¹- أويس عطوة الزنط، أسس تقييم المشروعات، المكتبة الأكاديمية، الجزء الثاني، 1992، ص ص 257-258.

ثالثا: تكلفة رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تؤثر تكلفة التمويل على كافة الحسابات المالية والاقتصادية للمشروع وقدرته على المنافسة والنمو والاستمرار، وتؤثر أيضا تكلفة التمويل على القرار النهائي بقبول الاستثمار من عدمه، باعتباره مؤشر مرجعي لقياس ومقارنة ربحية المشروع والتي يتعين أن تتجاوز في حدودها الدنيا تكلفة التمويل.

ويتوقف مفهوم تكلفة رأس المال على ما يدفعه المشروع للحصول على رأس المال سواء كان في شكل قرض أو أسهم أو أرباح محتجزة... الخ، لاستخدامها في تمويل المشروع الاستثماري، كما يتوقف على معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون، هذا الأخير إذا كان غير معدلا بخطر المشروع فإنه لا يسمح بقياس بشكل صحيح للمردودية الذاتية للمشروع، فكلما كان المشروع أكثر مخاطرة، كلما ارتفع معدل العائد المطلوب.¹

وباعتبار أن قيمة المؤسسة مساوية إلى القيمة الحالية لمشروعاتها المستقبلية، فإن معدل الاستحداث (التحيين) المستعمل في المعادلة لحساب قيمة المؤسسة مرتبط بدرجة الخطر لكل مشروع استثماري.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليلة التنوع من حيث المشروعات الاستثمارية، فإن معدل الاستحداث لهذه المشروعات يكون مساويا لمتوسط معدل العائد للمؤسسة. وتوجد العديد من الطرق لتحديد هذا المعدل، ولكن بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الطريقة الوحيدة والتي تعتبر فعلا مفيدة في ظل غياب سوق منتظمة لتداول أسهمها، هي التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال وتعرف بتكلفة رأس المال وتحسب بمعدل العائد المتوسط لكل مصدر تمويلي مرجحا عن طريق أهميتها النسبية في التمويل الإجمالي.²

ويجدر الإشارة إلى أن تكلفة التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة بسبب عدم التماثل في المعلومات في هذا النوع من المؤسسات، فنقص المعلومات الكافية لدى المقرضين تقودهم إلى المبالغة في تقدير المخاطر، مما يجعلهم يطالبون بمعدلات فائدة مرتفعة ووضع شروط معقدة في التمويل.

المبحث الثالث : تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تحتل مسألة تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهمية خاصة ومحل نقاش للعديد من الباحثين المهتمين بما يعرف بالمالية المقاولاتية، وتشكل الخصائص التي تنفرد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتميزها عن المؤسسات الكبيرة مصدرا للخصوصية التي تحتلها عملية التقييم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، والتي يمكن تشخيصها من خلال التطرق في البداية إلى التعرف على الفروق الموجودة في السلوك المالي بين المؤسسات الكبيرة و م ص م ، ثم تسليط الضوء على أبعاد القرار الاستثماري ومعايير التقييم المستخدمة في تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ليأتي الدور في آخر المبحث على التعرف على طبيعة ومشاكل التقييم التي تتميز بها هذا النوع من المشروعات.

¹ - نفس المرجع، ص 258.² - Josée ST- Pierre, Robert Beaudoin, op. cit, pp, 130-135.

المطلب الأول : السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشير العديد من الدراسات أن التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف عن التسيير المالي للمؤسسات الكبيرة ، و أن المقاولين، الملاك المسيرين و منشئي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتبنون سلوكيات و يتبعون أهداف مختلفة عن تلك المعروفة في المؤسسات الكبرى ، و التعرف على هذا السلوك يمثل انطلاقا لتطوير المعارف الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و في واقع الأمر هناك عوامل متعددة تساهم في إنشاء هذه الفروق بين هذين النوعين من المؤسسات من حيث السلوك و الأهداف ، و يمكن أن نستدل بنتائج بعض الأبحاث لتوضيح ذلك :¹

ففي دراسة استقصائية أمريكية أجرت سنة 1983 — Cooley et Edwards حول خصوصيات السلوك المالي للمقاولين من خلال استقصاء أحرى لمجموعة من المالكين للمؤسسات الموزعة للمنتجات البترولية و قطع غيار السيارات ، حيث أغلبها يشغل أقل من 20 عامل ، و لقد لاحظنا أن أول هدف مبتغى من طرف المقاولين هو تعظيم الدخل الصافي للمؤسسة ، يليه هدف تعظيم نمو الدخل الصافي ، كما اتضح أن هدف تعظيم القيمة الصافية للمؤسسة يحظى بالمرتبة السادسة ضمن أولويات المقاولين ، مع الإشارة إلى أن هذه النتائج مستقلة عن حجم المؤسسة .

و يشير أيضا (Le Cornu et al (1996) أن التباين ما بين محيط المؤسسات الصغيرة و محيط المؤسسات الكبيرة يعد كافيا لتسجيل أن السلوكيات مختلفة بينهما، و من جهة أخرى هنالك مجموعة من الخصائص تجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متميزة عن المؤسسات الكبرى نذكر أهمها :²

✓ المؤسسة الصغيرة هي غالبا امتداد للمقاول ، بينما في المؤسسة الكبرى يوجد فصل طبيعي ما بين التسيير و الملكية.

✓ المؤسسة الصغيرة تواجه عدد محدود من خيارات الاستثمار و التمويل، و التي تخفض من إمكانيات التنوع (Diversification) .

✓ المؤسسة الصغيرة تتميز غالبا بموارد محدودة في مختلف المستويات .

✓ المؤسسة الصغيرة هي أكثر تعرضا لمشاكل السيولة المعتبرة عندما تكون قريبة من مرحلة النمو .

✓ التسيير المالي للمؤسسة الصغيرة مرتبط بقوة مهارات و معارف الفرد الواحد، و عدد قليل من الأفراد .

✓ إضافة إلى الهدف المالي، المقاول يتبع أهداف أخرى غير مالية (non Pécuniaire).

✓ لا يوجد سوق منظم لتداول الأوراق المالية للمؤسسات الصغيرة* .

¹-St – Pierre Josée, *La gestion financière des pme , théories et pratiques* , PUQ, Québec ,1999 ,p.18

²-Ibid., pp .18-19

* – ليس لها أسهم متداولة في البورصات المنظمة ، لا تملك قيمة سوقية جاهزة لأسهمها ، مصادر مالية أقل و الدخول إلى الأسواق العامة يعتبر مكلفا نوعا ما على البعض ، و مستحيل بالنسبة للشركات الصغيرة جدا.

✓ المقاول لا يتبع هدف وحيد كتعظيم الثروة الذي يتبعه المسير في المؤسسة الكبرى، بل يتبع أيضا أهداف متعددة و مختلفة و معقدة .

✓ المقاول يمارس حرية كبيرة في الوصول إلى أهدافه غير المالية عكس المسير في المؤسسة الكبرى، أين القيمة تتحدد عن طريق السوق، و يتم تقييم المؤسسة باستمرار تبعا للنتائج المحققة .

✓ لديها درجة عالية من المرونة في تصميم برامج التعويض انطلاقا من أن المالك يمكنه دمج دخله مع مصاريف المؤسسة من خلال تحليه بالمسؤولية غير المحدودة.¹

و ضمن اهتمامات الباحثين بالمشاكل المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أكد Ang 1992 أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس لها نفس مشاكل التسيير المالي للمؤسسات الكبيرة، إضافة إلى أنها تشكل مجموعا يتميز بعدم التجانس بشكل كبير لا يجعلها صنفا واحداً، و قدم الباحث تمثيل وجهة نظره بمجموعة من الوضعيات تظهر في مدلولها الخصائص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:²

- الجمع بين الموارد المالية للمقاول و موارد المؤسسة، يجعل من خطر الأعمال للمؤسسة مصاحبا بالخطر الشخصي للمقاول، فيفلاس المؤسسة يؤدي غالبا إلى إفلاس المقاول .

- الأمل في عمر جد قصير، المؤسسة الصغيرة احتمال توقفها عن النشاط لأسباب مختلفة مرتبطة بهشاشتها (فقدان عامل مهم، ضياع زبون مهم، توقف مؤقت عن العمل..).

- توسع العلاقات غير الرسمية، و وجود عقود ضمنية مرتبطة بتفضيل عدد من المقاولين غير الرسميين .

- ارتفاع خطر الوقوع في أخطاء بسبب نقص الخبرة، غياب أو بساطة التفاؤل المفرط للمقاول .

و في نفس السياق يضيف كل من الباحثين (1993) Mc Mahon et al مجموعة من المشاكل المالية

التي تشترك فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:³

- ضعف الرأسمالية الابتدائية (Sous-capitalisation initiale)
- مشاكل السيولة المتكررة .
- عدم القدرة في الحصول على التمويل الخارجي بشروط ملائمة .
- صعوبة ضمان خدمة الديون بشكل متكرر .
- هامش ربح غير كافي ، أو غير ملائم .
- صعوبة استخدام الأصول بطريقة مثلى .

¹-James S.Ang , **Small Business uniqueness and the theory of Financial Management** , the journal of Entrepreneurial Finance ,volume 1, December 1991 , p 05.

*- حسب Ang (1992) : لا توجد في هذه اللحظة نظرية مالية وحيدة قادرة على تفسير السلوكيات لأنواع مختلفة من م ص م ، (لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى :

Vincent Colot , pierre A . Michel, Vers une théorie financière adaptée aux PME, réflexion sur une science en genèse, revue Internationale PME, Vol.9,n°1,1996.

²- St - Pierre Josée, op.cit, p.07.

³- Idem.

- ويضيف Berryman (1982) بعض الصعوبات المعتادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي :¹
- التبعية الكبيرة للمؤسسة تجاه المالك المسير، عدم قدرة هذا الأخير على تفويض سلطته ، وتشكيل هيكله رسمية.
 - سلطة سوق محدودة لأن م ص م تخترق قطاعات تكون حواجز الدخول فيها ضعيفة ، ويكون مستوى المنافسة فيها عال .
 - خطر أعمال مرتفع ، نظرا لمشاكل السيولة والمنافسة ، هشاشة م ص م وتكون غالبا ذات ضعف في تنوع الزبائن ، وذات تبعية لجهة أو جهات آمرة مهمة ، مما يضعف من حريتها واستقلاليتها .
 - نقص في إعادة التقييم الدوري للأداء المالي وغياب التخطيط المالي المشكل (formalisée) .
 - صعوبة الفصل للبيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن مالكيها*.
- وتعتبر بعض هذه الصعوبات من بين العوامل الأكثر طرحا في تفسير إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشاكل السابقة، تواجه المؤسسات ص و م في تطبيقات التسيير المالي مشاكل أخرى وهي:²
- عدم ملائمة المعلومات المحاسبية، لكونها غير كاملة أو غائبة .
 - غياب أو عدم ملائمة نظام مراقبة التكاليف .
 - غياب التقارير المالية المستعملة من أجل التسيير .
 - عدم القدرة على تحليل و تفسير الحالات المالية .
 - اهتمام غير كاف بشأن تسيير رأس المال العامل .
 - ضعف تقييم المشاريع و تنظيم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .
 - معرفة محدودة لمختلف أنماط التمويل .
 - غياب التخطيط المالي و محدودية الخبرة المالية للمقاولين .
- كما تشير المراجع في المالية أن م ص م ليس بالضرورة ستصبح مستقبلا مؤسسة كبيرة، و تطبيقاتها في التسيير مختلفة بشكل معتبر عن ما هو جاري في المؤسسة الكبرى، فبادئ التسيير المالي لهذه الأخيرة قائمة على مجموعة فرضيات تعتبر غير مكيفة مع واقع م ص م، فأولى هذه الفرضيات : أن هدف المسير المالي هو أمثلة قيمة المؤسسة ، و هذا بتعظيم مردودية المساهمين ، و الفرضية الثانية أن هدف المسير المالي هو الحفاظ على التوازن المستمر بين الخطر و المردودية للمشروعات، و هذا يتطلب إجراء مقاصة (Compensation) مالية ملائمة.³

¹ - St - Pierre Josée op.cit ,pp,219-22

*- يشير Ang (1992) إن سوء التقييم للمساهمة المالية الحقيقية للمالك ، كاستحالة تسجيل محاسبي لمجموعة من المساهمات غير النقدية مثل : الزمن ، الاستعمال المجاني لعدد من أصول المالك المسير و التي تساعد على الإنتاج في المؤسسة .

² - St - Pierre Josée op.cit,pp.07-08.

³ -Seyram Etchri , **Les Pratiques de G gestion Financière dans les PME et la performance**, Mémoire de la Maitrise en gestion des PME et de leur Environnement, université du Québec, 2002,p.36.

و بالنظر إلى الفروق المسجلة بين م ص م و المؤسسات الكبرى من حيث الأهداف و المحيط و الخصائص و طبيعة المشاكل المالية، فإنه يتبن لنا أن السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرا ما يتأثر بخصائص هذه الأخيرة وكذا أهمية المقاول في مركز القرارات المالية لهذا النوع من المؤسسات، فعلى سبيل المثال لاحظ Lane et Jameson (1993) أن المقاول المنشئ لمؤسسته ينتهج سلوك فيما يخص اتخاذ القرار الاستثماري و التمويلي مختلفا عن ذلك الذي ينتهجه المقاول غير المنشئ للمؤسسة، و هذا ناتج عن الرغبة في الاحتفاظ بجزء معين من المراقبة و السيطرة في المؤسسة .

فالمقاول المنشئ يفضل المراقبة لمؤسسته، فيقوم بخيارات التمويل التي تسمح له بالحفاظ على الاستقلالية، فهو يلجأ أولا إلى التمويل الذاتي ثم التمويل الخارجي عن طريق الاستدانة كما أنه يميل إلى تخفيض حجم استثماراته، إذا تطلبت العملية تمويل خارجيا معتبرا ، كما أنه يحاول إيقاف نمو المؤسسة من أجل الحفاظ على المراقبة و السيطرة على المؤسسة، و كذا أيضا يفضل توزيع الأرباح بشكل ضعيف من أجل ضمان قسم معتبر من التمويل الذاتي للمؤسسة .¹

وحسب Walker et Petty (1978) فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون عرضة للمخاطر (التجارية و المالية) بشكل أكبر من المؤسسات الكبرى ، و عليه يجب تكييف عمليات اتخاذ قرارات الاستثمار و التمويل مع خصائص و الخطر المتزايد لهذه المؤسسات كما يعزز Gasse (1989) هذا التوجه من خلال محاولات تكييف عمليات الإدارة المالية مع واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .²

المطلب الثاني : أبعاد القرار الاستثماري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على مدى نصف القرن الماضي كان هناك تطور لاتفاق عام في الكتابات المالية الأكاديمية على أن قرارات الاستثمار يجب أن تكون موجهة بالمقاييس المقبولة، فهدف هذه القرارات هو زيادة قيمة استثمارات الأسهم الحالية للمساهمين، و كانت تقنيات خصم التدفقات النقدية مثل (IP, TRI, VAN) مقاييس حظيت باهتمام كبير، رغم أنه في بعض الحالات تكون عرضة لمشاكل في التطبيق، و كانت نتائج البحث حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة بمثابة التحدي لبعض هذه المعايير .

يشير الباحث St-Pierre (1999) إلى أن قرارات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في تقييم كل القرارات التي لها أثر دال على الأموال الداخلة المستقبلية و المرتبطة باختيار المشروعات التي على المؤسسة إنجازها من أجل تشجيع و تطوير أنشطتها. و من أجل بلوغ هذه الأهداف يجب أن تلجأ م ص م إلى تطبيقات التسيير المالي التالية :³

¹ - St - Pierre Josée , op, cit , p. 17

² - فوجيل محمد , خصوصية التسيير المالي و تقسيم الأداء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 23/22 نوفمبر 2011، ص. 285.

³ Seyram Etchri ,op.cit , p .21

- تخطيط الإيرادات ونفقات الاستثمار.
- تقييم مردودية المشاريع الاستثمارية .
- تطبيق و مراقبة المشاريع الاستثمارية .

و إن استعمال تطبيقات التسيير المالي الملائمة بخصوص اختيار و قرار الاستثمار ستسمح للمؤسسة بانجاز مشاريع التي تساهم في نموها و تطويرها و تعظيم قيمتها . و حسب (Peel et Wilson (1996 فإن الأهداف الأساسية التي تحفز القرار الاستثماري في م ص و م هي تحسين المردودية و النمو في رقم الأعمال، بالإضافة إلى ذلك فإن طريقة تقييم الاستثمارات المستعملة من طرف م ص و م تعكس أهداف متخذ القرار.¹

هناك تساؤلين يستحقان الانتباه و الاهتمام بشكل خاص حسب (Ang (1992 و هما :²

– هل تستثمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقدر الكافي ؟

– هل هذه الاستثمارات موجهة إلى مشروعات قصيرة أم طويلة المدى ؟

بالنسبة للتساؤل الأول يقودنا إلى التعرف على ما يعرف بدرجة كثافة الاستثمار في م ص و م، وهنا نميز بين سياسة الجهد الاستثماري (surinvestissement) والتي تدل على أن المؤسسة تنقل كاهل محفظتها من المشروعات المثمرة (rentables) و تنجز مشاريع مردوها الانخفاض في القيمة السوقية ، بالمقابل هناك سياسة ضعف الاستثمار (sous investissement) وتعني أن أفضل المشروعات لم يتم إنجازها ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة و درجة تنافسياتها .

ويمكن تقديم أهم المبررات المفسرة لهاتين السياستين في م ص م وذلك من خلال الجدول التالي :

¹– Ibidem, p .22.

² – St - Pierre Josée , op.cit,p .23

الجدول رقم (3.3) : كثافة أنشطة الاستثمار في PME

المبررات المفسرة لسياسة ضعف الاستثمار	المبررات المفسرة لسياسة الجهد الاستثماري
<p>- من اجل تجنب تقسيم المراقبة ، المقاول يقوم بإنجاز مشروعات بسيطة عن طريق التمويل الذاتي فقط .</p> <p>- متعامل خارجي اقل ثقة يمكن أن يوقف الاستثمارات من اجل حماية ذمته ، و يمكن أيضا تحفيز إنجاز مشروعات أقل مخاطرة ، وتعطي مردودية ضعيفة .</p> <p>- ضعف الخبرة في تقييم المشروعات المربحة والمثمرة .</p> <p>- تكلفة التمويل الخارجي المرتفعة يمكن أن تؤدي بالمسير إلى عدم إنجاز إلا المشروعات التي يمكن أن يمولها عن طريق التمويل الذاتي .</p>	<p>- من اجل دفع ضرائب كثيرة، يمكن للمؤسسة أن تنجز مشاريع ليست مثمرة و التي تخفض أيضا من الأرباح الخاضعة للضرائب .</p> <p>- وجود متعامل خارجي (PARTENAIRE EXTERNE) يمكن أن يحرض المسير إلى استعمال الموارد المالية في مشروعات مختلفة غير مثمرة ، و التي من شأنها تخفيض توزيع الأرباح (dividendes).</p> <p>- نظرا لنقص الخبرة في التسيير المالي يلاحظ تفاؤل معتبر و سوء تقييم لمردودية المشروعات الاستثمارية</p> <p>- جهل (méconnaissance) لمفهوم تكلفة الخيار (cout d'option) و معدل العائد المناسب ، يدفع بالمسير إلى الاستثمار في مشروعات ذات معدلات مردودية ضعيفة ، كما يحدث هذا في حالة مصادر تمويل و المتمثلة في الأصدقاء أو العائلة ذات تكلفة إقراض ضعيفة إن لم تكن منعدمة .</p>

Source : St - Pierre Josée , op.cit, p 24

وبالنسبة للتساؤل الثاني الذي أثاره Ang فهو يشير إلى أن قرار الاستثمار في المشروعات قصيرة أو طويلة المدى مرتبط بوضع المؤسسة، بمحيطها، بتأثيرات زبائنها، و بالأهداف الشخصية للمقاول .

وحسب cornu et al (1996) فإن القرارات المالية في م ص و م لا تبرر فقط عن طريق أهداف تعظيم الثروة مثلما الحال عند المؤسسات الكبرى ، فمسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحرصون على تجنب المخاطر الخاصة لمؤسساتهم مثل: ¹ ضعف السيولة ، نقص تنويع رؤوس الأموال ، فقدان المرونة في الأنشطة، فقدان السيطرة على القرار ، التزام اتجاه أطراف أخرى حول المردودية و أخيرا فقدان الاستقلالية مقابل تحويل الثروة اتجاه أنشطة أكثر واعدة ، عوامل غير نقدية تدخل بصفة مركبة على القرارات الاستثمارية مثل: الحاجة الشخصية للإنجاز، الاستقلالية ، السلطة، الشهرة ، فضلا عن نمط الحياة والاستدامة و التي تعد كأسباب كامنة وضمنية وراء قرار الاستثمار .

وفي كتابة " الإدارة المالية للشركات الصغيرة ، النظرية و التطبيق " أوضح Mc Mahon (1993) ما

يلي: ²

¹-Izold Ghigur , St-Pierre Josée , **problèmes spécifique de l'évaluation de projet d'innovation dans les petites entreprises** , 6 éme congrès international francophone sur la pme , Montréal , octobre , 2002 , p .03

² - Adam Vos and Ed Vos, **Investment Decision Criteria In Small New Zealand Businesses**, Small Enterprise Research, Vol8, N°1,2000,pp.01-02.

- المالكون المليونيين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لهم هدف واحد في تأسيس وإدارة أعمالهم، بل أن أهدافهم عديدة و متنوعة .
 - العديد من الدوافع التي أدت بالمالكين المليونيين لاختيار المؤسسات الصغيرة و الاقتناع بذلك ليست مالية .
 - المالكين المليونيين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهم حرية معتبرة لدمج أهدافهم العديدة و المتنوعة سواء المالية منها أو غير مالية .
- ولقد حاول الباحثون التحقق من دالة الهدف للمقاول إذا ما كانت تشكل من نفس العناصر المشكلة لدالة هدف المليونيين في الشركات الكبرى ، و التي تشكل هذه الأخيرة أساسا من عنصري العائد و المخاطرة ، و كل النماذج الكلاسيكية في المجال المالي تفترض أن المليونيين أو أصحاب القرار يتسمون بالرشادة و قدرتهم على مواجهة الخطر، و يسعون إلى تعظيم دالة الهدف التالية :¹

$$Utilité gestionnaire = f(\text{rendement financier} , \text{risque systématique})$$

- و لأن المليونيين يتميزون بالرشادة الاقتصادية ، فهم يسعون دائما إلى الإغناء (S'enrichir) أكبر ما يمكن ، و يكون الهدف هنا هو التوفيق بين تعظيم العائد و تدنئه الخطر ، و هذا الشرط يؤدي بالمليونيين إلى تنوع استثماراتهم ، و بتنوع محفظة الموارد يمكن التخفيض من درجة الخطر المسمى بالخطر غير النظامي أو " القابل للتنوع " هذا الخطر غير النظامي لا توجه له مكافأة مقابل له و لا يولد أي عائد مالي .
- أما بالنسبة للمقاول فان هذا الأخير لا يملك محفظة استثمارات متنوعة، نظرا لأنه يوجه قسم معتبر من رأس المال البشري والمالي للاستثمار في مؤسسته، فانه يجب إكمال دالة هدفه بتعريف أكثر ملائمة للخطر وإضافة إمكانية تعظيم العوائد غير مالية.

وحسب Le cornu et al يقترح التحقق من الدالة التالية :

$$U \text{ Entrepreneur} = f(\text{rendement financier} ; \text{risque systématique} ; \text{Risque non systématique} ; \text{rendement non financier})$$

- ويشير أيضا إلى أن الخطر غير النظامي للمؤسسة ص م والمرتبطة بخطورها الخاص، يتكون من العناصر التالية:²
- ضعف مستوى السيولة .
 - غياب تنوع أنشطة المؤسسة .
 - نقص المرونة (Flexibilité) أو صعوبات حصول المؤسسة بسرعة على أموال لبعض الأنشطة ذات مردودية .
 - التخوف من فقدان المراقبة والسيطرة والذي يمنع المقاول من ضم أطراف خارجية أخرى ممولة .
 - غياب سوق لتداول الأوراق المالية للمؤسسة .

¹ - St - Pierre Josée , op.cit, p 20

² - Ibidem ,P 21

المطلب الثالث: معايير تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تستند عملية تقييم المشروعات الاستثمارية على مجموعة من المعايير التي تساعد متخذ القرار على دراسة واختيار البديل المناسب والذي يعكس أهداف المؤسسة، وسبق أن تعرفنا في الفصل السابق على تلك المعايير بنوعيتها التقليدية، والمعايير القائمة على فكرة خصم أو تجميع التدفقات النقدية.

لقد صممت هذه المعايير في بادئ الأمر في إطار ما يعرف بنظرية الموازنة الرأسمالية (Capital Budgeting theory) والتي وجهت خصيصا للمؤسسات والمشروعات الكبرى، والتي عادة ما تفترض هذه النظرية أن الهدف الأساسي للمساهمين في المؤسسة الكبرى هو تعظيم قيمة المؤسسة، ومن المفترض أنها تعمل في ظل أسواق مالية كاملة، تسمح لها بتمويل جميع المشروعات ذات القيم الحالية الصافية الموجبة (Myers, Brealey 2009).¹ أما عن انطباق هذه النظرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي واقع الأمر هناك من الأسباب ما يجعل هذه الأخيرة تستخدم معايير مختلفة في التقييم عن المؤسسات الكبرى نذكر أهمها:²

- ◆ إن هدف تعظيم الثروة للمساهمين ليس الهدف لكل مؤسسة صغيرة، كما أشار إليه كل من Keasey, Waston (1993)، فقد يكون الهدف من إنشاء المؤسسة الصغيرة هو الحفاظ على استقلالية الأعمال، أو الحفاظ على استمرارية المؤسسة، أو تعظيم الأرباح الصافية.
- ◆ تفتقر المؤسسات ص و م إلى الموارد البشرية المتواجدة في المؤسسات الكبيرة وبالتالي فالمؤسسات (ص) و (م) قد لا تملك الوقت أو الخبرة نفسها لتحليل المشروعات بنفس الوتيرة مثل المؤسسات الكبرى .
- ◆ تواجه المؤسسات (ص) و (م) قيودا على رأس المال، مما يجعل السيولة مصدر قلق رئيسي، كما أن العيوب المتواجدة في سوق رأس المال تحد من خيارات التمويل للمؤسسات (ص) و (م) وتنعكس على اختيار المشروعات الاستثمارية .

لقد اختبرت العديد من الدراسات حول العالم أساليب تقييم المشروعات الاستثمارية في الشركات الخاصة والعامية وبمختلف أحجامها ومجالاتها من بينها الدراسات التي قام بها كل من: Mc Mahon (1981)، Petty Scott (1986)، Bierman (1986)، Patterson (1989)، Pike (1996)، Reid (1999) وشملت دول مختلفة مثل: استراليا، نيوزيلندا، بريطانيا، أيرلندا، سكوتلاندا، U-S-A. وبالرغم من كون نتائجهم مختلفة إلا أنها لم تعطي فهما عميقا للأعمال الصغيرة وعمليات اتخاذ قرارات الاستثمار فيها، فلقد بينت هذه الدراسات

*- في ظل هذه النظرية يكون الهدف المالي الأكثر أهمية هو تعظيم الثروة للمساهمين، وفي ظل الأسواق الكاملة (التامة) قرار الاستثمار مستقل عن قرار التمويل. وبالنسبة لهذا التعظيم يقاس عن طريق تعظيم أسعار الأسهم في السوق، بينما في م ص م لا يمكن التحقق من هذا الهدف لأنها غير مسجلة في السوق المالية.

¹ - Morris G. Danielson , Jonathan A. Scott , **The Capital Budgeting Decisions Of Small Business**, Journal of Applie Finances , June 2006, p.04. http://astro.temple.edu/~scottjon/documents/CapitalBudgetingin_SmallFirms_June2006_final.pdf, pris le 22/11/2016.

² -Ibid., pp.02-04.

³ - Adam Vos and Ed Vos, op.cit.p.02.

حجم الفجوة الكبيرة بين النظرية والتطبيق، فبينما تؤكد النظرية المالية ضرورة تبنى المؤسسات أساليب التدفقات النقدية المخصومة في اتخاذ مثل هذه القرارات، ولكن بعض المؤسسات لا تزال تستخدم طرق تقليدية، ويشير Hilton (2002) إلى أن أفضل وسيلة لاتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع الاستثماري هي استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة، إذ تنبع قوة هذه الأساليب من أنها تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.¹ ومن حيث المقارنة بين استخدام معايير أو أساليب تقييم المشروعات الاستثمارية في المؤسسات الكبيرة و م ص م ، توفر نتائج بعض الدراسات ملاحظات هامة بشأن ذلك، فعلى سبيل المثال تظهر نتائج دراسات كل من Jog et Srivastava(1995) ودراسة Farragher et al (1999) بالنسبة للمؤسسة الكبرى ودراسة Block (1997) للمؤسسة الصغيرة، الأهمية النسبية لمعايير التقييم كما هي ظاهرة في الجدول التالي :

جدول رقم (4.3): معدل استخدام تقنيات تقييم المشروع (مقارنة الاستعمال ما بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة).

المعايير	مؤسسة كبيرة		مؤسسة صغيرة
	دراسة Jog et Srivastava (1995)	دراسة Farragher et al (1999)	دراسة Block (1997)
DR	52%	52%	43%
TRC	18%	34%	22%
VAN	43%	80%	16%
TRI	64%	78%	11%
العينة	582 شركة كندية	379 شركة أمريكية	232 شركة أمريكية

Source : Josée ST-Pierre, Robert Beaudoin ,P. 157

فبالنسبة لدراسة Jog et Srivastava أشارا إلى أن المؤسسات الكبرى الكندية تستعمل في الغالب مقارنة متعددة المعايير في تقييم مشاريعها الاستثمارية، 75% منها تستخدم ما يعرف بطرق التدفقات النقدية المخصومة (DCF)*، مع تسجيل لتفضيل معيار TRI على VAN، كما أن معيار (DR) شائع جدا استخدامه ومرافق في الغالب لمعاري VAN، TRI، وقليل جدا من المؤسسات تستعمل معيار معدل العائد الحاسبي (TRC) بأقل من 20% . وفي دراسة أخرى ل Farragher et al وجدوا أن 93% من المؤسسات الكبرى في USA تستخدم طرق (DCF)، وتأخذ في الحسبان تغيرات رأس المال العامل والقيم المتبقية في تقييم المشروعات الاستثمارية واهم المعايير المستخدمة هي VAN ب (80%) و TRI ب (78%) و DR ب (52%) و معيار TRC ب 34% .

¹ - رائد إبراهيم سعد , مرجع سبق ذكره, ص . 146 .

*- DCF : Discounted Cash Flow

لقد بينت نتائج هذه الدراسات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة أهمية استخدام معايير التقييم القائمة على تحيين التدفقات النقدية، وأما الأكثر تفضيلاً بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات خاصة ما اتسمت هذه المشروعات بالتعقد والآجال الطويلة ودرجة عدم التأكد كانت أكثر، و بالتالي الحاجة إلى كم هام من المعلومات، على عكس المشروعات التي تتسم بالتكرار، لا يوجد فيها ابتكار كبير، فان الطرق الأكثر بساطة هي التي تتحكم في التحليل لأنها الأسرع والأسهل في الاستخدام، لذا يكون من المفضل استخدام معايير مثل فترة الاسترجاع (DR) ومعياري TRC، وهذا تماماً ما نلاحظه بالنسبة لدراسة Block حول المؤسسات الصغيرة في USA حيث بينت النتائج سيطرة استخدام معياري DR يليه معيار TRC في تقييم المشروعات، بينما الطرق القائمة على خصم التدفقات النقدية لم تحظى باهتمام كبير 16% بالنسبة لمعيار VAN و 11% بالنسبة لمعيار TRI¹.

ومن بين الدراسات المتميزة في هذا المجال نجد دراسة (Graham and Harvey (2001) على عينة مشكلة من 392 شركة متنوعة ما بين الكبيرة والصغيرة في الولايات المتحدة وكندا، أظهرت هذه الدراسة أن الشركات الكبيرة تستخدم طرق (DCF) بدرجة عالية فمعيار VAN يحوز على 75% ومعيار TRI على 76%، بينما تعتمد الشركات الصغيرة أكثر على معيار (DR) وذلك بنسبة 57%².

وفي دراسة أخرى للباحث Corner (1967) بالمملكة المتحدة (UK) أظهرت وجود فروق في الطرق المستخدمة في تقييم المشروعات ما بين المؤسسات (ص) و (م) والمؤسسات الكبيرة، حيث يلاحظ وجود ميل إلى استخدام طرق DCF أكثر كلما تعاضم حجم الشركة بينما يكون هناك ميل أكثر إلى استخدام طرق (DR) و (TRC) كلما صغر حجم الشركة، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (5.3) : درجة استعمال طرق التقييم للمشروعات بدلالة حجم المؤسسة

حجم المؤسسة	نسبة استخدام DR	نسبة استخدام TRC	نسبة استخدام طرق DCF
صغيرة	61%	35%	11%
متوسطة	29%	47%	24%
كبيرة	45%	35%	45%

Source : Kieu Minh Nguyen , **Financial management and Profitability of Small and medium enterprises** , DBA thesis , southern cross university ,2001 p . 97

¹ -Josée ST- Pierre op.cit, pp 155 -156 .

² -Lingesiya kengatharan , **capital budgeting theory and practice**, research Journal of finance and Accounting,vol 7 n°1 , 2016 ,p. 11 .

كما أظهرت أيضا دراسة Lam et al (2008) أن تطبيقات الموازنة الرأس مالية المستخدمة من طرف مسؤولي صناعة البناء في هونغ كونغ، الصين مختلفة فالشركات الكبيرة أكثر استخداما لتقنيات (DCF) مقارنة بالشركات الصغيرة التي تستخدم تقنيات DR و TRC.¹

وفي دراسة أخرى قام بها Vos et Forlong (1998) لم يفرقوا بين أحجام الشركات الصغيرة ولكنهم لاحظوا بأنه عندما تنتقل الشركة من شركة صغيرة غير مدرجة إلى شركة مدرجة، فإن هدفها يتجه أكثر نحو الزيادة من ثروة المساهمين، وبالتالي الاعتماد أكثر على معايير التدفق النقدي المخصوم في عملية التقييم.² ومما سبق فإن الدراسات السابقة حاولت أن تقدم مقارنة بين التقييم في المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة، ومن الظاهر أن تحليل التدفقات النقدية المخصومة قد لا يكون أفضل أداة لتقييم المشروعات (ص) و (م) لأسباب تتعلق بما يلي:³

- هناك من المؤسسات (ص) قد تؤخر استثمار واعد حتى تتمكن من تمويلها بالأموال المتولدة داخليا، مما يدل على أن هذه المؤسسات تواجه قيود حقيقية لرأس المال .
 - تعمل المؤسسات (ص) و (م) غالبا في البيئات التي لا تعفي بالافتراضات التي يقوم عليها النموذج الأساسي للموازنة الرأس مالية .
 - المؤسسات (ص) و (م) قد لا تكون قادرة على تقديم تقديرات موثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية، كما هو مطلوب في تحليل التدفقات النقدية المخصومة .
 - إن استخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة (DCF) يعتبر مكلف لا تستطيع أن تقوم بها المشروعات ص و م ، عكس المؤسسات الكبيرة تعتبر اقل تكلفة بالنسبة لها، كما أنها تملك من المعارف والمهارات في استخدام هذه التقنيات بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة.⁴
- عند ملاحظة سلوك المقاولين فيما يخص تقييم المشروع يمكن تسجيل ضعف في معارفهم المالية، وغياب التقييم المنظم للمشروعات، فلقد أشار Northcott (1991) على غرار Vos (1999) أن م ص م تستخدم طرق تعتمد كثيرا على الحدس (Méthodes intuitives) في تقييم المشروعات الاستثمارية وطرق محاسبية مثل معيار DR، TRC، و قليلا ما تلجأ إلى استخدام الطرق المعتمدة على خصم التدفقات النقدية مثل VAN، TRI.⁵ كما أكد نفس الباحث أن قرارات الاستثمار هي في الغالب مبررة بالانطباع الجيد والفترة السليمة أو الحدس السليم أكثر ما هي مبررة بآثرها على عوائد المؤسسة .

¹ - Hassan Mounir El – Sady et al , **Capital investment practices** , globale review of accounting and finance , vol . 2 , n°2 , September 2011 , p .41

² - Adam Vos and Ed Vos, op.cit,p. 04.

³ - Morris G. Danielson , Jonathan A. Scott, op.cit,pp.03-04.

⁴ - Deresse Mersha Lakew, Prabhakara Rao, **Determinants of capital Budgeting Sophistication: Evidence From Ethiopia**, Journal of international Academic Research For Multidisciplinary, Vol 2, Issue11, December 2014,p.144.

⁵ - Izold Ghihur , St-Pierre Josée, op.cit, p . 02

وفي واقع الأمر أن هذه الإشكالية كانت موضوع لدراسات عديدة تناولت طرق تقييم المشروعات الاستثمارية في م ص م، ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسات في الجدول التالي :

الجدول رقم (6.3) : ملخص لأهم الدراسات التي تناولت استعمال طرق تقييم المشروعات ص و م

نتائج الدراسة	العينة	الدراسة وسنة الدراسة
- 53.60% من هذه المؤسسات لا تستعمل أي تقنية نموذجية في اتخاذ القرارات الاستثمارية . - 23.2% تعتمد على الطرق التي تعتمد على التدفقات النقدية يليها TRC ب 14.5% و DR ب 7.2%.	65 مؤسسة ص و م أمريكية تنشط في فرجينيا قطاع البناء وقطاع التوزيع البيع بالجملة والتجزئة	Grabrowsky and Burns (1980)
-أغلبية هذه المؤسسات (123) مؤسسة تستعين بتقنية نموذجية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية . -DR هي أكثر شيوعا و استخداما ب 51% و TRC ب 30% طرق (VAN, TRI, IP) DCF ب 10%.	137 مؤسسة ص.م صناعية في U-S-A	Scott et al (1972)
- 80% تستعمل تقنية نموذجية لتقييم قرار الاستثمار. - DR هي أكثر استعمالا ب 67.6% و TRC ب 33.8%. - الطرق المعتمدة على التدفقات النقدية ب 23.9%	م ص م صناعية انجليزية 84 مؤسسة	Peel et Wilson (1996)
- سيطرة معايير VAN و TRI في التقييم بنسبة 75%، 76% على الترتيب، أما معيار DR بنسبة 57%.	392 شركة امريكية	Graham and Harvey (2001)
- سيطرة معيار DR. - 36.71% من الشركات تستخدم معيار DR، VAN ب 11.39% ، 8.86% لمعيار TRI.	100 مؤسسات ص قبرصية	Lazaridis (2004)
- 30.19% من شركات العينة تستخدم طرق تقييم الإنفاق الرأسمالي في جميع قرارات الاستثمار و DR هو ثاني مؤشر أكثر شيوعا 19% من العينة. - معظم المشاريع التي تقوم بها المؤسسات (ص) ليس من السهل تقييمها باستخدام طرق DCF.	792 مؤسسة ص و م	Danielsn and Scott (2006)

المصدر : من إعداد الباحث بناء على المراجع التالية :

- Hoda Ahmed Ibraheem, **Financial Structure between Modern and Traditional Theories**, Journal of American Science 2012,p.290, http://www.jofamericanscience.org/journals/amsci/am0809/042_10476am0809_289_303.pdf, pris le19/02/2014.
- Md. Mohan Uddin, Abu Zakir Md. Rasel, **Do We Need to Think More about Small Business Capital Budgeting?**, International Journal of Business and Management, January, 2009,pp.115-116.

من خلال قراءتنا للجدول يتبين لنا مدى انسجام نتائج هذه الدراسات مع ما سبق عرضه من ملاحظات لدراسات الباحثين أمثال Northcott و Vos و Graham and Harvey و Corna. إذ يتضح من خلال الجدول أن مسيري م ص و م يستعملون مقاربة غير رسمية اتجاه سياق اتخاذ القرار الاستثماري ، فنسبة معتبرة منها لا تستخدم إي تقنية نموذجية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية ، بل أكثرها يعتمد على الطرق الحدسية ، وشيوع استخدام معايير (DR) و (TRC) في التقييم. مع ملاحظة أن دراسة (1980) Grablowsky et Burns كانت نتائجها متعارضة مع بقية النتائج الدراسات الأخرى ويمكن إرجاع هذا التعارض إلى أسباب تتعلق باختلاف المؤسسات من حيث الحجم ، وكذا تباين الخصوصيات بين مختلف القطاعات و الأنشطة .

ولقد بين أيضا الباحثين Keasey et Waston (1993) بأن طرق اختيار الاستثمار المرتكزة على التدفقات النقدية المخصومة هي مناسبة للمؤسسات الكبيرة و الضخمة ، وأنها ضعيفة التطبيق في م ص م كونها لا تتلاءم إلى حد كبير مع خصوصيات هذه الأخيرة ، ولقد برر ذلك بالحجج التالية¹:

- تستند طرق اختيار الاستثمارات المبنية على التدفقات النقدية المخصومة إلى فرضية تعظيم ثروة المساهمين ، بينما تعد أهداف المقاول في م ص م مختلفة كما بينا في السابق عن أهداف المسير في المؤسسة الكبيرة.

- أغلبية قرارات الاستثمار ل م ص م تعتبر كرد فعل ناتج عن المنافسة، فعلى سبيل المثال الولع و الشغف باقتناء التجهيزات الرقمية خلال النصف الثاني لسنوات الثمانينات جعل اهتمام المسيرين منصب على تقليل الخطر الناتج عن الاستثمار أكثر مما كان منصبا على تعظيم التدفقات المالية ، و هذا ما يفسر تشجيع استخدام طريقة (معياري) فترة الاسترداد (DR) في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- من خلال الدراسات السابقة تبين أن هناك بعض م ص م التي لا تستعمل أي طريقة تقييم وهذا يعود لسبب بسيط ألا وهو أن قرارات الاستثمار يتم فرضها من قبل شخص آمر أو أكثر (Donneur d'ordre) يكون مهما بالنسبة للمؤسسة .

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القليلة التي تستعمل الطرق المبنية على تعظيم التدفقات النقدية إنما تستعملها تحت ضغط الجهات الممولة والمتمثلة غالبا في البنوك .

- المعارف والمعلومات المحدودة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تدفعهم إلى إهمال أن هناك استثمارات ومشاريع يجب القيام بها عندما تسمح الوضعية المالية بذلك ، وإنما ينبؤهم به حدسهم ، ويكون نتيجة قرار استثماري سيء أو قرار استثماري تم اتخاذه في وقت غير ملائم قد يسبب للمؤسسة مشاكل مالية والتي يصعب في بعض الأحيان تجاوزها ، وقد يتجه بالمؤسسة نحو الإفلاس.

¹ - St-Pierre Josée, op.cit, p.303 .

المطلب الرابع: طبيعة ومشاكل تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد أن تعرفنا على أهم نتائج الدراسات التي تناولت معايير التقييم المستخدمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يظهر أن هناك اختلاف في استعمالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مرده بالدرجة الأولى إلى الخصائص التي تنفرد بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة إلى الاختلاف في الأهداف والمحيط بين هذين النوعين من المؤسسات .

أولاً: طبيعة تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتأثر عملية تقييم م ص م بعوامل لها علاقة بمحيط هذه المؤسسات وكذا الخصائص التنظيمية لها (مثل الحجم ، قطاع النشاط، عمر المؤسسة)، كما يتميز القرار الاستثماري في م ص م بخصوصية متعلقة أساساً بطبيعة هذه المؤسسات وطريقة إنشائها، كما أن المقاول له دور هام في اتخاذ القرارات المالية ل م ص م، ولا يوجد شك بان الخصائص الشخصية للمالك المسير (العمر، المستوى التعليمي، التكوين، الخبرة) لها دور كبير في توجيه واتخاذ القرار الاستثماري. والجدول التالي يقدم نتائج بعض الدراسات التي تطرقت للعوامل السابقة الذكر:

جدول (7.3) ملخص لبعض الدراسات حول أثر الخصائص الشخصية والخصائص التنظيمية (م ص م) على عملية التقييم

العامل	الدراسات	نتائج الدراسة
المستوى التعليمي	Brunzell et al (2011)	وجود علاقة ايجابية بين عاملي السن والمستوى التعليمي للمسير واستخدامه لطرق التقييم المتطورة.
عمر المسير	Scott, Danielson (2006)	أنشطة التخطيط في المؤسسات الصغيرة ترتبط ارتباط وثيقاً بالخلفية التعليمية للمالك المسير، فإذا لم يكن لهذا الأخير درجة جامعية، فالمؤسسة (ص) تكون أقل حظاً في استعمال توقعات التدفقات النقدية أو استخدام خطط عمل، بالمقابل إذا كان صاحب المؤسسة لديه شهادة مهنية فالمؤسسة مرجحة للقيام بأنشطة مختلفة.
التخصص العلمي	Graham, Harvey (2001)	المسيرين الحاصلين على ماجستير في إدارة الأعمال يميلون إلى استخدام طرق التدفق النقدي المخصص في تقييم المشروعات أكثر من الذين لم يحصلوا على ذلك.
خبرة المسير	Hermes et al (2004) Hartwing, Daunfeldt (2008)	وجود خبرة طويلة لدى المسؤول المالي تجعله الأجدد على استخدام التحليل وطرق التدفق النقدي المخصص، أكثر من غيرهم ذوي الخبرة القليلة أو غير الموجودة.
حجم المؤسسة	Sjogreen, Sandhel (2002) Hartwing, Daunfeldt (2008) Scott, Danielson (2006)	الشركات الكبيرة تميل إلى استخدام تقنيات التقييم للمشاريع الأكثر تقدماً وخاصة طرق التدفق النقدي المخصص أكثر من الشركات الصغيرة، التي تعتمد أكثر على أسلوب فترة الاسترداد، والحدس.

<p>أشار إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسات وتطور الموازنة الرأسمالية، وفسر ذلك بأن المؤسسات الكبيرة لها القدرة أكثر من المؤسسات الصغيرة في الحصول على المصادر وقدرة الفرد والمعرفة والمهارات في استخدام تقنيات التقييم المتطورة، ومرجحة أكثر لتنفيذ الابتكارات الإدارية الأكثر تعقيدا.</p>	<p>Hermes et al (2004)</p>	<p>حجم المؤسسة</p>
<p>المؤسسات الصغيرة التي يشتغل فيها عدد العمال القليل جدا أي أن (فريق الإدارة فيها غير مكتمل) تكون الأقل لجوءا إلى استعمال التخطيط لمشروعاتها والتوقع للتدفقات النقدية.</p>	<p>Ang(1991),Watson, Keasey (1993)</p>	
<p>المؤسسات المنشأة حديثا (ذات تاريخ تشغيل محدود) قد لا تكون قادرة على الحصول على قرض من البنك ما لم تقدم الدليل على عمليات التخطيط الملائمة (إجراءات التقييم المشروع) قبل الحصول على القرض.</p>	<p>Scott,Danielson (2006)</p>	<p>عمر المؤسسة</p>
<p>المؤسسات القديمة تميل إلى استخدام نظام الموازنة الرأسمالية أكثر من المؤسسات الحديثة، ويبرر ذلك بان المؤسسات الناشئة لديها موارد محدودة ، وتفتقر إلى الخبرة في مجال المحاسبة والتمويل، ولا يمكنها تقييم المشاريع باستخدام طرق التدفق النقدي المخصص.</p>	<p>Ang (1991),Klammer (2008)</p>	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المرجع التالي:

Deresse Mersha Lakew,Prabhakara Rao, **Determinants of capital Budgeting Sophistication: Evidence From Ethiopia**, Journal of international Academic Research For Multidisciplinary, volume2,December2014,pp142-147.

- إلى جانب ما سبق يمكن تشخيص طبيعة التقييم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال العناصر التالية:¹
- تواجه م ص م خطر ما يعرف بالخضوع إلى قيد الموازنة الرأسمالية أو ترشيد رأس المال و ذلك بسبب محدودية موارد التمويل والذي يعكس على قدرة المقاولين في تنويع الاستثمارات والمشروعات.
 - مركزية القرار لدى م ص م، فالمالك المسير هو الذي يتخذ كل القرارات لمؤسسته وبالتالي نوعية المشروعات والاستثمارات تخضع لأهداف وشخصية المالك المسير.
 - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قليل منها ما يستعمل التخطيط لاستثماراتها وهذا ما يجعل ريثم الاستثمارات فيها غير منتظم وسوء التوازن.
 - ضعف عملية تنظيم وتقييم المشروعات الاستثمارية نظرا لضعف ومحدودية المعارف المالية والخبرات الإدارية لدى المقاولين.

¹ - Amani Chiméne Nounbo Kokora ,**PME, Fournisseurs et Techniques D'évaluation Financière des projets d'investissement dans le secteur Manufacturier Québécois**, Mémoire de la Maitrise en gestion des PME et de leur environnement, université du Québec,1993 ,P12 .

- التفاؤل المفرط للمقاولين في م ص م وسوء تقدير لمرادودية المشروعات الاستثمارية، وهذا بسبب تجاهل بعض المعلومات التي لها تأثير على عملية التقييم بحد ذاتها.¹
 - ضعف الكفاءات في استخدام م ص م لطرق التدفق النقدي المخصوص مثل VAN.
 - سياق اتخاذ القرار الاستثماري لدى المسير في م ص م يتجه نحو اللجوء إلى الحدس و الاستناد إلى الحكم الشخصي وخبرة المسير.²
 - الحجم الصغير لهذه المؤسسات، والعدد القليل من المستخدمين يجعل المسير يتحمل عبئ تحليل المعلومات المعترية الناجمة عن تعقد محيطها ، ومن ثمة هناك قليل من الوقت المتوفر من اجل اتخاذ القرارات المالية في م ص م.
 - مستوى تطور ونمو المشروع له تأثير حيث المشروعات التي في مرحلة النمو تكون بحاجة أكثر إلى السيولة والتخطيط واستعمال التقنيات المنظمة في استثماراتها.
 - ينجم عن قطاع النشاط اختلاف في نوع الاستثمارات ومعدل دوران رأس المال ودرجة المخاطرة المختلفة بين الأنشطة، فالمؤسسات ص و م تكون أكثر هشاشة إذا كان قطاع نشاطها غير مستقر (بسبب تغيرات في مستوى التكنولوجيا، تغيرات في أذواق المستهلكين وتصميم المنتجات)، أو إذا كان نشاطها يسهل الوصول إليه من طرف المنافسين المحتملين (حواجز الدخول ضعيفة).
 - سياسات الدعم الحكومي تساعد م ص م على تحسين قدراتها التمويلية، والتخفيض من تكاليفها الاستثمارية وهذا ما يحسن من مؤشرات التقييم لديها.
- ومن الأمثلة المقدمة حول خصوصية التقييم للمؤسسات ص م يشير Julien (1994) حول أنماط التقييم المتبعة في م ص م التي تستثمر في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث قدم خمسة أنواع لخصوصيات م ص م ، و أشار إلى العلاقات بين هذه الأنواع ونخط التقييم المتبع والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (8.3) العلاقات بين خصوصيات PME وأنماط التقييم

نوع التقييم	الانعكاسات على سياق التقييم	الخصائص	الخصوصيات
- بدون تقييم - الكمي	- الخوف من الالتزام طويل المدى - الاستجابة (تلبية) متطلبات الزبائن والموردين	- عدم التأكد / المحيط - الهشاشة / الزبائن والموردين	البيئية
- كمي - نوعي	- ضعف في رجوع المعلومة - استثمارات محدودة	هيكل بسيط و مركزي - ضعف الموارد (البشرية والمالية والتقنية)	التنظيمية

¹ -Josée –St Pierre , op.cit, p .24.

² - Marie- Hélène Allard, **la gestion financière et le dirigeant de PME : Le concept de l'utilité perçue**, Mémoire en vue de l'obtention du grade de maitre és science, école des Hautes études commerciales, l'université de Montréal, 1999,p.132

القرارية	- دورة القرار قصيرة الأجل - نمط حدسي، رد فعل	- لا يوجد تخطيط للاستثمارات - لا توجد سيرورة تفعيلية (سابق التأثير)	- كمي - نوعي
نفسى - اجتماعي	تأثير قوي لشخصية المسير	- حسب التكوين، الخبرة، وطبع المسير - نمط التقييم المختار يتغير	- كمي - نوعي
أنظمة المعلومات	- نظام معلومات ضعيف التطور - نقص في التكيف، نظام معلومات ضعيف الاستعمال .	الأثر الاستراتيجي للاستثمارات تكنولوجيا المعلومات غير مدرك.	- كمي - نوعي

Source : Serge Baile, Isabelle Sole , **PME et investissements en technologies de l'information** : nécessité d'une évaluation Spécifique, TIS, vol,8,n°3,1996 , p 316

من خلال الجدول السابق يمكن شرح هذه الخصوصيات على النحو التالي:

❖ **الخصوصية البيئية: (Spécificité Environnementale)**

تعرف م ص م حالة عدم التأكد اتجاه المحيط وهشاشتها مع زبائنها و مورديها، ويرجم هذا بالخوف من الالتزام طويل الأجل ل م ص م ويبرهن على ضرورة الاستجابة لمتطلبات الزبائن والموردين، وبالنسبة لسياق التقييم في هذه الحالة ففي بعض الحالات يغيب التقييم فيها، وفي حالات أخرى يكون من الأفضل إجراء تقييم كمي من اجل تقدير على الأقل الآثار المالية لهذا الاستثمار.

❖ **الخصوصية التنظيمية: (Spécificité Organisationnelle)**

نجد أن م ص م لها هيكل مركزي أو نقص في الموارد البشرية والمالية و التقنية، هاته الخاصيتين من جهة تؤدي إلى ضعف في رجوع المعلومات، ومن جهة أخرى تحد من القدرة على الاستثمار، وبالنسبة للتطبيق الاتجاه نحو التقييم ذو النمط الكمي، وبالنسبة للآثار الإستراتيجية يسمح الاعتماد على التقييم النوعي بالتسيير الحسن للموارد خاصة البشرية.

❖ **الخصوصية القرارية: (Spécificité Décisionnelle)**

اتخاذ القرار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم بطريقة حدسية وتفاعلية (réactive) وقائم على أفق قصير المدى، وغياب التخطيط وهذا ما يولد تقييم كمي، وأي توسيع في أفق قرار م ص م يكون من الأجدر خاصة في الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات المرور إلى التقييم النوعي .

❖ **الخصوصية النفسية _ اجتماعية: (Spécificité Psychosociale)**

وتترجم بالدور الهام الذي تلعبه شخصية المسير في م ص م، نمط التقييم المتبنى يختلف بشدة حسب تكوينه (التقني، المحاسبي) وخبرته في تطبيق تكنولوجيا المعلومات وطبيعته اتجاه الخطر.

❖ خصوصية نظام المعلومات: (Spécificité Des Systèmes d'information)

أقل تطور وأقل استعمالاً و الأثر الاستراتيجي للاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات غير مدرك، و نمط التقييم ذو طبيعة كمية من أجل حصر نقائص نظام المعلومات، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصبح أكثر إغناء لتقييمها بأخذ في الحسبان البعد الاستراتيجي، هذا التوجه النوعي يفتح أمام م ص م فرص جديدة.

ثانياً: مشاكل وصعوبات تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تواجه عملية تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة مشاكل وصعوبات عديدة، فعلى غرار غياب المهارات المالية التي يمكن أن تبطنى من استخدام أساليب التقييم المتعارف عليها من قبل م ص م هناك صعوبات أخرى متمثلة في: ¹

- ✓ تفتقد م ص م من الموارد لجمع المعلومات والتي تحتاج إلى وقت وتكلفة.
- ✓ صعوبات ذات صلة بجودة المعلومات عند استخدام معيار VAN، وأثناء القيام بتحليل عدم التأكد يظهر هناك انخفاض في فرص الحصول على معلومات السوق، وبالتالي التأثير على موثوقية ودقة المعلومات المحصل عليها.
- ✓ مواقف المتدخلين كالمقاولين والموردين قد يعيق استخدام أساليب التقييم.
- ✓ تزداد مشاكل التقييم خاصة وأن م ص م كثيراً ما تستند في أعمالها على عمليات الابتكار، والذي يتضمن حسب Filion (1997) حالة عدم اليقين المزدوجة : عدم يقين من المشروع في حد ذاته وعدم اليقين من تفاعل المحيط مع الابتكار.
- ✓ صعوبة تقدير إمكانات سوق الابتكار من طرف هذه المؤسسات باعتبارها عملية طويلة ومعقدة، وتحتاج إلى معلومات دقيقة حول السوق.
- يتضح مما سبق أن هناك جوانب خاصة في تقييم م ص م، فعلى الرغم من تطور أدوات ومنظومة التقييم التي لطالما كانت موجهة لصالح المشروعات الكبرى ومكيفة خاصة مع الاستثمارات المادية وتبني المقاربة الكمية التقليدية والتي أظهرت قصورها في نواحي عديدة منها: ²
- ◆ أنها لا تعطي سوى معلومة وحيدة تتعلق بالمرادودية المالية فهي لا تدل على الوقت الأكثر مناسب من اجل انجاز العملية المعتمدة.
- ◆ أنها مقارنة ذات معيار وحيد متمثل في النسبة التكلفة /الأرباح ولا تترجم العنصر المتعلق بالتأثير الاستراتيجي لاستثمار ما.

¹ - Izold Ghieur , St-Pierre Josée, op.cit, pp.12-15.

² - Serge Baile, Isabelle Sole, op.cit, pp.310-311.

◆ معظم التقنيات المالية المعتمدة في هذه المقاربة تقصي التكاليف و الأرباح التي يصعب تكميمها، لكنها تعد ضرورة في التقييم، بالإضافة إلى أن هذه الطرق هي تصنف ضمن الطرق الجزئية وليست مكيفة مع الاستثمارات ذات النتائج الإستراتيجية القوية.*

◆ معدل الخصم المعتمد من طرف الطرق المالية ليس دائما مكيفا، والنتائج المتحصل عليها أحيانا متناقضة. وإن استخدام نفس المنطق في التقييم على حالة م ص م يعد تجاوزا وإغفالا لواقع وخصوصية هذا النوع من المشروعات التي توصف بأنها مشروعات مبتكرة وتحتاج رؤية خاصة من حيث التقييم، بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يوجد بداخلها العديد من النشاطات المتجددة والمتنوعة والمتراطة أيضا كالتحديثات التنظيمية، التكنولوجية، والبيعية والتي تتزامن في تدخلها وتكون سببا في إحداث أثر يصعب تقييمه وغالبا ما تتوقف منظومات التحليل المعتمدة على دراسة آثار البعد الاقتصادي والمالي فقط.¹

ويعد استخدام الطرق التقليدية لاختيار الاستثمارات غير مواكب لهذا النوع من المشروعات بسبب حالة عدم التأكد التي يصعب قياسها، وبالتالي فإن الطرق المبنية على استحداث التدفقات النقدية تؤدي بمتخذ القرار إلى تفضيل الاستثمارات الأقل ترويجا من الاستثمارات الإستراتيجية المبتكرة، بما أن الأرباح المتعلقة بهذه الأخيرة غير أكيدة وصعبة القياس. ومن أجل التغلب على النقائص السابقة المسجلة في المقاربة الكمية للتقييم، هناك تطوير حالي لمبدأ المقاربة النوعية والموجه نحو تقييم كل الأرباح و التكاليف غير الملموسة تغطي هذه الأخيرة العناصر غير القابلة للقياس المالي والمتعلق بكل المكونات التقنية والتنظيمية و الإستراتيجية.

المطلب الخامس : تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بيئة المخاطر

يواجه الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مخاطر عديدة ناجمة أساسا من ارتفاع حالات عدم التأكد في محيط هذه المؤسسات، إلى جانب محدودية مواردها والتي كثيرا ما تكون عرضة لمشاكل ضعف السيولة والمخاطر المالية والتجارية... الخ، وقصد التعرف أكثر على تقييم هذه المشروعات في ظل بيئة المخاطر ، يأتي هذا المطلب ليعالج أهم المخاطر التي تواجه هذه المشروعات، بالإضافة إلى التطرق إلى مراحل تسير هذه المخاطر .

أولا: أنواع المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتعرض الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مخاطر عديدة ومتنوعة يمكن تصنيفها إلى مخاطر عامة تتعرض لها جميع المؤسسات الكبيرة والصغيرة ومن أهم تلك المخاطر سوء الإدارة، وانخفاض المهارات التخطيطية، حيث تكون بشكل اكبر في حالة المشروعات ص م نتيجة أن هذه الأخيرة هي محاولات فردية

*- على سبيل المثال استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تكنولوجيا المعلومات (TI) يكون التقييم فيها لصالح أفضل المشروعات التي تسمح بالحصول على ميزة تنافسية تحت إطار أفضل خدمة للزبون ، وأحسن في الجودة.

¹–Stéphane Leymarie, Guy Solle, **Investissement Immatériels et Performance de la PME**, Colloque Aire PME, l'entrepreneur en action : Contextes et Pratiques, Agadir, 23,24 octobre,2003,pp.01-02.

لأصحابها، ونجاحها قائم على ما يتوفر لأصحابها من خبرات إدارية وتخطيطية، وهناك مخاطر خاصة تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط متمثلة في المسؤولية غير المحدودة لأصحابها من قبل الدائنين، علاوة على مخاطر شخصية ونفسية الناتجة عن الإحساس بالفشل وفقدان العمل.¹

ويمكن النظر إلى المخاطر التي تواجهها م ص م من منظور أنها تتعامل مع بيئات هي مصدر لتلك المخاطر إذ يمكن تقسيم هذه البيئة إلى ثلاث أنواع:²

• البيئة الداخلية :

وهي ذات تأثير مباشر على م ص م وتفرز عدة مخاطر منها : المخاطر التنظيمية أو الإدارية والمخاطر المالية والمخاطر الإنتاجيةالخ.

• البيئة الخارجية الخاصة :

وتعرف مخاطرها بمخاطر بيئة النشاط والناجمة عن المتغيرات الأكثر احتكاكا وتفاعلا مع المؤسسة ومنها : مخاطر المستهلكين، مخاطر الموردين، مخاطر المنافسةالخ.

• البيئة الخارجية العامة :

وينتج عنها كل المخاطر الناجمة عن كل القوى والعوامل البيئية التي تعمل في ضلها جميع المؤسسات والتي تؤثر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر ومنها : مخاطر البيئة الطبيعية، مخاطر البيئة السياسية والتشريعية، مخاطر البيئة الاقتصادية والبيئية التكنولوجية.....الخ.

كما يمكن تقديم تصنيف آخر لمخاطر م ص م حسب الكاتبة Josée st-pierre والمتمثل في:³

1- خطر الأعمال:

ويتكون من : الخطر التجاري، الخطر التكنولوجي وخطر التسيير، ويمكن شرح وتوضيح هذه المخاطر حسب الجدول التالي :

¹ - حسون محمد علي الحداد، دراسات الجدوى وممارسة التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، العدد الرابع، نوفمبر 2006، ص ص 10-11.

² - مجد بوزيدي، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص ص 137-140 .

³ - Josée ST- Pierre , op.cit.p.78

الجدول رقم (9.3) تحليل خطر الأعمال

عناصر الخطر	أمثلة عن العناصر المؤثرة للخطر
<p>خطر التسيير :</p> <p>مرتبطة بنقص المعارف التسييرية لدى فريق الإدارة، عدم كفاية الموارد المتعلقة بوظيفة التسيير (المحاسبة،المالية،تسيير الموارد البشرية، نظام المعلومات)، غياب أدوات التسيير المناسبة ، ضعف المراقبة المالية...الخ</p> <p>الخطر التجاري:</p> <p>مرتبطة بالسوق المحتملة، رد فعل المنافسين الحاليين والمستقبليين، تقلبات الطلب، إمكانية ضياع عميل هام، صعوبة الوصول إلى رقم أعمال كافي، أو صعوبة في التوزيع.....الخ</p> <p>الخطر التكنولوجي :</p> <p>مرتبطة بالتقدم التكنولوجي، استحالة إنتاج بتكلفة تنافسية، صعوبات في التمويل، إمكانية ظهور تكنولوجيا جديدة، سوء تقدير لقيمة الاستثمارات المطلوبة، استعمال تكنولوجيا غير ملائمة</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● غياب التخطيط المالي ● نظام محاسبين ليس متطور ● غياب نظام مراقبة للسعر، التكلفة والجودة ● عدم كفاءة نظام المعلوماتية ● تبعية قوية اتجاه زبون أو فئة من الزبائن ● ضعف التنوع في المنتجات المصنعة . ● غياب المتابعة لدخول منتج جديد أو منافس جديد . ● جهل بحالة التقدم التكنولوجي للتجهيزات . ● غياب أنشطة البحث والتطوير . ● غياب اليقظة التكنولوجية . ● غياب موارد في إعادة الهندسة

Source : Josée ST-Pierre , op , cit , p77.

وتجدر الإشارة انه عند إنشاء أو انطلاق مؤسسة فتيية (حديثة النشأة) تواجه مشاكل إعادة المعرفة، تطور السوق والتسيير، و تكون اقل تنظيم وهيكلية في المراحل الأولى من التطور عن مؤسسة اجتازت عدة أطوار من النمو، لذا فهي تواجه خطر أعمال مرتفع نسبيا، وبدرجة خاصة ارتفاع خطر التسيير، وتطور المؤسسة من مستوى إلى آخر يسمح بتخفيض الخطر التجاري ، وتكون لدى المؤسسة معرفة واسعة ودقيقة حول سوقها ومنافسيها.

2- الخطر المالي:

وهو المرتبط بهيكل التمويل الذي تتحمل المؤسسة اختياره، وأصل الشركاء الماليين أو عقود التمويل (الآجال والشروط التحديدية)، والقدرة على الاستدانة، والقدرة على إعادة الاستثمار للمالكين الحاليين . فكلما كان اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل يترتب عنها مصاريف تعاقدية ثابتة معتبرة كلما كان الخطر المالي مرتفع خاصة في بعض مشروعات الابتكار عندما تتواجد في مراحل الإنشاء والانطلاق .

3- الخطر المرتبط بالمقاول:

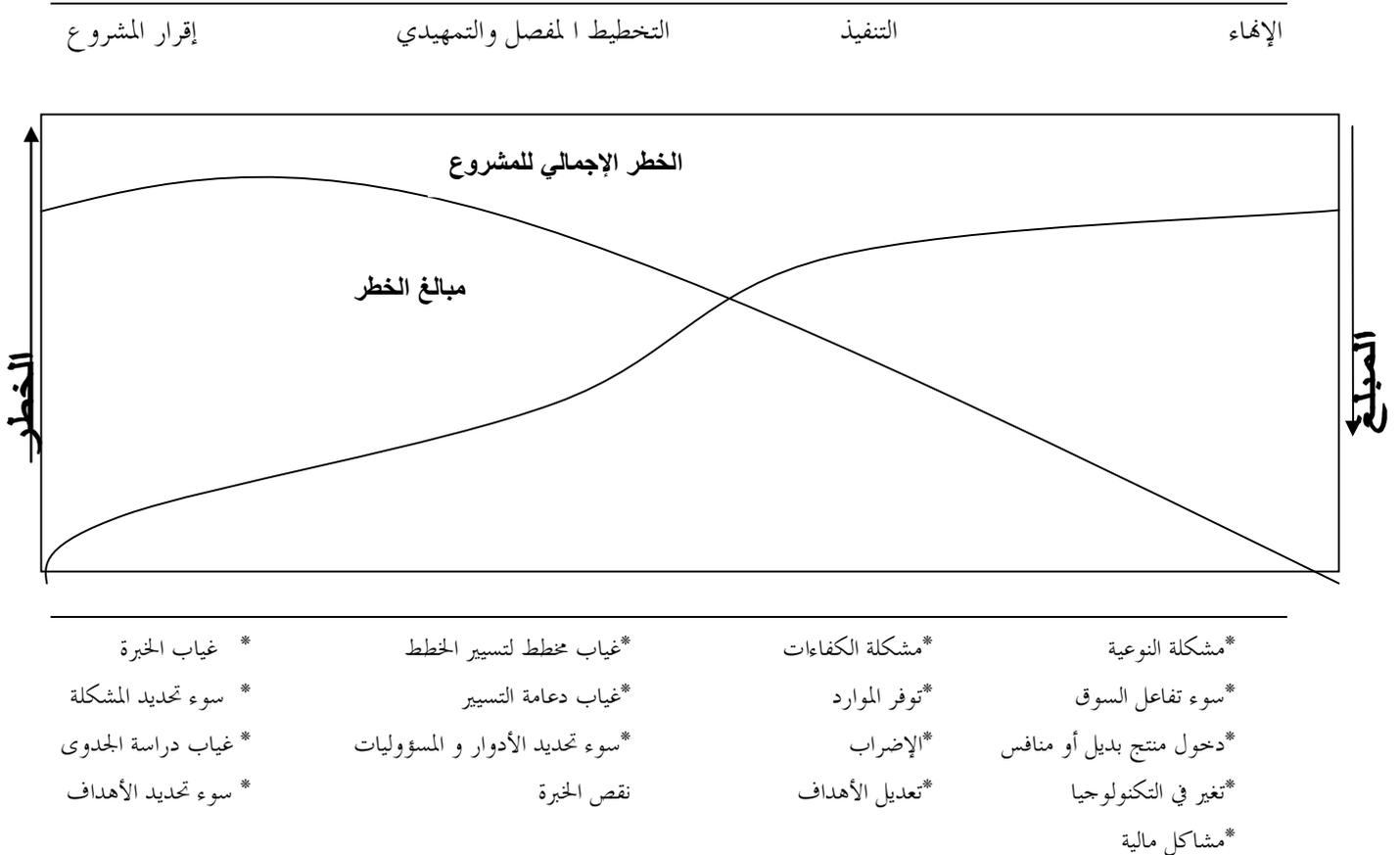
يلعب المقاول دورا مركزيا في م ص م ويتبغى أهداف متعددة، وغالبا ما يكون الخطر المرتبط بالمقاول ذو صلة بخصائصه الشخصية، وموقفه اتجاه الخطر وإرادته في الرفع وإشراك المتعاملين الماليين.

4-المخاطر الأخرى:

هناك عوامل أخرى للخطر الخارجي يمكن أن تؤثر على سير المشروع مثل المخاطر الاقتصادية والسياسية: تغيرات في أسعار الصرف، تغيرات في معدلات التضخم، الأزمات السياسية..... الخ¹. ولأن المشروع يخضع للتعديل باستمرار، يجب القيام بإعادة تقييمات لعناصر الخطر حسب دورة حياة المشروع كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (6.3) يوضح مراحل تطور المشروع وعناصر خطر المشروع:

مراحل التطور



Source : Josée ST- Pierre , Robert Beaudoin ,op.cit , p 124

¹ - Josée ST- Pierre, Robert Beaudoin ,op .cit , pp 119-122 .

من خلال الشكل يتبين أنه في بداية المشروع الخطر الإجمالي يكون مرتفع بسبب نقص المعلومات الملائمة خاصة، ثم يتناقص خطر المشروع مع تطور المشروع وبصفة متزامنة، الموارد المالية المعتبرة كخطر تتعاضد وهذا ما يبرر أن تسيير الخطر يتبع تطور المشروع.

ثانيا: تسيير المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد التعرف على مصادر الخطر و أنواعه، يأتي بعدها التطرق إلى تسيير الخطر كمقاربة تسعى م ص م من خلالها لتطوير استراتيجيات إما للتخفيض أو الإلغاء .

ونشير إلى أن أهمية أو مستوى الخطر هو دالة لثلاثة عناصر¹:

- الحدث غير المرغوب فيه؛

- طبيعة الأثر على المشروع (شدة التأثير)؛

- احتمال تحقق (حدوث) الحدث غير المرغوب فيه.

أما بالنسبة للمراحل المرتبطة بتسيير المشروع في ظل الخطر فهي كما يلي:²

المرحلة 1: يجب على المؤسسة إجراء تحديد العوامل الأساسية للخطر بصفة ذات دلالة في سيورة المشروع.

المرحلة 2: نتائج (آثار) مختلف هذه العوامل سيتم تقييمها حسب درجة أهميتها (حساسيتها).

المرحلة 3: المسؤول عن التقييم يجب أن يدمج المعلومات الجديدة عن الأنشطة في تسيير المشروع، عن طريق الأخذ بالحسبان عوامل الخطر المتبقية، كما نسجل أيضا انه من النادر ما يمكن إلغاء كل خطر المشروع، حيث لا توجد كل المعلومات الملائمة من اجل القيام بالتقييم الكامل.

أما بالنسبة للخطوات العملية للتعامل مع الخطر في م ص م فيمكن ذكرها كما يلي:³

1- توقع الخطر و أساليب الاحتياط :

يسمح توقع الخطر بتخفيض من عامل المفاجئة وعدم التأكد، ويخفف من نتائج وقوع الحوادث وتحقق الخسارة، كما تسمح إجراءات الاحتياط بالتخفيض من معدل تكرار وقوع الحوادث وتحقق الأخطار.

2- تحديد الخطر :

يتم من خلال جمع معلومات لفترات زمنية سابقة عن الحالات التي وقع فيها هذا الخطر، كما من المهم تحديد المخاطر التي تحمل أكثر انتباه، هذه المخاطر التي يمكن أن يكون لها آثار جد قاسية على مردودية المشروع وذات احتمال جد كبير لتحقيقها، وتسعى المؤسسة (ص) إلى تصنيف المخاطر حسب معياري الأثر والاحتمال كما هو موضح في المصفوفة التالية:

¹ - Wilson .O'shaughnessy,op.cit, ,p.130.

² - Josée ST- Pierre , Robert Beaudoin ,op. cit , p 111

³ - مجد بوزيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 142-146 .

شكل (7.3) : مقارنة أهمية المخاطر

قوي الاحتمال	؟	خطر مرتفع (ذو أولوية)
	خطر ضعيف	؟
	ضعيف	قوي

الآثار

Source : Josée ST – Pierre , Robert Beaudoin ,op. cit , p 125 .

3- تقييم الخطر وقياسه :

بعد تحديد المخاطر المحتمل أن تتعرض لها م ص م تأتي مرحلة تعتبر مكتملة لسابقتها، والتي تمكن من إجراء تقييم للخطر وقياسه، والذي قد يتضمن تحليل العائد والتكلفة، فعملية تقييم الخطر وقياسه هي تحديد عامل عدم التأكد وتقدير خطورة الضرر أو احتمال وقوعه، وتوجد صعوبة في تحديد القياس الكمي للخطر، إذ من بين المقاييس المتبعة في ذلك هو وضع الاحتمالات لقياس درجات الخطر في المؤسسة .

4- التحليل والسيطرة على الخطر:

تقوم م ص م بتحليل المخاطر الرئيسية لكي تحسن التعامل معها، من خلال إعطاء تفصيل دقيق حول الخطر من جميع الجوانب كوصفه، ومعرفة مسبباته والنتائج التي قد تنجر عليه، وتحديد القرارات المتخذة اتجاهه ومسؤولية الجهة المخولة للتعامل معه.

5- معالجة ومراقبة الخطر :

وتتمثل عملية المعالجة في الإجابة على السؤالين التاليين: ما يجب فعله ؟ وكيف يجب فعله؟ فبعد تحديد وتقييم الخطر في مرحلة تحليل الخطر والمتمثلة في قبول الخطر أو رفضه*، ففي حالة قبوله تتحمل المؤسسة نتائجها التي تعتبر دون أهمية، وليس لها تأثير عميق على المؤسسة، أو القيام بمعالجة الخطر الذي ينتج عنه تخفيض من حدة الخطر وتبقى قيمة أو مستوى من الخطر يسمى بالخطر المتبقي (Résiduel Risk) والذي تقبل المؤسسة تحمله أو تقوم مرة ثانية بعملية المعالجة لهذا الخطر المتبقي. وتقوم م ص م باختيار الأسلوب العلاجي المناسب والذي يتماشى مع نوع، طبيعة تكاليف الخطر والذي يمنع وقوع الخطر والتقليل من حدته.

*- نشير هناك استراتيجيات عديدة لمواجهة الخطر منها : تجنب المخاطر ، تحويل المخاطر ، تخفيض (تلطيف) المخاطر ، قبول المخاطر .

ونشير إلى أن الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة الخطر يتم قبولها واعتمادها إذا ما كان العائد المرجو من تطبيقها أعلى من تكلفة تطبيق هذه الإستراتيجية، ويمكن إدراج المثال التالي الذي يعبر عن التقييم المالي لهذه الاستراتيجيات: **مثال توضيحي:**

على فرض انه توفرت المعلومات التالية عن المشروع ACFA والمعبر عنها بالجدول التالي :

الجدول رقم (10.3) : مثال حول التقييم المالي لاستراتيجيات مواجهة الخطر

Projet ACFA				
الخطر	احتمال تحقق الحدث غير المرغوب فيه P	تكلفة الأثر CI	تكلفة الأثر المتبقي CIR	تكلفة الإستراتيجية CS
1	0.30	20000	--	4200
2	0.50	42000	12000	18000
3	0.70	36000	6000	21000

Source : Wilson .O'shaughnessy,op.cit,p145-155

حساب الربح المقابل للإستراتيجية المتبعة اتجاه الخطر يكون بتطبيق العلاقة التالية :

$$B=EEA-CS$$

$$EEA=(CI-CIR) \times P$$

EEA: العائد المتوقع من الإستراتيجية. CI: تكلفة اثر تحقق الحدث غير المرغوب فيه.

CIR: (تكلفة الخطر المتبقي) تكلفة الأثر المتبقي بعد تطبيق الإستراتيجية. CS: تكلفة وضع (تطبيق) الإستراتيجية.

بالعودة إلى معطيات المثال نجد :

الخطر 1:

$$\begin{aligned} B &= (CI-CIR) \times P - CS \\ &= (20000-0) \times 0.30 - 4200 \\ &= 6000 - 4200 = 1800 \end{aligned}$$

الخطر 2:

$$\begin{aligned} B &= (42000-12000) \times 0.50 - 18000 \\ &= 15000 - 18000 = -3000 \end{aligned}$$

الخطر 3:

$$\begin{aligned} B &= (36000-6000) \times 0.70 - 21000 \\ &= 21000 - 21000 = 0 \end{aligned}$$

حسب هذه النتائج تكون الإستراتيجية الموجهة للخطر (1) تقدم ربحا أعلى، بينما الإستراتيجية الموجهة للخطر (2) لا تقدم ربحا، و الإستراتيجية الموجهة للخطر (3) لا يوجد فرق من تطبيقها أو عدم تطبيقها.

المبحث الرابع: تحليل قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يكتسي قرار التمويل أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات في تمويل استثماراتها سواء في بداية نشاطها أو لتمويل عمليات النمو والتوسع، كما أن فرص التمويل تتفاوت ما بين المؤسسات وما بين الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية أيضا.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتسي دراسة هذا القرار أهمية خاصة نابعة أساسا من تزايد أهمية ودور هذه المؤسسات في خطط التنمية الاقتصادية، وكذا أيضا الخصوصيات التي تنفرد بها هذه المؤسسات من حيث إمكانية وصولها إلى مصادر التمويل المناسبة.

المطلب الأول: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد إشكالية التمويل من بين أهم الصعوبات التي تعاني منها م ص م، وهذا خاصة في ظل صعوبة حصر واقع احتياجاتها التمويلية، إذ تتميز هذه الأخيرة بطبيعة خاصة تجاه مختلف مصادر التمويل بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة أو المسجلة في السوق المالي، فتوفر المؤسسات الكبيرة على إمكانيات المفاضلة بين بدائل التمويل المطروحة أمامها يعزز من قدرتها على تحقيق الاستقلالية في اتخاذ قرارات التمويل دون أن يترتب على ذلك حدوث صراع أو تضارب بين مصالح الأطراف المهتمة بحياة ومستقبل المؤسسة، وعلى عكس ذلك تبرز المشاكل والصعوبات المالية في حالة المشروعات (ص) (م) التي تواجه مجموعة من القيود المالية تحد من بلوغ أهدافها.

إن الفرق بين إمكانيات التمويل في م ص م مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ينشأ ما يسميه الباحثون بالفرق المالي " **L'écart financier** "، فحيث عند مستوى تطور المؤسسة الذي يؤدي إلى زيادة احتياجاتها للتمويل وأمام قصور موارد التمويل يتعذر عليها الحصول على التمويل الطويل الأجل بسبب حجمها، مما يضعها أمام صعوبات مالية، وهذا الفرق المالي يتكون من مكونين أساسيين:¹

- الفرق الناتج عن المعرفة: الاستعمال المحدود لمختلف مصادر التمويل هو كنتيجة مباشرة لنقص المعرفة بخصوص المزايا والعيوب الضمنية.

- الفرق الناتج عن عرض التمويل: الأموال ليست متاحة لـ م ص م بالقدر الذي هي متاحة للمؤسسات الكبيرة، كما أن تكلفة هذه الموارد هي أعلى في م ص م مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

ويمكننا أن نستدل بالدراسة الميدانية التي أجراها الباحث Tamari (1980) في بداية الثمانينيات حول إشكالية التمويل في 05 دول، حيث بين أن م ص م تعاني من مشكلة الرسملة، بسبب صعوبة وصولها إلى أسواق رأس المال في ظروف تمويل يمكن مقارنتها مع ظروف مؤسسات أخرى، هذه المشاكل في التمويل تشكل كعائق

¹ - Josée ST- Pierre, op.cit, P. 221.

لنمو وتطور م ص م، وتضعف أيضا من وضعيتها المالية، وضعف القدرة على مواجهة تراجع الطلب على منتجاتها.¹

وفي دراسة أخرى قام بها كل من Aghion, Fally et Scarpetta سنة 2007 والتي أخذت عينة كبيرة من م ص م في 16 دولة صناعية وناشئة، انتهت إلى نتيجة مفادها أن نمو م ص م مرهون بتجاوزها لصعوبة التمويل، وذلك لان هذه المؤسسات تتميز بخصائص تجعلها غير قادرة على الاستفادة من جميع أساليب التمويل المتاحة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.²

وفي نفس السياق هناك عدد من الدراسات الحديثة تعرضت للمشاكل المالية لـ م ص م، فمثلا دراسة Baldwin et al(1994) لعينة معتبرة من م ص م في حالة النمو، تبين أن هذه الأخيرة تلجأ نسبيا إلى التمويل طويل الأجل أكثر من التمويل قصير الأجل، كما أنها تعتمد على الأموال الخاصة أكثر من الاستدانة، ومن جهة أخرى تناولت دراسة Calof (1985) عينة من 115 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كندية، إذ أثبتت أن هياكل التمويل لهذه المؤسسات هو دالة في التفضيلات المالية للمقاول أكثر مما هو دالة في ضعف كفاءة الأسواق المالية.³ ونشير إلى أن لجوء م ص م إلى التمويل بالموارد المالية حسب درجة خطورتها يندرج ضمن التعرف على مبررات اللجوء أو عدم اللجوء إلى الاستدانة كمصدر للتمويل، والمتمثلة فيما يلي:⁴

1- مبررات الاستدانة:

- بالأخذ بعين الاعتبار مشاكل الوكالة وعدم تماثل في المعلومات، الجهات الممولة يمكن أن تفضل التمويل بالإقراض، حتى وان كان هذا الحل غير امثل من وجهة نظر مالية.
- غياب مبدأ المسؤولية المحددة يدفع بالأطراف الممولة إلى عرض القروض مقابل الضمان (أصول المقاول).
- تحمل المخاطر من قبل المقاولين وطبيعتهم التفاوضية تؤدي إلى تجاهلهم الآثار السلبية للتمويل عن طريق الاستدانة.

2- مبررات عدم الاستدانة:

- غياب عدم تنوع موارد المقاول يمكن أن تحد من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لانجاز بعض المشروعات.
- التكاليف المرتفعة للمراقبة التي تتحملها المؤسسات المالية في تمويل لبعض م ص م، تجعل من الاستدانة لهذه الأخيرة جد مكلفة.
- الرغبة في تجنب التمويل الخارجي للبقاء بعيدا عن شروط ومراقبة الجهات المقرضة وللحفاظ على حرية اتخاذ القرارات.

¹ - Seyram Etchri. op. cit. p.26

² - مهدي ميلود، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية مواجهتها في الجزائر، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الخامس، يونيو 2016، ص. 278.

³ - Josée ST- Pierre, op.cit,p.222.

⁴ - Ibidem, p.87.

بالإضافة إلى ما تناوله الباحثون مثل Ang في هذا الصدد، فإن الأفضلية لمجموعة من المقاولين في الإبقاء على المراقبة لمؤسستهم هو هدف مالي كاف وهام من اجل إيقاف دخول أي متعامل مالي خارجي. ومن جهة أخرى فالمقاول لا يبحث عن توازن هيكل التمويل الذي يسمح بتدئته خطر المؤسسة، أكثر مما يبحث عن اختيار مصدر التمويل تبعاً لتفضيلاته المالية الخاصة.

كما بين Calof (1985) أن تنوع التمويل يرتفع مع حجم المؤسسة، لان الاحتياجات الكبيرة تدفع المقاول للرفع من معارفه حول الإمكانيات الموجودة، وهذا يشكل كدليل أن هيكل تمويل المؤسسة يمكن أن يكون ببساطة ناتج عن عدم معرفة المقاولين لتعددية وقيود وخصائص موارد التمويل.¹

ورغم تعدد الدراسات التي استهدفت الهياكل المالية للمؤسسات ص و م والمؤسسات الكبيرة إلا أن اختلاف نتائجها لا يقدم رأياً واحداً، ولا يسمح بالتأكيد أن م ص و م هي الأكثر استنادة في المتوسط من المؤسسات الكبيرة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (11.3) : المقارنة بين هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

عدم وجود فرق دال	فروق ذات دلالة
Dustan et al(1992): لم يكشف أي فرق بخصوص نسبة الديون إلى الأموال الخاصة.	Kent (1990): توصل إلى أن المؤسسات (ص) ذات نسبة ديون إلى الأموال الخاصة تتراوح 1 و 2.4 وما بين 1 و 1.5 في المؤسسات الكبيرة.
Chen et Balke(1979): توصل إلى عدم وجود أي تأثير دال للقطاع الصناعي والحجم على نسبة الاستنادة.	Remmers et al(1974): توصل إلى أن الحجم لا يعد عاملاً مفسراً لمستوى الاستنادة في U-S-A، بينما م ص م ذات استنادة أعلى مقارنة بالمؤسسات الكبيرة في الدول الأخرى (فرنسا، اليابان، النرويج، الدول المنخفضة).
Suret et Arnoux(1995): بينا انه عند إدراج قروض المساهمين ضمن الأموال الخاصة، لا توجد أي علاقة خطية بين الحجم ورسملة المؤسسات. كما أن المردودية لها إمكانية التأثير على فروق الاستنادة بدرجة أعلى من درجة تأثير الحجم.	Tamari(1980): توصل إلى أن الخطر يكون اقل في م ص م إذا كان قياس الرفع المالي بالاستنادة طويلة الأجل، حيث تفضل م ص م استعمال الاستنادة قصيرة الأجل غير البنكية.
	Pettit et singer(1985): أكد أن م ص م أكثر استنادة من المؤسسات الكبيرة.
	Osteryoung et al(1992): لاحظ أن استنادة المؤسسات الكبيرة أعلى مقارنة ب م ص م كما لاحظ وجود استنادة قصيرة الأجل حد مرتفعة لدى هذه الأخيرة.

Source :St-pierre Josée ,op cit ,p .223.

¹ - Ibidem. P.26

ويمكن أن نشير إلى أن الاستدانة في م ص م خاصة في الأجل القصير (القروض البنكية والقروض التجارية) مخالفة عن ما هي في المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على إمكانيات أعلى للتمويل الدائم بالسندات، وهذا ما أكده كل من (1991) Constand et al و Davidson et Dutia (1991).¹

كما أشار (1991) Holmes et Kent انه إذا كانت الاستدانة الخارجية ضرورية سيلجأ المقاول إلى الاستدانة قصيرة الأجل، والتي تتميز بقيود اقل مقارنة بالاستدانة طويلة الأجل التي تتميز بعناصر تعاقدية تحد من حرية المسير. وفي نفس السياق، أكد (1980) Tamari فيما يتعلق بالتمويل قصير الأجل أن م ص م تفضل القرض التجاري عن التمويل البنكي للاعتبارات التالية:²

- طلب المؤسسات المالية تقديم تقارير مالية مفصلة، التدخلات المتكررة لهذه المؤسسات في الأعمال الجارية
- القيود المفروضة على استعمال أصول كضمانات، هي عوامل غير مشجعة للجوء إلى الائتمان من طرف م ص م.
- قرض المورد يمكن الحصول عليه بسهولة نسبيا.
- سهولة التفاوض مع مورد بشأن الدفع مقارنة بالمؤسسات المالية.

ومما سبق من خلال الدراسات السابقة يتضح لنا أن إشكالية تمويل م ص م يمكن تفسيرها بعناصر عديدة منها ما هو مرتبط بمشكلة ضعف الرسالة، وكذا محدودية الإمكانيات المتاحة للتمويل، وتكاليف الحصول على التمويل، والقيود التي يواجهها المقاول بالإضافة إلى محدودية وقلة معارف المقاولين بالعرض الكلي وانعكاسات وتأثيرات اختيارات التمويل على قيمة المؤسسة، ورغم ذلك تلعب التفضيلات المالية للمقاول دورا في بناء هيكل تمويل هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: المساهمات النظرية المفسرة لهيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الديناميكية التي عرفتها م ص م في العديد من الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية، إلا أن نظرية المنظمة لزم من طويل كانت لغير صالح هذه المؤسسات، واعتبرت المؤسسات الكبرى الأكثر أداءا، كما أن النظرية المالية النيوكلاسيكية حيّدت أشكال التنظيم، ومن ثمة وجدت صعوبة في أن تعكس حقيقة وواقع م ص م إلا أن التطور في مقاربة المؤسسة وفي الفكر المالي، استدعى مراجعة النماذج المالية النيوكلاسيكية موازاة مع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتطورة الذي يشهد تزايداً مؤكداً.³

وبالنتيجة ازداد الاهتمام بما يعرف بمالية م ص م، ومن ضمن الإشكاليات التي طرحت في هذا المجال الهيكل المالي لـ م ص م، فكان انشغال الكثير من الباحثين حول تفسير هذا الهيكل ومحدداته من خلال النظريات

¹- دادن عبد الوهاب. دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص. 69.

² - Josée ST-Pierre, op, cit, p.224

³-Asma Trabelsi, **Les Déterminants de la structure du capital et les particularités du financement dans les pme: une étude sur données françaises**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, université paris IV dauphine, 2006, p. 13.

التي تناولت هذا الموضوع. وتعتبر أعمال (Modigliani et Miller,1958) من أهم الدراسات التي تطرقت إلى أسلوب التمويل الأمثل للمؤسسات، والتي نصت على استقلالية ما بين قيمة المؤسسة وخياراتها التمويلية في ظل الفرضيات التي قام عليها نموذجها (MM) والمتمثلة أساساً في:¹

✓ أسواق رأس المال هي كاملة، لا توجد تكاليف الصفقات، المعلومات مجانية ومتاحة في نفس الوقت لكل المستثمرين.... الخ؛

✓ تجانس التوقعات المتعلقة بالأرباح كنتيجة لمجانبة وإتاحة المعلومات؛

✓ غياب الضرائب على الأرباح؛

✓ المؤسسة تستعمل فقط نمطين للتمويل: أموال خاصة، وديون طويلة الأجل؛

✓ كل الأرباح يتم توزيعها؛

✓ لا يوجد حد للاستدانة، لأن تكاليف الإفلاس تعتبر منعدمة؛

✓ التدفقات النقدية تبقى ثابتة عبر الزمن؛

✓ لا يوجد هناك تعارض للمصالح والأهداف بين المسيرين والمساهمين، ويفترض أن تعمل الإدارة بما يتلاءم وأهداف المساهمين؛

✓ معدل الفائدة هو نفسه لكل المؤسسات والمستثمرين.

ورغم أن هذه الفرضيات تمثل صلابة نموذج (MM)، إلا أنها كانت عرضة للانتقادات لصعوبة تطبيقها في الواقع، فعلى سبيل المثال نجد أن أحد الفرضيات الأساسية للنموذج هو وجود السوق المالي في حالة المنافسة التامة وهو الأمر الذي يبدو غير منسجم مع حالات م ص م، لأنها لا تأخذ في الحسبان اثر الحجم (l'effet de taille) أو درجة التطور (Le Stade de développement) على الهيكل المالي للمؤسسة.²

كما انه بالنسبة للمؤسسات الكبرى، تكون محافظ المساهمين هي عموماً متنوعة والتي تخفض من مخاطرها وهذا غير ممكن بالنسبة لـ م ص م، كما أن مبدأ الفصل بين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار لا يمكن تطبيقه في م ص م*.

إن مثل هذه الانتقادات لنموذج (MM) سمحت في الواقع بفتح النقاش حول تلك الفرضيات، مما أدى إلى تعدد المداخل المفسرة للهيكل المالي، وبالتالي صعوبة فهم وتفسير السلوك التمويلي في المؤسسات الكبيرة، والأمر نفسه لا يقل شأنًا في م ص م، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بتعميم هذا السلوك بالنسبة لنسيج م ص م.

¹ - Abdelfettah Bouri, op. cit, p.161.

² - Najet Boussaa Thema, **Denaturation de la PME et Apport de la théorie financière moderne: une application économétrique sur données de panel**, université de paris -x- Nanterre, p. 02

*- حسب نموذج (MM) فإن استدانة م ص م لا تشكل قيد لأنه يوجد حياض هيكل التمويل، فالمحددات المالية لا يمكن أن تخفض أو ترفع من حصول المؤسسات على الموارد البنكية، وهذه الملاحظة من الصعب تجسيدها بالنسبة لـ م ص م التي تعاني من مشكلة التمويل أساساً.

لقد ركزت جهود الباحثين حول مدى الاستفادة من تلك الإسهامات التي جاءت بها النظرية المالية والتي كانت موجهة أساساً للمؤسسات الكبيرة، لينتقل البحث أيضاً حول الإطار الملائم لخصائص م ص م، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المساهمات النظرية والمتمثلة في:

1- المدخل الضريبي لنموذج MM:

تناول **Modigliani et Miller** في أولى أعمالهم سنة 1958 مسألة الهيكل المالي في ظل عدم وجود الضرائب، حيث توصلوا إلى انعدام الهيكل المالي الأمثل عكس ما كان يعتقد المفكرون التقليديون بوجود هيكل مالي أمثل تنخفض عنده تكلفة رأس المال، وتصل فيه قيمة المؤسسة إلى أقصاها. فحسب MM القرارات التمويلية سواء، إذ يمكن للمؤسسة تمويل استثماراتها بأي مصدر للتمويل دون أن تتأثر قيمتها السوقية، ويعتبر قبول هذا الطرح مشروط بتدخل آلية الموازنة أو المراجعة*.

وفي سنة 1963 وبعد الانتقادات الموجهة لنموذجها حاولوا استدراك والتصحيح من نموذجها وذلك بإدراج أثر الضرائب، ليتوصلوا إلى أنه بالأخذ بالحسبان الضرائب على أرباح المؤسسة يتم تفضيل الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة، وذلك لأن الفوائد التي تدفعها المؤسسة الناجمة عن الاستدانة تحقق وفراً ضريبياً بوصفها من الأعباء الواجبة الخصم من الوعاء الضريبي، هذا الامتياز الجبائي للاستدانة يجعلها أقل تكلفة من تكلفة الأموال الخاصة.

كما يعترف MM بأن قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون تفوق قيمة مؤسسة مماثلة لكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط، غير أنهما يؤكدان على أن الفرق بين المؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية المحققة، أما إذا زاد أو نقص الفرق عن ذلك، فإن عملية المراجعة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسستين على الأساس المذكور.¹

أما أثر المزايا الضريبية على قرارات مسيري م ص م فلقد بين **Cooley** و **Edwards** أن اللجوء إلى الاستدانة بهدف تحقيق المزايا الضريبية يعد سلوكاً متبع من طرف عدد قليل من م ص م، بل تكون أهدافهم في ذلك نابعة من تحقيق مزايا الاستقلالية الجزئية بالمقارنة مع فتح رأس المال للاكتتاب.²

*- لشرح هذه الآلية (المراجعة) قدم MM مثال عن مؤسستين متطابقتين في كل شيء إلا من حيث هيكل التمويل، مؤسسة مستدينة ومؤسسة غير مستدينة فإذا كانت قيم هذه المؤسسات غير متماثلة في البداية، فإن هذا التفاوت في القيم يتم امتصاصه بفعل هذه الآلية، إذ أن مساهمي المؤسسة المستدينة تكون فائدتهم في بيع أسهم من أجل شراء أسهم المؤسسة غير المستدينة، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تساوي قيم هذه المؤسستين، وبالنتيجة الهيكل المالي لا يؤثر على قيمة المؤسسة.

¹- إلياس بن ساسي، قريشي يوسف، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، الجزء الأول، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2011، ص. 411.

²- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011، ص 258.

2- التوازن بين الامتياز الجبائي للاستدانة وارتفاع تكلفة الإفلاس:

من بين أهم الانتقادات التي وجهت أيضا لنموذج (MM) هو عدم أخذها بعين الاعتبار لتكلفة الإفلاس هذه الأخيرة والتي حسب الباحث (1984) Malécot من الصعب تجاهلها¹، فإذا كانت الاستدانة تحقق بفعل الجبايات الرفع المالي إلى خلق القيمة، فإن الإفراط فيها يؤدي إلى خلق الاختلال داخل المؤسسة بدلا من خلقه للقيمة.

إن انتقاد الفرضيات المتعلقة بالضرائب والإفلاس يقود حسب ما أشار إليه الباحث Baxter (1967) إلى وضعيته تكون فيها عملية تحديد الهيكل المالي الأمثل على مستوى كل مؤسسة هي مسألة موازنة أو ترجيح بين الوفورات الضريبية للمديونية، والتكاليف الناجمة من أي حالة إفلاس ممكنة².

أما بالنسبة لحالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلقد بين Ray, Autchins أن آلية التحكيم لا تعمل معها، نظرا لخصوصية هذه الأخيرة من وجهة نظر التدرج في مصادر التمويل، أي أنها تفضل استخدام الأموال الخاصة بدلا من المخاطرة المتمثلة في عدم التمكن من الوفاء بالالتزامات تجاه المقرض، حتى وإن كان تلك القروض دون مخاطر³.

3- نظرية الوكالة:

حسب هذه النظرية فإن المؤسسة هي مجموعة من العقود التي تربط بين مختلف الأطراف، وترى كيفية حماية المصالح بين هذه الأطراف المهتمة بالمؤسسة وهم في الغالب: الملاك، المسيرين، الدائنين، الزبائن، العمال (المستخدمين)، أفراد العائلة والشركة بصفة عامة، ولقد شكلت العلاقات ما بين الأطراف الثلاثة الأولى موضوعا تناولته العديد من الأدبيات المالية⁴.

لقد قام Jensen et Meckling (1976) بإدراج مفهوم تعدد الأهداف لشركاء المؤسسة التي قد تكون متناقضة في اغلب الأحيان (خاصة بالنسبة للملاك، المسيرين، المقرضين)، حيث كل عون من هؤلاء الأعوان الاقتصاديين يبحث عن تعظيم مصلحته الشخصية قبل المصلحة العامة وهذا ما يؤدي إلا نشوء ما يعرف بصراعات الوكالة، تعرف هذه الأخيرة على أنها : كل علاقة تنشأ بين طرفين، بموجبهما يوكل الطرف الأول (الموكل، Le mandant) طرف ثاني يسمى الوكيل /العون (Mandataire/Agent) بتنفيذ مهام معينة نيابة عنه باسمه فيما يتعلق بالمؤسسة، هذه العلاقة توجد بين الملاك أو المساهمين أو أي مقرض أموال آخر، والمدراء أو المسيرين، حيث يتم التنازل عن جزء من سلطاتهم.

¹- قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004/2005، ص 155.

²- نصيرة عقبة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 62.

³- العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁴- Josée ST - Pierre , op.cit , p . 09

كل من العون و الموكل يحاولا تعظيم منفعتهما، مما يجعل من علاقتهما مصدرًا للتناقض. (Ross.1973).¹
تنطلق هذه النظرية من فرضيتين:²

- ليس بالضرورة أن تكون أهداف المسيرين والملاك متطابقة.

- عدم تساوي المتعاملين في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة ومحيطها.

كما تهدف هذه النظرية إلى محاولة تقديم خصائص التعاقد الأمثل بين الأطراف وتفسير سلوك المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة، ومحاولة ملاحظة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل.

إن إشكالية الاختيار ما بين التمويل عن طريق فتح رأس المال، أو التمويل بالاستدانة يرجع إلى التحكيم بين نوعين من تكاليف الوكالة وهما:³

● تكاليف الوكالة (المساهمين، المسيرين).

● تكاليف الوكالة (الدائنين).

فبالنسبة للمؤسسة الكبرى يعتبر الفصل ما بين الملكية والتسيير هي أصل التعارض ما بين المصالح، حيث يمكن الإشارة إلى أهم هذه الصراعات وهي:⁴

◆ التناقض بين هدف تعظيم المنفعة للمسير الأجير (dirigent salaire) وهدف تعظيم الثروة للمساهمين فالمسير يمكن أن تكون له مصلحة واستفادة من الاقتطاعات غير النقدية، وكذا استعمال موارد المؤسسة للرفع من نفوذه الشخصي.

◆ بما انه أجير، فهو يستثمر رأس ماله البشري في المؤسسة، وحسب (Jacquillat et Levasseur 1984) فإن المسير يتحمل خطر أكبر من المساهمين، لذا من مصلحته القيام باستثمارات اقل خطر عن المتوقعة من طرف المساهمين.

◆ هناك اتجاه لدى المسيرين نحو تفضيل استثمارات قصيرة الأجل أكثر من استثمارات طويلة الأجل.

◆ قد يكون الخلاف أيضا ناتج عن حرص المسير الدائم على استمرار نشاط المؤسسة، حتى وان كانت التصفية أكثر فائدة من المنفعة من وجهة نظر المساهمين حسب (Harris et Raviv 1990).⁵

¹ - قريشي يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص . 162

² - نفس المرجع، ص.161.

³ - Asma Trabelsi , op .cit .p .17 .

⁴ - Natacha Trehan , **Les Stratégies de croissance externe des entreprises personnelle et familiales** , université pierre mondes France de Grenoble , thèse doctorat science de gestion , 2000 , p.188.

⁵ - نصيرة عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 142.

وبالنسبة لأنماط حل التناقضات (الصراعات) الممكنة تأخذ طبيعة مختلفة منها ما يلي: ¹

➤ تعد سياسة توزيع الأرباح بمثابة وسيلة لضبط والحد من تصرفات المسيرين فكلما كانت المؤسسة توزع أكثر لأرباحها، تكون أكثر لجوعاً إلى السوق المالي من أجل إشباع احتياجات التمويل حسب Albouxy et Dumontier (1992)، فالذهاب إلى السوق المالي يمثل وسيلة مراقبة لتسيير المؤسسة.

➤ تمثل الاستدانة أداة فعالة لتقويم السلوك الانتهازي للمسير، وفي نفس الوقت ينتج عن الاستدانة خطر العجز فيفقد المسير منصب عمله، وهذا ما يجعل هذا الأخير أكثر حرصاً على تسيير أفضل للمؤسسة، وذلك في حالة مسير لا يملك أي سهم في المؤسسة، كما قدم Jensen (1986) دليلاً آخر، عندما تحقق المؤسسة تدفقات نقدية (ناجمة عن الاستثمار المثمر)، فالاستدانة حسبه تجبر المسير على دفع بانتظام دفعات تخفض من مبلغ تلك التدفقات النقدية المتوفرة، وبهذه الطريقة يدعم المساهمون مراقبتهم للمسير.

أما الحديث عن علاقات الوكالة بالنسبة لـ م ص م فان Jensen يرى أنها قد تفقد مدلولها في هذه الحالة نظراً لان رأس مالها عادة ما يكون مملوك من طرف مساهم واحد وهو المسير، وفي نفس الوقت أين يقوم هذا الأخير بإدارة أمواله أو أموال العائلة*. كما دعم الفكرة الباحث Charreaux (1985) حيث أشار إلى انه إذا كانت علاقات الوكالة بين المساهمين و المسيرين موجودة في المؤسسات الكبرى فإنها غير موجودة في م ص م، بل هناك علاقات وكالة بين المساهمين الأغلبية والإقليمية. ²

كما أن م ص م هي عموماً مؤسسات عائلية، واللجوء إلى مساهمين خارجيين في رأس المال يعتبر بمثابة فقدان للسيطرة من طرف العائلة، وهذا ما يرفع من صراعات المصالح التي تولد تكاليف وكالة للأموال الخاصة والتي تكون أكثر اعتباراً بالنسبة لـ م ص م . ففتح رأس المال لا يمكن أن يكون كنتيجة حل امثل للتمويل لهذه المؤسسات، فعدم الكفاءة الممارسة من طرف السوق المالي** وسوق العمل على مسيري م ص م لا يؤدي إلا إلى رفع تكاليف الوكالة المرتبطة بإصدار الأسهم.

ومما سبق فإن نظرية الوكالة تقدم تفسير عقلائي لضعف فتح رأس المال في م ص م، وكذا أولوية الاستدانة مقارنة برفع رأس المال، لهذا تظهر الاستدانة كنمط تمويل شرعي لـ م ص م لسببين أساسيين وهما: ³

- استبدال إصدار الأسهم بالاستدانة يخفض من تكاليف الوكالة على الأموال الخاصة، إذا كان رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوك من طرف المالك المسير ذو الأغلبية، تكاليف الوكالة ستكون معدومة.

¹ - Natacha Trehan, op.cit,pp.188-189.

* - بالنسبة لـ م ص م غياب الفصل بين ملكية رأس المال والتسيير، المسيرين في هذه المؤسسات يفضلون القيام باقتطاعات، والتي تمثل عدد من العوائد الجبائية أكثر من توزيع كل أو جزء من النتيجة التي تحققها المؤسسة.

²-Idem.

** - في الواقع السوق المالي الكفاء مرتبط باحترام فرضيات الكفاءة التشغيلية والمعلوماتية وبالنسبة لـ م ص م تفشل هذه الفرضيتين باعتبار أنها مؤسسات ذات هيكل صغير، عدد المساهمين ضعيف، وكذا التفاوت المعلوماتي في العلاقة بين المسيرين المالكين والمساهمين الخارجيين.

³ - Asma Trabelsi, op. cit, p. 21.

- الاستدانة تحدد من الموارد العاطلة تحت تصرف المسير، وتخفض أيضا من تكاليف الوكالة للأموال الخاصة تبعاً لوجود التدفقات النقدية الحرة*، فالاستدانة هي وسيلة انضباط المسير الأكثر فعالية من أسواق المال. (Harris et Raviv, 1990) وحسب Charreux (1985) فإن م ص م تفضل القروض على الأموال الخاصة ذلك أن تكاليف الوكالة الناتجة عن التمويل بالأسهم أعلى من تلك الناتجة بالاستدانة.¹

أما عن المستوى الأمثل للاستدانة حسب هذه النظرية فهو الذي تكون عنده إجمالي تكاليف الوكالة المتعلقة بالتمويل الخارجي أدنى.

4- نظرية الإشارة:

تستند هذه النظرية إلى مفهوم عدم التماثل / التناظر المعلوماتي الذي تتميز به الأسواق المالية، ويعود الفضل إلى هذه النظرية إلى الباحث (Ross (1977). فالمعلومات التي تنشرها المؤسسات ليست هي بالضرورة المتغيرات الحقيقية، فحسب هذه النظرية فإن مدراء المؤسسات الأحسن أداءً هي التي تستطيع إصدار إشارات (Signaux) خاصة وفعالة تميزها عن غيرها من المؤسسات الأقل أداءً، وخصوصية هذه المؤشرات هي صعوبة نشرها من قبل المؤسسات الضعيفة، هذه الإشارات تأخذ أشكالاً عديدة من بينها: هيكل رأس المال، سياسة مكافآت رأس المال، اللجوء إلى أوراق مالية معقدة أو إلى شروط خاصة في مختلف أشكال التركيب المالي.²

فعلى سبيل المثال: مؤسسة ليس لها حاجة إلى الاستدانة إذا كانت توزع مبالغ معتبرة من توزيعات الأرباح على مساهميها، فمبلغ التوزيعات سيكون بمثابة إشارة تصدر للبنوك حول السيولة الزائدة التي تضعها المؤسسة.³

أما عن مساهمة هذه النظرية في تفسير السلوك المالي لـ م ص م من خلال اختيار هيكل مالي معين، هذا الأخير سيكون الحل الكفء من أجل إعلام الأطراف الممولة حول القيمة الحقيقية للمؤسسة، وهنا توجد وسيلتين أساسيتين للإشارة يتم تعريفها: الجزء من رأس المال المحتفظ به من طرف المسير، ومعدل الاستدانة، فبالنسبة للمؤسسات ص م تركز رأس المال بين أيدي المالك/ المسير هو إشارة لقيمة مضافة عالية لهذه المؤسسة بالنسبة لمؤجري رؤوس الأموال حسب رأي (Leland et Pyle, 1977)، كما إشراف المقاول في تمويل المؤسسة هو إشارة إيجابية تصدر للمستثمرين المحتملين حسب ذات الباحثين.⁴

*- التدفقات النقدية الحرة تعتبر كسيولة زائدة (فائض) في كل المشروعات ذات القيمة الحالية الصافية الموجبة.

¹ - Josée ST- Pierre, op. cit, pp. 89-90.

^{**} - تندرج هذه النظرية ضمن إطار ما يعرف بالمنظور المتعدد الأشكال (l'approche multiforme)، ويعرف أيضاً بالنظرية الحديثة للمشروع، والتي ظهرت في منتصف السبعينيات نتيجة انتقادات الموجهة لفكرة انعدام الضرائب وفكرة توافر السوق الكاملة.

² - قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص . 176.

³ - Asma Trabesi, op. cit, p. 31.

⁴ - Idem.

5- نظرية عدم التماثل في المعلومات:

إن الموقع الذي يحتله المسيرون والوضع المفضل يسمح لهم بالحصول على معلومات حول مشروعات المؤسسة دون المساهمين، ومن أجل حماية هؤلاء المسيرين لسلطتهم وموقعهم فهم يسلكون اتجاه نحو احتكار بعض المعلومات الأكثر فائدة والتي تخدم مصالحهم، وتمنع الشركاء الآخرون الحصول على الصورة الكاملة والحقيقية عن المؤسسة، وهذا ما يدعى بعدم تماثل المعلومات.¹

وفي واقع الأمر فإن الفارق المعلوماتي ما بين أفراد المنظمة (الداخليين) وغير الأعضاء (الخارجيين) يلعب دوراً في تشكيل الهيكل المالي حسب الباحث (Akerlof (1970)، كما أن ظاهرة عدم التماثل في المعلومات لها دور في أسواق الائتمان.²

ولقد قدم Myers & Majluf (1984) نظرية حول السلوك التمويلي للمؤسسات في ظل تفاعل قرارات التمويل والاستثمار للحد من عدم كفاءة القرارات الاستثمارية الناجمة عن عدم تماثل المعلومات، معتمدين على اقتراحات (Donaldson (1961 من خلال إسقاط افتراض تماثل المعلومات، حيث عندما يتوافر لدى المديرين معلومات خاصة عن قيمة أصول المؤسسة ليست متاحة للمستثمرين الخارجيين فيتوقع أن يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى تقييم الأسهم العادية للمؤسسة على نحو خاطئ من قبل السوق.³

أما عن إسقاط هذه الظاهرة على م ص م، فيتضح أن هذه الأخيرة تفتقد إلى تقديم المعلومات الضرورية لتمويلها، لمحدودية أنظمتها المعلوماتية الداخلية والخارجية، وحتى وإن توفرت المعلومات فقد يتردد المسير في التصريح بها خشية من وقوع تلك المعلومات في أيدي المنافسين، كما أن نوعية المعلومة في هذا النوع من المؤسسات مرتبطة بنوعية المسير أو الجهة المنتجة لها، وهو سبب عدم شفافيتها وعدم كمالها في غالب الأحيان. ويشير Williamson أن المعلومة لدى المسير تكون أوفر، أدق وأحسن من المعلومات التي بحوزة الغير، عكس المؤسسات الكبيرة التي يوفر عنها السوق المالي معلومات قد تكون أحسن من تلك الموفرة من قبل الإدارة، بينما م ص م نادراً ما تكون مسجلة في السوق المالي، مما لا يفرض عنها النشر الدوري والإجباري للمعلومات.⁴

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المتوافقة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من المساهمات التي جاءت بها النظرية المالية في تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات، إلا أن العديد من الأعمال حاولت التأكد من صحة مجمل هذه النظريات المالية في حالة م ص م، ففي تحقيق قام به Norton (1991) على عينة من م ص م الأمريكية في حالة نمو، توصل إلى أن كل من العناصر المرتبطة بتكاليف

¹ - Josée st- pierre, op. cit, p. 90.

² - Asma Trabelsi. Op. cit, p. 30

³ - عبد المجيد تيماي، نحو بناء نظري لتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،

2014/2013، ص. 75.

⁴ - العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص. 259.

الإفلاس، الوكالة عدم التماثل في المعلومة لا تفسر الهيكل المالي للمؤسسات ص م، وحسب الباحث فان نتائج نموذج التمويل التسلسلي* يعد الأكثر تطابقا مع حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

كما يعترف كل من Colot et Michel (1996) أن نظرية الوكالة لا تمثل الأداة الأحسن التي تسمح بتفسير الهيكل المالي لـ م ص م بالرغم من حيازة هذه النظرية على القدرة التفسيرية الهائلة في معالجة إشكاليات م ص م وهو الرأي الذي دافع عليه العديد من الباحثين مثل (Ang(1991-1992), Charreaux (1984).² وحسب الكاتب (Ang (1991) فان النظرية المالية الكلاسيكية لا يمكن تطبيقها على م ص م، كون هذه الأخيرة تطورت في بيئة تميزت بنقص الأسواق المالية، وأيضا لها سلوكات مالية تختلف عن تلك التي تتميز بها المؤسسات الكبيرة، وحسب الباحث فانه يصعب قياس هيكل تمويل م ص م وذلك لجوانب عديدة منها:³

- صعوبة فصل عناصر أصول المؤسسة عن عناصر أصول المالك (المستعملة في المؤسسة أو المستعملة كضمان للقروض).
- صعوبة تصنيف مختلف القروض كالقروض المقدمة من طرف أفراد العائلات أو القروض المضمونة عن طريق أصول المقاول.
- ضعف التقييم (sous- évaluation) للمساهمات المالية الحقيقية للملاك، نظرا لعدم إمكانية تسجيل بعض المساهمات غير المالية كالزمن، عدم كفاية الأجور، الاستعمال المجاني لبعض عناصر أصول المقاول في العمليات الإنتاجية للمؤسسة.

إن النتائج التجريبية حول هيكل التمويل لـ م ص م لم تسمح بوضع فرضيات واضحة حول هذا الموضوع لكن التطورات النظرية التي جاءت بعد النظرية المالية الكلاسيكية سمحت بوضع قواعد التفسير العملي لاختيار هياكل تمويل المؤسسات بصفة عامة، و م ص م بصفة خاصة، ومن ابرز هذه النظريات ما يلي: نظرية الخيار الإداري، نظرية دورة حياة المؤسسة، نظرية التمويل الرتي.

1. نظرية الخيار الإداري: Théorie du choix managérial

انطلاقا إلى ما توصل إليه (Norton (1991 في دراسته للسلوك التمويلي للمؤسسات حيث أشار إلى أن توقعات وآمال المقاولين تلعب دورا هاما في تحديد هيكل تمويل م ص م، وللفهم الجيد لهذه الظاهرة يجب أن يأخذ في الحسبان في نماذج تفسير هيكل التمويل دور المقاول، تفضيلاته المالية ورغباته.

ولقد قدّم (Barton et Matthews(1989 خمسة اقتراحات للبحث بخصوص اختيار الهيكل التمويلي في م ص م والقائمة أساسا على النموذج الاستراتيجي من قبل (Andrews(1980 وهي:⁴

*- نظرية التمويل التسلسلي أو نظرية التمويل السلمي هي من النظريات الحديثة التي تبحث في موضوع الهيكل المالي.

¹- Asma Trabelsi, op. cit, p. 13.

²- قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 185.

³- Josée ST- Pierre, op. cit, p. 93.

⁴- Ibidem, pp. 94-95.

1. ميل المسيرين إلى تقبل مستوى عالي من الخطر يعد عاملاً مؤثراً على اختيارهم للهيكل المالي للمؤسسة فمستوى الخطر الذي يشعر عنده المسكرون بالأمان - خصوصاً في م ص م أين يتوجب على المقاول تقديم ضمانات شخصية لقروض المؤسسة - له تأثير مباشر على هيكل رأس المال.

2. أهداف المقاول بخصوص مؤسسته تؤثر على هيكلها المالي، فالنظرية المالية التقليدية لم تقدم نموذجاً يحتوي وجوب احترام المسيرين لهدف تعظيم ثروة المساهمين، وفي حالة م ص م هذا النموذج ليس له مدلول إذا كان المقاول هو المساهم الوحيد، حيث تعتبر أهدافه الشخصية والتي هي غالباً مختلفة عن هدف تعظيم الثروة عاملاً مؤثراً على الخيار التمويلي، ومن أهمها: أهداف النمو، الاحتفاظ بالمعلومات الداخلية السرية، تسيير المؤسسة بكل أمان.

3. يفضل المقاولين تمويل مؤسستهم بموارد داخلية قبل الموارد الخارجية (الاستدانة أو طرح أسهم)، فالمسكرون يسعون إلى الاحتفاظ بالمراقبة على المؤسسة، وعلى القرارات المتخذة وعلى التسيير اليومي والاعتيادي للمؤسسة، وهذا ما يمنع كل مستثمر خارجي التدخل في قراراتها وذلك بتفضيلها للتمويل الداخلي.

4. يؤثر الميل نحو تقبل الخطر من طرف المسيرين والخصائص المالية للمؤسسات على مستوى الاستدانة، وكذا شروط منح رأس المال الذي يعرضه الدائنين، ولقد بينت نتائج بعض الأبحاث أن مسيري م ص م لهم ميل إلى عدم القيام بعمليات إلا مع بعض المؤسسات المالية (في الغالب مؤسسة مالية واحدة) ويكون من المفيد الحفاظ على العلاقات الجيدة مع بنك معين، والذي يسمح بفهم شخصية المقاول وقبول إجراءاته وقراراته الخاصة.

5. تؤثر الخصائص المالية للمؤسسة على قدرة المقاول في اختيار الهيكل المالي المناسب*، ويعتبر هذا الاقتراح مقبولاً في حالة المؤسسات الكبرى.

نلاحظ أن الاقتراحات الثلاثة الأولى تعالج الدور المركزي للمالك/المسير، بينما الاقتراحين الأخيرين هما حول خصائص المؤسسة وخصائص محيطها الخارجي. فبالنسبة للدور المركزي للمالك المسير، تعد الميزات الخاصة لهذا الأخير (مستوى التكوين، الخبرة، العمر، المستوى الثقافي.....) وكذا مواقفه الشخصية كلها عوامل محددة للسلوك التمويلي لـ م ص م، أما بالنسبة لخصائص المؤسسة يمكن إبراز دورها فيما يلي:¹

● الحجم:

تناولت العديد من الأبحاث تأثير الحجم على الهيكل المالي للمؤسسات، لكن في واقع الأمر لم تقدم الدراسات التجريبية نتيجة حاسمة لآثار حجم المؤسسة على الاستدانة. فمثلاً تكلفة التمويل في م ص م مرتفعة بسبب عدم التماثل في المعلومات في هذا النوع من المؤسسات، مما يجعل المقرضين يبالغون في تقدير المخاطر والمطالبة بمعدلات فائدة مرتفعة ووضع شروط معقدة في التمويل تقلل من حظوظ م ص م للحصول على القروض. إلى جانب ذلك

* - أشار كل من petit et singer (1985) أن القرارات فيما يتعلق بالتمويل هي دالة لخصائص الشركة ومالكها المسير أكثر من عدم كفاءة الأسواق المالية.

¹ - Ibidem ,pp. 96-99.

فالمؤسسات الكبيرة لها قدرة أكبر على الدخول إلى الأسواق المالية، كما تستطيع الاقتراض بأفضل الشروط حسب (1979, Ferri et Jones)، كما كشف Marsh عن ميل المؤسسات الكبيرة الحجم إلى زيادة الاقتراض طويل الأجل، بينما تتجه م ص م كثيرا إلى القروض القصيرة الأجل التجارية و البنكية.¹ وحسب نتائج دراسة Michaelas et al (1999) توجد علاقة موجبة ما بين مستوى الاستدانة وحجم المؤسسة.²

● قطاع النشاط:

الأثر القطاعي يمكن ملاحظته من خلال المنافسة والعمليات المتحكمة في أنشطة المؤسسة، ويمكن أن نفترض أن القطاعات التي تتطلب قدر من المرونة في الاستثمارات مثل الأنشطة الموسمية، تفضل التمويل عن طريق الائتمان التجاري والتمويل قصير الأجل بدلا من التمويل طويل الأجل، ويقيم دراسة تأثير القطاع على هيكل التمويل في م ص م جانبا قليل الاستكشاف.

● الوضعية المالية للمؤسسة:

تشير النتائج التي توصل إليها Constand et al (1991) إلى وجود علاقة عكسية بين المردودية والاستدانة، فالمؤسسات الأكثر مردودية هي الأكثر لجوءا إلى التمويل الذاتي وقل احتياجا للتمويل الخارجي.³ ولا تختلف هذه النتائج عن ما توصل إليه Cooley et Edwards (1983) و suret et Arnoux (1995)، حيث لا يعتبر الحجم العنصر أكثر أهمية في تفسير هيكل تمويل م ص م، كما لا يمكن إهمال أثر المردودية.

● عمر المؤسسة:

يمكن أن يكون له دور في مسألة التمويل، فالمؤسسة التي تتواجد منذ زمن وفي وضع جيد تحظى بمصدقية أكثر لدى الجهات الممولة، عكس المؤسسة الفتية أو الناشئة التي ليس لها ماضي في ميدان الأعمال. بالإضافة إلى خصائص المؤسسة، يلعب المحيط المالي دورا هاما في التأثير على هيكل تمويل المؤسسات، ذلك لأنه يعتبر مصدر لعروض التمويل المطروحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يبدو أنها متفاوتة ومختلفة في إمكانيات التمويل بين الاقتصاديات المتطورة والاقتصاديات المتخلفة.

2. نظرية دورة حياة المؤسسة La Théorie du cycle de vie de l'entreprise

تعتمد هذه النظرية في تفسير الهيكل المالي للمؤسسة على فكرة ما يعرف بدورة حياة المؤسسة والتي تمر على مراحل في تطورها متمثلة أساسا في: الانطلاق، النمو، النضج، الزوال، وحسب (1991) Ang فان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يجب أن تمر على عدة مستويات تطور قبل أن تصبح كبيرة، ولذلك لا توجد نظرية واحدة لتفسير الهيكل المالية لـ م ص م، وعليه من المعقول جدا الافتراض بأنه توجد نظريات مقابل مستويات

¹ - بوفليسي نجمة، العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، 2016،

ص 344-345.

² - Ramzi Benkraiem, Anthony Miloudi, *Structure de Financement de PME Française du Secteur TIC*, Revue sciences de gestion, n°72, 2010, p.47.

³ - Natacha Trehan, op. cit, p. 199.

التطور، وتقتصر هذه النظرية أن كل مرحلة من مراحل تطور المؤسسة تتضمن عوامل خاصة بها، والانتقال من مستوى إلى آخر يؤدي إلى تغيير في هيكل تمويل المؤسسة على النحو التالي: ¹

◆ ففي المراحل الأولى من مستويات حياة المؤسسة (الإنشاء، الانطلاق) تتميز بضعف المصدقية نظرا لضعف الخبرة وكذلك الرغبة الشديدة للمسير في الاستقلالية، ويكون المصدر الوحيد للتمويل في هذه المرحلة هو الأموال الخاصة في شكل رأس مال مقدم من طرف المالك أو الأقارب.

◆ أما في المستويات الوسيطة (الاستمرار و البقاء) يكون التمويل الخارجي من مصادر بنكية وتجارية، وحسب نشاط مردودية المؤسسة يمكن اللجوء إلى رأس مال المخاطرة، ولكن إذ كان النمو متواضعا ومراقبا (contrôlé) يمكننا ملاحظة ارتفاع كبير في الاستدانة والتي ليست بالضرورة مؤشرا للخطر بقدر ما هي تعكس التفضيلات المالية للمقاولين.

◆ وبالنسبة لمستويات التوسع والنمو، التمويل طويل الأجل وكذلك العرض العمومي والادخار يعد ضروريا من أجل تجنب المؤسسات أزمة السيولة، في هذا المستوى من التطور المقاول الذي يفضل أولا المراقبة لمؤسسته والاستقلالية يعد سلوكه معرقلا لهذا التطور غير الممكن إلا بدخول مساهمين جدد.

3. نظرية التمويل الرتبي: la théorie de l'ordre hiérarchique

يعتبر وجود عدم تناظر في المعلومات ما بين المؤسسة وشركائها الماليين هو أصل نظرية التمويل الرتبي* هذه الأخيرة يرجع الفضل في إرساء دعائمها للباحث Myers، حيث تفترض هذه النظرية وجود ترتيب بين مختلف أنماط التمويل، فبالنسبة للنماذج الأولى التي انطلقت منها هذه النظرية قامت على مبدأ أن المسيرين يعملون لمصلحة الملاك الموجودين على حساب المساهمين المستقبليين (Myers et Majluf, 1984).

وعلى العكس من ذلك، فإن النماذج التي تقوم على هدف تخفيض تكاليف العقود في وضعية عدم التأكد (Cornel et Shapiro, 1987, Williamson, 1988...) تصل إلى ترتيب في أنماط التمويل يختلف عن تلك التي يتم الوصول إليها في النماذج السابقة. ²

فحسب Myers et Majluf (1984)، المساهمين الجدد يترجمون الرفع في رأس المال كإشارة عن حالة عدم الملاءمة التي تسبب في تخفيض قيمة المؤسسة، بالمقابل المساهمين القداماء يفضلون الاستثمار لان ذلك يعظم من ثروتهم (بالرغم من انخفاض قيمة المؤسسة)، ومن اجل تفادي انخفاض أسعار الأسهم، فمن مصلحة المسير بغض النظر عن حالة المؤسسة استخدام طريقة أخرى للتمويل، وبالتالي التسلسل المختار يكون كالتالي: التمويل الذاتي، الديون الخالية من الخطر، الديون الخطرة، الرفع في رأس المال.

¹ - Josée ST-Pierre, op. cit, pp.99-100.

* - نظرية التمويل الرتبي: (POT) pecking order theory.

² - Najet Boussaa Thema, op. cit, p. 03-04.

هذا التسلسل يسمح بالحد من مخاطر التواجد في حالات ضعف الاستثمار sous- investissement وإصدار الأسهم بسعر منخفض جدا، والحد من توزيع مكافآت رأس المال وتخفيض تكلفة رأس المال عن طريق التقليل من الاقتراض (Myers,1984)، ويمكن ملاحظة أن قرارات المسيرين هي محددة لتشكيل هيكل رأس المال حسب هذه النظرية، وتصل أيضا إلى استنتاج مفاده استحالة الفصل بين قرارات الاستثمار والتمويل، ولكن رغم ذلك فهناك صعوبات تتعلق بإمكانية اختبار هذه النظرية والتي تعود إلى نتائج النماذج التي قد تكون متناقضة أحيانا.¹

وضمن التطورات التي شهدتها هذه النظرية هناك أعمال الباحث (Williamson(1988) الذي يرى أن درجة خصوصية الأصل المراد تمويله تؤدي دورا كبيرا في اختيار طبيعة مصدر التمويل، فالاستثمار في أصول ذو خصوصيات معينة (أصل ليس له إلا استعمالات محدودة من قبل المؤسسات وليس له سوق ثانوي متطور) يكون التمويل بالأموال الخاصة في هذه الحالة أكثر فعالية مقارنة بالتمويل عن طريق الاستدانة الذي يفرض وجوب تسديد الفوائد والأقساط بشكل منتظم، وعلى العكس يكون من الأفضل التمويل بالاستدانة في حالة عدم خصوصية الأصل المراد تمويله، نظرا لكون هذا الأخير من المحتمل أن يولد عوائد بشكل منتظم.²

وفيما يتعلق بـ م ص م فان التسلسل الذي أوجده (Myers et Majluf (1984)، يبدو الأكثر ملاءمة لاختيارها التمويلية، ففي واقع الأمر ليس فقط تفضيلات المسير التي تقرر الترتيب الذي يجب اعتماده، ولكن أيضا إمكانيات الوصول إلى الأسواق المالية، وكذلك تردد البنوك في إقراض هذه المؤسسات لتعاطم مخاطر الإفلاس.³ وكتيجة فلهياكل الصغيرة هي المتضررة في عرض الائتمان البنكي، هذا القيد يحد من إمكانية التمويل الخارجي وينتج سلمية في خيارات التمويل: الأموال الخاصة، الديون قصيرة الأجل، الديون طويلة الأجل ثم إصدار الأسهم، ومن ثمة فان تفضيل م ص م للتمويل الداخلي ثم الديون هو دليل على وجود قيد في التمويل والمعبر عنه بمفهوم Pecking Ordre Contraint حسب الباحث (Holmes et Kent,1991).⁴

إذن يمكن القول أنه في نموذج (POT) المكيف مع م ص م يعد التمويل الداخلي الأفضل عن التمويل الخارجي لأنه يجنبها خطر فقدان المراقبة وخطر ذوبان (dilution) السلطة للمالك المسير، وعلى العكس فان التمويل الخارجي أثبت أن إصدار الأسهم لمساهمين جدد يصبح مصدرا للتمويل الأقل استعمالا، لأنه يخضع إلى تكاليف عدم تماثل المعلومات وفقدان السيطرة على المؤسسة وكذا أيضا لا يوجد سوق مالي مكيف مع هذه المؤسسات، وتعتبر الاستدانة المالية التمويل الأوسط في الترتيب بالرغم من الصعوبات الوصول إلى هذا الشكل من التمويل من طرف م ص م بسبب عدم تماثل المعلومات ما بين الدائنين والمالك المسير.⁵

¹ - Idem.

² - دادن عبد الوهاب، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص. 326.

³ - Najet Boussaa Thema, op. cit, p .04

⁴ - Asma Trabelsi, op. cit, p. 47

⁵ - Ingrid Bellettre, **Les choix de financement des très petites entreprises**, thèse de doctorat en sciences de gestion, université Lille 2, 2010, p. 193 .

المطلب الرابع: العلاقة التمويلية بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل البنكي من أهم المصادر الأساسية لتمويل م ص م في العديد من الدول خاصة تلك التي اقتصادياتها قائمة على الاستدانة فعلى سبيل المثال تقدم البنوك الكندية أكثر من 40 مليار دولار من الائتمان لأكثر من 650000 مؤسسة ص و م في 1996 وهو ما يمثل أكثر من 95% من زبائن الإجمالي للبنوك.¹

ورغم الاهتمام الذي توجهه البنوك في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن العلاقة التمويلية بين الطرفين تخضع إلى ظاهرة ما يعرف بعدم التناظر في المعلومة والتي يترتب عليها نتائج هامة على شروط التمويل نوع عقد التمويل المقترح، تكلفته ومدى توفره، و ينعكس ذلك أيضا على القرارات المالية الأخرى كالاستثمار مثلا.²

وفي هذا السياق نجد أن البنك في حاجة إلى معلومات أكثر ما يمكن من أجل تدنئة مخاطر اتخاذ قرار التمويل، والذي يبدو انه يواجه صعوبة في الحصول على تلك المعلومات خاصة عندما يتعلق الأمر بوجود اللامشافية في المعلومات لدى المقترضين "**L'opacité informationnelle des emprunteurs**"، هذه الأخيرة تكون أكثر انتشارا في م ص م والتي تشكو من محدودية وعدم كفاءة أنظمتها المعلوماتية.³

ففي دراسة المرصد الأوروبي (2003) بينت أن المعلومات المقدمة من قبل م ص م ليست كاملة وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات الإستراتيجية، أما بالنسبة للمعلومات غير رسمية (مثل العلاقة بين م ص م مع شركائها، الدائنين الآخرين، مهارات تنظيم المشاريع... الخ) فهي متاحة بقلة.⁴

لذا فان معظم المخاطر التي تواجهها البنوك في تعاملها مع هذه المؤسسات يكون بسبب المعلومات التي تصل بشكل سيئ ما بين المقاول والبنك، فمن جهة البنك بحاجة إلى معلومات كاملة وشاملة من اجل القيام بالتحليل المناسب لخطر الملف المقدم، ومن جهة أخرى المقاول يتردد في كشف المعلومات التي يعتقد أنها إستراتيجية خوفا من انخفاض تنافسية مؤسسته.⁵ ومن جهة مشاكل الوكالة الخاصة بالتمويل البنكي، إذ تجعل من هذه الأخيرة تطالب بعلاوة مخاطرة أكثر ارتفاعا أو ضمانات أقوى من أجل تغطية زيادة احتمال التعثر، هذا الوضع يكون خاصة عندما يراقب الدائنين قرارات الاستثمار للمؤسسة بهدف تجنب المشاريع الخطرة جدا، وهذا ما يفسر صعوبات تمويل م ص م.⁶

¹ - Josée ST- Pierre, op. cit, p. 165.

² - Fabienne Rosenwald, **L'impact des conditions financières sur la décision d'investissement**, revue économie et statistique, N°341-342, 2001, pp.15-16.

³ - Stéphane Foliard, **le financement Bancaire des créateurs de très petites entreprises**, thèse du doctorat en sciences de gestion, université Jean Moulin, Lyon 3, 2008. P.237.

⁴ - Thi Hong Van Phan et al, **Les déterminants de l'accée au Financement bancaire des PME dans un pay en Transition : le cas du Vitnam** Colloque International sur La Vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, , Trois- Rivières, Canada, 27 au 29 mai 2009, p.04.

⁵ - Josée ST- Pierre, op. cit, p. 34.

⁶ - Benoit Mulkay, Mohamed Sessenou, **La Hiérarchie des financement des investissement des PME**, revue économique, vol.46, N°2, Mars 1995, p.347.

وفي واقع الأمر تعتبر البنوك أن م ص م تتكون من فائض في الخطر (Surplus de risque) مقارنة بالمؤسسة الكبرى لأربعة أسباب رئيسية على الأقل وهي:¹

1- تمويل م ص م يصبح أكثر مخاطرة عن المؤسسات الكبيرة وذلك لاحتمال تعثرها اكبر وإفلاسها، وهذا ما يفسر التحفظ على الموافقة على القروض متوسطة وطويلة الأجل، لأن خطر عدم السداد يكون اكبر.

2- يتكون فائض الخطر نتيجة ارتباط المؤسسة بمسيرها، فبقاء و ديمومة م ص م مرتبط بالمالك المسير.

3- تحفظ البنوك على موافقة منح الائتمان لـ م ص م خاصة في المدى الطويل بسبب عدم كفاية التكوين المالي (L'insuffisance de formation financière) في هذا النوع من المؤسسات، وضعف أو نقص الوظيفة المالية وهذا ما يشكل ظهور فكرة علاوة عدم الكفاءة (La prime d'incompétence) أو عدم التأكد حول جودة تسيير المؤسسة.

4- الخطر يكون أيضا على مستوى سياق اتخاذ القرار الذي يرتبط كثيرا بمنطق التعلم وال فشل، وتعد مشاكل التسيير الاحتياج في رأس المال العامل كأعراض لهذا السلوك حسب (Marchesnay(1992).

إن مشاكل الوكالة تزيد من النقائص المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع شركائها الماليين مما يفرض متابعة ومراقبة في تمويل هذه المؤسسات في ظل وجود عدم التناظر في المعلومة، ومن ابرز هذه المشاكل نجد ما يلي:²

1. الخطر المعنوي:

ويرتبط ارتباطا وثيقا بعدم التماثل في المعلومة بين المقرض (Prêteur) والمقرض (Emprunteur) حيث يتمثل هذا الخطر (L'aléa moral) في إمكانية أن يقوم المسير في م ص م بتحويل رؤوس الأموال المقرضة لغايات أكثر مخاطرة مما تم تقديره بشكل يعظم قيمة الاستثمار على حساب المخاطرة، وهذا ما يعرض الدائنين لخطر إحلال الأصول (Substitution d'actifs)، وبالتالي يمكن أن يجد المقرض نفسه أمام تحويل جزء من عوائد الاستثمار من قبل المؤسسة بسبب عدم التناظر في المعلومة، لذلك يحاول المقرض في حالة صعوبات التسديد التأكد ما إذا كان ذلك يعود فعلا إلى ظرف غير ملائم أو إلى سلوك وصولي (انتهازي) من قبل المؤسسة حسب الباحث Williamson(1986).³

2. مخاطر الاختيار المعاكس: (Sélection adverse)

بسبب مشكلة عدم التناظر في المعلومة، فهناك خطر مرافق للمشروع الممول، فالبنوك ليس لها المعلومات الكاملة حول إمكانيات وقدرات المؤسسة المقرضة، فغياب أو نقصان تلك القدرات لدى المقرض يؤدي إلى عدم استعماله بصفة مثلى للموارد التي هو مسؤول عنها، وبالنتيجة يكون الدائنين في حالة تمويل للمؤسسات السيئة مع

¹ - Natacha Treahan, op. cit, p. 203.

² - Josée ST- Pierre, op. cit, pp. 167-168

³ - قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 164.

ارتفاع خطر عدم الدفع، ومن ثمة يجد المقرضين صعوبة في التمييز بفعالية بين مختلف المشروعات الطالبة للتمويل وهذا ما يطلق عليه بظاهرة الاختيار المعاكس.¹

3. مخاطر الاقتطاع على شكل مكافآت شخصية:

بالنسبة للمالك المسير في م ص م تتواجد لديه حرية اقتطاع مبالغ على شكل مكافآت شخصية يقطعها من موارد المؤسسة، وبالمقابل المقرضين لا يستطيعون تقدير هذه المبالغ المقتطعة والمتغيرة والتي تؤدي إلى التخفيض من التدفقات النقدية المتوفرة من اجل سداد القروض.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المشاكل السابقة وأضافنا معها خطر الأعمال يمكننا أن نفهم جيدا ضرورة حماية البنوك للأموال التي يقرضونها ومن ثمة تكون هناك مطالبة من طرف البنوك بتغطية لهذه المخاطر كأخذ ضمانات على تلك القروض، رغم صعوبة مراقبة كل المخاطر في الميدان وغالبا ما تفرض قيود في عقود القروض والتي تحقق بالنسبة للبنك فوائد أساسية تتمثل أساسا في:²

- ✓ تخفيض من تكاليف الوكالة.

- ✓ تخفيض من عدد المتابعات القانونية للبنك ضد المؤسسة في حالة عدم الدفع.

- ✓ تخفيض من عدم التماثل في المعلومة ما بين المقرض والمقترض.

وإزاء هذه المشاكل التي يمكن أن تظهر في العلاقة التمويلية ما بين البنوك و م ص م، فإن هذه الأخيرة تكون أكثر عرضة لإمكانية الإقصاء من طرف البنوك وكذا خضوعها إلى ما يعرف بظاهرة ترشيد الائتمان أو عقلنة القروض (**La théorie de rationnement du crédit**)، حيث يسمح هذا الترشيح بالتخفيض من عدد المخاطر المرتبطة بالاختيار المعاكس، إحلال الأصول، الخطر المعنوي وانتهازية المسير.³

كما أن هذه الظاهرة تعبر عن رفض البنك منح الائتمان للمقترض بالشروط الموضوعية من طرفه والمتعلقة بسعر الفائدة، الضمانات، ومبلغ القرض وذلك نتيجة لحالة من عدم التوازن بين العرض والطلب على الائتمان ولقد تناول الأدب البنكي ما يعرف بنظرية ترشيد الائتمان في إطار نموذجين أساسيين هما:⁴

❖ نموذج (1981) Stiglitz et Weiss:

تناول هذا النموذج ظاهرة ترشيد الائتمان في حالة عدم التماثل للمعلومات المسبقة (**ex ante**)، وحسب هذا النموذج فإن م ص م هي الأكثر عرضة لهذه الظاهرة لان المردودية المتوقعة من طرفها تكون اقل من تلك المتوقعة من طرف البنك حتى وان كان سعر الفائدة مرتفع، فالمؤسسات المقصاة هي المؤسسات ذات معدل الخطر المرتفع وغالبا ما تكون تلك من م ص م. كما أن الضمانات المقدمة لا تكفي لتعزيز درجة مصداقية المعلومة التي من شأنها تخفيض من حدة الترشيح للائتمان.

¹ - Josée ST- Pierre, op. cit, p. 10.

² - Idem, p. 168

³ - Ingrid Bellettre, op. cit, p. 193.

⁴ - العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 289-293.

❖ نموذج (Williamson 1986.1987):

تناول هذا النموذج ظاهرة ترشيد الائتمان في حالة عدم التماثل اللاحق في المعلومات (expost)، حيث بين Williamson أن عدم التماثل في المعلومات يظهر بعد إبرام عقد القرض وشروع المؤسسة في استخدام القرض حيث يصعب على المقرض تقييم بشكل مؤكد لمعدل مردودية المشروع المنجز من طرف المقرض، كما أن الباحث انه إذا كانت إدارة المؤسسة تنوي إخفاء بعض المعلومات فان البنك يلجأ إلى فرض الرقابة على الأموال المقترضة. ومن خلال ما سبق فإن القرارات المتعلقة بمنح الائتمان من طرف البنوك للمؤسسات ص م تتأثر بعدم تماثل المعلومات بينهما، إذ يقوم البنك بتكليف شروطه وفق شفافية المعلومة المقدمة وكفاءة الفريق المنتج أو الموفر لها وعليه فالبنك يقوم بكبح ميولات المؤسسة نحو تحقيق المشاريع الخطرة والتي لا تتوفر لديه معلومات كافية عنها وذلك عن طريق فصله بين ضمانات المؤسسة والضمانات المفروضة على ثروة المسير. هذا الإجراء من شأنه أن يجعل من المؤسسة تفضل المشاريع ذات المخاطرة الضعيفة تفاديا لخسارة الضمانات وبالمقابل إمكانية رفض استثمارات المؤسسة من طرف البنك نتيجة لقيود المردودية، وهذا ما يؤكد أن ص م هي أكثر المؤسسات عرضة لترشيد الائتمان.¹

ومن جهة أخرى يجب الإشارة أن العلاقة التمويلية ما بين البنوك و ص م بحاجة إلى اهتمام أكثر وإيجاد الآليات الكفيلة لإزالة مشاكل التفاوت المعلوماتي، مما يحسن من أداء عمليات الإقراض ويسهل من عملية تقييم ص م خاصة و أن هناك من المؤسسات التي استثماراتها تركز على أنشطة البحث والتطوير (مؤسسات عالية التكنولوجيا) وليس لها ضمانات كافية، وبالتالي استثماراتها المتخصصة لا تطمئن الممولين التقليديين وتجد صعوبة في وصولها إلى التمويل الكلاسيكي (الديون البنكية).

¹ - العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص. 327-328.

خلاصة الفصل الثالث:

يشكل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من العوامل الرئيسية لحيوية وصحة الاقتصاد في المستقبل، أو ما يعرف حاليا بالديناميكية المقاولاتية، ولقد تبين من خلال هذا الفصل أن الإعداد والتحضير الجيد من خلال القيام بدراسات جدوى تستوعب خصوصيات السوق واحتياجات التمويل والجوانب الفنية الملائمة لهذه المشروعات يمثل عملا مهما من أجل إنشائها، ورغم أنه عمل مكلف ومجهد ولكن هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى التنفيذ الجيد لها.

ولقد كشف لنا مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت تقييم وتمويل م ص م أن القرارات المالية في م ص م لا تبرر فقط عن طريق أهداف تعظيم الثروة مثلما هو الحال عند المؤسسات الكبرى، فما يلاحظ على سلوك المقاولين فيما يخص تقييم المشروع أنه يغلب عليه غياب التقييم المنظم للمشروعات، كما أن م ص م تستخدم طرقا تعتمد على الحدس في تقييم المشروعات الاستثمارية، إلى جانب أن استخدام طرق التدفقات النقدية المخصومة في التقييم يعتبر مكلف لا تستطيع أن تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها قد لا تكون قادرة على تقديم تقديرات موثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية وذلك راجع إلى غياب المهارات المالية التي تجعل من الصعوبة استخدام مثل هذه الأساليب، إلى جانب افتقادها إلى الموارد اللازمة لجمع المعلومات التي تحتاجها عملية التقييم.

كما تبين لنا أن عملية تقييم م ص م تتصف بخصائص تتمثل أساسا في مركزية القرار لدى م ص م، ومن ثمة فإن نوعية المشروعات والاستثمارات تخضع لأهداف وشخصية المالك المسير، وكذلك ضعف عملية تنظيم وتقييم المشروعات الاستثمارية نظرا لضعف ومحدودية المعارف المالية والخبرات الإدارية لدى المقاولين. أما بالنسبة لإشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيمكن أن نستشفها من خلال القيود المتعلقة بضعف قدرتها التعاقدية في مجال التمويل وخاصة التمويل البنكي، وكذا صعوبة وصولها إلى الأسواق المالية فهياكل تمويل م ص م تمثل في الغالب دالة في التفضيلات المالية للمقاول أكثر مما هي دالة في ضعف كفاءة الأسواق المالية، فالسلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا ما يتأثر بخصائص هذه الأخيرة وكذا أهمية المقاول في مركز القرارات المالية لهذا النوع من المؤسسات.

كما يمكن أن يمكن أن نخلص إلى أنه لا يمكن تفسير السلوك المالي لهذه المؤسسات اعتمادا على نظرية واحدة، فتطور هذه المؤسسات خلال مراحل حياتها يجعل سلوكها التمويلي يختلف مع مستويات تطورها ونموها ويبدو أن العجز الظاهر للنظريات المالية الموجودة على تفسير السلوك المالي ل م ص م يجد تبريره بخصوصية هذه الأخيرة التي تتميز بمخاطر استغلال عالية، عدم وجود أسواق مالية منظمة، وانعدام التناظر في المعلومة.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

واقع الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية في
المشروعات الصغيرة والمتوسطة (منطقة الجنوب الشرقي)

تمهيد الفصل:

بعد الدراسة النظرية المقدمة في الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة كمحاولة لإسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسساتنا في الجزائر، وقد تم اختيار مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في منطقة الجنوب الشرقي كعينة وذلك قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف الدراسة و أهمها الوقوف على مدى الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والأهمية التي يوليها القائمون على هذه المشروعات لتلك الدراسات، وكذا رصد أهم المعوقات التي تحول دون القيام بدراسة للمشروع أو استخدامها في قرارات الاستثمار أو التمويل. وقبل المضي في تحليل بيانات ونتائج الدراسة سنعرج أولاً على تشخيص واقع إنشاء وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبعدها التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة بداية بتحديد منهجية الدراسة والتي تشرح الخطوات المنهجية من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات ومصادرها، وكذا أساليب التحليل الإحصائي المستعملة، ثم نتناول في هذا الفصل عرض لخصائص عينة الدراسة وتحليل إجابات أفراد العينة على مختلف محاور الاستبيان وفي الأخير سيتم اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها للتأكد من صحتها وبالتالي قبولها أو رفضها، لتأتي المرحلة الأخيرة والمتمثلة في تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

وعليه سوف يتكون هذا الفصل من المباحث الرئيسية التالية:

المبحث الأول: واقع إنشاء وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

المبحث الأول: واقع إنشاء وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة، بوصفها مصدرا لتنمية الدخل وخلق فرص العمل، وبالنسبة للجزائر فإن ظهور هذه المؤسسات وتنامي دورها برز أكثر مع التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري نحو الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص، وقصد التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على تلك التحولات التي مر بها القطاع الخاص وإبراز مكانة م ص م في الاقتصاد الوطني والوقوف على أهم الصعوبات التي تعترض إنشاءها ونموها، وكذا الكشف عن أهم الآليات المتخذة في سبيل دعم وتطوير هذه المشروعات.

المطلب الأول: مكانة وتطور القطاع الخاص في الجزائر

لقد تزايد دور وأهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وكثر النقاش عن مكانته في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واختلفت ظروف نشأة هذا القطاع من بلد إلى آخر، وذلك تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت كل بلد، وتعتبر البلدان الرأسمالية المتقدمة هي الرائدة في تجربة الاهتمام بالقطاع الخاص وهيمنة هذا الأخير على معظم أوجه النشاط الاقتصادي في هذه البلدان وهذا ينسجم بطبيعة الحال مع طبيعة النظام الاقتصادي الذي تبنته هذه الدول - النهج الليبرالي - والقائم على ما يعرف باقتصاد السوق. أما بالنسبة للدول النامية فلقد برز هذا القطاع وبدأ تعاضد دوره منذ بداية فترة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والجزائر هي من الدول المعنية بهذا التحول والتوجه نحو دعم وتنمية القطاع الخاص يشكل إحدى الوسائل الهامة التي ارتأت فيها منفذا للخروج من الإخفاقات التي تعرضت لها المسيرة التنموية في الجزائر.

أولا: ظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر

إن المتبع لظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر يلاحظ حجم التناقضات بين الواقع والنصوص القانونية الخاصة به، فخلال أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في ظل الهياكل التابعة أساسا للقطاع العام وهذا على مختلف المستويات، مستغلا بذلك الثغرات في الإستراتيجية التنموية التي اعتمدها الجزائر.

فعمشية الاستقلال اختارت الجزائر نموذجا تنمويا طموحا، وانهجت سياسة اقتصادية مبنية على أسس النظام الاشتراكي، وركزت بذلك على بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة وذلك بإتباع ما يعرف بسياسة الصناعات المصنعة التي شاعت خلال الستينات، واختارت

المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذه السياسة، تعبيرا منها عن تطور الدولة وتكفلها بعملية البناء الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تدخلها في مختلف المجالات.¹

ولقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة، ولإنجاح الإستراتيجية الصناعية كانت أحد الأولويات هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية، أي استرجاع الثروات الوطنية (الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات، ... الخ).² كما تحددت معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية عبر عدة موانيق سياسية أهمها ميثاق طرابلس (1962)، وميثاق الجزائر (1964) والتي كانت في جوهرها مؤيدة لفكرة التسيير الذاتي، ونمط الاقتصاد الموجه والذي تميز بسمات أساسية أهمها:³

- ✓ الدولة المالكة والمحتكرة للقرار السياسي والاقتصادي إنتاجا واستهلاكاً وتبادلاً؛
 - ✓ غياب المناخ الاستثماري في البيئة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية (محيط الاقتصاد الوطني)؛
 - ✓ عجز في تنظيم هذه المؤسسات وتسييرها؛
 - ✓ غياب المنافسة الداخلية والخارجية؛
 - ✓ تضخم المشاريع وارتفاع تكاليف الاستثمار والاستغلال؛
 - ✓ النظرة الساكنة للاقتصاد؛
 - ✓ الاستخدام الجزئي للطاقات القائمة؛
 - ✓ جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة العرض؛
 - ✓ الصعوبة في التمويل؛
 - ✓ انتشار البطالة بأنواعها؛
 - ✓ الاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية؛
 - ✓ الاعتماد الكبير على المؤسسات الصناعية الكبرى وإهمال دور ومكانة م ص م وخاصة القطاع الخاص.
- وفي واقع الأمر إن نموذج الصناعات المصنعة الذي اعتمده إستراتيجية التنمية في الجزائر كمشروع وطني لم ينطلق إلا ابتداء من 1967 مع بداية المخطط الثلاثي (67-69) والتي تمثل أيضا انطلاق لما يعرف بمرحلة التخطيط الاقتصادي والتي تبعتها مخططات أخرى مثل المخطط الرباعي الأول (70-73)، الرباعي الثاني (74-77) والخماسي الأول (80-84) والخماسي الثاني (85-89).

¹ - شبيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر - دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف" 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان، ص 2.

² - مراد محفوظ، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 121.

³ - بريش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص 14.

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال تميز بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، وقصد المحافظة على ما هو موجود وذلك بدعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963، لتشجيع الاستثمار الذي أعطى حرية للاستثمارات الخاصة ولكن بشروط أهمها توطين الاستثمارات.¹

وأمام التناقض الموجود بين تلك الضمانات التي جاء بها هذا القانون وبين التصريحات الرسمية للسلطة السياسية والتي تضمنت قوانين التأميم، وهذا ما جعل الاستثمار الخاص متخوف من الاستثمار في المشاريع الكبيرة، خاصة الصناعية إلى جانب ضعف قدراته المالية في تلك الفترة، فكانت النتيجة وراء هذا القانون ميلاد مشروعين فقط.² ففي هذا السياق ونظرا لعدم تحقق أهداف هذا القانون، صدر القانون الثاني للاستثمار في 1966. (القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15/06/1966)، هذا القانون على عكس القانون الأول، كان موجه خاصة إلى رؤوس الأموال الوطنية، فحدد الأسس التي تحكم الاستثمار الخاص، ولكن التناقضات ما بين ما جاء في بنود هذا القانون من تسهيلات إدارية و تشجيعات مالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بداية السبعينيات أدت إلى تخوف رأس المال الخاص سواء الوطني أو الأجنبي من الاستثمار، فكانت نتائج توسع القطاع الخاص ضئيلة.³ ومن ثمة كان دور القطاع الخاص هامشيا ومنحصرا في بعض القطاعات مثل التجارة والخدمات، أما القطاع الصناعي فكان تركز القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات الصناعية التي تنشط في فروع الاستهلاك النهائي والتي لا تتطلب استثمارات ثابتة كبيرة، أما عن الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة فكانت في انخفاض مستمر فمن 65.8% سنة 1967 إلى 29.7% سنة 1981، هذا الانخفاض يرجع في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام، نظرا لما منح له من إمكانيات في إطار إستراتيجية التنمية المتبعة.⁴

لكن بعد انقضاء مرحلة الاقتصاد الموجه (67-1979) وبداية مرحلة الاقتصاد اللامركزي (1980-1991) تم إعادة تنظيم الاقتصاد، وكانت إحدى أهم الأهداف الرئيسية للتنظيم الاقتصادي الجديد حفز الاستثمار الخاص وتوجيهه وذلك من اجل تقوية مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد.⁵

ويمكن القول أن هذه الفترة قد جاءت بعد مرحلة من التنمية ترتبت عنها أشكال من اللاتوازن واحتلالات اقتصادية داخلية وخارجية، تعود إلى أسباب أهمها: الاعتماد الكبير على التصنيع، حيث بلغت نسبته أكثر من

¹ شيبى عبد الرحيم، شكوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² عيسى مزاققة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص 34.

³ مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان، 2010/2009، ص 237.

⁴ عيسى مزاققة، مرجع سبق ذكره، ص . 63

⁵ بزيرية أحمد، القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية " دراسة تجارب الدول النامية في القطاع الخاص "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2006، ص 173.

40% من مجمل الاستثمار، بالإضافة إلى ضعف التحكم التكنولوجي والموارد البشرية وقيود السوق الدولية وضعف التسيير والتنظيم.¹

إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينيات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تدهورت معدلات النمو الاقتصادي وازدادت معدلات البطالة بسبب تدهور الوضعية العامة للمؤسسات العمومية، ولهذا تميزت المرحلة الجديدة (1980-1991) بإحداث إصلاحات تهدف جميعها إلى التخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و الثاني (1985-1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص نتيجة التراجع عن سياسة الصناعات المصنعة، فصدرت عدة قوانين من أهمها:

• **قانون خاص بالاستثمارات الخاصة رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:**

والذي هدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني، كما تم إنشاء في سنة 1983 ديوان لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) وقد وُضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، غير أن نتائج هذا الديوان كانت ضعيفة للغاية.²

• **قانون الاستثمار الخاص رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:**

والذي جاء متمما ومعدلا للقانون السابق نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات.³

• **القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988*:**

أهم ما جاء به هذا القانون هو إلغاء الاعتماد، وتحرير سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخوض في مجالات عديدة ماعدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية.⁴ ورغم هذه القوانين والنصوص التشريعية التي تم إصدارها في تلك الفترة وما تبعها من نصوص تنظيمية هادفة إلى بعث الثقة في نفوس المستثمرين الوطنيين من خلال الضمانات التي تحتوي عليها، إلا أنه بقي هناك تحفظات حول توجهات هذه السياسة على الصعيدين المذهبي والتطبيقي.⁵

¹ - بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

² - رزيقة غراب، آثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، 12/19 مارس 2013، ص 05.

³ - شبي عبد الرحيم، شكوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 05.

* - الجريدة الرسمية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة، العدد 28، ص ص 1031، 1032.

⁴ - رزيقة غراب، مرجع سبق ذكره، ص. 06.

⁵ - بزيرية أمحمد، مرجع سابق ذكره، ص. 173.

ولقد تزامنت هذه القوانين مع سلسلة الإصلاحات التي انطلقت في الثمانينات لإعادة تنظيم هيكل الاقتصاد الوطني وكانت الخطوة الأولى في ما عرف بإعادة الهيكلة، ثم جاء قانون استقلالية المؤسسات العمومية إضافة إلى عمليات التطهير المالي التي كلفت الخزينة أموالا باهظة، كل هذا في ظل ظروف اتسمت بانخفاض أسعار البترول، وارتفاع المديونية الخارجية.

وعموما ما يمكن قوله أن الفترة الممتدة من 1963-1988 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص، فهذا الأخير لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية بسبب الخطاب السياسي لجزائر اشتراكية والنظرة إلى القطاع الخاص كمستغل.¹ وبداية من التسعينات شهد الاقتصاد الجزائري تحولات عديدة تمثلت في سلسلة من الإصلاحات التي شملت كل من الميدان الاقتصادي والمؤسساتي والاجتماعي، وبالتالي تراجع احتكار الدولة لعوامل الإنتاج، وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال إصدار مجموعة من القوانين شكلت الأساس الجديد في معالم السياسة الاقتصادية وتحويل النظرة من تمهيش القطاع الخاص إلى المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية. ولقد شهدت فترة التسعينات ميلاد مراسيم رئاسية وتنفيذية هدفت إلى طمأنة وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص وفسح المجال أمام مؤسساته الوطنية والأجنبية للمساهمة في التنمية الاقتصادية، ومن ابرز هذه القوانين ما يلي:

• قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14/04/1990*:

ولقد جاء لمسايرة التحول الذي عرفته البلاد مع نهاية الثمانينيات، شمل هذا القانون جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، وأوجد الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك وأعطى المجال لاستقلالية البنك المركزي، وبرز ما جاء فيما يخص تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص هو توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة في الحصول على القروض.²

• قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993**:

ولقد صدر هذا القانون قصد تشجيع وترقية الاستثمار الخاص في الجزائر، والذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، ولقد جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو

¹ - نفس المرجع، ص. 175.

* - القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14.

² - حورية بالأطرش، تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على الإبداع و التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 04.

* - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، ص ص 04-10.

اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية انجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها، أما دور الدولة هو تقديم الامتيازات والدعم اللازم للمستثمر وذلك عن طريق وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) من خلال الشباك الوحيد الذي أنشئ لهذا الغرض.¹

• قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:²

بعد سنة 1993 توالى التشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمهياة للمناخ الاستثماري المواقي لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. فلقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ولقد كرس هذا القانون الحرية التامة للاستثمار، وتوسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، كما نص هذا القانون على:³

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة.
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع وأخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات عينية أو نقدية أو استئناف النشاطات في إطار الخصوصية.
- ومن اجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشئ هذا القانون هيتين أساسيتين للاستثمار وهما:⁴

■ المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار تحت وصاية رئيس الحكومة وتمثل مهامه الرئيسية في اقتراح الاستراتيجيات والآليات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتطويره، وكذا التدابير التحفيزية له، ويبحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

■ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI) التي أنشئت سنة 1993، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي والاستقلال المالي وتسهر على ضمان متابعة وترقية الاستثمار ومرافقة المستثمرين في

¹ - سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007/2006، ص ص 180-181.

² - الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ص . 194.

³ - رزيقة غراب، مرجع سبق ذكره، ص . 07.

⁴ - مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص ص 245-246.

مشاريعهم وتسهيل الإجراءات الإدارية بما فيها إجراءات تأسيس المؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

وما يمكن قوله أن الإطار التشريعي الجديد الذي تميزت به الفترة 1990-2001 قد أفرز آثار على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال عدد المشاريع ونوعيتها والمبالغ المستثمرة وكذا مساهمتها في التشغيل و تكوين القيمة المضافة. إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكّل ويتطور في ظل هذه القوانين والتوجه نحو اقتصاد السوق يعطي انطبعا إيجابيا حول مستوى الديناميكية الجديدة التي أصبح يحظى بها في الاقتصاد الوطني، رغم النقائص والعراقيل التي لا تزال قائمة، فعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات للنشاط الاستثماري ما بين 1993 و 2003 عن مدى الازدواجية وعدم وضوح الرؤية بين الخطاب السياسي والواقع والممارسة، فقيمة الاستثمارات المرصودة خلال 10 سنوات قاربت 4000 مليار دج، إلا أنه لم ينجز منها سوى نسبة تفوق 7% تقريبا، وهذا يؤكد البطء السائد في إحداث تغيير على مستوى المحيط الاقتصادي¹.

ثانيا: مكانة ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

لقد شكلت الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت الجزائر فيها والتي كانت في ظروف صعبة منعرجا هاما في إعادة النظر في قواعد وتسيير الاقتصاد الوطني، ومكنت من تعزيز دور ومكانة القطاع الخاص، هذا الأخير الذي كان تطوره في البداية في إطار يتصف بالتناقضات وعدم الفصل من قبل السلطة بوضوح بشأن مشاركته في التنمية، ورغم كل هذا بقي القطاع الخاص نشيط خاصة في الفروع التي لا تتطلب رأسمال كبير وتكنولوجيا متطورة، وإلّا برز مكانة ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني يمكن الاستعانة بالجدول التالي الذي يبين مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة.

جدول رقم (1.4) تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر

البيان	1967	1971	1981	1986	1990	1997	2001	2006
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة %	65.8	55.9	29.7	39.4	45.8	45.71	47.5	42.26
الصناعة دون اخروقات%	46	44.7	23.9	24.2	27.1	26.41	40.4	49.09
البناء والأشغال العمومية %	71.7	50.2	27.4	26	31.3	61.58	80.54	79.72
النقل والاتصال %	27.8	18.9	20.5	41.6	45.2	66.93	75.9	75.39
التجارة والخدمات %	74.2	73	67.4	75.6	72.7	92.17	90.19	92.93

المصدر: شبيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 09.

¹ - شهرزاد زغيب، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2004، ص. 186.

يتبين من الجدول السابق أنه على الرغم من الزيادة المطلقة للقيمة المضافة للقطاع الخاص بصفة عامة خلال الفترة 1967-1981، إلا أن الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الإجمالية كانت في انخفاض مستمر، إذ انخفضت مساهمة هذا الأخير في تكوين القيمة المضافة خلال هذه الفترة من 65.8% سنة 1967 إلى حوالي 29.5% سنة 1981، ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى الدور الذي لعبه القطاع العام نظرا لما منح له من إمكانيات و أولوية في إطار إستراتيجية التنمية المتبعة آنذاك، وتعاضم دوره وهيمته على مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

كما يتضح من خلال الجدول أيضا هيمنة القطاع الخاص على مجالي التجارة والخدمات والتي بلغت أثناء هذه الفترة 70% في المتوسط، أما مساهمة القطاع الخاص في مجال البناء والأشغال العمومية فكانت في تدي مستمر وذلك لسيطرة الشركات الوطنية العمومية في هذا المجال، وبالمقابل أيضا ظلت مساهمة القطاع الخاص الصناعي متواضعة. وهذا ما يؤكد سيطرة القطاع العام في إستراتيجية التنمية، أما خلال الفترة (1982-1990) فان الأهمية النسبية للقطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة قد عرفت زيادة يمكن اعتبارها بالهامه فمن 30.1% سنة 1982 وصلت إلى 45.8% سنة 1990، هذه الوضعية تعود أساسا إلى إجراءات إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، أما الاتجاه العام في تكوين القيمة المضافة بالنسبة للقطاع الخاص لم يتغير حيث بقيت سيطرة قطاع التجارة والخدمات.

وابتداء من سنة 1990 ومع التوجه الجديد لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق، وفي ظل الإطار التشريعي الجديد الذي أعطى ضمانات و تشجيعات للقطاع الخاص وأكثر ديناميكية له يمكن أن نلاحظ ذلك من خلال ارتفاع مساهمتها في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5% سنة 2001¹. وباستثناء قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 30% من الناتج الداخلي الخام (PIB) فان إنتاج المؤسسات الخاصة، أصبح مهيمنا على معظم القطاعات الاقتصادية، فالقيمة المضافة المحققة من طرفه وصلت إلى 6% سنة 1990، 78.27% سنة 2000، و75% سنة 2005².

أما نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي فلقد ارتفعت من 23.78% سنة 1994 إلى 28.84% سنة 2006، وهذه مؤشرات تدل على وجود بوادر ايجابية للاستثمار الخاص. كما تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في سنة 2004 إلى تحسن في عدد المشاريع المصرح بها سواء بالنسبة للإنشاء أو التوسع، وهذا بفضل الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار، كما تعطي الإحصائيات الأهمية التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في مجال الاستثمار، حيث أن أكثر من 97% من المشاريع تابعة للقطاع الخاص³.

¹ - شبي عبد الرحيم، شكوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 09-11

² - يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،

2008/2007، ص. 114

³ - عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

كما أن عدد مؤسسات القطاع الخاص وصل إلى 200000 سنة 2004 منها 25000 مؤسسة صناعية متوسطة و صغيرة، بعدما كان لا يتجاوز 12000 مؤسسة سنة 1994.¹

ورغم هذا التطور الذي تشير إليه الأرقام السابقة إلا أن بعض النقائص المرتبطة بالقطاع الخاص لا تزال قائمة، كما أن ميكانزمات تشجيع الاستثمار ليست كلها تعمل بصورة منتظمة وواضحة لدى جميع المتعاملين الاقتصاديين وهذا ما يدل على وجود عراقيل تواجه نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها في الجزائر

أولت السلطات العمومية في الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بداية عشرية التسعينيات، وتبنت مقاربة جديدة موجهة لتطوير هذه المؤسسات، ومن ثمة إعادة تعريف لدور الدولة المسهلة والمرافقة للمبادرة الخاصة، هذا الاتجاه أصبح يمثل أولوية كمحرض لتطوير م ص م، وعدلت الدولة من أنماط التدخل بشأن التطور الاقتصادي، هذه التدخلات جاءت تبعا للاحتياجات الجديدة لمواجهة التحديات الجديدة ورغم أن التجربة الجزائرية في مجال إنشاء وتفعيل دور م ص م تعد متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي سبقتها إلى التحرير الاقتصادي والمالي، حيث أن معظم م ص م الجزائرية ظهرت بعد سنة 1993، وذلك من خلال قانون الاستثمار الذي منح فرصة المعاملة الموحدة بين القطاع العام والخاص، وقصد التعرف على مكانة م ص م في الاقتصاد الوطني، سنلقي الضوء أولا على تعريف هذه المؤسسات في الجزائر واهم مراحل تطورها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات ص و م، ولكنها تعاريف غير رسمية، نتج عنها غياب إحصائيات موثوقة في جرد م ص م في الجزائر بشكل تقريبي، إلا أن تأطير هذا القطاع عرف تطورا ملحوظا ابتداء من تاريخ إنشاء مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 إلى تنصيب وزارة المؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 بكافة الصلاحيات.²

وإدراكا بأهمية م ص م في دفع قاطرة التنمية، وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية م ص و م الصادر في 12 ديسمبر 2001، هذا التعريف المعتمد هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، وقد صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا "La Charte de Bologne" حول م ص م في جوان 2000.³

¹ - نفس المرجع، ص. 100.

² - قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ - بوهزة محمد وآخرون، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003، ص 8.

وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي لهذه المؤسسات، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمين ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة. وحسب ما ورد في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لـ م ص م، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها "كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعماله السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلته السنوية 500 مليون دينار، كما تستوفي معايير الاستقلالية"¹.

ونظرا لتغيير نمط النمو في إطار سياسة الدولة في تنويع الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى وتشجيع ودعم إنشاء الثروة خارج قطاع المحروقات تم تعديل القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 ليصبح تعريف م ص م حسب ما جاء في المادة الخامسة من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، حيث تم تغيير في قيم كل من رقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية، إذ يمكن توضيح تصنيف هذه المؤسسات حسب القانون الأخير، وذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم (2.4) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي 02-17

النوع	المعيار	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار جزائري)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40	لا يتجاوز 20	
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 400	لا يتجاوز 200	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 إلى 4000	ما بين 200 إلى 1000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017، ص 6.

ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مراحل صاحبت التغيرات التي مرت بها الجزائر منذ الفترة الاستعمارية ثم التغيير في النظام السياسي، إلا أنه يمكن التمييز بين حقتين أساسيتين:² قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد ومحدودة على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة

¹ - الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، العدد 77، المادة 4، ص 05.

² - قوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

والقيمة المضافة...، وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، ويمكن أن نميز أهم المراحل التي مرت عليها تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:¹

❖ المرحلة الأولى: (1962-1982):

غداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا مهما، مكون في أساسه من صناعات استخراجية ومن فروع صناعات استهلاكية صغيرة ومتوسطة تتمركز في المدن الكبرى والمناطق العمرانية، وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثرا على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغا كبيرا، وكانت أولى التدخلات من طرف الدولة هو إعادة تشغيل تلك الوحدات في إطار ما يعرف بنظام التسيير الذاتي، ليتم إدماجها ابتداء من سنة 1967 إلى ذمة الشركات الوطنية.

ولقد تم إصدار أول قانون للاستثمار سنة 1963 لعلاج اضطرابات المحيط التي كانت عقب الاستقلال، هذا القانون لم يكن محفزا لتطوير قطاع م ص م ولم تكن له آثار معتبرة على تنمية هذا القطاع، على الرغم من الضمانات والمزايا التي جاء بها للمستثمرين الوطنيين والأجانب. وفي سنة 1966 جاء القانون الجديد للاستثمار متضمنا مختلف التدابير المتعلقة بجذب المستثمرين، وسد الثغرات التي ظهرت في القانون السابق، حاول هذا القانون إعطاء دور للقطاع الخاص في التطور الاقتصادي، حيث اجبر المقاولين الخواص للحصول على اعتماد لمشاريعهم من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار (CNI)، ولكن مشاكل تعقد الإجراءات للحصول على هذا التصريح كانت سببا في إنهاء هذه اللجنة سنة 1981.

وما يمكن قوله أن هذه الفترة التي عرفت بسياسة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري اتسمت بتدخل الدولة بشكل كبير، واحتلت المؤسسة العمومية الكبرى مكانة معتبرة في إستراتيجية التنمية، بينما م ص م كانت ثانوية، ومخططات التنمية يتم تخطيطها من طرف الإدارة المركزية، وهذا التمثيل للتصنيع من الأعلى اتجاه الأسفل يتميز بضعف الديناميكية المقاولاتية ويجعل المؤسسات جد ضعيفة في الإنتاجية، معتمدة على الربح البترولي.² وبالتالي لم تكن هناك سياسة واضحة بشأن م ص م والقطاع، إذ لم يعرف هذا الأخير إلا الشيء القليل من التنمية على هامش المخططات الوطنية، فركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان يُنظر إلى م ص م كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة، وتكثيف النسيج الصناعي الموجود ولقد ترك هامش للقطاع الخاص يستثمر فيه المقاول في المجالات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة، لذا اعتبرت م ص م تابعة للقطاع العام ومكملة له.

¹ - يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص 77-79 (بتصرف)

² - Sultana Daoud, **Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la pme au Maghreb - cas de l'Algérie**, Colloque international sur la vulnérabilité des TPE et des pme dans un environnement mondialisé, 11^{es} journées scientifiques du réseau entrepreneuriat, 27. 28. Et 29 mai 2009, Trois_rivières. Canada. P.02.

❖ المرحلة الثانية: (1982-1988):

منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة الكبرى على حساب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، واعتبر كل من المخططين (1980-1984) و (1985-1989) هما مثال عن تلك الإصلاحات التي كانت لمصلحة القطاع الخاص، وبالموازاة هناك تعديلات تمت على مستوى الإطار التشريعي التنظيمي الجديد التي كان لها اثر على منظومة المؤسسات ص و م.¹

فكان قانون 82-11 المؤرخ في 21/08/1982 و المعدل عن طريق القانون 88-25 المؤرخ عن 12/07/1988 والذي يحدد مستوى الاستثمارات، وفتح كل مجالات الاستثمار أمام القطاع الخاص، إلا القطاعات التي اعتبرت كقطاعات إستراتيجية عن طريق القانون (البنوك، التأمينات، المناجم، المحروقات، النقل الجوي...) و بالمقابل شهدت هذه الفترة بعض العراقيل أمام م ص م مثل:²

- إجبارية الحصول على الاعتماد بالنسبة لكل الاستثمارات؛
 - التمويل عن طريق البنوك لا يتجاوز 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛
 - عدم إمكانية تجاوز المشاريع الاستثمارية مبلغ 30 مليون دج عند تأسيس شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات بالأسهم و 10 مليون دج عند تأسيس مؤسسات فردية أو باسم جماعي (SNC).
- كما نشير إلى أن م ص م الخاصة قد كان تدخلها في النشاط الاقتصادي يتميز بالحذر التكتيكي، فكانت توجه نشاطاتها نحو تلك التي تحقق مردودية سريعة ولا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا يد عاملة مؤهلة. وإجمالاً يمكن القول أن هذه الفترة شهد فيها الاستثمار الخاص تطوراً خاصة في نهاية الثمانينيات و بروز دوره في تنمية الاقتصاد الوطني وإعطاء الاعتبار لقطاع م ص م ولو بنسبة ضئيلة.

❖ المرحلة الثالثة: انطلاقاً من 1988:

عرفت الجزائر انطلاقة من 1988 مرحلة تحول وانتقال إلى اقتصاد السوق، يلعب فيه القطاع الخاص دوراً محورياً وكان ذلك في إطار علاقات مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك لمعالجة أزمة الديون الخارجية من جهة، وتطبيق سياسة نقدية، مالية، اقتصادية، تجارية التي أدت إلى خصوصية العديد من المؤسسات العمومية من جهة أخرى، وساهمت في تطوير م ص م في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، ولقد أدت التحولات في توجه السياسة الاقتصادية وتبني مخططات التعديل الهيكلي إلى المرور نحو التنظيم السوقي، ولقد سعت الدولة إلى وضع إطار تشريعي والعديد من الإصلاحات المرتبطة ببرامج التأهيل أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية م ص م.

¹- صالحى صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، جامعة محمد سطيف، 2004، ص.172.

²- يوسف حميدي، مرجع سبق ذكره، ص.83.

ولقد اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي لـ م ص م وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، فكانت ابرز القوانين قانون النقد والقرض لسنة 1990 وكذا إصدار قانون جديد للاستثمار لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، هذا القانون نص على العدالة بين المتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب، واستبدال الاعتماد الإجباري بتصريح بسيط من أجل الاستثمار، وكذا تخفيض آجال دراسة الملفات وتعزيز الضمانات.

واستمرت هذه الإجراءات المماثلة بعد 1993 حيث أصبحت لها تأثيرات هامة على م ص م، حيث أعيد النظر في الإجراءات المتعلقة بترقية وتطوير الاستثمار، وكان لصدور قانون الاستثمار سنة 2001 وكذا القانون التوجيهي لـ م ص م في 2001/12/12 أهمية بالغة ومنعرجا حاسما في تاريخ م ص م الجزائرية، حيث وضعا آليات لتسهيل إنشاء المؤسسات وضممان القروض المقدمة من طرف البنوك إلى م ص م، وكذا إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI) وإلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة.

وابتداء من سنة 2000 ارتفع وزن م ص م في النسيج الوطني بشكل معتبر، فتشير الإحصائيات انه ما يقارب حوالي 54% من م ص م تم إنشاؤها في 7 سنوات الأخيرة (2001-2008) تبعا لتبني القانون التوجيهي لـ م ص م في 2001. فمثلا في نهاية 2008 ضمن 519526 مؤسسة، قطاع م ص م كانت حصته قد بلغت 392013 مؤسسة أي ما يمثل 75.45% من الإجمالي¹.

وما يمكن قوله أن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات هامة في هياكل الاقتصاد الوطني، وسمحت ببروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك حقيقي للتطور الاقتصادي وذلك من خلال تدعيم الإطار التشريعي والتنظيمي والهياكل الجديدة التي تهدف إلى دعم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الثالث: ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني

لقد أصبحت المقاولاتية و م ص م ذات أهمية بالغة في الجزائر منذ أن تقرر تكريس خيار اقتصاد السوق حيث عملت الدولة مع مطلع التسعينيات على فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار العديد من القوانين التشريعية والتنظيمية، ولقد عرفت هذه المؤسسات ديناميكية جديدة لاسيما بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، إذ شهدت تطورا وتزايدا ملحوظا في عددها خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية، كما كان أيضا لهذه المؤسسات تأثيرا نسبيا على معدلات التشغيل والناتج الوطني من منطلق الدور المنتظر لهذه المؤسسات في المساهمة في التنمية الاقتصادية.

¹ -Farida Merzouk, **PME et Compétitivité en Algérie**, <http://fseg2.univ-tlemcen.dz/arevue09/FARIDA%20MERZOUK.pdf>, Pris le 15/06/2015 ,P.04.

أولاً: تحليل ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2017):

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطوراً بالغ الأهمية ابتداءً من سنة 2000 وذلك راجع إلى سياسة الدولة الرامية إلى ترقية هذا القطاع وتطويره من خلال إجراءات الدعم المختلفة سواء من حيث تسهيل إنشاء هذه المؤسسات ومساعدتها على التمويل والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم إنشائها ما بين 2001-2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001. ويوضح الجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017).

جدول رقم (3.4) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة (2007-2017)

طبيعة المؤسسات السنوات	م ص م الخاصة	نسبة التطور %	م ص م العمومية	نسبة التطور %	الصناعات التقليدية	نسبة التطور %	المجموع	نسبة التطور %
2007	293946	-	666	-	116347	-	410959	-
*2008	392013	33.36	626	-6.01	126887	9.06	519526	26.42
2009	455398	16.16	591	-5.6	169080	33.25	625069	20.31
2010	482892	6.04	557	-5.75	135623	-19.19	619072	-0.09
2011	511856	6	572	2.7	146881	8.3	659309	6.5
2012	550511	7.55	557	-2.62	160764	9.45	711832	7.8
2013	601583	9.27	557	0	175676	9.27	777816	9.26
2014	656949	9.2	542	-2.69	194562	10.75	852053	9.54
2015	716895	9.12	532	-1.84	217142	11.6	934569	9.68
2016	786989	9.77	390	-26.7	235242	8.33	1022621	9.42
2017	816326	3.72	264	-32.3	243699	3.6	1060289	3.68

المصدر : نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 12 إلى 31.

من خلال الجدول رقم (3.4) نلاحظ أن هناك تزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، حيث كان عددها في سنة 2007 يقدر بـ 410959 مؤسسة، ليستمر هذا العدد في الزيادة إلى أن يشهد انخفاض في سنة 2010 بـ 5997 مؤسسة مقارنة مع سنة 2009 والتي كان عدد المؤسسات حينها يقدر بـ 625069 مؤسسة، وهذا الانخفاض نتيجة السياسات المتبعة من طرف الدولة والمتمثل في تراجع حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والصناعات التقليدية في سنة 2010.

*- في هذه السنة تم إدماج الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهنة الحرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

ليستمر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الزيادة بعد سنة 2010 من جديد لتصل في نهاية السداسي الأول من سنة 2017 إلى 1060289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر.

كما يتضح من خلال الجدول أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة المؤسسة يشير إلى استحواذ م ص م التابعة للقطاع الخاص على النسبة الأكبر ضمن مجموع م ص م ، إذ تحتل نسبة 77% من المؤسسات المنشأة في الجزائر عند نهاية السداسي الأول من سنة 2017، تليها المؤسسات الحرفية بنسبة 22.98%، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فهي بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.024% خلال نفس السنة. كما يلاحظ أن أكبر نسبة تطور في م ص م الخاصة كان في سنة 2008 حيث وصل إلى 33.36%، هذه الزيادة راجعة إلى إدماج- لأول مرة- الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسة الخاصة.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فعددتها يسجل انخفاضا سنويا فقد وصل في نهاية السداسي الأول من سنة 2017 إلى 264 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية بعد أن كان في حدود 666 مؤسسة في سنة 2007، ويشكل هذا الانخفاض في عدد هذه المؤسسات نتيجة لعمليات الخصخصة للوحدات المتعثرة، أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية فقد تم تسجيل ارتفاع ملحوظ إلى غاية 2009، ثم انخفاض في سنة 2010 لتعود في الارتفاع ابتداء من سنة 2011.

ويمكن إسناد الزيادة في المؤسسات الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة والهادفة إلى ترقية وتطوير دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، وكذا تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية.

كما نشير إلى أنه في نهاية السداسي الأول لسنة 2017، المجتمع الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من 97.7% مؤسسات صغيرة جدا، أقل من 10 عمال (TPE) والتي تهيمن على النسيج الاقتصادي، ثم تأتي المؤسسات الصغيرة (PE) بنسبة 2% ثم المؤسسات المتوسطة (ME) بنسبة 0.30%.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة بما كان تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بشكل دقيق وهذا بسبب وجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي)، حيث تركز فيه الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك ويرجع ظهور مثل هذا القطاع الموازي إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية الرسمية وشيوع ظاهرة الفساد الإداري وسوء التسيير.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

لنعلم أكثر في فروع النشاط الأساسية لهذه المؤسسات، يوضح الجدول التالي هذه التطورات خلال الفترة (2007-2017).

جدول رقم(4.4): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (2007-2017)

قطاع النشاط السنوات	الخدمات *		البناء والأشغال العمومية		الصناعة**		الفلاحة والصيد البحري		خدمات الصناعة***		المجموع
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
2007	45.98	135151	34.1	100250	18.47	54301	1.016	3401	0.29	843	293946
2008	45.92	147582	34.84	111978	17.84	57352	1.012	3599	0.27	876	321387
2009	46.1	159444	35.34	122238	17	58803	1.05	3642	0.51	1775	345902
2010	46.75	172653	35.14	129762	16.58	61228	1.03	3806	0.51	1870	369319
2011	47.51	186157	34.65	135752	16.31	63890	1.02	4006	0.5	1956	391761
2012	48.57	204049	33.85	142222	16.07	67517	1.02	4277	0.49	2052	420117
2013	49.76	228592	32.85	150910	15.9	37037	1	4616	0.49	2259	459414
2014	50.63	251629	32.15	159775	15.72	78108	1.01	5038	0.49	2439	496989
2015	51.56	277379	31.33	168557	15.56	83701	1.04	5625	0.49	2639	537901
2016	52.53	302564	30.36	174848	15.55	89597	1.06	6130	0.48	2767	575906
2017	53.04	316044	29.82	177727	15.57	92804	1.07	6392	0.47	2843	595810

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 12 إلى 31.

يبين الجدول السابق أن م ص م تمارس نشاطها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، بحيث تتركز غالبيتها في القطاع الخدماتي وذلك بنسبة تتراوح ما بين 45.92% إلى 53.04% خلال جميع السنوات، أي ما يقارب نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب تتراوح من 29% إلى 35% خلال الفترة (2007-2017) ثم قطاع الصناعة بسبب تتراوح من 15.57% إلى 18.47% لنفس الفترة، وبنسبة ضعيفة جدا في قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث تتراوح ما بين 1% إلى 1.16%، أما عن أضعف نسبة فهي في قطاع خدمات الصناعة وذلك بنسب تكاد تنعدم تتراوح من 0.27% إلى 0.51%. ويرجع سيطرة م ص م في قطاع الخدمات إلى سهولة تأسيس هذا النوع من النشاطات من جهة، والرغبة في الربح السريع الذي يمكن أن يحققه قطاع الخدمات وخصوصا التجارة، كما أن الإمكانيات التي يتطلبها تأسيس هذه المشروعات ليست ضخمة، وبالمقابل هناك توجه ضعيف نسبيا إلى قطاع الصناعة الذي يتطلب إمكانيات كبيرة، إلى جانب قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يسجل نسب ضعيفة في الإقبال على أنشطته والتي تتطلب مجهود كبير فيقتصر الأمر غالبا على العائلات التي تمتلك أراضي فلاحية تستثمرها أو كمهنة متوارثة من الأجداد

* - تتضمن الخدمات: النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع، الفنادق والإطعام، خدمات للمؤسسات، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية.
** - تشمل كل من: الحديد والصلب، مواد البناء، كيميائ-مطاط- بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلد، صناعة الخشب والورق صناعة مختلفة.

*** - وهي تتمثل في: المناجم والمحاجر، المياه والطاقة، المحروقات، خدمات الأشغال البترولية.

أما المؤسسات الجديدة من هذا النوع فهي قليلة في هذا المجال، أما بالنسبة للخدمات ذات الصلة بالصناعة فهي تتطلب استثمارات ضخمة، فهي تشير إلى المحروقات والمياه والطاقة وغيرها، مما لا يشجع الخواص على اختيارها كنشاط عمل إلا نادرا. إلى جانب ما سبق يمكن القول أن أغلب الإنشاءات في م ص م ذات طابع كلاسيكي (بناء وأشغال عمومية، تجارة، خدمات... إلخ) وأغلب مبادرات المقاولين في الجزائر في إنشاء المؤسسات تعد استنساخ لما هو موجود، كما يمكن تسجيل عدم وجود توجه نحو القطاعات كثيفة المعرفة و التكنولوجيا.

3- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

رغم انتشار م ص م في جميع جهات الوطن، لكن هناك اختلاف في كثافتها من منطقة إلى أخرى والجدول التالي يبين تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية:

جدول رقم (5.4): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المنطقة الجغرافية من (2007-2017)

المجموع	الجنوب	الهضاب العليا	الشمال	المنطقة الجغرافية السنوات
293946	28550	87666	177730	2007
321378	31550	96345	193483	2008
345902	34960	105085	205857	2009
369319	37714	112335	219270	2010
391761	39951	119146	232644	2011
419517	42816	128316	248985	2012
459414	40517	102533	316364	2013
496989	43672	108912	344405	2014
537901	46525	118039	373337	2015
575906	49595	125696	400615	2016
595810	50801	129767	415242	2017

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 12 إلى 31.

من الملاحظ خلال الفترة (2007-2017) تمركز م ص م الخاصة بنسبة كبيرة- أكثر من نصف عددها- في المنطقة الشمالية، والتي تعتبر أكثر المناطق نموا على المستوى الوطني، فمثلا خلال السداسي الأول من سنة 2017 نجد أنه حوالي 69% من م ص م الخاصة تتمركز في تلك المنطقة، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 22% ثم الجنوب بنسبة 9%. يعتبر هذا التفاوت في التوزيع بين المناطق خاضع للكثافة السكانية والظروف المناخية والإمكانيات المتاحة أمام المستثمرين لإنشاء وإقامة المشاريع، والذي يظهر جليا أنه في صالح المنطقة الشمالية بدرجة أكبر لتقل كثافة هذه المؤسسات أكثر في الجنوب، وهذا ما يشكل تناقضا مع مسألة التوازن الجهوي.

4- معدلات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل وصعوبات، مما ينجر عنها التوقف العديد من المؤسسات، فحسب تقرير المرصد العالمي للمقاولة في سنة 2011 يشير أن المقاولات في الجزائر أغلبها في المراحل المبكرة (أقل من 3 سنوات ونصف)، وأن نسبة 62% من المقاولات المنشأة لا تستطيع الاستمرار.¹ فمثلا خلال النصف الأول من سنة 2017 تم إحصاء 9941 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة توقفت عن النشاط منها 2051 مؤسسة أشخاص معنويين و 7890 أشخاص طبيعيين.² وللتعرف على القطاعات التي كانت أكثر تعرضا لحالات التوقف عن النشاط، الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (6.4): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المتوقفة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	السداسي الأول 2016		السداسي الأول 2015
	العدد	النسبة %	
الفلاحة والصيد البحري	38	1.58	15
محروقات، طاقوية، مناجم وخدمات مرتبطة بها	71	2.48	12
بناء وأشغال عمومية	533-	1.40	580
صناعة وتحويل	1165	42.92	268
خدمات	513	51.58	1209
المجموع	1254		2084

Source: Bulletin d'information statistique de la PME n°31, Novembre 2017.

يبين الجدول السابق ارتفاع في عدد م ص م المتوقفة عن النشاط (شخص معنوي) في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث يقدر الفرق بـ 1254 مؤسسة وذلك بنسبة 60.17%، هذا المعدل لزوال م ص م شهد تراجع في السداسي الأول من سنة 2017 حيث بلغ (-38.56%) مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2016. أما عن القطاعات التي شهدت أكبر معدل في التوقف عن النشاط يظهر من خلال الجدول أن قطاع الخدمات سجل أعلى نسبة توقف خلال سنتي 2015 و 2016 وذلك بنسب تصل إلى 58.01% و 51.58% من مجموع المؤسسات المشطوبة، ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية وبعدها قطاع الصناعة والتحويل، في حين نجد أن هناك نسب ضئيلة لتوقف النشاط في م ص م في قطاعات الفلاحة والصيد البحري وقطاع المحروقات والمناجم والخدمات المرتبطة بها، هذا الترتيب يخص سنة 2015، بينما الأمر مختلف في سنة 2016، حيث يظل قطاع الخدمات هو الذي يحتل الصدارة في معدل التوقف عن النشاط، وتبين الإحصائيات أن

¹-حورية بلاطرش، دراسة تحليلية للعلاقة بين الروح المقاولة و إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة في الجزائر والتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016/2015، ص.29.

² - Bulletin d'information statistique de la PME- 1er, Semestre 2017. n°31 <http://www.Mdi-gov.dz/?>- Bulletin de Veille- consulté le 04/02/2018.

الخدمات المقدمة للمؤسسات هي الأكثر عرضة للزوال، يليها نشاط التجارة، وبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية نسجل تراجع في معدل التوقف عن النشاط في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، بينما يسجل قطاع الصناعة والتحويل نسبة معتبرة بـ42.92% من مجموع المؤسسات المشطوبة حيث يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي الجزائري، حيث عرف هذا القطاع اهتماما ملحوظا في السنوات الأخيرة، من خلال الجهود المبذولة من قبل الدولة اتجاه إنشاء ودعم والنهوض بهذه المؤسسات، وللتعرف على دورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن التطرق إلى أثرها على مستويات التشغيل، والقيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل والمساهمة في الحد من البطالة والتي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الكثير من دول العالم، بما فيها الجزائر، فمنذ تبني نظام اقتصاد السوق تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول لهذه الظاهرة من خلال التشجيع على المقاوالتية وإنشاء م ص م، وللتعرف على مدى مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل يمكن الاستعانة بالجدول الآتي:

جدول رقم (7.4): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المجموع	الصناعات التقليدية	م ص م العامة	م ص م الخاصة	طبيعة المؤسسة السنوات
1355399	233270	57146	1064983	2007
1540209	254350	52786	1233073	2008
1888469	341885	51635	1494949	2009
1625686	-	48656	1577030	2010
1724197	-	48086	1676111	2011
1848117	-	47375	1800742	2012
2001892	-	48256	1953636	2013
2157232	-	46567	2110665	2014
2371020	-	43727	2327293	2015
2540698	-	29024	2511674	2016
2601958	-	23679	2578279	2017

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رقم 12 إلى 31.

من الملاحظ حسب الجدول تزايد في عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2017، فقد كان عددها في سنة 2007 يقدر بـ 1355399 منصب ليصل إلى ما يقدر بـ 2601958 منصب شغل في السداسي الأول من سنة 2017، باستثناء الانخفاض الذي شهدته سنة 2010 وذلك نتيجة فصل قطاع الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الزيادة ترجع إلى تزايد عدد المؤسسات المنشأة سنويا والدعم الذي تحظى به هذه المؤسسات من قبل الهيئات والهيكل التي أنشأتها الحكومة، كما يمكن ملاحظة عدم استقرار معدل تطور مناصب الشغل حيث تراوحت النسبة ما بين 13.63% و 2.41% خلال الفترة (2007-2017)، ويتضح أيضا من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي التي توفر أكبر عدد من مناصب الشغل، حيث عرفت تطورا بمتوسط يقدر بـ 9.35% خلال الفترة 2007-2017، وأكبر معدل تطور شهدته في سنة 2009 بمقدار 21.23% وذلك بعد أن تم إدماج للمهن الحرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2008.

وتأتي الصناعات التقليدية في المرتبة الثانية بعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من حيث مساهمتها في مناصب الشغل، أما عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فنلاحظ أنها على العموم في انخفاض مستمر خلال الفترة 2007-2017 فبعد أن كان عدد مناصب الشغل فيها يقدر بـ 57146 منصب سنة 2007 وصل في سنة 2017 إلى 23679 منصب أي بفارق 33467 منصب شغل خلال عشر سنوات ويرجع الأمر إلى نقص عدد هذه المؤسسات نتيجة لخصوصيتها بعد صدور المرسوم التنفيذي 95-22. وعلى الرغم من هذه المساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل إلا أنها تبقى ضعيفة خاصة إذا ما قورنت مع دول أخرى، وذلك كون أغليبتها مؤسسات مصغرة توظف أقل من 10 عمال، إلى جانب عدم قدرتها على خلق مناصب شغل دائمة ومستقرة.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

إلى جانب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، فإنها تؤدي دورا جديا معتبرا من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام*. ويرتكز عليها الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي إذا ما تم استثناء قطاع المحروقات، ولتوضيح ما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات وخاصة مدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يمكن عرض تطور نصيب القطاع الخاص والعام من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الجدول التالي:

* - يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسيطة والمستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام (PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

جدول رقم (8.4): الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني (2005-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	طبيعة القطاع	قيمة القطاع العام من PIB	النسبة %	قيمة القطاع الخاص من PIB	النسبة %	المجموع
2005		651	21.59	2364.06	78.39	3015.5
2006		704.05	20.44	2740.06	79.56	3444.11
2007		749.86	19.2	3153.77	80.8	3903.63
2008		760.92	17.55	3574.07	82.45	4334.99
2009		816.8	16.41	4162.02	83.59	4978.82
2010		827.53	15.02	4681.68	84.98	5509.21
2011		923.34	15.23	5137.46	84.77	6060.8
2012		793.38	12.01	5813.02	87.99	6606.4
2013		893.24	11.7	6741.19	88.3	7634.43
2014		1187.93	13.93	7338.65	86.07	8526.58
2015		1313.36	14.22	7924.51	85.78	9237.87

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من خلال الجدول الارتفاع في معدلات مساهمة م ص م في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2015، حيث وصلت سنة 2015 إلى 9237.87 مليار دينار جزائري، بعدما كانت عام 2005 حوالي 3015.5 مليار دينار جزائري.

كما يمكن ملاحظة أن القطاع الخاص تمثل مساهمته أكبر بكثير من مساهمة القطاع العام في الناتج الخام حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص 85.78% سنة 2015 مقابل 14.22% فقط للقطاع العام، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، والاستجابة لمبادرات فتح الاستثمار أمام القطاع الخاص وتشجيع الأنشطة المقاولاتية الذي يعد أكثر من ضرورة في ظل الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:

لتوضيح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة*، يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

*- تعرف القيمة المضافة على أنها مجموع قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط، وتقيس مساهمة منتج ما أو صناعة أو قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (9.4): تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني (2004-2014)

الوحدة: مليار دج

المجموع	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة %	القطاع العام	القطاع السنوات
2372.73	85.84	2036.84	14.16	335.89	2004
2607.1	85.9	2239.56	14.1	367.54	2005
3007.55	86.62	2605.23	13.38	401.86	2006
3007.55	86.62	2605.23	13.38	420.86	2007
3007.55	87.64	2986.79	12.36	420.86	2008
3407.65	87.64	2986.79	12.36	420.86	2009
3788.00	89.25	3381.16	10.75	406.84	2010
5424.15	90.25	4895.64	9.75	528.51	2011
6141.76	90.42	5553.9	9.58	587.86	2012
7138.19	90.54	6463.13	9.46	675.06	2013
7327.22	89.26	6540.75	10.74	786.47	2014

المصدر: نشریات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2004-2014، فقد كانت قيمتها في سنة 2004 تقدر بـ 2372.73 مليار دج، لتستمر في الزيادة إلى أن تصل إلى ما يقدر بـ 7327.22 مليار دج في سنة 2014، كما يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي التي تستحوذ على النسبة الأكبر في خلق القيمة المضافة وهذا في كل قطاعات النشاط حيث تتراوح نسب المساهمة ما بين 85% و 92% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات وهذا راجع إلى تزايد وتطور تعداد هذه المؤسسات خلال هذه الفترة، والتحفيزات الكبيرة الموجهة للقطاع الخاص، بالمقابل تتراوح حصيلة مساهمة مؤسسات القطاع العام في إجمالي القيمة المضافة ما بين 7% و 14%، وهي أقل بكثير من القطاع الخاص.

وإلى جانب أثر هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستويات التشغيل والنتائج الداخلي الخام والقيمة المضافة يمكن الإشارة أن قدرة هذه المؤسسات على المنافسة داخليا وخارجيا لا تزال محدودة، وذلك لاستحواذ الصادرات النفطية بشكل كبير تصل إلى نسبة 95.54% من إجمالي الصادرات الوطنية سنة 2014، بينما لم تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلي نسبة 4.46% لنفس السنة¹، وهو مؤشر

¹ - Bulletin d'information statistique de la PME, n°26, année 2014, <http://www.Mdi.gov.de/?-Bulletin de ville-consulté le 27/02/2018>.

على ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يستدعي بذل الكثير من الجهود لرفع أداء هذه المؤسسات ومساهمتها أكثر في الحراك الاقتصادي وخلق موارد أخرى من أجل دعم الاقتصاد الوطني.

المطلب الرابع: صعوبات إنشاء وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قبل التطرق إلى تشخيص أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل إنشائها وتوسعها وكذا في جوانب تقييمها وتمويلها، لابد من تسليط الضوء أولاً على واقع اتخاذ القرار الاستثماري وتقييم المشروعات الاستثمارية في الجزائر.

إن المتبع لتجربة الاستثمار في الجزائر من خلال مراحل مسيرتها التنموية نجدها في مراحلها الأولى متمركزة بشكل كبير في قطاع المحروقات الذي كان ولا يزال يشكل النواة الأساسية في الاقتصاد الوطني وبالمقابل كانت حصيلة الاستثمار غير مشجعة وشكلت نتائجها عبئاً على الاقتصاد الوطني والمجتمع، هذه النتائج السلبية في أغلبيتها كانت نتيجة سوء ترشيد قرارات الاستثمار التي كانت أدائها تتأرجح بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، بالإضافة إلى محدوديتها في التلاؤم مع الكثير من خصائص الاقتصاد الجزائري الذي طبعته العديد من التحولات.¹

أولاً: واقع أسلوب تقييم واتخاذ قرار الاستثمار

من حيث أسلوب اتخاذ قرار الاستثمار يمكن أن نميز بين مرحلتين:²

● فترة الاقتصاد الموجه:

وفيها أوكلت مهمة أخذ القرار الاستثماري ومعايير تقييم البدائل الاستثمارية التي اعتمدها الجزائر آنذاك إلى مجموعة من الهياكل التخطيطية رافقت عمليات التخطيط للمشاريع الاستثمارية في الجزائر، ولقد استندت في ذلك على مجموعة من النماذج في التقييم، لعل من أهمها الوثيقة التي أعدها كتابة الدولة للتخطيط والتي يمكن استخدام مؤشراتها من طرف المؤسسة، هذه الوثيقة تهدف إلى:

✓ القياس بالتدقيق وباستعمال الحساب الاقتصادي، مدى مساهمة المشروع أو المشاريع المختارة في الأهداف العامة المسجلة ضمن إستراتيجية التنمية على المدى الطويل.

✓ ترتيب المشاريع حسب مؤشرات فعالية الاستثمارات.

والملاحظ أنه على الرغم أن هذه الوثيقة تحتوي على معايير (مقاييس) المردودية المالية ومعايير المردودية الاقتصادية إلا أن تطبيقها وجد صعوبات خاصة التناقضات الممكن حدوثها عند تطبيق هذه المقاييس في اختيار

¹ - سفيان فنيط، مرجع سبق ذكره، ص 191.

² - بريش السعيد، بشكر إمام، بن علي سمية، نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق، مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15/14 أفريل 2009، ص 19-22.

المشاريع في آن واحد، كما لا تقدم الوثيقة أي توضيحات في حال نشوء مثل هذه الإشكالات، مما أدى إلى جدل مستمر بين المالىين والصناعيين، وهذا التصادم أدى إلى استهلاك وقت أكبر لدراسة واختيار المشاريع من طرف الجهاز المركزي.

كما أنه من جملة الانتقادات الموجهة لأسلوب اتخاذ الاستثمار ما يلي: ¹

- ✓ تخطيط الاستثمار كان يتميز بمركزية القرار.
- ✓ ضعف الجهاز الإحصائي للمعلومات والبيانات التي تقوم عليها عملية إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروع.
- ✓ الارتجالية والعشوائية في اختيار المشاريع، وأن عملية الاختيار فعل سياسي أكثر منه اقتصادي، والابتعاد عن استخدام طرق الحساب الاقتصادي في التقييم.
- ✓ عدم التلاؤم في النماذج المستعملة مع الأهداف المحددة والموجودة غالباً ما انعكست في وجود صعوبات التقييم الجيد.

● فترة اقتصاد السوق:

منذ ثمانينات القرن الماضي، عرفت السياسة الاستثمارية في الجزائر تحولات تزامنت مع التحديات التي شهدتها الاقتصاد الوطني وتنامي ظاهرة العولمة، لذا كان من الضروري إعادة بعث الاقتصاد الوطني وتحويل مساره من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهذا من خلال تحفيز وتنشيط الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وشكلت فترة التسعينيات من القرن الماضي مرحلة هامة في تأسيس وصدور العديد من التشريعات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، ومن أبرز هذه القوانين قانون الاستثمارات 12/93 والذي تضمن أحكام وقواعد تنظم أربعة أنواع من الاستثمارات: استثمارات التوسع، استثمارات متعلقة بإعادة الهيكلة استثمارات متعلقة بإعادة التأهيل، استثمارات جديدة والتي مست بالدرجة الأولى القطاع الخاص الذي عرف تشجيعاً أكثر لما يتوفر عليه هذا الأخير من إمكانات مادية ومالية، وفنية جد معتبرة، لكن العراقيل التي اصطدم بها خاصة ضعف أداء خدمات الجهاز الإداري للدولة مثل معالجة الطلبات المتعلقة باعتماد رخص الاستثمار والتي أثرت على تنفيذ العديد من القرارات الاستثمارية.

وللتخفيف من هذه العراقيل جاء هذا القانون (12/93) بقرار إنشاء هيئة وحيدة (الشباك الوحيد) يتكفل بجميع الإجراءات اللازمة لإعداد وإنجاز المشاريع الاستثمارية، إلى جانب أن هذه الهيئة تحتوي على " مصلحة تقييم المشاريع" والتي تقيم ملفات المشاريع الاستثمارية المقدمة لها قصد الحصول على المزايا التي يقرها هذا القانون وهذا على أساس شبكة تحليل المشاريع، والتي تعتمد على مجموعة من المقاييس تبنى على أساسها عملية التقييم، ولتدعيم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار، جاء الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق

¹ - سفيان فينيط، مرجع سبق ذكره، ص 189-193.

بتطوير الاستثمار والذي خلق عدة أجهزة كلفت من جهة بتوجيه ومساعدة المستثمرين، ومن جهة أخرى السهر على رقابة ومتابعة المشاريع الاستثمارية، وكذلك جاء هذا الأمر بإنشاء هيئات تعمل على التخفيف من العراقيل الإدارية وطول فترة الحصول على التصريح والامتياز، هذه الهيئات تمثلت في المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

ورغم هذه التطورات التي شهدتها السياسة الاستثمارية في الجزائر، فإن أهم انتقاد يوجه لأسلوب اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد قانون الاستثمار لسنة 2001 يمكن في التناقض المستمر بين النوايا ذات الصلة بالإصلاح والانفتاح الاقتصادي والتي تعكسها التشريعات والإجراءات المستمرة في هذا المجال، وبين التطبيق الفعلي في الميدان.¹

ثانيا: معوقات ومشاكل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تبنت الجزائر لاسيما خلال العقدين الأخيرين إستراتيجية وطنية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح ينظر إليها كوسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة بشكل خاص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه عام، إلا أن هذه الإرادة في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بعراقيل ومشاكل تبطل تنفيذ هذه المشروعات وتعوق نموها وتطورها، لذا فإن التعرف على هذه المشاكل يساعد على رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطوير هذه المؤسسات وتنميتها، ويمكن القول أن كثير من هذه المعوقات والمشاكل التي تعاني منها م ص م جزء منها يرتبط بطبيعة هذه المشروعات في حد ذاتها، وآخر ناتج عن مشكلات تتعلق بالحيث والبيئة التي تعيش فيها، ويمكن الوقوف على أهم هذه المعوقات والمشاكل فيما يلي:

1- المعوقات المؤسسية والتنظيمية:

وتتعلق هذه المعوقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، وعلى أداء ودور المشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.² ولقد ذكرت دراسات محلية اهتمت بواقع ومكانة المشروعات ص و م الوطنية صدرت من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES (2001) إلى أن البيئة القانونية والمؤسسية طوال فترة النظام الموجه كان لها أثر سلبي على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص³، ورغم أن الإطار المؤسسي والتشريعي الجزائري عرف تطورا ملحوظا منذ دخول الدولة في الإصلاحات وعملية التحول نحو اقتصاد السوق، إلا أنها تفتقد إلى بعض العناصر فاستنادا إلى نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية GEM، فإن سياسة دعم المشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ - نفس المرجع، ص 196.

² - تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، على الموقع:

. [http://www/amf.org.ae/sites/default/files/econ/Joint 20% Reports.pdf](http://www/amf.org.ae/sites/default/files/econ/Joint%20Reports.pdf), p220 consultée le 26/02/2018 .

³ - CNES : pour une politique de développement de la PME. Rapport CNES, 2001, p52.

والمقاولاتية في الجزائر ركزت على تحفيز المقاولاتية من خلال الامتيازات المالية والجبائية الضخمة، ومنح نسبة من النشاط الاقتصادي لـ م ص م إلا أنها أهملت جوانب مثل الجوانب الثقافية من خلال نظام التعليم والتكوين.¹ بالإضافة إلى أن إنشاء المشروعات ص م يصطدم المستثمر بتباطؤ الإجراءات وتعقيد الشبكات الإدارية وتعدد مراكز القرار والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة ملفات المستثمرين، فحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لبنك الدولي لسنة 2016، من أجل إنشاء مؤسسة يجب على المقاول الجزائري استكمال 12 إجراء مختلفا في عملية طويلة نسبيا، وإذا ما قورنت بفرنسا مثلا، نجد أن إنشاء أي مشروع يتطلب 05 إجراءات فقط وهو تقريبا ثلث الإجراءات المطلوبة في الجزائر.²

وحسب تقرير GEM (2013) فإن الأنشطة المقاولاتية معظمها في مرحلة الانطلاق (16.7%) مقابل (4.7%) من المؤسسات الموجودة، وهذا يؤكد صعوبة استمرارية واستدامة المؤسسات التي تم إنشاؤها.³

2- المعوقات التمويلية:

تعد الصعوبات التمويلية من أهم المشكلات التي تواجه إنشاء، نمو وتوسع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما أنها لا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، كما تؤكد الدراسات الأكاديمية من أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة للغاية ولا تتناسب مع احتياجاتها من رأس المال، وهو ما يشكل عائقا أساسيا في سبيل تنميتها، لذلك تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي كمصدر رئيسي لتمويل احتياجاتها.⁴

إن صعوبة تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق الدوائر البنكية الرسمية هي حقيقة والمتطلبات البنكية لا تلي معظم المقاولين الصغار، وبالنتيجة معظم حاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتجه نحو التمويل غير الرسمي.⁵ وفي دراسة أعدت من طرف مركز الدراسات والتقنيات الاقتصادية Ecotechnics في شكل تحقيق حول العراقيل الكابحة لنمو م ص م في الجزائر التابعة للقطاع الخاص، حيث شملت العينة 314 مؤسسة، وقد نالت عوائق ومشاكل التمويل الحظ الوافر ضمن مجموعة العوامل المعرقلة لنمو هذه المؤسسات، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن 80% من المؤسسات نشأت بتمويل ذاتي (أموال الخاصة) في حين أنه 20% الباقية كان هيكلها

¹ قوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص182.

² يحيى دريس، نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد21، جوان 2017، ص14.

³ قوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص184.

⁴ سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013/2014، ص118.

⁵ Karim Si Lekhal, La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information : cas des PME algériennes, Algerian business performance review, n°3,2013,P.16.

المالي موزعا ما بين أموال خاصة واستدانة، وإضافة إلى ذلك فإن 7% فقط من هذه المؤسسات (من الـ20%) كان لها الحظ في الحصول على قرض مالي عند الإنشاء.¹

كما تشير دراسة ميدانية أخرى أنجزت من طرف مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية (2003) CREAD أن أداء المنظومة التمويلية لا يسمح بتطوير مؤسسات القطاع الخاص، فقد أشار Ahmed Bouyakoub (2003) أنه بالرغم من الجهود المكثفة التي قامت بها الحكومة في بداية التسعينات ما تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه في فترة الإقلاع والتوسع عقبات التمويل بالاستدانة.²

فعلى سبيل المثال بلغ حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة أساس في القطاع الخاص سنة 2014 حوالي 3121.7 مليار دج، أي ما نسبته 48% من حجم القروض الإجمالية الممنوحة خلال سنة 2014، وبالرغم من هذا المبلغ المعتبر إلا أنه لم يغير كثيرا في مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، فلا تزال المؤسسات العمومية تحضى بالنصيب الأكبر من التمويل والائتمان من قبل البنوك، بالرغم من أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المهيمن على الاستثمار في الجزائر.³

وفي واقع الأمر تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات كبيرة في حصولها على قروض طويلة الأجل للإنتلاق في النشاط، حيث تعتبر البنوك أن إقراض هذه المؤسسات في مراحل نشأتها الأولى أمرا محفوفا بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بسبب عدم تماثل المعلومات، وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمان، وحتى إن توفر التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجاوزت مرحلة الإنطلاق، فإنها تتحمل فوائد عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها، كما تأخذ قيود التمويل البنكي أشكال أخرى كفترة السداد وفترة الانتظار للحصول على القرض.⁴

إن الحساسية التي تديها البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بسبب هشاشة هذه المؤسسات من ناحية الضمانات التي يقدمها المتعاملون ذات الطابع العقاري والتي يصعب الاعتماد عليها في غياب سوق عقارية نشطة⁵، أو بسبب آخر يعود إلى طبيعة الملكية العائلية السائدة التي تجعل من الصعب تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدقة نظرا لصعوبة تحديد المسؤولية القانونية في حالة عدم تسديد القرض، حيث يصعب التفرقة بين الملكية الفردية وملكية المؤسسة.

¹ - قدي عيد المجيد، دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، 20-22 نوفمبر 2006، ص ص 10-11.

² - سحنون سمير، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ - يحيى دريس، مرجع سبق ذكره، ص 146.

⁴ - رابح خوني، رامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، ديسمبر 2016، جامعة بسكرة، ص 327.

⁵ - قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 35.

بالإضافة إلى انعدام بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرف م ص م، واكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، رغم وجود تقنيات وأساليب حديثة متعامل بها في الدول المتقدمة لتجاوز مشكلتي ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التناظر في المعلومات، ونشير أيضا إلى غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب غياب سوق مالي متنوع يسمح بالمفاضلة بين بدائل التمويل.¹

3- المعوقات المرتبطة بالقدرات الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل ضعف القدرات الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع، عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، إضافة إلى استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، وقلة الاهتمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية، وضعف القدرة الإبتكارية وتأخر في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونشير إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تأخذ طابع مؤسسات عائلية تسير من قبل أفراد العائلة، لذا فإن تطويق الحدود الاجتماعية والاقتصادية للمقاوم يساعد على فهم حقيقة المقاوم في الجزائر هذا الأخير حسب بعض الدراسات أكثر تأثرا بالقيم الاجتماعية والثقافية والدينية.²

كما يمكن النظر إلى المعوقات والمشاكل التي تواجه هذه المشروعات من زاوية أخرى وتمثل في:³

■ مشكلات داخلية:

كنقص الخبرة والإمكانيات وضعف روح المبادرة الفردية لدى أصحاب هذه المشروعات إلى جانب الصعوبات الفنية والتسويقية بسبب صغر حجم رأس مالها.

■ مشكلات خارجية:

وتتعلق بصعوبات النفاذ إلى التمويل، والقيود المرتبطة بالحصول على التمويل البنكي، إلى جانب القيود التشريعية التي تحد من نشاط هذه المشروعات.

ويمكن تلخيص الصعوبات والمعوقات السابقة الذكر في الشكل التالي:

¹ - قدي عيد المجيد، دادن عبد الوهاب، ص10.

² -Lachachi Tabet Aoul wasila,L'entrepreneur Algérien émergence d'une nouvelle classe, Séminaire international sur "Exigences pour la qualification des petites et Moyennes entreprises dans les pays arabes,17.18 Avril 2006.Université de chlef.p.1152.

³ - آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف ، 2009،صص276-281.

شكل رقم (1.4): صعوبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الشرح السابق لصعوبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الخامس: آليات الدعم لإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل تحول الاقتصاد الجزائري من النظام الموجه لمؤسسات الوطنية الكبرى المتبنى في سنوات السبعينات والثمانينات إلى نظام اقتصاد السوق، أصبح للقطاع الخاص مكانة معتبرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار المقاربة الاقتصادية الجديدة، توجهت السلطات العمومية نحو الاهتمام بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بادرت إلى إرساء مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة وذلك لتعزيز دور هذا النسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجاوز العقبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي.

وتتمثل أهم هذه الهيئات التي اعتمدها الدولة في دعم إنشاء وتنمية م ص م فيما يلي:

1- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1993 وزارة تعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتساهم في توجيه وتأطير ومراقبة هذا القطاع، ولقد أنشأت تحت إطارها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع نذكر منها ما يلي:

• **مشاتل المؤسسات (Les Pépinières d'entreprises):**

- وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاثة أشكال: ¹
- ✓ **المحضنة:** وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
 - ✓ **ورشة الربط:** هو هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
 - ✓ **نزول المؤسسات:** يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمية إلى ميدان البحث والتطوير.
- وتتكفل هذه المشاتل بالوظائف التالية: ²
- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة لمدة معينة.
 - ✓ تسيير وإيجار المحلات.
 - ✓ تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.
 - ✓ تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والمالي والتجاري أو المساعدة على التكوين المتعلق بمبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

• **مراكز التسهيل (Les centres de Facilitation):**

- وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتبر هذه المراكز هياكل استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات والمقاولين، كما تتكفل هذه المراكز بمهام عدة أهمها: ³
- ✓ دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
 - ✓ مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
 - ✓ دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المؤرخ في 2003/02/25، الجريدة الرسمية، العدد 13، 2003، ص 14.

² - نفس المرجع، ص 14.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 18، 19.

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى إلى تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبان من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة، وقد أنشأت سنة 1996 ولها فروع جهوية، وتقوم بالمهام التالية:¹

- ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار إنجاز مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي والمتعلقة بممارسة نشاطهم.
- ✓ إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع.
- ✓ تكلف من يقوم بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة، لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

• الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشئ هذا الصندوق في 1994، حيث يتكفل بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية، ويقدم هذا الصندوق عدة مهام أهمها:²

- ✓ المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.
- ✓ المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.
- ✓ المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع).
- ✓ توفير مبلغ استثمار يصل إلى 10 مليون دج.
- ✓ التخفيض في الفوائد البنكية.

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشأت في سنة 2004، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تمثل الوكالة أداة أخرى لمكافحة البطالة والهشاشة الاجتماعية وتمثل مهامها الأساسية في:³

- ✓ دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- ✓ منح سلف بدون فوائد.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائر، العدد 52، 8/09/1996، ص12.

² - المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائر، العدد 44، بتاريخ 6/07/1994، ص05.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22/01/2004، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائر، العدد 6، ص08.

• الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تم إنشاؤها في سنة 2005، وتشكل أداة الدولة غي تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن مهامها الرئيسية ما يلي: ¹

- ✓ تنفيذ إستراتيجية القطاع في إطار تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
 - ✓ المتابعة الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط.
 - ✓ جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ التنسيق مع الهياكل المعنية، بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- مؤسسات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل البنكي، نتيجة تحفظ العديد من البنوك في تمويل هذه المؤسسات وذلك لصعوبة تقدير وتقييم المخاطر الناجمة عن نشاطها، وسعيها من الدولة في معالجة مثل هذه الصعوبات وضعت عدد من المؤسسات المكلفة بتمويل أو ضمان القروض البنكية الموجهة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل أهم مؤسسات الدعم المالي في:

• صندوق الضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)*:

- أنشأ هذا الصندوق في سنة 2002 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق المهام التالية: ²
- ✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في إنشاء المؤسسات وتوسعتها، وتحديد التجهيزات.
 - ✓ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
 - ✓ متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
 - ✓ ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان القروض.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 05-165، الجريدة الرسمية، العدد 32، 2005/05/4، ص.28.

* - FGAR : Fond de garantie de crédits aux PME.

² - المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002 والمتضمن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، العدد 74، ص.13.

● صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)* :

أنشأ هذا الصندوق لضمان قروض الاستثمار وذلك لدعم إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولقد بدأ نشاطه الفعلي في 2006، ويهدف الصندوق إلى:¹

✓ ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن توجه إلى تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها.

✓ لا تستفيد من ضمان الصندوق للقروض المنجزة في قطاع الفلاحة والنشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية.

✓ تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق.

ومما سبق فإن مجموع هذه الهيئات بالإضافة إلى برامج أخرى تمثل دعماً لسياسة إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن المتبع للتجربة الجزائرية في هذا المجال يكشف أن النتائج المحققة لحد الآن لا تتوافق مع حجم الاستثمارات والجهود المبذولة في هذا الإطار، كما أن سياسة الدعم تفتقد إلى الشمولية ولا تقوم على أساس تنمية طويلة الأجل، بحيث ركزت على تحفيز المقاولاتية من خلال الامتيازات المالية والجبائية الضخمة وبعض القوانين والتشريعات التي تهدف إلى إعطاء حصة من النشاط الاقتصادي لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولهذا فإن معظم إجراءات الدعم الموضوعة موجهة إلى زيادة عدد هذه المشروعات، بينما الجوانب النوعية التي تركز على ديمومة وبقاء هذه المؤسسات لا زال يحتاج إلى جهود أكثر، كما يجب التركيز على ضرورة توفير التنسيق ما بين مختلف هذه الهياكل والهيئات وضمان التقاسم الجيد للمعلومة الاقتصادية، التجارية والمالية، وتوفير آليات المراقبة من أجل تعظيم فعالية برامج الدعم وتجنب التجاوزات التي تؤدي إلى الفساد والربائية.²

*- CGCI-PME : Caisse de garantie des crédits d'investissements.

¹ - المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، ص 30.

² - Karim Si Lekhal, op.cit, p.20.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

نتطرق في هذا المبحث إلى منهج الدراسة التطبيقية من حيث التعرف على إجراءات الدراسة الميدانية والتي تشمل مصادر جمع المعلومات، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة... الخ.

المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

انطلاقاً من طبيعة الدراسة و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لمعالجة موضوع البحث ، نتناول الإجراءات التالية في هذا المطلب.

أولاً: مصادر جمع المعلومات

تم الاعتماد على عدة أساليب لجمع البيانات في هذه الدراسة، فبالإضافة إلى مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية الخاصة بموضوع البحث اعتمدنا أيضاً على أسلوبي الاستبيان والمقابلة في الجانب الميداني ، وعموماً يمكن الإشارة إلى مصدرين أساسيين في الحصول على بيانات الدراسة وهما :

❖ المصادر الأولية:

وهي بيانات تجمع لأول مرة من قبل الباحث من مجتمع خاص مستخدماً العديد من الأدوات وفي دراستنا هذه اعتمدنا بشكل أساسي على الاستبيان الموجه إلى عينة الدراسة (القائمين على إدارة وتسيير المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وقد حددت البيانات المطلوب جمعها من مفردات العينة في ضوء فروض الدراسة وتم صياغتها في صورة أسئلة و فقرات.

إضافة إلى الاستبيان تم الاستعانة أيضاً بالملاحظة و المقابلة والتي تفيد في دعم النتائج المتوصل إليها في الاستبيان.

❖ المصادر الثانوية:

اعتمد الباحث في جمع البيانات الثانوية على الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والدوريات العلمية و المجلات المتخصصة، والبيانات المتوفرة في المنشورات والتقارير الإحصائية والقوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ساهمت كلها في بناء الإطار النظري للدراسة وكذلك في اختيار متغيرات الدراسة واختبارها في الجانب الميداني.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتي تنشط في منطقة الجنوب الشرقي، حيث شملت الدراسة القائمين على هذه المشروعات (في أغلبها المالك هو المسير لها) .

أما عن معيار اختيار الدراسة في منطقة الجنوب الشرقي فهو معيار إمكانية الحصول على المعلومة والذي كان ممكناً فقط في منطقة الجنوب الشرقي بالرغم من الصعوبات التي واجهت الباحث في تجاوب مسيري هذه المشروعات مع الدراسة وتحفظ الكثير منهم من الإجابة على الاستبيان.

بالإضافة إلى المعيار السابق، تتميز المنطقة محل الدراسة بتوافر عدد لا بأس به من المناطق الصناعية الكبرى وذات وزن اقتصادي هام حيث تتميز بحضور كمي ونوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وكذلك الدعم والتحفيزات التي تمنحها الدولة للاستثمار في هذه المنطقة يثير اهتمامنا نحو توجيه الدراسة لجمع بيانات عن الظاهرة المدروسة في هذه المنطقة بشكل خاص.

ونظراً لكبير حجم مجتمع الدراسة وانتشاره الكبير، مع وجود مشكل حقيقي في إحصاء هذه المشروعات (المؤسسات) وضبطها بشكل دقيق، تم اختيار عينة عشوائية ، تم الحصول على بياناتها من خلال توزيع الاستبيانات. ولقد جاء اختيارنا للعينة مبني على مجموعة من العوامل لكي تحظى بأكثر تمثيل لمجتمع الدراسة وهي:

- ✓ وجوب مراعاة التعريف القانوني للمشروعات (ص) و(م) حسب التشريع الجزائري.
- ✓ تمثيل كل قطاعات النشاطات التي تنشط فيها هذه المشروعات.
- ✓ تنوع هذه المشروعات من حيث طبيعة النشاط أو القطاع الذي تنتمي إليه، من حيث الحجم (معيار عدد العمال) من مشروعات مصغرة، صغيرة، متوسطة، مشروعات حديثة النشأة وقديمة، إطار إنشاء هذه المشروعات (مشروعات تم إنشائها بدعم من الدولة، نشأت بمبادرة شخصية).

وعليه تم تشكيل عينة عشوائية مكونة من 201 مشروع شملت خمس ولايات في المنطقة المدروسة (ورقلة، بسكرة، غرداية، الأغواط، الوادي) وتتوزع هذه المشروعات من حيث طبيعة النشاط إلى مشروعات خدمية، تجارية، صناعية، فلاحية، البناء والأشغال العمومية، ولقد تم الحصول على هذه العينة بعد عملية توزيع الاستبيانات وفرزها، حيث تم إلغاء العديد منها بسبب عدم اكتمال البيانات أو وجود أخطاء فيها، أما وحدة المعاينة فهي القائم على المشروع (المؤسسة) والتي في الغالب يكون المالك هو المسير لها، ويمكن توضيح نتائج توزيع استمارة الاستبيان من خلال الجدول التالي:

الجدول (10.4) : يبين توزيع مفردات العينة حسب الولايات التي تم فيها توزيع وجمع الاستبيانات

الولاية	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات المملّغة	الصالحة للتحليل	نسبة الاسترجاع
ورقلة	110	70	08	62	63,63%
غرداية	70	45	06	39	64,28%
الوادي	61	40	04	36	65,57%
الأغواط	50	33	03	30	66%
بسكرة	55	39	05	34	70,90%
المجموع	346	227	26	201	65,60%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج فرز وتصنيف الاستبيانات

يتبين من الجدول أن نسب الاستجابة أكثر من النصف، وعلى الرغم من النسبة مقبولة من حيث جمع الاستثمارات لغرض التحليل إلا أنه نشير إلى أن هناك عدد لا بأس به من حيث الاستثمارات المفقودة والتي لم تسترجع بالإضافة إلى بعض الاستثمارات الملتغية لأنها لم تتوفر فيها الشروط اللازمة للقبول كعدم استيفائها للمعلومات بشكل كامل أو ورود بعض الأخطاء في ملتها، ويجب الإشارة إلى أهم الأسباب التي كانت وراء عدم استرجاع بعض الاستثمارات وهو اتساع مجتمع الدراسة وصعوبة ضبط عناوين المؤسسات المبحوثة، كما أن هناك عدد لا بأس به من المستثمرين لم يبدي تعاونه معنا لأسباب عديدة تخوف البعض منهم والبعض الآخر لانشغالهم، كما اعتمدنا في توزيع الاستبيان على عدة طرق منها: التوزيع اليدوي، التوزيع بالاستعانة بموظفي وكالات الدعم، ومديريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعض موظفي البنوك الذين يتعاملون مع هذه الفئة من المؤسسات، الالتقاء بالمقاولين ومسيري هذه المؤسسات من خلال المعارض الوطنية على مستوى ولايات الجنوب والملتقيات الأكاديمية والمهنية، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة من العلاقات الشخصية من أساتذة وطلبة ماستر ودكتوراه وكذا مكاتب المحاسبين ذوي التعامل مع هذه الفئة.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

تم الاعتماد في الدراسة على الأدوات المباشرة لجمع البيانات وهي الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، ومن بين هذه الأدوات اعتمدنا أكثر على الاستبيان لأنه الأنسب لهذا النوع من الدراسات، وكذلك الأداة التي تمكننا من جمع أكبر قدر من المعلومات ومسح أوسع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: بناء أداة الدراسة

على ضوء أهداف البحث وبالاعتماد على الإطار النظري للدراسة، تم بناء وتطوير استبيان لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وكانت مرحلة إعداد استبيان الدراسة الميدانية الأكثر تعقيداً خلال هذا البحث وأخذت الكثير من الجهد والوقت حيث استغرقت أكثر من سنة ونصف للوصول إلى الشكل النهائي لهذا الاستبيان شملت مراحل كل من الإعداد والتصميم والتحكيم وإجراء التوزيع الأولي ثم التوزيع النهائي، واسترجاع الاستبيانات في الأخير. ولقد تضمن الاستبيان في صيغته النهائية مجموعة من الأسئلة تمت صياغتها اعتماداً على الدراسات التي عالجت موضوع البحث، حيث اشتمل على الأقسام التالية:

❖ **القسم الأول:** يخص المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستثمر (صاحب المشروع / المؤسسة) والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، التخصص العلمي، القيام بالتكوين، عدد سنوات الخبرة)، والمتغيرات التي تقيس الخصائص التنظيمية للمشروع والمتمثلة في: عمر المشروع (ولقد استخدمت عدد السنوات التي مرت على تأسيس المشروع كتعريف إجرائي للعمر)، حجم المشروع (فقد قيس بعدد العمال الذي يعتبر أكثر مؤشرات الحجم استخداماً)، الشكل القانوني، قطاع النشاط، إطار إنشاء المشروع، شكل الاستثمار الذي أخذه المشروع، مصدر تمويل المشروع، الشخص المسير للمشروع.

❖ **القسم الثاني:** ويضم المحاور المتعلقة بالاهتمام بدراسات الجدوى من خلال العلاقة بين المستثمر ودراسات الجدوى، ويضم المحاور التالية:

- **المحور الأول:** يقيس مستوى الإقبال والإدراك لأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية، ويضم (07 فقرات).
- **المحور الثاني:** يقيس مستوى إنجاز ونوعية دراسة الجدوى من وجهة نظر القائمين على المشروع، ويضم (10 فقرات) حيث شملت الأبعاد التالية: شمولية الدراسة وتنوع جوانبها، دقة الدراسة، مدى الاستفادة من الدراسة، محتوى ومضمون الدراسة.

- **المحور الثالث:** ويقيس معوقات إعداد واستخدام دراسات الجدوى في اتخاذ القرار ويضم (08 فقرات).

❖ **القسم الثالث:** ويضم المحاور المتعلقة بسلوك المستثمر اتجاه اختيار وتقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال العلاقة بين المستثمر والمشروع، ويضم المحاور التالية:

- **المحور الرابع:** ويقيس سلوك المستثمر اتجاه اختيار وتقييم وتمويل المشروعات ويضم (10 فقرات)، حيث تم التركيز على الأبعاد التالية: موقف المستثمر من العائد والمخاطرة، تنوع المستثمر لاستثماراته، طريقة اختياره للمشاركة، طرق تمويل المشروع، أهداف المستثمر (الاستقلالية، النمو والتوسع).

- **المحور الخامس:** يقيس مستوى أداء المشروعات محل الدراسة من وجهة نظر القائمين عليها ويضم (05 فقرات)، والتي تهدف إلى التعرف على مستوى نجاح أو فشل المشروع من خلال الأبعاد التالية:

✓ مستوى رقم المبيعات (تحسن مستمر/انخفاض مستمر)؛

✓ عدد العمال (زيادة مستمرة/انخفاض مستمر)؛

✓ مستوى الطلب على المنتجات (تحسن مستمر/انخفاض مستمر)؛

✓ سداد الديون (سداد منتظم/صعوبات في سداد الديون)؛

✓ النية في تغيير النشاط (غير موجودة/موجودة).

كما يتناول هذا القسم أسئلة أخرى تهدف إلى التعرف على دوافع المستثمر لإنشاء المشروع وأسباب اختياره لمجال النشاط.

ثانيا: صدق وثبات أداة الدراسة

أ- الصدق الظاهري (المحتوى):

من أجل التحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين (أساتذة مختصين في علوم التسيير والمنهجية، وعلوم الإحصاء)، وتم إدراج أسماؤهم ودرجاتهم العلمية في ملحق خاص (الملحق 2)، ونتج عن هذا التحكيم مجموعة من الملاحظات معظمها تركز حول إعادة صياغة بعض العبارات واجتناب الأسئلة الكثيرة في الاستبيان، وقد تم الأخذ بمختلف هذه الملاحظات والاقتراحات القيمة، حتى ظهر الاستبيان في صورته النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي ينتمي إليه، وذلك عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، كما هو ظاهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(11.4): يبين صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحاور الخمسة للاستبيان

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور: مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى		
1	,921**	,000
2	,912**	,000
3	,913**	,000
4	,838**	,000
5	,828**	,000
6	,922**	,000
7	,614**	,000
المحور: سلوك المستثمر في تقييم وتمويل المشروعات		
1	,467**	,000
2	,576**	,000
3	,416**	,000
4	,538**	,000
5	,540**	,000
6	,493**	,000
7	,570**	,000
8	,520**	,000
9	,457**	,000
10	,551**	,000
المحور: مستوى ونوعية دراسات الجدوى		
1	,490**	,000
2	,703**	,000
3	,693**	,000
4	,688**	,000
5	,669**	,000
6	,546**	,000
7	,632**	,000
8	,524**	,000
9	,619**	,000
10	,551**	,000
المحور: معوقات إعداد و استخدام دراسات الجدوى		
1	,754**	,000
2	,755**	,000

,000	,686**	3
,000	,519**	4
,000	,795**	5
,000	,830**	6
,000	,718**	7
,000	,726**	8
اخور: أداء المشروع		
,000	,859**	1
,000	,739**	2
,000	,839**	3
,000	,767**	4
,000	,803**	5

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19 ** دال إحصائياً عند مستوى 0,01

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معامل الارتباط بين كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل، مما يدل على اتساق العبارات مع محاورها، وبالتالي التحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة.

ج- ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، وذلك للتأكد من ثبات أداة القياس المستخدمة، ولقد بلغت نتيجة الاختبار الكلية %30,85 وهي تمثل درجة عالية تعكس ثبات أداة القياس، كما تتجاوز النسبة المقبولة إحصائياً في دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية (60%). كما أن معاملات الثبات لمحاور الدراسة كانت أيضاً مقبولة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12.4): يبين نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	محاور الدراسة
,936	07	المحور الأول: مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى
,816	10	المحور الثاني: مستوى ونوعية دراسات الجدوى
,868	08	المحور الثالث: معوقات إعداد و استخدام دراسات الجدوى
,689	10	المحور الرابع: : سلوك المستثمر في تقييم وتمويل المشروعات
,858	05	المحور الخامس: أداء المشروع
,853	40	الثبات العام للاستبيان

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة، أما الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لغرض اختبار الفرضيات التي تم صياغتها للإجابة على أسئلة الدراسة فتمثلت في:

أ- الأساليب الإحصائية الوصفية: النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لوصف عينة الدراسة والتعرف على خصائصها، إضافة إلى رصد اتجاهات الأفراد نحو متغيرات الدراسة، كما تم حساب المتوسطات المرجحة لمعرفة درجة الموافقة العامة على محاور الدراسة.

ب- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Coefficient Alpha: بهدف معرفة صدق وثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبيان.

ج- اختبار فروق المتوسطات (Independent- T-test): للمقارنة بين متوسط الإجابات والتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغير الذي يأخذ مجموعتين.

د- اختبار Levens: وهو من اختبارات التجانس أستخدم من أجل التعرف عن مدى وجود فروق في الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

ه- اختبار T للعينة الواحدة للتأكد من مستوى معنوية آراء أفراد العينة على عبارات الاستبيان.

و- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA): وذلك لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغير الذي يحمل أكثر من مجموعتين.

ي- معامل ارتباط بيرسون: لمعرفة مدى الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة من جهة، والتعرف على مدى وجود علاقة ارتباط معنوية بين مدى القيام بدراسات الجدوى والاهتمام بها ونجاح أو فشل المشروعات محل الدراسة.

م- اختبار LSD (أقل فرق معنوي) لإجراء المقارنات المتعددة ومعرفة الفئة التي أدت إلى إحداث الفروق (إن وجد أن هناك فرق دال معنويًا).

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة، وسيتم في البداية وصف لخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (القائمين على م ص م)، ثم وصف لخصائص المؤسسات (المشروعات) المدروسة، ليتم بعدها الانتقال إلى عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحاور الرئيسية للاستبيان.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة:

لغرض التعرف على خصائص عينة الدراسة تم تحليل البيانات التي تخص كل من المتغيرات الشخصية والوظيفية لصاحب المشروع (المستثمر) وكذا التعرف على الخصائص التنظيمية للمؤسسة (المشروع).

أولاً: الخصائص الشخصية والوظيفية للقائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة

يلخص الجدول التالي بعض الخصائص الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة (مالكي / مسيري م ص م)، حيث يتضمن عرضاً للتكرارات المتعلقة بالجنس، العمر، المستوى الدراسي، التخصص العلمي، الخبرة.

الجدول رقم (13.4): الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الخصائص الشخصية والوظيفية للمستثمر)

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	189	94%
	أنثى	12	6%
العمر	أقل من 30 سنة	30	14.9%
	30-39 سنة	77	38.3%
	40-49 سنة	61	30.3%
	50 سنة فأكثر	33	16.4%
المستوى الدراسي	ابتدائي	5	2.5%
	متوسط	23	11.4%
	ثانوي	94	46.8%
	جامعي	79	39.3%
التخصص العلمي	بدون تخصص	122	60.7%
	علوم اقتصادية/تسيير/تجارية	27	13.4%
	علوم إدارية/قانونية/الآداب	13	6.5%
	تكنولوجيا	29	14.4%
	أخرى	10	5%
التكوين في إدارة المؤسسة	نعم	73	36.3%
	لا	128	63.7%
عدد سنوات الخبرة	لا توجد خبرة	33	16.4%
	أقل من 5 سنوات	50	24.9%
	5-9 سنوات	59	29.4%
	10-14 سنة	40	19.9%
	15 سنة فأكثر	19	9.5%
المجموع		201	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الكبرى من أفراد العينة هم من الذكور بنسبة (94%)، وتعد نسبة المساهمة السنوية في إنشاء المشروعات ضعيفة وهذا يمكن أن يعود إلى طابع المنطقة الذي يغلب عليه العادات والتقاليد السائدة التي تبدي تحفظاً كبيراً إزاء عمل المرأة، خاصة في مجال العمل الحر، وهي خاصية منتشرة في ثقافة المجتمع الجزائري عموماً، حيث مازالت نسب مشاركة المرأة في إنشاء المشاريع والولوج إلى عالم المقاولاتية ضعيفاً. أما بالنسبة للعمر فإن أكبر نسبة من أفراد العينة المدروسة تتراوح أعمارهم بين [30-39 سنة] بنسبة 38.3% ثم تليها الفئة العمرية ما بين [40-49 سنة] بنسبة 30.3%، وتعتبر هاتين الفئتين أكثر بحثاً عن تحقيق الذات وتكوين المستقبل، مقارنة بالفئتين الأولى [أقل من 30 سنة] والفئة الأخيرة [50 سنة فأكثر]، فالفئة الأولى في الغالب يكون الأفراد فيها في المرحلة التعليمية والتكوينية، أما الفئة الأخيرة يكون فيها الأفراد أكثر استقراراً ويتعدون عن المخاطرة والعمل الحر.

أما بالنسبة للمستوى الدراسي فإن أغلبية أفراد العينة يملكون مستوى أقل من الجامعي، فتتراوح مستوياتهم ما بين (ثانوي، متوسط، ابتدائي)، وذلك بنسبة تعادل 60.7% مجموع المستويات الثلاثة السابقة أما نسبة الأفراد الذين يملكون مستوى جامعي فتقدر بـ 39.3%، وقد يكون هذا متسقاً مع فرضيات كل من نظرية ما يسمى بالعامل غير المحظوظ (Min, 1984) ونظرية التزوح السليبي (Shapiro, 1979) واللذان خلصتا إلى أنه بالنسبة للأفراد الأقل تعليماً قد يكون العمل الحر هو المخرج لهم في مسألة تحسين حياتهم المعيشية. كما يمكن أن يرجع ذلك إلى أن الأفراد ذوي المستوى التعليمي الأقل يصعب عليهم الحصول على وظيفة لدى الدولة والتي تتطلب شهادات جامعية، فتكون فرصة إنشاء مشروع بالنسبة لهم إحدى تلك الحلول، كما نلاحظ أن نسبة مسيري المشروعات ذوي المستوى الابتدائي كانت هي الأقل وهذا يعود إلى أن فكرة إنشاء المشروع عادة يتطلب إجراءات ومعاملات مع إدارات مختلفة الأمر الذي يستعصى على من لديه مستوى تعليمي متدني.

أما بالنسبة للتخصصات العلمية بالنسبة للأفراد الذين درسوا في الجامعة فكانت النتائج متقاربة بين كل من تخصص (الاقتصاد/التسيير/التجارية) وتخصص تكنولوجيا بنسبة (13.4%، 14.4%) على الترتيب، وجاءت نسبة الأفراد في تخصص العلوم الإدارية/القانونية/الآداب بنسبة 6.5%، أما نسبة الأفراد الذين درسوا في تخصصات أخرى فكانت 5%.

أما بالنسبة لمتغير التكوين في مجال إدارة المؤسسات، فقد جاءت النتائج منسجمة مع ما توصلت إليه الكثير من الدراسات بشأن نقص المهارات الإدارية كطابع شائع لدى المشروعات (ص) و(م)، حيث نجد في عينة الدراسة أكثر من نصف القائمين على المشروعات في عينة الدراسة والمقدرة بـ 128 مشروع وبنسبة (63.7%) لم يقوموا بأي تكوين في إدارة المؤسسات مقابل 73 مشروع بنسبة (36.3%) قاموا بتكوين في إدارة المؤسسات. وفي غياب التكوين سينعكس ذلك سلباً على التحكم وتنظيم وإدارة المشاريع، وقد يعود ذلك إلى عدم اهتمام الأفراد بمثل هذا النوع من التكوين أو للجهات المنوطة بتكوين منشئي هذه المشروعات التي عليها القيام بمجهودات أكثر في هذا المجال.

أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في مجال النشاط الحالي فوجد أن (58,8%) من أصحاب المشروعات يملكون خبرة سابقة في مجال النشاط أكثر من 5 سنوات مقابل (24,9%) يملكون خبرة قليلة و نسبة (16,41%) لا يملكون أي خبرة سابقة، وهذا ينسجم مع نتائج بحوث سابقة (Hisrich and Brush, 1984)، حيث وجد أن أصحاب الأعمال عادة يبدأون بالأعمال التي يكون لديهم فيها خبرة سابقة، كما نعتقد أنه في غياب التكوين في مجال إدارة المؤسسات لدى الكثير من الأفراد، فإنه غالباً ما تحل الخبرة في إدارة وتسيير المشروع وهي عادة ما يتم توارثها من الآباء والعائلات الذين مارسوا نفس مجال النشاط.

ثانياً: الخصائص التنظيمية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة

يلخص الجدول التالي بعض الخصائص التنظيمية للمؤسسات (المشروعات) المدروسة، حيث يتضمن عرضاً للتكرارات المتعلقة بعمر المشروع، الحجم، الشكل القانوني، قطاع النشاط، إطار إنشاء المشروع، شكل الاستثمار، الشخص المسير، مصدر التمويل.

الجدول رقم (14.4): يبين وصف خصائص العينة وفق الخصائص التنظيمية للمشروعات

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
عمر المشروع (عدد سنوات النشاط)	أقل من 5 سنوات	73	36.3%
	5-9 سنوات	68	33.8%
	10-14 سنة	25	12.4%
	15 سنة فأكثر	35	17.4%
الشكل القانوني	مؤسسة فردية	102	50.7%
	SARL	68	33.8%
	EURL	24	11.9%
	SPA	2	1%
	SNC	5	2.5%
حجم المشروع (عدد العمال)	1-9 عامل	113	56.2%
	10-49 عامل	61	30.3%
	50-250 عامل	27	13.4%
قطاع النشاط	الزراعة	9	4.5%
	البناء والأشغال العمومية	55	27.4%
	النقل	12	6%
	الخدمات	63	31,34%
	الصناعة والتحويل	44	21.9%
	التجارة والتوزيع	30	14.9%

73.6%	148	في إطار خاص (مبادرة شخصية)	إطار إنشاء المشروع
5%	10	APSI	
10.9%	22	ANSEJ	
8.5%	17	ANDI	
2%	4	إطار آخر	
72.1%	145	إنشاء مشروع جديد	شكل الاستثمار الذي آخذه المشروع
25.4%	51	توسعة لمشروع قائم	
2.5%	5	إعادة الإنشاء بعد تغيير النشاط أو التوقف المؤقت	
60.7%	122	المالك	الشخص المسير للمشروع
29.9%	60	شريك من بين الشركاء	
9.5%	19	مسير يختلف عن المالك أو عن الشريك	
100%	201	المجموع	
85.6%	172	تمويل شخصي	مصدر تمويل المشروع
26.4%	53	مساعدة (دعم عائلي/أصدقاء)	
25.4%	51	قرض بنكي	
9%	18	مساعدة الدولة	
*146.4%	294	المجموع	

*المجموع أكبر من 100% لأن المبحوث اختار أكثر من بديل.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

إن التدقيق في الأرقام الواردة في الجدول أعلاه والمتعلق بخصائص المشروعات يبين أن عمر المشروع يميل لصالح المشروعات التي عمرها أقل من 5 سنوات وذلك بنسبة 36.3% من مجموع المشروعات ثم تليها المشروعات التي عمرها يتراوح ما بين [5-9 سنوات] بنسبة (33.8%)، وأقل نسبة كانت للمشروعات التي عمرها [10-14 سنة] بنسبة (12.4%)، وهذا ما يشير إلى وجود نسبة معتبرة من المشروعات الحديثة النشأة. أما بالنسبة لحجم المشروعات والذي تم التعبير عنه بعدد العمال فنلاحظ أن النسبة الأكبر كانت لصالح المشروعات الصغيرة [1-9 عامل] بنسبة (56.2%) ثم تليها المشروعات الصغيرة [10-49 عامل] بنسبة 30.3% وأخيراً المشروعات المتوسطة بنسبة (13.4%) وهذا يتوافق مع هيكل قطاع المؤسسات (ص) و(م) في الجزائر الذي يشير إلى هيمنة المشروعات الصغيرة بالدرجة الأولى تليها الصغيرة ثم المتوسطة. ومن جهة أخرى تشير نتائج الجدول إلى أن أغلب المشروعات ذات طابع فردي بنسبة (50.7%)، كما نجد أن هناك نسبة معتبرة من المشاريع أخذت طابع (SARL) ويمكن أن يعود ذلك إلى طبيعة بعض الأنشطة مثل النشاط الصناعي الذي يتطلب هيكل أكبر مقارنة بالمؤسسات في القطاعات الأخرى، وبالتالي نجد في شكل مؤسسات جماعية (SARL).

أما بالنسبة لقطاع النشاط فلقد جاءت أيضاً النتائج منسجمة مع هيكل قطاع المؤسسات (ص) و(م) في الجزائر والذي تسيطر فيه وبالدرجة الأولى قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية مقابل تراجع أنشطة الصناعة والفلاحة.

فحسب الجدول نجد أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى في عدد المشروعات وبنسبة (31,34%) يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة (27,4%)، ثم قطاع الصناعة والتحويل بنسبة (21,9%)، ثم قطاع التجارة بنسبة (14,9%)، بينما قطاع الفلاحة يأتي في الأخير بنسبة (4,5%). وربما يعود إقبال الأفراد أكثر على قطاعات مثل الخدمات والبناء والأشغال العمومية والتجارة بشكل كبير نظراً للمردودية والربح السريع، ومتطلبات إنشاء هذا النوع من المشاريع تكون متيسرة أكثر لدى الأفراد مقارنة بمجالات الصناعة والفلاحة (دورة رأس المال بطيئة وارتفاع المخاطر بشكل كبير فيها)، إضافة إلى نوعية الخبرات التي تتطلبها مثل هذه الأنشطة.

أما بخصوص إطار إنشاء المشروع فنجد أن معظم المشروعات تنشط في إطار خاص (مبادرة شخصية) بنسبة (73.6%)، وهذا ما يتوافق مع طبيعة المشروعات الصغيرة والتي تمثل محاولات فردية لأصحابها والتي تعتمد كثيراً على خبراتهم بالأساس، كما نلاحظ أن هناك نسبة لا بأس بها من المشروعات التي تنشط في إطار الدعم الموجه لها من طرف الدولة من خلال الهيئات التالية: (ANSEJ، APSI سابقاً، ANDI، ANGEM... الخ) وذلك بنسبة (26.4%) في مجموعها وهذا يعطي صورة عن الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل دعم هذا القطاع، كما يبين اهتمام مسيري هذه المشروعات بالحصول على أنواع الدعم المختلفة، بالرغم من ما يجدونه من صعوبات في الميدان.

أما بالنسبة لشكل الاستثمار الذي أخذته مشاريع عينة الدراسة فقد كان أغلبها يميل إلى إنشاء مشروعات جديدة بنسبة (72.1%) ثم تأتي استثمارات التوسعة لمشاريع قائمة بنسبة (25.4%) وكذا وجود حالات إعادة الإنشاء للمشاريع بعد توقفها المؤقت أو تغيير نشاطها بنسبة 2.5% ويتضح لنا أن هذه المشروعات لا تميل إلى التوسع بالقدر الكافي وبالتالي تراجع النمو بالنسبة لها وهذا ما يوحي لنا بوجود مشاكل وعراقيل تقف أمام نمو هذه المشروعات، أما بالنسبة لإدارة وتسيير هذه المشروعات فنجد أن عدد كبير منها يتولى فيه المالك مهمة تسيير المشروع بنفسه بنسبة (60.7%)، كما نجد أن نسبة (29.9%) من المشروعات ذات الإنشاء الجماعي يتولى إدارتها شريك من بين الشركاء، بينما نجد أنه قليلاً ما تكلف هذه المشروعات مسيراً مستقلاً يختلف عن المالك أو عن الشريك لتسيير المشروع وذلك بنسبة (9.5%). وإن جمع الإدارة والملكية معاً في شخص واحد كثيراً ما يكون سبباً في تعرض هذه المشاريع لمخاطر الفشل، لأنه قد يفتقد أصحابها للخبرات اللازمة لإدارة هذه المشاريع.

أما بالنسبة لمصادر تمويل هذه المشروعات فنجد أن معظمها يعتمد بشكل أساسي على التمويل الشخصي بنسبة (85.6%) وكذا الاعتماد على مساعدات ودعم العائلة والأصدقاء بنسبة (26.4%) ثم تأتي القروض بنسبة (25.4%) وكذا مساعدات الدولة بنسبة (9%)، وهذا ما يتوافق تماماً مع مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه

المشروعات والمتمثلة خاصة في محدودية مصادر التمويل وشروط وإجراءات الحصول على موارد مالية تستفيد منها هذه المشروعات.

ثالثاً: أسباب إنشاء المشروع ودوافع اختيار مجال النشاط

قصد التعرف على الأسباب التي دفعت الأفراد للقيام بإنشاء هذه المشروعات ودوافع اختيارهم لمجال النشاط يمكن إظهار النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (15.4): إجابات أفراد العينة حول أسباب إنشاء المشروع ودوافع اختيار مجال النشاط

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الأسباب التي دفعتك لإنشاء هذا المشروع	40	19.9%
	59	29.4%
	111	55.2%
	102	50.7%
	5	2.5%
العينة		201
دوافع اختيارك لهذا المجال من النشاط	76	37.8%
	95	47.3%
	50	24.9%
	47	23.4%
	5	2.5%
العينة		201

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

حسب الجدول السابق جاءت النتائج على النحو التالي: شكل الحصول على الاستقلالية أكبر نسبة بـ (55.2%) يليها الحصول على المال والنجاح المالي بنسبة (50.7%)، وهذا يتوافق مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي غالباً الأفراد فيها يميلون إلى خيار الاستقلالية على حساب التوسع وإدخال مساهمين آخرين في المشروع.

كما نجد أن نسبة (29.4%) من الأفراد كانت الرغبة سبباً لإنشاء المشروع، ثم يأتي الحصول على العمل والتخلص من البطالة بنسبة (19.9%) وهذا لأنه هناك مشروعات أنشأها أفرادها في إطار الدعم الموجه خصيصاً لفئة البطالين. أما عن وجود أسباب أخرى لإنشاء المشروع فلقد جاءت بنسبة 2,5%.

وللبحث عن دوافع اختيار الأفراد لهذا المجال من النشاط فقد كان دافع التخصص والخبرة في مجال النشاط الأول لدى عينة الدراسة بنسبة (47.3%) وهذا ما يتوافق مع ما أشرنا إليه سابقاً عندما وجدنا أن معظم مسيري هذه المشروعات يمتلكون خبرة في مجال نشاطهم، ثم يأتي بعد ذلك هامش الربح العالي في النشاط كدافع آخر بنسبة (37.8%) وهذا ما يفسر أيضاً اختيار المشروعات ذات المردودية العالية والسريعة والمضمونة في قطاعات مثل التجارة، الخدمات، BTP والتي شكلت معظم أنشطة عينة الدراسة، وجاءت النسب متقاربة بالنسبة لدفعي وجود تشجيعات ودعم من طرف الدولة بنسبة (24.9%)، وعدد المنافسين قليل في مثل هذا النشاط بنسبة (23.4%)، وهذا يفسر لجوء عدد لا بأس به من المشاريع إلى الدعم والامتيازات التي تمنحها الدولة في إطار هيئات مثل (ANEM، APSI، ANSEJ،). أما بالنسبة للدوافع الأخرى لاختيار مجال النشاط فقد كانت بنسبة 2,5%.

المطلب الثاني: تحليل بيانات الأبعاد الرئيسية للدراسة

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (Likert Scale) وذلك للإجابة على الفقرات الخاصة بالمحاور الرئيسية للاستبيان بناء على القيم التالية:

- ✓ ثلاث درجات للإجابة "موافق".
- ✓ درجتان للإجابة "محايد".
- ✓ درجة واحدة للإجابة "غير موافق".

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، ثم يحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

- من 1.00 إلى 1.66 غير موافق
- من 1.67 إلى 2.33 محايد
- من 2.34 إلى 3.00 موافق

ولقد تم استخراج المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لوصف إجابات عينة الدراسة و التعرف على اتجاه الإجابة بالنسبة للمبحوثين (القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

أولاً: اتجاهات أفراد العينة نحو مستوى الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية

قبل القيام بتحليل الأبعاد الرئيسية للدراسة، والتي جاءت على شكل محاور في الاستبيان، نتطرق في البداية إلى التعرف على مدى قيام المشروعات محل الدراسة بدراسة جدوى قبل تنفيذ المشروع، جاءت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16.4) : يبين نسبة إقبال المشروعات محل الدراسة على دراسات الجدوى

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
القيام بالدراسة	نعم	128	63.68%
	لا	73	36.31%
المجموع			
المسؤول على القيام بالدراسة	صاحب المشروع نفسه	57	28.4%
	مكتب خبرة مختص	31	15.4%
	صاحب المشروع بالمشاركة مع مكتب مختص	28	13.9%
	جهة التمويل (بنك مثلاً)	12	6%
المجموع			
نوع الدراسة	دراسة أولية بسيطة	54	26.9%
	دراسة تفصيلية موسعة	74	36.8%
	المجموع	128	63.68%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير النتائج حسب الجدول أعلاه إلى أن 128 مشروع من عينة الدراسة بنسبة (63.68%) قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل تنفيذ المشروع، مقابل 73 مشروع بنسبة (36.31%) لم تقم بإعداد دراسة جدوى، أما عند البحث عن الجهة المكلفة بإنجاز الدراسة للمشروع وجدنا في عينة الدراسة (فئة المشروعات التي أجرت دراسة جدوى) أن هناك ما يقارب 57 مشروع بنسبة 28,4% يتولى صاحب المشروع بنفسه إنجاز الدراسة للمشروع ولقد جاءت أعلى نسبة، وهي نسبة معتبرة تشير إلى اعتماد كثير من أصحاب م ص م على خبرتهم الخاصة لإنجاز دراسة لمشاريعهم، وقد لا تكون الخبرة كافية لإنجاز دراسة جدوى سليمة ودقيقة تزيد من فرص نجاح المشروع وهذا ربما يفسر تعثر الكثير من المشروعات بسبب عدم وجود دراسة يتبناها مختصين في إنجازها، وحسب ما جاء في العينة أن هناك نسبة معتبرة تملك خبرة سابقة في مجال النشاط مما جعلها تلجأ كثيراً إلى إنجاز الدراسة بنفسها هرباً من التكاليف التي تتقل كاهل هذه المشروعات التي أصلاً تشتكي من محدودية التمويل ونقص في رأس المال، كما نجد أن هناك مشروعات تلجأ إلى الاستعانة بمكاتب الخبرة المختصة أو مشاركتها في إنجاز الدراسة ولقد جاءت النسب متقاربة في هذا المجال (15.4%، 13.9%). كما أن هناك بعض المشروعات استعانت ببعض جهات التمويل لإعداد دراسة للمشروع خاصة هيئات مثل (ANSEJ) التي من بين مهامها إعداد دراسات جدوى لهذا النوع من المشروعات. أما عن نوع الدراسة فنجد أن نسبة 26.9% من المشروعات التي أجرت دراسة اكتفت فقط بإجراء دراسة أولية بسيطة للمشروع مقابل نسبة 36.8% قامت بدراسة تفصيلية موسعة، وقد توحي هذه النتائج أن هذه المشروعات بدأت بداية جيدة وتولي اهتماماً بمثل هذه الدراسات.

1. مستوى الإقبال والإدراك بأهمية دراسات الجدوى :

بما أن الدراسة تحاول التعرف على مدى الاهتمام الذي توليه هذا النوع من المشروعات لفكرة التخطيط وإعداد دراسات الجدوى، سنركز أكثر على مستوى إدراك هذه الفئة لأهمية دراسات الجدوى في اتخاذ القرارات ولهذا خصصنا المحور الأول من الاستبيان المتكون من (07) فقرات لقياس ذلك.

الجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الإجابة بالنسبة للمبحوثين حول مدى إدراكهم لأهمية دراسات الجدوى.

الجدول رقم (17.4): قياس مستوى الإقبال والإدراك لأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

الرقم	بيان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	لا أعتقد أنه من الضروري إجراء دراسة لمشروع	1,86	,985	محايد
2	أعتقد أن مشروع سيصبح بدون هذه الدراسة	1,93	,951	محايد
3	أعتقد أن نشاط مشروع ليس بحاجة إلى مثل هذه الدراسة	1,93	,977	محايد
4	أرى في الدراسة مضیعة للوقت وزيادة في تكاليف المشروع	1,76	,950	محايد
5	العائد المنتظر من المشروع مضمون وأكد، فلا حاجة لي بهذه الدراسة	1,74	,941	محايد
6	لا أهتم بنتائج الدراسة و لا أستعين بها في إدارة مشروع	1,98	,987	محايد
7	أقوم بإعداد الدراسة فقط لأن البنك يشترطها لتمويل مشروع	2,07	,948	محايد
	المتوسط العام	1,8955	,81950	محايد

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما يشير إليها الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور قد بلغ (1.89) وبانحراف معياري يقدر بـ (0.819) وباتجاه عام محايد، وهذا ما يشير إلى وجود تفاوت في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى، وأن القائمين على المشروعات لم يكن لديهم رأي محدد حول ذلك، إذ نجد في عينة الدراسة فئة تدرك أهمية دراسات الجدوى وفئة لا تدرك أهمية دراسات الجدوى، وبالرجوع أيضاً إلى فقرات هذا المحور نجد أنها تأخذ نفس الاتجاه، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي (2.07) للفقرة الأخيرة في المحور والتي تبين أن القائمين على المشروعات كثيراً ما يلجأون إلى القيام بدراسات الجدوى بسبب اشتراط الجهات التمويلية (البنوك مثلاً) هذه الدراسات، وهذا ما يشكل إحدى العوامل المتحكمة في مستوى إقبال هذه المشروعات على دراسات الجدوى، وتأتي الفقرة (6) في المحور من حيث قيمة المتوسط الحسابي (1.98) والتي تشير أيضاً إلى ضعف نسبي في استخدام نتائج دراسات الجدوى في إدارة وتسيير المشروع.

أما أدنى متوسط فكانت قيمته (1.74) للفقرة (5) والتي تبين عدم وجود رأي محدد حول مدى ارتباط القيام بالدراسة بالعائد المنتظر من المشروع، إذ نجد مشروعات لا تولي أهمية لدراسة الجدوى كون نشاطها العائد

فيها مضمون وأكد، ومشروعات أخرى ترى أهمية القيام بدراسة الجدوى لأن العائد لا يمكن ضمانه في كل الأحوال.

2. مستوى ونوعية إنجاز دراسة الجدوى للمشروع:

وقد تم تخصيص المحور الثاني من الاستبيان لذلك حيث يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الإجابة بالنسبة للقائمين على المشروعات محل الدراسة حول تقييمهم لمستوى ونوعية دراسة الجدوى التي أنجزت للمشروع.

الجدول رقم (18.4): مستوى ونوعية إنجاز دراسة الجدوى للمشروع حسب وجهة نظر القائمين على المشروعات

الرقم	بيان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	لم تكن أي دراسة للسوق، لأن الطلب مرتفع على منتجات المشروع.	1,63	,904	غير موافق
2	الدراسة لم تركز على تحليل المخاطر، لصعوبة الحصول على معلومات حول السوق.	2,36	,928	موافق
3	إنجاز دراسة للمشروع، تم بالاعتماد على معلومات من مصادر قليلة ومحدودة.	2,34	,934	موافق
4	الدراسة أجريت بالفعل، ولكن من جانب واحد فقط.	1,87	,975	محايد
5	لم تتناول دراسة المشروع أي تقييم للآثار البيئية.	2,07	,949	محايد
6	دراسة المشروع غير منسجمة مع واقع السوق.	1,51	,832	غير موافق
7	لا أثق كثيراً في ما ورد في الدراسة.	1,60	,873	غير موافق
8	أختار الجهة التي ستقوم بإعداد دراسة لمشروعي على أساس قيمة الأتعاب بالدرجة الأولى.	2,19	,954	محايد
9	تم إعداد الدراسة في ظل استقرار ظروف السوق.	2,41	,864	موافق
10	النتائج الفعلية بعد انطلاق المشروع لا علاقة لها بالمعطيات الموجودة في دراسة المشروع.	1,77	,900	محايد
	المتوسط العام	1,9727	,55864	محايد

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج كما يشير إليها الجدول بأن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور قد بلغ (1.97) وبانحراف معياري (0.558) وباتجاه عام محايد، وهذا ما يفسر بأن القائمين على المشروعات لم يكن لهم رأي محدد حول مستوى إنجاز دراسة لمشروعاتهم خاصة وحسب ما جاء في عينة الدراسة أن هناك نسبة معتبرة من المشروعات كلفت مهمة لإنجاز دراسة الجدوى إلى جهات أخرى (مكاتب متخصصة، جهات التمويل)، حيث تفتقد هذه المشروعات إلى القدرة على إنجاز هذا النوع من الدراسات أو حتى القدرة على تقييم هذه الدراسات، إضافة

إلى وجود نسبة معتبرة من مسيري هذه المشروعات مستواها الدراسي متدني لا يسمح لها بانجاز هكذا دراسة أو تقديم تقييم واضح للدراسة، بالمقابل هناك عدد من المشروعات أيضاً في عينة الدراسة تولت مهمة انجاز الدراسة بنفسها استناداً إلى التجربة الشخصية في مجال النشاط وكذا وجود نسبة من المشروعات مسيرها ذوي تحصيل علمي عالي (جامعي) وهذا ما يسمح بالقدرة على استيعاب الدراسة وتقديم تقييم لها.

أما عند تناول تحليل فقرات هذا المحور نجد أن هناك اختلاف في اتجاهاتها، فنجد الفقرات (2،3،9) والتي ركزت على مدى دقة الدراسة قد ظهرت باتجاه موافق، إذا سجلنا أعلى قيمة للمتوسط الحسابي (2.41) للفقرة (9) والتي تشير إلى أن القائمين على المشروعات يرون بأن إعداد الدراسة لم يأخذ بعين الاعتبار الظروف المتغيرة للسوق وما ينجم عنها من مخاطر عدم التأكد وبالتالي على مدى صحة البيانات والمعلومات في الدراسة، مما سيشكل مصدر عدم اطمئنان في الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، ثم تأتي الفقرة (2) بمتوسط حسابي (2.36) وهي مدعمة للفقرة السابقة والتي أشارت أيضاً أن القائمين على المشروعات يرون أن الدراسة لم تركز على تحليل المخاطر والتي تحتاج إلى معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليها، وهذا ما يجعل الدراسة أيضاً في مقام النقص والضعف، و تشير الفقرة (3) بمتوسط حسابي (2.34) إلى محدودية مصادر المعلومات وقتلتها في انجاز الدراسة وهذا أيضاً تدعيم لما سبق ذكره.

بينما نجد الفقرتين (6،7) والتي تشير أيضاً إلى مدى دقة الدراسة فقد ظهرت باتجاه غير موافق، حيث سجلت الفقرة (6) أدنى قيمة للمتوسط الحسابي (1.51) حيث أبدى القائمون على المشروعات عدم موافقتهم بشأن أن دراسة المشروع لم تكن منسجمة مع واقع السوق، وهذا ما يشير إلى أن هذه المشروعات، أبدت نوعاً من الاهتمام في دراستها للسوق، وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة معتبرة من مسيري هذه المشروعات يمتلكون خبرة حول نشاطهم تجعلهم يملكون القدرة على تتبع أسواق منتجاتهم ورصد سلوك عملائهم ومنافسيهم.

بينما الفقرة (7) أظهر مسيري المشروعات فيها رفض فكرة أن الدراسة غير موثوق في معلوماتها تماماً وقد يعود ذلك إلى أن هناك فئة معتبرة من المشروعات لجأت إلى مكاتب مختصة لإنجاز الدراسة تعتقد أنها تمتلك من الخبرة ما يسمح بتقديم دراسة تتوافر فيها درجة من الموثوقية مع تأكيد الكثير من القائمين على هذه المشروعات على أن هذه الدراسات توجد فيها نقائص، كما يمكن أن نفسر ذلك أيضاً بأن عدد معتبر من المشروعات يمتلك مسيرها خبرة لا بأس بها تسمح لهم بوضع دراسة تكون منسجمة مع واقع السوق والمحيط الذي تنشط فيه هذه المشروعات.

أما من حيث شمولية الدراسة وتنوع جوانبها والتي عبر عنها في الفقرات (1، 4، 5) فقد أظهرت النتائج بالنسبة للفقرة (1) عدم الموافقة والتي أبدى فيها القائمون على المشروعات أنهم قد قاموا بانجاز دراسة للسوق قبل انجاز المشروع، كما جاءت الفقرة (4) باتجاه محايد والتي اختلف فيها المبحوثين بشأن مدى تناول الدراسة لكل جوانب المشروع، فهناك من يرى أن الدراسة أجريت من جانب واحد فقط، وهناك من يرى غير ذلك، وتأتي الفقرة (5) بنفس الاتجاه (محايد) والتي تشير إلى عدم الاتفاق على موقف واضح بخصوص مدى تناول المشروع

تقييم للآثار البيئية أو ما يعرف بالجدوى البيئية، وهذا قد يعود إلى أن بعض المشروعات لا تولي أهمية لمثل هذا النوع من التقييم، كما يجب الإشارة إلى أن هناك من المشروعات التي أقرت بقيامها للتقييم البيئي خاصة المشروعات ذات النشاط الصناعي.

أما من حيث معيار اختيار الجهة القائمة للدراسة والذي ينعكس على نوعية مستوى الدراسة فقد جاءت الفقرة (8) معبرة عند ذلك، حيث كان المتوسط الحسابي فيها (2,19) وهو يقترب من اتجاه الموافقة، حيث كان لمعيار التكلفة وأعباء الجهة القائمة بالدراسة أهمية كبيرة في اختيار الجهة التي ستقوم بإعداد الدراسة، وهذا يفسر بأن المشروعات ص و م تشتكي أصلاً من ضعف في رأس مالها ونقص في التمويل، لهذا تتجنب الأعباء الإضافية بقدر الإمكان، وقد تكون الدوافع الأخرى أيضاً أن هناك من المشروعات لا تعتقد بأهمية الدراسة أصلاً وإذا استوجب الأمر فإنها ستختار الجهة المعدة للدراسة وفق أقل التكاليف على حساب الجودة في إعداد هذه الدراسة، وهذا ما يجعل هذه الأخيرة تظهر بالضعف والنقص، ولقد كانت نتائج المناقشات (المقابلات) مع بعض أصحاب تلك المشروعات في اتجاه عدم قناعة مسيرتها بأهمية إعداد مثل هذه الدراسات وما يمكن أن تنتهي إليه من نتائج.

أما من حيث استخدام نتائج الدراسة والاستفادة منها، فلقد أظهرت الفقرة (10) المعبرة عن ذلك باتجاه (محايد) اختلاف في رأي الباحثين فهناك من يعتقد أن نتائج الدراسة كانت مفيدة للمشروع وساهمت فيما وصل إليه المشروع بعد الانطلاق والتشغيل، وهناك من كان له رأي مخالف بأن ما تم تحقيقه من نتائج بالنسبة للمشروع لم يكن لدراسة الجدوى فيه أي أهمية أو مساهمة، وهنا يبرز التفاوت في مدى الاستفادة من دراسة الجدوى في هذا النوع من المشروعات.

بالإضافة إلى ما سبق خصصنا في بحثنا جانباً يتناول نماذج لدراسات جدوى لبعض المشروعات للوقوف على مستوى ونوعية إنجاز هذه الدراسات، وذلك من خلال فحص عينة من دراسات جدوى لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تم الحصول عليها من المؤسسات البنكية والجدول التالي يقدم أهم الملاحظات التي تخص تقييم لمضمون هذه الدراسات.

جدول رقم (19.4): تقييم لمضمون نماذج من دراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المشروع	طبيعة النشاط	ملاحظات حول دراسة المشروع
مركب لتربية أسماك المياه العذبة ورقلة	نشاط فلاحي	يسعى المشروع إلى إنتاج وتسويق بعض الأنواع من السمك. الدراسة التقنية للمشروع لم تقدم تفاصيل حول: أسباب اختيار موقع المشروع، التكنولوجيا المستخدمة من حيث مصدراه وتكلفتها...، نوع العمالة المستخدمة ومستوى تأهيلها... الخ، غياب بعض الجوانب ذات العلاقة بدراسة السوق.
Projet Maghreb céramique SARL	مشروع صناعي متخصص في	الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع جاءت غير مفصلة ودقيقة في العديد من الجوانب: - الجانب التقني والفني للدراسة ظهر بشكل عام و مختصر. - الجانب التسويقي للمشروع لم يفصل فيه من حيث تطور معدل نمو الطلب على منتج المشروع،

<p>Touggourt-w. Ouargla</p>	<p>إنتاج ألواح السيراميك</p>	<p>تحديد المنافسين الحاليين والمرقبين، السياسة التسويقية المتوقعة للمشروع، وتحديد المزيج التسويقي. - غياب التقييم البيئي للمشروع. - التركيز فقط على الجانب المالي في الدراسة.</p>
<p>Station service El Amel Laghouat</p>	<p>نشاط خدماتي</p>	<p>- ركزت دراسة المشروع على تقديم عام لنشاط المؤسسة، وتحديد موقع النشاط، - الجانب التسويقي ركز فقط على التعريف بالخدمات المقدمة، ولم يأتي في الدراسة الكثير من الجوانب التسويقية مثل: غياب دراسة مستوى الطلب وتطوره، البيئة التنافسية للمشروع، المزيج التسويقي المتبع... الخ. - الدراسة الفنية اقتصرت فقط على التجهيزات المستعملة في المشروع. - ركزت الدراسة على الجانب المالي بالشكل الذي يظهر قدرة المشروع على سداد القرض. ولم تظهر أي دراسة بيئية للمشروع.</p>
<p>Projet de création d'une unité de concassage Ouargla</p>	<p>مشروع ذو طبيعة صناعية</p>	<p>التركيز فقط على الجانب المالي للدراسة من خلال التعرف على أهم المؤشرات المالي في الدراسة والتي يبدو من وجهة نظر صاحب المشروع إيجابية. الجانب التسويقي غير مفصل، والجانب الفني التركيز على أهم الوسائل والتجهيزات المستعملة.</p>
<p>Hôtel Maritel فندق 3 نجوم الأغواط</p>	<p>مشروع خدماتي</p>	<p>الدراسة ركزت على تقديم عام للمشروع والأهداف المنتظرة منه، وتقديم عام لبيئة السياحة في المنطقة، أما فيما يخص الجوانب التسويقية للمشروع فلقد جاءت بشكل شامل وغير دقيق. الدراسة الفنية ركزت على هيكل تكاليف المشروع فقط. عرض الجانب المالي من خلال التعرف على أهم مؤشرات المردودية المالي للمشروع.</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات التقنية الاقتصادية المتحصل عليها

يظهر من خلال الجدول السابق، وبعد الإطلاع على الدراسات التقنية الاقتصادية للمشروعات ص و م والتي توفرت لدينا بعضها، والتي تم الحصول عليها من بعض البنوك، تقدمت هذه المشروعات بهذه الدراسات للحصول على تمويل بنكي، ومن خلال الجدول يتبين لنا : عدم كفاية دراسات الجدوى الخاصة بتلك المشروعات، إذ أنها لم تتناول الجوانب التسويقية بشكل تفصيلي ودقيق، وركزت فقط على ما يتعلق بجانب تكاليف المشروع من حيث إظهار الوسائل المستخدمة، أما الجانب البيئي فكان غائبا في الدراسات، والتركيز فقط على الجانب التمويلي فيما له علاقة بإظهار المردودية المالية المتوقعة للمشروع، وغياب أي دراسة تخص تقييم المشروع في وجود المخاطرة، وهذا ما يؤكد عدم انسجام هذه الدراسات المقدمة مع المعايير العلمية في إعداد دراسات الجدوى والتي تم تناولها في هذا البحث .

4. معوقات إعداد واستخدام الجدوى في اتخاذ القرار:

تم تخصيص المحور الثالث من القسم الثاني للاستبيان و المكون من 08 فقرات لدراسة مدى وجود معوقات تحد من استخدام دراسات الجدوى، و قد جاءت نتائج التحليل الإحصائي كما هي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (20.4): معوقات إعداد و استخدام الجدوى في اتخاذ القرار من وجهة نظر القائمين على المشروعات

الرقم	بيان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	ارتفاع تكاليف الدراسة	2,36	,890	موافق
2	ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات	2,39	,865	موافق
3	عدم توفير البيانات بالدقة والسرعة المطلوبة	2,56	,779	موافق
4	لا تمتلك الجهات المختصة الخبرة اللازمة لإعداد دراسة جيدة	2,37	,863	موافق
5	عدم تواجد مكاتب مختصة في المنطقة لإنجاز دراسة لمشروع	2,15	,937	محايد
6	لا تملك الخبرة الكافية لإنجاز دراسة للمشروع	2,38	,892	موافق
7	لا تساعد البنوك في تقديم الاستشارات والمعلومات التي تساعد على إنجاز الدراسة.	2,36	,849	موافق
8	عدم توفر الإمكانيات المالية لإنجاز الدراسة.	2,29	,927	محايد
	المتوسط العام	2,3582	,63192	موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير نتائج الجدول إلى أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور قد بلغ (2,35) و بانحراف معياري (0,63) و باتجاه عام موافق، وهذا ما يشير إلى وجود معوقات تحد من إعداد واستخدام دراسات الجدوى في اتخاذ القرار، ولقد جاءت المشاكل المرتبطة بأنظمة المعلومات التي تعتمد عليها دراسات الجدوى إحدى معوقات الرئيسية، إذ سجلت كل من الفقرة (3) و (2) أعلى قيمة للمتوسط الحسابي و التي تبين أن عدم توفير البيانات بالدقة و السرعة المطلوبة ، و كذا ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات تعد أهم المعوقات التي تواجه المستثمر في إعداد دراسات الجدوى، كما أشار القائمون على المشروعات محل الدراسة أن افتقارهم الخبرة الكافية لإنجاز الدراسة للمشروع يمثل إحدى المعوقات، ولقد جاءت أيضا مشكلة ارتفاع تكاليف الدراسة إحدى العقبات التي تقف أمام المستثمر للقيام بمثل هذه الدراسات خاصة و أن هذه المشروعات بطبيعتها تعاني من مشاكل محدودة رأس المال .

وتشير النتائج أيضا أن القائمين على هذه المشروعات ترى أن البنوك لا تساعد كثيرا في تقديم الاستشارات والمعلومات اللازمة و التي تساعد على إنجاز دراسة لمشاريعها .

أما أدنى قيمة سجلت فكانت للفقرة (5) بمتوسط حسابي (2,15) والتي تشير إلى أن إحدى المعوقات التي تقف أمام إنجاز دراسة الجدوى هو عدم تواجد مكاتب متخصصة في المنطقة لإنجاز دراسة للمشروع، و التي جاءت آراء القائمين فيها أنها لا تشكل عقبة رئيسية في حد ذاتها ، فالمكاتب المختصة متواجدة بكثرة و لكن

تكمن المشكلة في افتقادها الخبرة اللازمة لإعداد دراسة جيدة، وهذا ما أشاد به القائمون على المشروعات كأحدى المعوقات الرئيسية .

ثانيا: اتجاهات أفراد العينة نحو بعدي سلوك المستثمر وأداء المشروع

1. تحليل سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات :

تم تخصيص المحور الرابع في القسم الثالث من الاستبيان حول بعد سلوك المستثمر اتجاه تقييم و تمويل المشروعات، حيث يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الإجابة بالنسبة للمبحوثين حول السلوك الاستثماري في هذه الفئة من المشروعات.

الجدول رقم (21.4) : سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة

الرقم	بيان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	أفضل اختبار المشروعات ذات الربحية العالية، رغم مخاطرها المرتفعة.	1,92	,971	محايد
2	أفضل اختيار المشروع الذي تكون مخاطره منخفضة، بالرغم من ضعف مردوديته (ربحيته).	2,00	,959	محايد
3	أفضل الاستثمار في مشاريع صغيرة عن التوسع وإدخال شركاء جدد.	1,81	,951	محايد
4	أوزع موارد المالية على أكثر من نشاط أو مشروع.	2,01	,964	محايد
5	أجنب الاستثمار في الأنشطة ذات المنافسة الشديدة.	1,90	,946	محايد
6	أختار المشروع الذي يحظى بالتسهيلات والدعم المقدم من الدولة لهذا النوع من النشاط.	1,87	,952	محايد
7	أعتمد في اختياري لمشروع ما على التجربة الشخصية والحدس.	2,05	,971	محايد
8	لا أعتمد على تقنيات أو طرق علمية في تقييم واختيار المشروعات.	2,03	,974	محايد
9	أفضل تمويل مشروعى عن طريق الموارد الذاتية أو الاستعانة بالأصدقاء أو الأقارب .	1,86	,970	محايد
10	لا أفضل اللجوء إلى البنك لتمويل مشروعى إلا عند الضرورة.	1,87	,940	محايد
	المتوسط العام	1,9328	,49358	محايد

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور قد بلغ (1.93) وبانحراف معياري (0.49) وباتجاه عام محايد، وهذا ما يفسر بعدم وجود موقف واضح لدى المستثمرين في هذا النوع من المشروعات فيما يخص سلوكهم الاستثماري والذي يتضح بأنه لا يقف عند نمط محدد، فنجد أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كان للفقرة (07) والتي تشير إلى وجود نسبة لا بأس بها من المستثمرين في المشروعات الصغيرة

تعتمد على التجربة الشخصية والحدس عند اختيارها لمشاريعها وهذا ينسجم تماماً مع ما جاء في خصائص عينة الدراسة بخصوص وجود نسبة كبيرة من المشروعات تمتلك خبرة سابقة في مجال نشاطها الحالي يجعلها تعتمد عليه في اختيارها لاستثماراتها (لمشاريعها)، كما يتوافق هذا أيضاً مع ما جاء في الكثير من الدراسات السابقة التي تؤكد على ميول هذا النوع من المشروعات إلى استخدام التجربة الشخصية والحدس في اختيار المشاريع.

كما تأتي الفقرة (8) بعد الفقرة (7) من حيث قيمة المتوسط الحسابي والتي تؤكد ما سبق من حيث وجود عدد معتبر من المشروعات لا تميل إلى استخدام الطرق المنظمة والعلمية في تقييم واختيار المشروعات. أما بالنسبة لل فقرات التي تقيس موقف المستثمر من حيث العائد والمخاطرة (الفقرة 1 و2)، فلقد جاءت الإجابات أيضاً بنفس الاتجاه (محايد) وهذا ما يبين غياب اتجاه محدد في سلوك المستثمر في هذه الفئة من المشروعات من حيث إقبالها على المخاطرة أو تجنب المخاطرة وهذا في اعتقادنا أنه ينسجم مع ما تم تناوله في الجانب النظري من الدراسة من حيث أن سلوك المقاول في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تحكمه فقط مسألة المخاطرة بل هناك عوامل أخرى تؤثر عليه.

وجاءت الفقرات (3، 4) المعبرة عن بعد أهداف المستثمر وسياسته الاستثمارية بنفس الاتجاه محايد حيث أخذت الفقرة (3) أدنى قيمة للمتوسط (1.81) وهذا ما يشير إلى أن هناك مستثمرين يفضلون الاستثمار بأحجام صغيرة ويتبعون في ذلك الاستقلالية، كما أن هناك مستثمرين آخرون يفضلون الاستثمار بأحجام كبيرة وبالتالي إبداء الرغبة في التوسع والنمو، وتنسجم هذه النتائج مع ما جاء في خصائص عينة الدراسة من حيث وجود عدد من المشروعات لجأت إلى توسيع مشاريعها القائمة، كما أن هناك مشاريع فضلت عدم التوسع.

أما بالنسبة للبعد المتعلق بتمويل المشروع لم يكن الاتجاه واضح بخصوص الموافقة أو عدم الموافقة على الفقرات (9، 10) والتي بينت أن هناك اختلاف في اعتماد مستثمري هذه المشاريع على المصادر التمويلية، فقد تلجأ المشروعات إلى أكثر من مصدر إلى تمويل مشروعها، أو الاكتفاء بمصدر تمويلي وحيد، إذا تعذر الأمر عليها.

2. أداء المشروع من وجهة نظر القائمين على المشروعات:

تم تخصيص المحور الخامس من الاستبيان حول أداء المشروعات، حيث يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاه الإجابة بالنسبة للمبحوثين حول أداء المشروع من وجهة نظر القائمين على المشروعات.

الجدول رقم (22.4) : قياس مستوى أداء المشروعات محل الدراسة

الرقم	بيان الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	مبيعات المشروع تعرف ارتفاعا منذ بدايته إلى الآن	1,44	,829	غير موافق
2	يشهد المشروع ارتفاعا في عدد العمال منذ بدايته إلى الآن	1,71	,953	محايد
3	يشهد المشروع زيادة في مستوى الطلب على منتجاته/ خدماته	1,54	,883	غير موافق
4	تتوفر لدى المشروع القدرة على الوفاء بالتزاماته	1,75	,963	محايد
5	يحقق المشروع الاستمرار في نفس النشاط	1,59	,896	غير موافق
	المتوسط العام	1,6060	,72330	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

يظهر من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كانت لهم نظرة سلبية تجاه تحقيق الأداء، سواء ما تعلق بنمو المبيعات أو زيادة مستوى الطلب على منتجات/ خدمات المشروع، حيث سجلت الفقرة (1) أقل قيمة للمتوسط الحسابي (1,44) ثم تليها الفقرة (3)، كما تشير الفقرة (5) وجود نظرة سلبية لأفراد العينة حول نية الاستمرار في نفس نشاط المشروع، إذ جاءت الفقرة باتجاه غير موافق، بينما كانت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي للفقرة (4) بقيمة (1,75) وباتجاه محايد وتعكس عدم تأكد أفراد العينة حول مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته، أما المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المرتبطة بهذا المحور (أداء المشروع) فقد بلغ (1,60)، وبانحراف معياري (0,72) وباتجاه عام غير موافق، وهذا ما يعكس النظرة السلبية تجاه تحقيق الأداء من وجهة نظر القائمين على المشروعات. كما يؤكد أن هناك عوامل معيقة لهذه المشروعات تجعل من مسيريتها يتخذون هذا الموقف السلبي من أداء مشروعاتهم.

المبحث الرابع: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة (القائمين على م ص م) حول جميع محاور و أبعاد أداة الدراسة، سيتم في هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة بناء على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم تليها مرحلة مناقشة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات

تحقيقاً لأهداف الدراسة في الوقوف على مدى اهتمام المستثمر في م ص م بدراسات الجدوى الاقتصادية وإدراكه لأهميتها، بوصفها أداة تساعد على ترشيد القرار الاستثماري، وبغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة، تم صياغة الفرضيات المناسبة لذلك، وسنحاول اختبارها بالاعتماد على قاعدة القرار على النحو الآتي:

قبول H_0 : إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

رفض H_0 : إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

1- اختبار الفرضية الأولى:

H_{01} : "لا يوجد إقبال و إدراك بأهمية دراسات الجدوى من طرف القائمين على المشروعات المشمولة بالدراسة".

بناء على التحليل الوصفي لفقرات محور "مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى" والتي تم القيام بها سابقاً والتي أظهرت أن المتوسط الحسابي العام للفقرات كان باتجاه محايد، وهذا ما يشير إلى وجود تفاوت في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى لدى القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

وبغرض التعرف على مدى وجود فروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى بين المشروعات التي قامت بالدراسة والتي لم تقم بالدراسة تم الاستعانة باختبار **Independent - T-test** لإظهار مدى وجود تلك الفروق، كما قمنا باستخدام اختبار **Levens** للكشف عن مدى وجود فروق في الانحرافات المعيارية فكانت النتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23.4) : نتائج اختبائي **T-test** و **Levens** بالنسبة لوجود فروق معنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات

الجدوى

		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	القيام بالدراسة
		,61755	1,4453	128	نعم
		,44795	2,6849	73	لا
اختبارLevensوجود فروق في الانحرافات المعيارية		اختبارT- testبالنسبة لوجود فروق معنوية في المتوسطات			
رقم الفقرة	قيمة t	مستوى الدلالة	قيمة F	مستوى الدلالة	
1	-14,918	,000	5,874	,016	
2	-16,503	,000	30,172	,000	
3	-14,067	,000	23,703	,000	
4	-9,026	,000	5,897	,016	
5	-14,021	,000	6,467	,012	
6	-13,020	,000	37,801	,000	
7	-5,319	,000	36,405	,000	
المحور(كامل الفقرات)	-16,379	,000	13,108	,000	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال الجدول السابق يوضح اختبار التجانس **Levens** أن كل فقرات محور الإدراك بأهمية الدراسة أظهرت وجود فروق في الانحرافات المعيارية، حيث مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد في الفرضية ($\alpha = 0.05$) وهذا ما يبين عدم وجود تجانس بين المشروعات التي قامت بالدراسة والتي لم تقم بالدراسة، وبالرجوع أيضاً لاختبار الفروق في المتوسطات (اختبار **T-test**) نجد أن مستوى الدلالة للمحور (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا ما يؤكد وجود اختلاف في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى بين المشروعات التي قامت بالدراسة والتي لم تقم بالدراسة.

كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك، حيث يتضح بأن المشروعات التي قامت بدراسة الجدوى إدراكها بأهميتها كان مرتفعاً وهذا ما يظهر في قيمة متوسطها الحسابي (1.44) بينما المشروعات التي لم تقم بالدراسة كان إدراكها بأهميتها ضعيف إذ جاءت قيمة المتوسط الحسابي مساوية لـ (2.68).

وهذه النتيجة المتوصل إليها تعزز ما تم التوصل إليه سابقاً عند إجراء التحليل الوصفي الذي أظهر عدم وجود اتجاه محدد في مستوى الإدراك لدى هذه الفئة من المشروعات، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية السابقة. وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة ذات الصلة.

وللتعرف أكثر على العوامل المسؤولة على هذا التفاوت والاختلاف في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى، سيتم الكشف عن هذه العوامل في الاختبارات اللاحقة.

2- اختبار الفرضية الثانية:

H₀₂: " لا يوجد اختلاف في سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة تبعاً لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى".

بغرض التعرف على مدى وجود فرق في خصائص السلوك الاستثماري بين المشروعات التي قامت بالدراسة والتي لم تقم بالدراسة، تم الاستعانة باختبار **Independent- T-test** فكانت النتائج مبينة في الجدول أدناه، حيث أظهرت النتائج عن عدم وجود فروق في الانحرافات المعيارية بالنسبة للمحور بشكل عام وذلك حسب نتائج اختبار **Levens** حيث قيمة ($F = 0.632$) ومستوى الدلالة (0.428) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ورغم ذلك جاءت بعض الفقرات الخاصة بالسلوك الاستثماري فيها فروقات بشكل واضح في الانحرافات المعيارية خاصة الفقرات (3، 7، 8) والفقرات (1، 5) ظهرت فيها الفروق بشكل ضعيف، بينما أظهر اختبار (**T-Test**) عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السلوك الاستثماري بين المشروعات التي قامت بالدراسة والتي لم تقم بالدراسة، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.001) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) بشكل عام، أما من حيث فقرات المحور فلقد أظهرت الفقرات (3، 7، 8) فقط وجود تلك الفروقات، حيث مستوى الدلالة فيما كان أقل من (0.05)، فمثلاً في الفقرة (3) نجد أن المشروعات التي قامت بالدراسة في أغلبها المستثمر يفضل التوسع في المشاريع عن الاستثمار في مشاريع صغيرة، على عكس المشروعات

التي لم تقم بالدراسة، حيث يفضل المفاضل فيها الاستثمار بأحجام صغيرة، ويفسر هذا بأن الإقبال على دراسة الجدوى وازدياد أهميتها كلما بحثت المشروعات عن النمو والتوسع حيث تزداد مخاطر الاستثمار، وتصبح الحاجة إلى وجود دراسة دقيقة ومتعددة الجوانب في غاية الأهمية فالأخطاء في هذه المرحلة سيهدد بقاء المشروع. بينما أظهرت الفقرتين (7) و(8) أن المشروعات التي قامت بالدراسة تكون أكثر ميلاً لاستخدام الطرق العلمية في تقييمها واختيارها للمشروع على عكس المشروعات التي لم تقم بالدراسة والتي تفضل اللجوء أكثر إلى استخدام التجربة الشخصية والحدس (وهذا ما يبين أن المشروعات التي تقوم بدراسات الجدوى تكون أكثر ارتباطاً بتطبيق الأساليب العلمية في تقييم المشروع).

الجدول رقم (24.4): نتائج اختباري **T-test** و **Levens** بالنسبة لوجود فروق معنوية في السلوك الاستثماري

اختبار Levens وجود فروق في الانحرافات المعيارية		اختبار T-test بالنسبة لوجود فروق معنوية في المتوسطات		
مستوى الدلالة	قيمة F	مستوى الدلالة	قيمة t	رقم الفقرة
,047	4,008	,740	,333	1
,533	,390	,761	-,305	2
,012	6,438	,001	-3,542	3
,700	,149	,341	-,954	4
,030	4,778	,922	-,098	5
,173	1,874	,782	-,278	6
,000	13,563	,000	-5,875	7
,000	17,584	,000	-6,885	8
,332	,947	,783	,276	9
,276	1,193	,246	-1,163	10
,428	,632	,001	-3,449	المحور (كامل الفقرات)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال التحليل السابق والنتائج المتحصل عليها نرفض الفرضية العدمية و يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على: " يوجد اختلاف في سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة تبعاً لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى". على الأقل من حيث الطرق المستخدمة في اختيار وتقييم المشروع.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

H_{03} : " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن يعزى إلى خصائص المستثمر أو خصائص المشروع".

لمعرفة مدى وجود تلك الفروق تعزى لمتغير يحمل مجموعتين يتم استخدام اختبار **T-test Independent-** بينما يتم استخدام تحليل التباين **One Way ANOVA** بالنسبة للفروق التي تعزى لمتغير يحمل أكثر من مجموعتين.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية السابقة الفرضيات الفرعية التالية:

▪ الفرضية الفرعية الأولى :

H03-1: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية للمستثمر".

الفرضية الفرعية الثانية:

H03-2: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى لخصائص المشروع".

أولاً: الفروقات ذات العلاقة بخصائص المستثمر:

▪ الفرضية الفرعية الأولى :

H03-1: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى للخصائص الشخصية والوظيفية للمستثمر"

وينبثق من هذه الفرضية الفرعية الفرضيات الثانوية التالية:

1) "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى للجنس" بغرض التعرف على ما إذا كان لجنس المستثمر دور في وجود فروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى (لأن المتغير الجنس: يحمل مجموعتين فقط (ذكر، أنثى)) نلجأ إلى استخدام اختبار (T-Test) والتي جاءت نتائجه حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (25.4): نتائج اختبار T-test للفروق المعنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير الجنس

اختبار Levens لوجود فروق في الانحرافات المعيارية			اختبار T- test بالنسبة لوجود فروق معنوية في المتوسطات				
مستوى الدلالة	قيمة F	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة t	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس
,639	,221	,82193	,845	-,195	1,8927	189	ذكر
		,81375			1,9465	12	أنثى

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت نتائج اختبار Levens عن عدم وجود فروقات في الانحرافات المعيارية، حيث كانت قيمة (F=0.221) غير دالة إحصائية (مستوى الدلالة (0.639 sig) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يعني وجود تجانس بين الذكور والإناث في مسألة الإدراك بأهمية دراسات الجدوى.

وبالرجوع أيضاً إلى اختبارات الفروق في المتوسطات (اختبار T) نجد مستوى الدلالة (0.845) أكبر من الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يؤكد أن الجنس ليس له دور في وجود فروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات

الجدوى، وقد يفسر ذلك بأن مشاركة العنصر النسوي في مجال الأعمال والمقاولاتية مازال ضعيفاً في الجزائر بالشكل الذي يساعد في القيام بمثل هذه المقارنات، لهذا قد لا تظهر مثل هذه الفروقات. ومنه نقبل بصحة الفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى للجنس".

■ أما بالنسبة للمتغيرات الشخصية والوظيفية الأخرى (العمر، المستوى الدراسي، التخصص العلمي، الخبرة) نستعين باختبار تحليل التباين (One way ANOVA) والذي توصلنا فيه إلى النتائج التالية:

جدول (26.4) نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار للفروق المعنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تبعا للخصائص الشخصية والوظيفة للمستثمر

النتيجة	مستوى الدلالة sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
توجد فروق	,013	3,700	2,388 ,645 200	3 197 200	7,164 127,152 134,316	عمر المستثمر بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
توجد فروق	,000	7,351	4,507 ,613	3 197 200	13,521 120,795 134,316	المستوى الدراسي بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
توجد فروق	,006	3,736	2,379 ,637	4 196 200	9,515 124,801 134,316	التخصص العلمي بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
توجد فروق	,013	3,233	2,079 ,643	4 196 200	8,314 126,002 134,316	الخبرة بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

2) "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى للعمر" يتضح من الجدول أعلاه نتيجة اختبار هذه الفرضية، إذ يشير اختبار تحليل التباين أن قيمة قيمة (F=3.700) وهي ذات دلالة إحصائية (0.13) وأقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا ما يدل على وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى متغير العمر. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب عمر المستثمر، في الجدول التالي:

جدول رقم (27.4): تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير عمر

المستثمر

العمر	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 30 سنة	30	2,2238	,79379
30-39 سنة	77	1,9258	,80266
40-49 سنة	61	1,8806	,85840
50 سنة فأكثر	33	1,5541	,70054
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير نتائج الجدول أن مستوى الإدراك يرتفع مع ارتفاع أعمار المستثمرين، فنلاحظ أن المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك أعلى بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها أعمار المستثمرين عالية الفئة (40-49 سنة) والفئة (50 سنة فأكثر) إذ بلغ المتوسط الحسابي 1,5541 و 1,8806 على التوالي مقارنة بالمشروعات التي أعمار القائمين عليها أقل الفئة (أقل من 30 سنة) والفئة (30-39 سنة) حيث كان المتوسط الحسابي 2,22 و 1,95 على التوالي. ونرجح أن للعمر بما يوفره من اكتساب للخبرات العلمية وبما يوفره امتداد العمر من بناء شبكة علاقات اجتماعية، اقتصادية سوف يكون أحد العوامل المهمة في زيادة الاهتمام بنشاط التنظيم والتخطيط للمشروع. وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية العدمية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على: "توجد فروق معنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى لمتغير عمر المستثمر".

ولمعرفة مصدر هذه الفروق، تم استخدام اختبار LSD (أقل فرق معنوي) لإجراء المقارنات المتعددة بين فئات العمر للمبحوثين الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (28.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات عمر المستثمر لعينة الدراسة

عمر المستثمر	أقل من 30 سنة	30-39 سنة	40-49 سنة	أكثر من 50 سنة
أقل من 30 سنة		,086	,057	,001*
30-39 سنة			,743	,027*
40-49 سنة				,062
أكثر من 50 سنة				

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال الجدول أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى خاصة بين فئة المستثمرين ذوي الأعمار الأقل من 30 سنة والفئة الأكثر من 50 سنة، حيث مستوى الدلالة (0,001) أقل من مستوى الدلالة المعتمد.

وكذا وجود الفروق بين المستثمرين ذوي الأعمار (30 - 39 سنة) و المستثمرين الأكثر من 50 سنة وهذا ما يشير إلى أن امتداد العمر لدى المستثمر سيرفع من مستوى خبراته والتعرف أكثر على كيفية تنظيم وإدارة مشروعه مما سيعزز لديه الإدراك بأهمية التخطيط والقيام بدراسة للمشروع.

3) "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى للمستوى الدراسي".

يتضح من نتائج الجدول السابق (26.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة (7.351 =F) ومستوى الدلالة (0.000 =Sig) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يبين وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك تعزى إلى المستوى الدراسي. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب المستوى الدراسي ، في الجدول التالي:

الجدول رقم (29.4) : تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ابتدائي	5	2,7429	,15649
متوسط	23	2,2981	,75336
ثانوي	94	1,9757	,81935
جامعي	79	1,6293	,76608
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير نتائج الجدول السابق أن مستوى الإدراك بأهمية الدراسة يكون أكثر بالنسبة للأفراد ذوي التحصيل العلمي (جامعي)، المتوسط الحسابي (1,62) ثم يتناقص هذا الإدراك بانخفاض المستوى التعليمي للأفراد المتوسط الحسابي للفئة ابتدائي (2,74) ، وهذا ما يفسر أهمية التعليم والتكوين في الرفع من القدرات والمهارات الإدارية للأفراد وفي ازدياد الوعي الاستثماري لديهم والذي يشكل الاهتمام بدراسات الجدوى وتخطيط المشروع جزءاً من ذلك. وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الفرعية العدمية، ونقبل الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص: "على

وجود فروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى لمتغير المستوى الدراسي".

ولمعرفة اتجاه تلك الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة والواردة في الجدول التالي:

الجدول (30.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات المستوى الدراسي لعينة الدراسة

المستوى الدراسي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
ابتدائي		,251	,034*	,002*
متوسط			,078	,000*
ثانوي				,004*
جامعي				

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج وجود تلك الفروق خاصة بين المستثمرين ذوي المستوى الابتدائي والمستثمرين ذوي المستوى الثانوي والمستوى الجامعي، حيث ظهرت بشكل دال إحصائياً (0,034)، (0,002) وأقل من المستوى المعتمد (0,05)، كما ظهرت تلك الفروق أيضاً دالة إحصائياً (0,000) بين المستثمرين ذوي المستوى المتوسط والجامعي، وكذلك الفروق بين المستثمرين ذوي المستوى الثانوي والمستوى الجامعي والتي ظهرت ذات دلالة إحصائية (0,004). وتشير نتائج هذه الفروق أهمية المستوى التعليمي لدى المستثمر في مساهمته في الرفع من مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى.

4) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى التخصص العلمي". يتضح من نتائج الجدول السابق (26.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة (F=3,736) ومستوى الدلالة (Sig=0,006) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يبين وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك تعزى إلى التخصص العلمي. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب المستوى العلمي، في الجدول التالي:

الجدول رقم (31.4): تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير

التخصص العلمي

المستوى الدراسي	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بدون تخصص محدد	122	2,0679	,80963
علوم اقتصادية/تسيير/ تجارة	27	1,5926	,78015
علوم ادارية/قانونية	13	1,5385	,65764
تكنولوجيا	29	1,6700	,78627
أخرى	10	1,7286	,89202
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير نتائج الجدول السابق أن مستوى الإدراك بأهمية الدراسة يكون أكثر بالنسبة للأفراد ذوي التخصصات الجامعية مثل الاقتصاد والتسيير والعلوم الإدارية والقانونية، حيث بلغ المتوسط الحسابي فيهما على الترتيب (1,59) و (1,53) ليتناقص هذا الإدراك بالنسبة للأفراد ذوي التخصصات الجامعية غير مجال الإدارة وهذا ما يفسر أهمية تخصصات الإدارة والاقتصاد في صقل معارف المسيرين وتمكينهم من الفهم أكثر بجوانب تنظيم والإعداد الجيد لإنشاء المشروعات والتحكم في تسييرها، كما ينسجم ذلك مع دراسات عديدة تناولت أهمية التخصص الذي يدرسه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاس ذلك على الممارسات الإدارية المستخدمة والتي تشمل جوانب التخطيط وإعداد دراسة للمشروع.

وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الفرعية العدمية، ونقبل الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص: "على وجود فروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى لمتغير التخصص العلمي".

ولمعرفة اتجاه تلك الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة والواردة في الجدول التالي:

الجدول(32.4) : نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات التخصص العلمي لعينة الدراسة

المستوى الدراسي	بدون تخصص	علوم اقتصادية/ تسيير	علوم إدارية/قانونية	تكنولوجيا	أخرى
بدون تخصص		,006*	,024*	,017*	,198
علوم اقتصادية/ تسيير			,841	,717	,646
علوم إدارية/قانونية				,622	,572
تكنولوجيا					,841
أخرى					

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج وجود تلك الفروق خاصة بين المستثمرين الذين لا يملكون أي تخصص جامعي والمستثمرين ذوي المستوى الجامعي في تخصصات كل من الاقتصاد والتسيير والعلوم الإدارية وتخصص التكنولوجيا، حيث ظهرت بشكل دال إحصائيا (0,006)، (0,024)، (0,017) وأقل من المستوى المعتمد (0,05)، وتشير نتائج هذه الفروق أهمية التخصص العلمي لدى المستثمر في مساهمته في الرفع من مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى.

5) "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة".

يتضح من نتائج الجدول السابق (26.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة $F=3,233$ ومستوى الدلالة ($Sig=0,013$) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يبين وجود فروق

معنوية في مستوى الإدراك تعزى إلى عدد سنوات الخبرة. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب عدد سنوات الخبرة ، في الجدول التالي:

الجدول رقم (33.4) : تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير الخبرة

عدد سنوات الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
0 سنة	33	2,1212	,81137
أقل من 5 سنوات	50	2,0600	,78781
5-9 سنوات	59	1,9274	,85442
10-14 سنة	40	1,6000	,79322
15 سنة فأكثر	19	1,5940	,65164
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

يتضح من الجدول أنه كلما زادت سنوات الخبرة ارتفع مستوى الإدراك معها. فالفترة (15 سنة فأكثر) والفترة (14-10 سنة) هي الأكثر إدراكاً بأهمية الدراسة، المتوسط الحسابي 1,59 و 1,60 على التوالي مقارنة بالفئات الأخرى ، وهذا يعود إلى أن الخبرة تجعل صاحب المشروع أكثر استعداداً في التحكم في إدارة المشروع كما تساعده على توسيع شبكة العلاقات في بيئة نشاط المشروع وتجعله أيضاً أكثر تفهماً وإدراكاً لأهمية القيام بأنشطة التخطيط والدراسة لمشاريعه، وكذا قدرته على الحصول على المعلومات تكون أوفر وينعكس ذلك إيجاباً على الدراسة التي يجريها لمشروعه. ومما سبق نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تغرى لمتغير عدد سنوات الخبرة في مجال النشاط".

ولمعرفة اتجاه تلك الفروق تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات متغير الخبرة للمبحوثين الواردة في الجدول التالي:

الجدول (34.4) : نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات سنوات الخبرة لعينة الدراسة

سنوات الخبرة	0 سنة	1-5 سنة	5-9 سنوات	10-14 سنة	15 سنة فأكثر
0 سنة		,734	,267	,006*	,023*
1-5 سنة			,391	,007*	,032*
5-9 سنوات				,048*	,117
10-14 سنة					,979
15 سنة فأكثر					

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى خاصة بين المستثمرين عديمي الخبرة و المستثمرين ذوي الخبرة (10-14 سنة) و(15 سنة فأكثر)، حيث كان مستوى الدلالة لهذه الفروق على الترتيب (0.006، 0.023) أقل من مستوى الدلالة المعتمد.

كما وجدت تلك الفروق أيضا بين فئة المستثمرين ذوي الخبرة الأقل من 5 سنوات والفئة (10-14 سنة) و(15 سنة فأكثر) والتي ظهرت أيضا ذات دلالة إحصائية، بينما تلك الفروق ظهرت ضعيفة جدا أو مختفية تماما كلما امتدت سنوات الخبرة ابتداء من الفئة (5-9 سنوات) والفئة (10-14 سنة) و(15 سنة فأكثر) وهذا ما يشير إلى الفروق في مستوى الإدراك بين المستثمرين عديمي الخبرة أو ذوي الخبرة الضعيفة والمستثمرين ذوي الخبرة الكبيرة في مجال النشاط.

6) " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى إلى التكوين في تسيير المؤسسات".

بغرض إظهار مدى وجود فروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى بين الأفراد الذين قاموا بتكوين في مجال إدارة المؤسسات والأفراد الذين لم يقوموا بذلك نلجأ إلى استخدام اختبار **T-test Independent** والذي نتائجه مبينة في الجدول التالي:

الجدول (35.4) : نتائج اختبار **T-test** لاختبار للفروق المعنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير التكوين في إدارة المؤسسات

اختبار Levens لوجود فروق في الانحرافات المعيارية			اختبار T- test بالنسبة لوجود فروق معنوية في المتوسطات				
مستوى الدلالة	قيمة F	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	قيمة t	المتوسط الحسابي	العدد	القيام بالتكوين
,000	13,180	,73954	,009	-2,651	1,7025	73	نعم
		,84495			2,0056	128	لا

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير نتائج اختبار Levens عن وجود فروق في الانحرافات المعيارية حيث بلغت قيمة F (13,180) وبمستوى دلالة (0,000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا ما يشير إلى عدم تجانس بين المشروعات التي قامت بهذا النوع من التكوين والمشروعات التي لم تقم بذلك، وتأتي نتائج اختبار T-test مدعمة لذلك إذ كشفت عن وجود فروق في المتوسطات ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة t (-2,651) ومستوى دلالة (0,009) أقل من المستوى المعتمد (0,05) وهذا ما يؤكد على أن الأفراد الذين قاموا بهذا النوع من التكوين كانوا أكثر إدراك مقارنة بالنسبة للأفراد الذين لم يقوموا بذلك وهذا ما يفسر بأهمية برامج التكوين في مجال إدارة وتنظيم المشروعات، إذ تعمل على الرفع من القدرات المقاولاتية لدى الأفراد ويزداد وعيهم بأهمية أنشطة التخطيط و دراسات الجدوى لنجاح مشروعاتهم.

ومما سبق نرفض الفرضية الفرعية العدمية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على "وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تغرى لمتغير التكوين في تسيير المؤسسات".

ثانيا: الفروقات ذات العلاقة بالخصائص التنظيمية للمشروع:

الفرضية الفرعية الثانية:

H₀₃₋₂: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن أن تعزى لخصائص المشروع".

لاختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار تحليل التباين (One way ANOVA) والذي توصلنا فيه إلى

النتائج التالية:

جدول (36.4) نتائج تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لاختبار للفروق المعنوية في مستوى

الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تبعا لخصائص المشروع

النتيجة	مستوى الدلالة sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
توجد فروق	,000	6,750	4,173 ,618	3 197 200	12,520 121,796 134,316	عمر المشروع بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
لا توجد فروق	,109	1,916	1,263 ,660	4 196 200	5,054 129,262 134,316	الشكل القانوني بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
توجد فروق	,000	13,443	8,029 ,597	2 198 200	16,058 118,258 134,316	حجم المشروع بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
توجد فروق	,000	13,200	7,126 ,540	4 196 200	28,504 105,813 134,316	قطاع النشاط بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
توجد فروق	,000	6,977	4,185 ,600	4 196 200	16,741 117,575 134,316	إطار إنشاء المشروع بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي
لا توجد فروق	,440	,824	,554 ,673	2 198 200	1,109 133,207 134,316	شكل الاستثمار بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي

توجد فروق	,012	3,772	2,432,645	3 197 200	7,296 127,021 134,316	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	مصدر التمويل
توجد فروق	,016	4,227	2,750,651	2 198 200	5,500 128,817 134,316	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	الشخص المسير

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

وينبثق من الفرضية الفرعية السابقة الفرضيات الفرعية التالية:

1) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى عمر المشروع ". يتضح من الجدول أعلاه نتيجة اختبار هذه الفرضية، إذ يشير اختبار تحليل التباين أن قيمة ($F=6,750$) وهي ذات دلالة إحصائية ($,000$) وأقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا ما يدل على وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك تعزى لمتغير عمر المشروع. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب عمر المشروع، في الجدول التالي:

جدول رقم(37.4):تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير عمر المشروع

عدد سنوات النشاط	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4-0 سنوات	73	2,0509	,82285
5-9 سنوات	68	1,9559	,82093
10-14 سنة	25	2,0286	,82685
15 سنة فما فوق	35	1,3592	,58119
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

تشير نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك أعلى بالنسبة للمشروعات الأطول عمراً (الفئة 15 سنة فما فوق) إذ بلغ المتوسط الحسابي 1,35 مقارنة بالمشروعات الفتية - الأقل عمراً- الفئة (0-4 سنوات) حيث كان المتوسط الحسابي 2,05، وقد يفسر هذا بأن المشروعات الأطول عمراً لها القدرة على التعامل مع البيئة المحيطة واستيعاب متطلبات السوق وكذا تراكم الخبرات وشبكة العلاقات يجعلها تدرك أهمية أنشطة التخطيط والقيام بدراسات لمشاريعها لأنها اكتسبت مثل هذه الثقافة، على عكس المشروعات حديثة النشأة التي تكون تجارها مازالت ضعيفة وكثيراً ما تكون قراراتها متسرعة وغير مدروسة فتكون أقل اهتماماً لأنشطة التخطيط وتقييم المشروعات.

وبناء على ما سبق يمكن رفض الفرضية الفرعية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على "وجود فروق ذات دلالة في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى لعمر المشروع". ولمعرفة مصدر هذه الفروق، تم استخدام اختبار LSD (أقل فرق معنوي) لإجراء المقارنات المتعددة بين فئات متغير عمر المشروع والواردة في الجدول التالي :

الجدول رقم (38.4) : نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات عمر المشروع لعينة الدراسة

عمر المشروع	0-4 سنوات	5-9 سنوات	10-14 سنة	15 سنة فأكثر
0-4 سنوات		,474	,903	,000*
5-9 سنوات			,693	,000*
10-14 سنة				,001*
15 سنة فأكثر				

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال الجدول أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى خاصة بين المشروعات التي تتراوح أعمارها ما بين (0-4 سنوات) و(15 سنة فأكثر)، حيث ظهرت الفروق بشكل دال إحصائيا (0,000) وكذا ظهرت الفروق دالة أيضا بين المشروعات التي أعمارها ما بين (5-9 سنوات) و(15 سنة فأكثر). بمستوى دلالة (0,000) وكذا أيضا بين المشروعات ذات (10-14 سنة) و(15 سنة فأكثر). بمستوى دلالة إحصائية (0,001) وهذا ما يؤكد أن طول امتداد عمر المشروع واكتسابه للخبرات والتعامل مع المحيط والاستفادة من التجارب ينمي لدى المستثمر ثقافة ووعي بأهمية أساليب التخطيط والتنظيم للمشروعات والتي من بينها مسألة الاهتمام بدراسات الجدوى.

2) "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى الشكل القانوني للمشروع".

يتضح من نتائج الجدول السابق (36.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة F تساوي 1,916، ومستوى الدلالة 0,109 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا يعني عدم وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك تعود إلى الشكل القانوني للمشروع ويعود ذلك إلى أن الإقبال على دراسات الجدوى والإدراك بأهميتها مسألة تمم كل المشروعات بغض النظر عن الشكل القانوني لها، وهذا ما يجعلنا نقبل بصحة الفرضية الفرعية العدمية .

3) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى حجم المشروع".

يتضح من نتائج الجدول رقم (36.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة F تساوي 13,443 ومستوى الدلالة (0,000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا يعني وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك ترجع إلى حجم المشروع. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب حجم المشروع، في الجدول التالي:

جدول رقم(39.4):تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير حجم المشروع

عدد العمال	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9-1 عامل	113	2,1188	,79262
49-10 عامل	61	1,7354	,80552
250-50 عامل	27	1,3228	,58714
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

كما نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الإدراك يرتفع مع ارتفاع حجم المشروع، فبالنسبة للفئتين (250-50 عامل) و (49-10 عامل) كان المتوسط الحسابي 1,32 و 1,73 على التوالي والتي تدل على مستوى أعلى من الإدراك مقارنة بفئة المشروعات المصغرة (9-1 عامل) حيث المتوسط الحسابي فيها 2,11.

وهذا منطقي لأنه بارتفاع حجم المشروع تصبح آثاره أكبر على مستوى المشروع أو البيئة التي ينشط فيها خاصة وأنه تكون فيه موارد معتبرة ستوظف في المشروع، وبالتالي ارتفاع مخاطر التعثر في حالة حدوثها كما أن المشروعات ذات الحجم الأكبر تكون أقل مرونة مقارنة بالمشروعات ذات الحجم الأصغر، ومن ثمة تتزايد أهمية الدراسة كلما زاد حجم المشروع.

ومما سبق نرفض الفرضية الصفرية الفرعية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على: "وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى حجم المشروع".

ولمعرفة مصدر تلك الفروق. تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات متغير حجم المشروع والواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (40.4) : نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات حجم المشروع لعينة الدراسة

حجم المشروع	9-1 عامل	49-10 عامل	250-50 عامل
9-1 عامل		,002*	,000*
49-10 عامل			,022*
250-50 عامل			

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال الجدول أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى خاصة بين المشروعات ذات الحجم المصغر (أقل من 10 عمال) وذات الحجم الصغير (10-49 عامل) حيث ظهرت الفروق بشكل دال إحصائياً (0,002) أقل من مستوى الدلالة المعتمد، وكانت الفروق أكثر وضوح ما بين المشروعات ذات الحجم المصغر والحجم المتوسط (50-250 عامل). بمستوى دلالة (0,000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد، كما كانت تلك الفروق دالة بين المشروعات ذات الحجم الصغير (10-49 عامل) وذات الحجم المتوسط (50-250 عامل) حيث كان مستوى الدلالة (0,022) أقل من مستوى الدلالة المعتمد. وهذا ما يؤكد تزايد أهمية دراسات الجدوى والإدراك بضرورة القيام بها كلما ازداد حجم المشروع نظراً لتعاظم الموارد المستخدمة ومن ثمة ارتفاع مخاطر عدم التخصيص الجيد لها أو ضياعها.

4) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى قطاع النشاط".

يتضح من نتائج الجدول رقم (36.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة F تساوي 13,200 ومستوى الدلالة (0,000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، مما يعني أن قطاع النشاط كان له دور في وجود فروقات في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب قطاع النشاط، في الجدول التالي:

الجدول رقم(41.4): تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفلاحة	9	1,7937	,86340
البناء والأشغال العمومية	55	1,8234	,78774
الخدمات	63	1,9955	,77992
الصناعة والتحويل	44	1,3734	,65154
التجارة والتوزيع	30	2,6143	,59809
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الإدراك يكون مرتفع خاصة في قطاع الصناعة والتحويل، فالمتوسط الحسابي يقدر بـ 1,37 وهذا يرجع إلى طبيعة هذا النشاط الذي يتسم بارتفاع المخاطر فيه ويتطلب رؤوس أموال كبيرة ودورة رأس المال تكون فيه بطيئة مما يعزز من أهمية القيام بدراسة الجدوى في مثل هذه الأنشطة، كما نجد أن مستوى الإدراك منخفضاً خاصة في قطاع التجارة والتوزيع المتوسط الحسابي يقدر بـ 2,61 وهذا يرجع أيضاً إلى طبيعة هذا النشاط الذي يتميز بارتفاع المردودية فيه والأرباح السريعة، مما يجعل اهتمام الأفراد بالقيام بدراسة جدوى لمشروعاتهم يكون ضعيفاً طالما أن درجة عدم التأكد في تحقيق العائد منخفضة مقارنة بالأنشطة الصناعية و

الفلاحية. ومما سبق يمكن رفض الفرضية الصفرية الفرعية وقبول الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على: "وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى قطاع النشاط".

ولمعرفة مصدر تلك الفروق، تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات متغير قطاع النشاط والواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (42.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات قطاع النشاط لعينة الدراسة

قطاع النشاط	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة والتحويل	التجارة والتوزيع
الفلاحة	,911	,442	,120	,004*	
البناء والأشغال العمومية		,206	,003*	,000*	
الخدمات			,000*	,000*	
الصناعة والتحويل				,000*	
التجارة والتوزيع					

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج وجود تلك الفروق خاصة بين المشروعات التي تنشط في الفلاحة والمشروعات التي تنشط في التجارة، حيث كان الفرق دال إحصائيا (0,004)، وكذلك الفروق بين المشروعات التي تنشط في البناء والأشغال العمومية والمشروعات التي تنشط في الصناعة، حيث كان الفرق دال إحصائيا (0,003) وكذلك مع قطاع التجارة (0,000)، وظهرت الفروق ما بين قطاع الخدمات وقطاعي الصناعة والتجارة حيث كانت الفروق أيضا دالة إحصائيا (0,000)، وظهرت الفروق دالة إحصائيا (0,000) ما بين قطاع الصناعة والتجارة وتبين هذه النتائج تأثير قطاع النشاط على مسألة الاهتمام والإدراك بأهمية دراسات الجدوى، إذ يتضح أن قطاعات مثل الصناعة والفلاحة تعد دراسة المشروع فيها أكثر أهمية نظرا لتعاظم مخاطر هذه الأنشطة ومتطلبات التجربة اللازمة فيها مقارنة مع قطاعات أخرى مثل التجارة أو الخدمات التي سجلت مستويات اهتمام بدراسات الجدوى بشكل أقل.

5) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى إطار إنشاء المشروع".

يتضح من نتائج الجدول رقم (36.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة F تساوي 6,977 ومستوى الدلالة (0,000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، وهذا ما يشير إلى وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعود إلى إطار إنشاء المشروع. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب إطار المشروع.

الجدول رقم (43.4) : تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير إطار المشروع

إطار إنشاء المشروع	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
في إطار خاص (مبادرة شخصية)	148	2,0560	,82152
APSI	10	1,1143	,23133
ANSEJ	22	1,6623	,71842
ANDI	17	1,3529	,60423
ANGEM	4	1,5000	,63353
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الإدراك يكون عالياً لدى المشروعات التي تم إنشائها في إطار مبادرات الدعم الحكومي سواء التي تقدم التمويل للمشروع أو تمنح الامتيازات له وهذا من خلال المتوسطات الحسابية التي تدل على ذلك 1,50 و 1,35 و 1,66 و 1,11 بالنسبة للأطر التالية على التوالي : ANGEM , APSI, ANSEJ, ANDI مقارنة بالنسبة للمشروعات التي تم إنشائها في إطار مبادرة شخصية حيث المتوسط الحسابي قدر ب 2,05 . وتنسجم هذه النتائج مع ما تم التوصل إليه سابقاً في أن كل المشروعات التي أنجزت في إطار هذا الدعم قامت بإجراء دراسة جدوى لمشروعها، وهذا ما يفسر أن أهم عامل في إقبال هذه المشروعات على الدراسة كان نتيجة اشتراطات الجهات التمويلية والدعم بضرورة القيام بالدراسة نظير الحصول على التمويل أو الدعم المنتظر، بينما نجد أن مستوى الإدراك يظهر متبايناً بالنسبة للمشروعات التي أنشئت في إطار المبادرة الشخصية فهناك نسبة معتبرة غير مقتنعة بأهمية دراسات الجدوى ولا تولي اهتماماً بها، كما توجد نسبة من المشروعات تهتم بدراسات الجدوى خاصة بالنسبة للمسيرين ذوي التحصيل العلمي العالي. ومما سبق يمكن رفض الفرضية الفرعية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على: "وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى لإطار إنشاء المشروع".

ولمعرفة مصدر تلك الفروق، تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات متغير إطار إنشاء المشروع والواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (44.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات إطار إنشاء المشروع لعينة الدراسة

إطار إنشاء المشروع	مبادرة شخصية	APSI	ANSEJ	ANDI	ANGEM
مبادرة شخصية		,000*	,027*	,000*	,158
APSI			,065	,440	,401
ANSEJ				,218	,700
ANDI					,733
ANGEM					

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0,05 α=

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت نتائج الجدول وجود تلك الفروق خاصة بين المشروعات التي أنشئت في إطار خاص (مبادرة شخصية) والمشروعات التي أنشئت في إطار هيئات الدعم الحكومي (APSI سابقا و ANSEJ، ANDI) والتي ظهرت بمستويات دلالة إحصائية على الترتيب (0.000)، (0,027)، (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد، وهذا ما يؤكد ارتباط قيام المستثمرين في هذا النوع من المشروعات بدراسات الجدوى ومسألة حصولهم على الدعم الحكومي المنتظر، وبالتالي بروز عامل الحصول على التمويل البنكي والامتيازات الحكومية كإحدى العوامل المتحكمة في مسألة إقبال المستثمرين على دراسات الجدوى.

6) "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى شكل الاستثمار الذي يظهر به المشروع".

يتضح من نتائج الجدول رقم (36.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة F تساوي 824، ومستوى الدلالة (0,440) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) مما يعني عدم وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك تعود إلى شكل الاستثمار. ويرجع هذا التقارب في مستوى الإدراك بين أشكال الاستثمارات التي تأخذها المشروعات إلى أن أهمية دراسات الجدوى لا تكون منحصرة فقط بالنسبة للمشاريع الجديدة بل حتى في حالة المشروعات التي تسعى للتوسع هي بحاجة إلى معلومات تفيدتها في دراسة مدى إمكانية نجاح عمليات التوسعة التي تهدف إليها وكذا الشأن بالنسبة للمشروعات التي تم إعادة إنشائها بعد تغييرها للنشاط أو التوقف المؤقت هي بحاجة إلى مثل هذه الدراسات لتفادي التعثر مجددا أو الوقوع في أخطاء ارتكبت سابقا، ومما سبق نقبل بصحة الفرضية الفرعية العدمية.

7) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى الشخص المسير للمشروع".

يتضح من نتائج الجدول رقم (36.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة F تساوي 4,227 ومستوى الدلالة (0,016) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا يعني وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعود إلى الشخص المسير للمشروع. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب الشخص المسير للمشروع، في الجدول التالي:

جدول (45.4) : تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب الشخص المسير للمشروع

الشخص المسير	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المالك	122	2,0047	,79845
شريك من بين الشركاء	60	1,8119	,85653
مسير يختلف عن المالك أو عن الشريك	19	1,4586	,68276
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الإدراك يرتفع في حالة إذا ما كانت إدارة المشروع يشرف عليها مسير يختلف عن المالك في حالة المؤسسة الفردية أو عن الشريك في حالة المؤسسة الجماعية المتوسط الحسابي يقدر ب1,45 مقارنة بالنسبة للمشروع الذي يتولى فيه أصحابه إدارته المتوسط الحسابي يقدر ب 2,004 حيث يتضح وجود تباين في مستوى الإدراك في هذه الفئة فهناك من يولي أهمية لدراسة الجدوى عند الاستثمار وهناك من لا يأخذ بها، وهذا قد يفسر بوجود تكاليف وكالة تجعل من المسير المختلف عن مالك المشروع ينتهج سلوكا يبرر فيه أن يعمل لمصلحة مالك المشروع والتي من ضمنها السهر على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بالاستناد على دراسات الجدوى، وقد تكون مسألة الإدراك بأهمية الدراسة ضعيفة في بعض المشروعات التي يتولى فيها المالك بأنفسهم إدارة المشروع واتخاذ القرارات ورغبتهم في السيطرة على المشروع وأن يكون المالك المسير هو مركز لجميع القرارات، وهذا ما يجعلها في كثير من الأحيان تفتقد الخبرات اللازمة لذلك والتسرع في القيام بمشاريع دون أي دراسة أو تخطيط، وتبقى هذه الفئة أكثر حرصا على القيام بدراسة الجدوى كلما توفرت مزايا الخبرة والتكوين والمعرفة التي ترفع من قدراتهم والتشبيث بفكرة التخطيط ودراسة المشروع.

ومما سبق يمكن رفض الفرضية الفرعية الصفرية وقبول الفرضية الفرعية البديلة والتي تنص على: "وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى الشخص المسير للمشروع".
ولمعرفة مصدر تلك الفروق، تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات متغير الشخص المسير للمشروع والواردة في الجدول التالي :

الجدول رقم (46.4) : نتائج اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات الشخص المسير للمشروع لعينة الدراسة

الشخص المسير للمشروع	المالك	شريك من بين الشركاء	مسير يختلف عن المالك أو عن الشريك
المالك		,131	,007*
شريك من بين الشركاء			,098
مسير يختلف عن المالك أو عن الشريك			

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج حسب الجدول وجود تلك الفروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى خاصة بين المشروعات التي يتولى فيها المالك نفسه إدارة المشروع والمشروعات التي يكون فيها المسير مختلف عن المالك (في حالة المؤسسة الفردية) وعن الشريك (في حالة المؤسسة الجماعية) والتي ظهرت بشكل دال إحصائيا (0.007) وهذا ما يعزز ما توصلت إليه الدراسات في هذا الشأن والتي أشارت إلى المشاكل التي تتعرض إليها المشروعات (ص) و (م) عندما تجمع بين الإدارة والملكية معا، والتي غالبا ما تكون مصحوبة بنقص الخبرات وعدم السيطرة على المشروع عندما يتولى المالك بنفسه كل عمليات التسيير والإدارة لمشروعه.

8) " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى مصدر تمويل المشروع".

يتضح من نتائج الجدول رقم (36.4) لاختبار تحليل التباين (One way ANOVA) أن قيمة F تساوي 3,772 ومستوى الدلالة 0,012 أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05) وهذا يعني وجود فروق معنوية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعود إلى مصدر التمويل. كما يمكن التفصيل في هذه الفروق وهذا من خلال عرض المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك حسب مصدر التمويل، في الجدول التالي:

الجدول رقم (47.4): تقرير حول المتوسط الحسابي لمستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير مصدر التمويل

مصدر التمويل	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تمويل داخلي (تمويل شخصي)	90	1,9937	,82883
دعم عائلي/أصدقاء	28	2,1480	,82979
تمويل مختلط (أكثر من مصدر تمويلي)	22	1,9351	,83849
تمويل عن طريق البنوك ومساعدات الدولة	61	1,6206	,73627
المجموع	201	1,8955	,81950

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

نلاحظ حسب نتائج الجدول أن مستوى الإدراك يرتفع كلما لجأت المشروعات في تمويلها إلى البنوك أو مساعدات الدولة التي عادة ما تقدمها في إطار هيئات مثل (ANSEJ، ANGEM....) كما نلاحظ انخفاض مستوى الإدراك عندما يرتبط تمويل المشروع بالمصادر الشخصية أو اللجوء إلى الدعم العائلي/الأصدقاء وهذا ما يشير إلى ارتباط القيم بدراسات الجدوى مقابل الحصول على القروض أو الدعم الحكومي. ومما سبق يمكن رفض الفرضية الفرعية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى مصدر التمويل المشروع".

ولمعرفة مصدر تلك الفروق، تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات المتعددة بين فئات متغير مصدر التمويل والواردة في الجدول التالي :

الجدول رقم (48.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات مصدر تمويل المشروع لعينة الدراسة

مصدر تمويل للمشروع	تمويل شخصي	دعم عائلي/أصدقاء	تمويل مختلط	تمويل بنكي ومساعدات الدولة
تمويل شخصي		,376	,759	,006*
دعم عائلي/أصدقاء			,353	,004*
تمويل مختلط				,117
تمويل بنكي ومساعدات الدولة				

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج وجود تلك الفروق خاصة بين المشروعات التي مصدر تمويلها شخصي والمشروعات التي تمويلها يكون عن طريق القروض أو مساعدات الدولة، حيث ظهرت بمستوى دلالة إحصائية (0,006) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، كما ظهرت الفروق دالة إحصائيا (0,004) بين المشروعات التي تمويلها عن طريق الدعم العائلي/ الأصدقاء والمشروعات التي تمويلها كان عن طريق القروض أو مساعدات الدولة. وهذا ما يشير إلى أن الإقبال والاهتمام بدراسات الجدوى في هذا النوع من المشروعات عادة ما يكون مرتبط بالمصادر الخارجية للتمويل والمتمثلة في القروض ومساعدات الدولة وعلى الرغم من أن اللجوء إلى مصادر مثل الدعم العائلي/ الأصدقاء والتي تشكل مصادر خارجية للتمويل إلا أن المستثمر لا يولي أهمية كبيرة في القيام بدراسة لمشروعه عندما يلجأ إلى هذا النوع من المصادر.

ثالثا: تحليل العلاقة بين مستوى إدراك أهمية دراسات الجدوى والمتغيرات المستقلة (خصائص المستثمر وخصائص المشروع) بعد الكشف عن المتغيرات التي كانت المسؤولة عن وجود فروقات في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى باستخدام تحليل التباين، سنحاول التأكد من مدى وجود هذه العلاقة باستخدام تحليل بيرسون، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (49.4) العلاقة بين مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى والمتغيرات الشخصية للمستثمر وخصائص

المشروع

		التكوين في إدارة المؤسسات	الخبرة	التخصص العلمي	المستوى الدراسي	عمر المستثمر	الجنس	المتغيرات الشخصية	مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى
		,178*	,235**	,243**	,317**	,216**	,014	معامل الارتباط	
		,011	,001	,001	,000	,002	,845	مستوى الدلالة	
الشخص	مصدر التمويل	شكل الاستثمار	إطار إنشاء المشروع	قطاع النشاط	حجم المشروع	الشكل القانوني	عمر المشروع	خصائص المشروع	
		,067	,289**	,142*	,346**	,146*	,256**	معامل الارتباط	
		,342	,000	,045	,000	,039	,000	مستوى الدلالة	

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ ** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0,01$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

تظهر نتائج التحليل الإحصائي حسب الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى وبعض المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستثمر والمتمثلة في (العمر، المستوى الدراسي، التخصص العلمي، القيام بالتكوين في إدارة المؤسسات، الخبرة)، كما أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة

ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى وبعض المتغيرات التي تخص خصائص المشروع والمتمثلة في (عمر المشروع، حجم المشروع، قطاع النشاط، إطار إنشاء المشروع، مصدر التمويل، الشخص المسير للمشروع). ولقد جاءت هذه النتائج منسجمة ومؤكدة لما تم التوصل إليه سابقا في تحليل التباين.

4- اختبار الفرضية الرابعة :

H_{04} : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب أو ضعف دراسات الجدوى وأداء المشروعات محل الدراسة"

لإظهار مدى وجود تلك العلاقة تم حساب معاملات الارتباط بيرسون والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول (50.4): نتائج اختبار معاملات الارتباط بيرسون بين غياب أو ضعف الدراسة وأداء المشروعات محل الدراسة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	
,000	,350**	غياب/وجود الدراسة
,001	,296**	ضعف/قوة الدراسة

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$ ** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0,01$

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباط موجبة ضعيفة نوعا ما بين القيام بالدراسة للمشروع ومستوى أداءه حيث بلغ معامل الارتباط (0,350) وهي ذات دلالة إحصائية (0,000) مما يعني أن القيام بالدراسة للمشروع يعزز من فرص نجاحه إلى حد ما.

كما أظهرت النتائج أيضا عن وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين مستوى إنجاز الدراسة وأداء المشروع حيث بلغ معامل الارتباط (0,296) وهي ذات دلالة إحصائية (0,001) وهو ما يشير إلى أن توافر دراسة جدوى جيدة للمشروع يرفع من فرص نجاحه أيضا إلى حد ما.

إلا أننا نسجل رغم ذلك أنه هناك مشاريع حققت نجاحا على الرغم من عدم قيامها بدراسة جدوى وبالمقابل هناك مشاريع فشلت على الرغم من قيامها بدراسة جدوى وهذا ما يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على مسألة نجاح أو فشل هذه المشروعات غير دراسات الجدوى، لا يتسع المقام في هذا الدراسة للبحث فيها لكن يمكن التنويه بما مثل ما هو مرتبط بالقدرات والمهارات لدى المالك المسير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لها دور في تنظيم وإدارة المشروع على النحو الذي يعزز من فرص نجاحه . ومما سبق يمكن رفض الفرضية العدمية السابقة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين غياب أو ضعف الدراسة وأداء المشروعات محل الدراسة من وجهة نظر القائمين على المشروعات".

5- اختبار الفرضية الخامسة :

H_{05} : لا توجد معوقات تحد من القيام بدراسات الجدوى و استخدامها في اتخاذ القرار من وجهة نظر القائمين على المشروعات المشمولة بالدراسة.

على ضوء نتائج التحليل الوصفي السابق و التي أكدت على وجود عدة معوقات تحد من استخدام دراسات الجدوى, ولتدعيم هذه النتائج نستعين باختبار T-test للعينة فكانت النتائج مبينة في الجدول التالي :

جدول (51.4) اختبار T-test للتعرف على اتجاهات آراء أفراد العينة حول بعد معوقات إعداد واستخدام دراسات الجدوى

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي بالقيمة	المتوسط الحسابي %	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	الاتجاه
1	2,36	78.67	8.969	0.000	إيجابية
2	2,39	79.67	9.636	0.000	إيجابية
3	2,56	85.33	13.866	0.000	إيجابية
4	2,37	79.00	9.414	0.000	إيجابية
5	2,15	71,67	5,286	0.000	إيجابية
6	2,38	79.33	9.185	0.000	إيجابية
7	2,36	78.67	9.320	0.000	إيجابية
8	2,29	76.33	7.552	0.000	إيجابية
المحور (كامل الفقرات)	2,3582	78.60	12.524	0.000	إيجابية

t الجدولية عند درجة حرية 200 و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.972

من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.19

أظهرت النتائج أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية (المساوية لـ 1,972) وأن مستوى الدلالة sig اقل من 0,05، و النسبة المئوية للمتوسط الحسابي المرجح أكبر من 60 %، وهذا ما يشير أن جميع فقرات المحور ايجابية و أن أفراد العينة يوافقون على محتواها . و منه يمكن رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على: " وجود معوقات تحد من إعداد المشروعات واستخدام دراسات الجدوى في اتخاذ القرار من وجهة نظر القائمين على محل الدراسة".

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

يتضح من خلال الدراسة الحالية ومن نتائج تحليل الاستبيان وجود تباين وتفاوت في مستويات الإدراك بأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية لدى القائمين على م ص م في المنطقة محل الدراسة، والذي يعبر عنها قيمة المتوسط الحسابي الكلي والذي بلغ قيمة (1.89) وباتجاه محايد، وتم تأكيدها عند اختبار الفرضية الأولى والتي أبرزت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى، وهذا عكس ما توصلت إليه دراسات عديدة لدى كل من Ang (1991) و Mc Mahon et al (1993) والتي أظهرت التوجه السلبي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الاهتمام بدراسات الجدوى والقيام بالتخطيط وقلة هيكلية تقييم المشاريع .

بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى على الأقل من حيث الطرق المستخدمة في التقييم فهناك في عينة الدراسة من م ص م التي أبدى فيها المستثمرين الذين قاموا بدراسة الجدوى اهتمامهم باستخدام بعض الطرق العلمية المنظمة في تقييم مشروعاتهم، على عكس الفئة التي لم تقم بالدراسة و اعتمدت على أساليب الخبرة الشخصية والحس في التقييم، إلا أنه من خلال التعرف على ملامح عينة الدراسة يتضح لنا جيداً أن ما يبرر هذه النتيجة هو إقبال بعض المستثمرين في هذه المشروعات على استخدام تلك الطرق العلمية المنظمة في التقييم من باب التعامل مع البنوك و جهات الدعم الحكومية التي تشترط مثل استخدام تلك الطرق في التقييم، ولهذا تظهر محدودية تأثير القيام بدراسات الجدوى على سلوك المستثمر في تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة، خاصة و أن الأبعاد الأخرى مثل (درجة المخاطرة، تكلفة التمويل، أهداف المستثمر....) والمتصلة بسلوك المستثمر اتجاه التقييم والتمويل لم يظهر أثرها في بروز الاختلاف تبعاً لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى.

أما بالنسبة للفروقات في مستوى الإدراك والتي يعزى جانب منها إلى الخصائص الشخصية للمستثمر مثل (الجنس، عمر المالك- المسير، الخبرة، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، التكوين في الإدارة) فلقد بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية مع جميع هذه الخصائص ماعدا متغير الجنس. وتنسجم هذه النتائج مع دراسات عديدة التي تؤكد على وجود ارتباط وتأثير للخصائص الشخصية للمالك- المسير على طريقة إنشاء المؤسسات ص و م وإدارتها وتنظيمها ومن ضمنها استخدام التخطيط المنظم ودراسات الجدوى واستعمال الأساليب العلمية المتطورة في تقييم المشروعات، فلقد أثبتت دراسة Brunzell (2011) وجود علاقة إيجابية بين عملي السن والمستوى التعليمي للمسير واستخدامه لطرق التقييم المتطورة للمشروعات، ودراسة Scott, Danielson (2006) أيضاً بينت أن أنشطة التخطيط والقيام بالدراسة للمشروع في المؤسسات الصغيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخلفية التعليمية للمالك المسير، فإذا لم يكن لهذا الأخير درجة جامعية، فالمؤسسة (ص) تكون أقل حظاً في استعمال توقعات التدفقات النقدية أو القيام بالأنشطة السابقة، وكذلك نفس ما توصل إليه Chappellier أن

مسيرى م ص م الذين يملكون مستوى تعليمي مرتفع يميلون إلى استعمال الأساليب المحاسبية والمتطورة في التقييم كما تشير دراسة Blais et Toulous إلى أنه من الأفضل أن يتوافق التعليم الذي يتلقاه المالك المسير مع المجال الذي تنشط فيه المؤسسة التي يديرها، وكذلك بالنسبة لدراسة Graham, Harvey (2001) والتي توصلت إلى أن المسيرين الحاصلين على ماجستير في إدارة الأعمال يميلون إلى استخدام طرق التدفق النقدي المخصص في تقييم المشروعات أكثر من الذين لم يحصلوا على ذلك، وبالنسبة لمتغير الخبرة فلقد بينت دراسة Hermes et al (2004) أن وجود خبرة طويلة لدى المسير تجعله الأجدر على استخدام طرق التقييم المتطورة، أكثر من غيرهم ذوي الخبرة القليلة أو غير الموجودة، وكذلك دراسة Borges et al أن الخبرة في الإدارة لديها تأثير إيجابي على درجة استعمال الممارسات الإدارية والتي من بينها أنشطة التخطيط ودراسات الجدوى.

وبالعودة إلى نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت أن مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يرتفع بتوافر مستويات التعليم العالية والقيام بالتكوين في مجالات إدارة وتسيير المشاريع وكذلك توافر الخبرة السابقة في مجال النشاط، وكذلك بالنسب لعمر الشخص المستثمر ، فبقدر ما يوفره بامتداده من خبرات متراكمة وبناء شبكة من العلاقات تجعله أكثر اطلاعا ووعيا بأهمية القيام بالتخطيط لمشروعه وإنجاز دراسة له، وبقدر غياب مثل هذه العوامل السابقة الذكر أو انخفاض مستواها سيؤثر حتما على إقبال المستثمر و إدراكه بأهمية دراسات الجدوى ونشير إلى أن مثل هذه المتغيرات يعزز تواجدها في الرفع من القدرة على الإنجاز لدى المستثمر كما يسمح بتدعيم الروح المقاولاتية لدى الأفراد وخلق مستثمرين قادرين على إنشاء مشروعات وإدارتها بكفاءة.

كما أظهرت الدراسة وجود فروق أخرى ذات دلالة إحصائية في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى تعزى إلى بعض الخصائص التنظيمية للمشروعات وهي (عمر المشروع، حجم المشروع، قطاع النشاط، إطار إنشاء المشروع، مصدر التمويل، الشخص المسير للمشروع)، إذ يتضح أن مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يتزايد مع ارتفاع عمر المشروع والذي يبين أن المشروعات القديمة في الإنشاء تكون قد استفادت من أخطاءها السابقة وأدركت أهمية تواجدها للتخطيط لاستثماراتها وهذا ما يفسر بقاءها لمدة طويلة في الأسواق عكس المشروعات الحديثة والتي ما زالت خبرتها ناشئة فعادة لا تولي أهمية لدراسات الجدوى إلا في حدود اشتراطات الجهات التمويلية بذلك، كما توصلنا إلى أنه هناك علاقة بين حجم المشروع والاهتمام بدراسات الجدوى، وهذا يفسر أنه بارتفاع حجم المشروع تكون الأصول والموارد معتبرة وبالتالي يكون من الأهمية الحفاظ على تلك الموارد عن طريق استخدام دراسات الجدوى، كما أظهرت نتائج الدراسة تأثير مصدر التمويل على اهتمام الأفراد بدراسات الجدوى حيث في الغالب المشروعات التي تحصلت على التمويل من مصادر رسمية كالقروض المصرفية ، والدعم الحكومي تكون أكثر إقبالا على دراسات الجدوى وفي نظرنا هذا يعود أساسا إلى اشتراط تلك الجهات لتقديم التمويل لهذا النوع من المشروعات وجود دراسة للمشروع، بالإضافة إلى أن تكلفة التمويل لهذه المصادر قد تجعل من هذه المشروعات تبدي نوعا من الاهتمام بدراسة المشروع التي ترشدها في الحصول على مردودية للمشروع، أما مصادر التمويل الشخصية والدعم العائلي ففي الغالب يتعامل معها المستثمر

على أساس أنها مصادر دون تكلفة، لذا يسود نوع من التفاؤل المفرط حول مردودية هذه المشروعات ويقل اهتمامه بمسألة إعداد دراسة جدوى للمشروع.

وتتفق هذه النتائج مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل (1991) Ang، (1993) Watson، Keasey والتي أشارت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل حجما تكون الأقل لجوءا إلى استعمال التخطيط لمشروعاتها والتوقع للتدفقات النقدية، وكذلك بالنسبة لدراسة (2008) Klammer والتي بينت أن المؤسسات القديمة تميل إلى استخدام نظام الموازنة الرأسمالية وتقييم مشروعاتها أكثر من المؤسسات الحديثة، ويرر ذلك بان المؤسسات الناشئة لديها موارد محدودة، وتفتقر إلى الخبرة ولا يمكنها تقييم المشاريع باستخدام طرق التدفق النقدي المخصص.

بالإضافة لما سبق أظهرت الدراسة وجود عدة معوقات تقف أمام إعداد واستخدام دراسات الجدوى بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر القائمين عليها، ولقد اكتست المشاكل المرتبطة بأنظمة المعلومات إحدى المعوقات الرئيسية، وهذا ما يفسر ضعف مستوى هذه الدراسات خاصة عندما يتعلق الأمر بتحليل المخاطر التي يواجهها المشروع والتي عادة ما تحتاج إلى معلومات دقيقة يكون من الصعب الحصول عليها وتوفيرها بالدقة اللازمة، لهذا نجد الكثير من الدراسات تم إعدادها في ظل استقرار ظروف السوق وهذا ما يتنافى مع واقع المحيط الذي تنشط فيه هذه المشروعات والذي يشهد حركية دائمة وتغيرات ومخاطر عديدة.

كما بينت النتائج أن عدد لا بأس به من المشروعات لا يمتلك فيها أصحابها الخبرة الكافية لإنجاز دراسة للمشروع وهذا ما يجعلهم يلجأون عادة إلى مكاتب مختصة لإنجاز الدراسة رغم نقص الخبرة اللازمة لدى الكثير من هذه المكاتب والتي تنعكس سلبا على مستوى ونوعية هذه الدراسات.

كما شكلت مشكلة ارتفاع تكاليف الدراسة إحدى المعوقات التي تقف أمام هذه الفئة من المشروعات والتي تتميز في الغالب بمحدودية رؤوس الأموال، مما يزيد من صعوبات هذه المشروعات في توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف هذه الدراسات، وهذا ما يفسر أيضا معايير اختيار هذه المشروعات للجهات القائمة بالدراسة على أساس قيمة الأتعاب التي ستدفعها على حساب النوعية.

كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية ضعيفة بين اهتمام المستثمر بدراسات الجدوى (الإقبال على الدراسة ومستوى إنجازها) ونجاح أو فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونعتقد أن هذه العلاقة التي لم تظهر بالشكل القوي كون أن هناك عوامل أخرى - غير مسألة الاهتمام بدراسات الجدوى- لا يسع المقام في بحثنا هذا دراستها لها تأثير على أداء المشروعات ص و م، والتي في الغالب تكون مرتبطة بشخصية المالك المسير في هذا النوع من المشروعات والتي تلعب فيها القدرات المقاولاتية والمهارات التسييرية للأفراد دورا هاما في تنظيم وإدارة المشروع على النحو الذي يعزز من فرص نجاحه واندماجه ايجابيا مع المحيط.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتشكل بديلا مرشحا لأن يلعب دورا هاما في خلق الثروة، ويتضح ذلك من خلال أشكال الدعم المقدمة لهذه المشروعات من طرف الدولة في الجزائر من أجل رفع معدلات إنشائها وتعزيز حظوظ بقائها في ظل محيط يتسم بعدم الاستقرار المتولد من عملية التحول الاقتصادي، الذي أفرز اهتماما أكثر بدور القطاع الخاص وبناء نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبدو أن فرص نموها وفرض سيطرتها مرهون بواقع متناقض، فمن جهة الإجراءات والجهود الداعمة لهذا القطاع ومن جهة أخرى وجود محيط إداري ومالي غير مكيف مع احتياجات و خصوصيات هذه المشروعات.

كما يتضح أن مسار إنشاء هذه الأخيرة يواجه عدة عوائق وصعوبات، فمعظمها مشروعات عائلية و مصغرة يفتقد أصحابها إلى الخبرة والمستوى التأهيلي، إلى جانب عدم الاهتمام بأنشطة التخطيط ودراسات الجدوى مما يجعلها أكثر عرضة للفشل والإفلاس. ولقد حاولنا من خلال الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي إبراز واقع ممارسة دراسات الجدوى الاقتصادية ومدى الاهتمام الذي يوليه القائمين على هذه المؤسسات لمثل هذه الدراسات، ولقد تم الاعتماد في جمع البيانات المتعلقة بهذا البحث على الاستبيان بشكل أساسي، ولقد تضمن الاستبيان مجموعة من المحاور والأبعاد التي تقيس الظاهرة المراد دراستها والتي تم حصرها بعد جمع ودراسة وتحليل الأدبيات النظرية والتجريبية التي اهتمت بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المتغيرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

من خلال عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة، تم التوصل إلى أن هناك تفاوت وتباين في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى بين القائمين على المشروعات، ولقد لعبت بعض العوامل المرتبطة بالخصائص الشخصية للمستثمر مثل (العمر والمستوى التعليمي والخبرة في مجال النشاط والتكوين في مجالات إدارة وتسيير المشاريع) دورا في ارتفاع أو انخفاض مستوى الوعي والإدراك بأهمية دراسات الجدوى، إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بخصائص المشروع مثل (الحجم، العمر، إطار إنشاء المشروع، مصدر التمويل) لعبت أيضا نفس الدور كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في سلوك المستثمرين في هذه العينة على الأقل من حيث استخدام الطرق المنظمة في تقييم المشاريع.

كما تبين وجود عدة معوقات أمام القيام بدراسة للمشروع أو استخدامها في اتخاذ القرار شكلت فيها مشاكل الحصول على المعلومات بالدقة وبالنوعية المطلوبة، إلى جانب ارتفاع تكاليف هذه الدراسة، وغياب الخبرة اللازمة للجهات المعدة لمثل هذه الدراسات، كل هذه اعتبارات من أبرز المعوقات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام بدراسات الجدوى ومستوى نجاح أو فشل المشروعات محل الدراسة من وجهة نظر القائمين عليها.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة تناول موضوع دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، والذي يعتبر من بين الإشكاليات المدروسة بعناية من قبل الباحثين، من خلال إبراز الأسس العلمية والعملية التي تقوم عليها دراسات الجدوى، هذه الأخيرة ذات صلة بالاستخدام الأمثل للموارد والتخصيص الكفاء لها، ولقد تمثلت إشكالية هذا البحث في التعرف على دور وأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص وتسييل الضوء على واقع الاهتمام بهذه الدراسات من خلال التعرف على مدى الأهمية التي تحظى بها من قبل المستثمرين في القطاع الخاص في الجزائر، وبالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي تحديداً، وكذا رصد أهم المعوقات التي تحول دون القيام بدراسات الجدوى أو استخدامها في اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي، والتعرف على سبل الارتقاء بمستوى هذه الدراسات. ولقد تطلب البحث معالجة هذه الإشكالية عبر الفصول الأربعة باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة.

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج سواء انطلاقاً من الدراسة النظرية أو التطبيقية، وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

أولاً: نتائج الجانب النظري للدراسة

- ✓ قرار الاستثمار مرتبط بوضع المؤسسة، ومحيطها وتأثيرات زبائنها، وبالأهداف الشخصية للمقاول.
- ✓ قرار الاستثمار ليس قراراً مالياً بحتاً، بل ذو صلة بأطر عديدة منها الإنسانية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والقانونية، والايديولوجية... الخ، بمعنى أن هناك فضاءات عديدة ينتشر فيها.
- ✓ تشكل سياسة الاستثمار جزءاً هاماً من الإستراتيجية العامة للمؤسسة، والتي تسمح بضمان تطورها مستقبلاً، ولذلك من المهم ضمان خضوع هذه الاستثمارات لتقييم جيد، وأن تنفيذها سيخلق فعلاً قيمة للمؤسسة، و تمويلها لا يتسبب في عدم توازن هيكلها.
- ✓ تطوير مناخ الاستثمار يشكل الركيزة الأساسية لتنشيط دراسات الجدوى الاقتصادية.
- ✓ سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة الجدوى تتوقف على نوعية البيانات والمعلومات ومصادقتها وعلى قدرة القائمين على الدراسة في توظيف خبراتهم ومعارفهم في تحليل جدوى المشروع.
- ✓ أهمية المحيط " الاجتماعي - الاقتصادي " كمحدد أساسي لتطور الوعي الاستثماري وتنمية الروح المقاولاتية، حيث يعزز من قدرات الأفراد على إنجاز مشروعات استثمارية والأخذ بأساليب التخطيط ودراسات الجدوى.
- ✓ ضعف دراسات الجدوى راجع نتيجة لمجموعة من الصعوبات منها ما يتعلق بدراسة الجدوى نفسها وأساليب إعدادها ومنها ما يتعلق بالنواحي التي تعتمد عليها دراسة الجدوى.
- ✓ يختلف التقييم المالي عن التقييم الاقتصادي في جوانب أساسية خاصة من حيث الهدف التقييم المالي يهدف إلى تحقيق المدودية المالية للمشروع، أما التقييم الاقتصادي فيهدف إلى قياس مدى مساهمة المشروع في تحقيق

- أهداف التنمية، وكذلك الاختلاف من حيث مفهوم التكاليف والمنافع وطريقة حسابها في كلا التقييمين، بالإضافة إلى نماذج التقييم المختلفة في النوعين فالأول يأخذ بعين الاعتبار الآثار النقدية والمموسة فقط، بينما الثاني يأخذ بعين الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة.
- ✓ أهمية استخدام التحليل الاستراتيجي في مجال تصميم واختيار المشروعات الاستثمارية، إذ تشكل طرق ونماذج التحليل الاستراتيجي أدوات جيدة تسمح بحصر المرحلة الأولية في القرار الاستثماري، فهي تساعد على تحديد المشروعات الملائمة للمؤسسة، من خلال التعرف على المنتجات والأسواق التي على المؤسسة أن توجه نشاطها الاستثماري نحوها.
- ✓ الأخذ بالحسبان العديد من أنواع المعايير (طرق متعددة المعايير) يظهر الفائدة المطابقة للحقيقة التنظيمية ومحيط المشروعات، لهذا تحظى مقارنة متعددة المعايير أكثر فعالية عن المقاربات المالية.
- ✓ تصنف دراسات الجدوى ضمن الاحتياجات التنظيمية التي تحتاج إليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل حياتها (الإنشاء، الانطلاق، التطور....).
- ✓ الصعوبات والمشاكل التي تقف أمام إنجاز دراسات الجدوى تساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع حالات الفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ صعوبة تطبيق تحليلات الحساسية وتقييم المشروعات في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، خاصة في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة إلى كلفة مثل هذه التحليلات، أيضا افتقاد المعلومات حول الأسواق في مثل تلك الأحوال.
- ✓ الخطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتشكل من ضعف مستوى السيولة، غياب تنوع أنشطة المؤسسة، غياب المرونة أو صعوبات الحصول على موارد التمويل.
- ✓ أنظمة المساندة والدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها التأثير بشكل ملائم أو غير ملائم على القدرات المقاولاتية للفرد، وتنقسم هذه الأنظمة إلى الدعم المالي، النصائح والتكوين، الدعم السوقي.
- ✓ ضعف قدرات البنوك المتوفرة في مجالات التقييم والإشراف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن الصعوبات الذاتية التي تواجهها هذه المشروعات والتي تؤثر على قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية منتظمة والذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.
- ✓ الإعداد الجيد لدراسات الجدوى يعزز من قدرات الجهات المهتمة بتقييم المشروعات ص و م ويسهل التعامل معها، مما يقلل من مستويات المخاطرة خاصة بالنسبة للجهات الممولة ل م ص م (البنوك مثلا).
- ✓ في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية وبهيكل الملكية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ لا يمكن تفسير السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على نظرية معينة ، فتطور هذه المؤسسات خلال مراحل حياتها يجعل سلوكها التمويلي يختلف مع مستويات تطورها ونموها.
- ✓ يلاحظ أن سلوك المقاولين فيما يخص تقييم المشروع يغلب عليه غياب التقييم المنظم للمشروعات، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستخدم طرق تعتمد على الحدس في تقييم المشروعات الاستثمارية.
- ✓ تتصف عملية تقييم م ص م بخصائص تتمثل أساسا في مركزية القرار لدى م ص م، ومن ثمة فإن نوعية المشروعات والاستثمارات تخضع لأهداف وشخصية المالك المسير، وكذلك ضعف عملية تنظيم وتقييم المشروعات الاستثمارية نظرا لضعف ومحدودية المعارف المالية والخبرات الإدارية لدى المقاولين.

ثانيا: نتائج الجانب التطبيقي

- استناد إلى نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة خلصنا إلى النتائج التالية:
- ✓ يتضح من نتائج تحليل عينة الدراسة أن أغلب المشروعات هي مشروعات مصغرة أكثر من 50 % وهي تتوافق مع هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما أن أغلب المشروعات تنشط في إطار مبادرة شخصية بنسبة (73.6%)، وأن عمر المشروعات يميل لصالح المشروعات الأقل من 5 سنوات (أي مشروعات حديثة النشأة)، ومعظمها يعتمد في التمويل على المصادر الشخصية، والتمويل غير الرسمي الذي يأخذ شكل مساعدات ودعم العائلة والأصدقاء، وبشكل أقل تأتي القروض وكذا مساعدات الدولة، وهذا ما يتوافق تماما مع مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المشروعات في الجزائر والمتمثلة خاصة في محدودية مصادر التمويل وشروط وإجراءات الحصول على موارد مالية خاصة من البنوك.
- ✓ مستوى الإقبال والإدراك بأهمية دراسات الجدوى من قبل القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ظهر بدرجة محايد والذي يعبر عنها قيمة المتوسط الحسابي الكلي والذي بلغ قيمة (1.89)، وهو ما يعكس وجود اختلاف و تفاوت في مستويات الإدراك بأهمية دراسات الجدوى بين المشروعات التي قامت بانجاز دراسة لمشروعاتها والأخرى التي لم تقم بذلك.
- ✓ أظهرت الدراسة وجود عوامل لها دور وتأثير على مستوى الإقبال والإدراك بأهمية دراسات الجدوى في المشروعات محل الدراسة والتي غالبا ما تتمثل في بعض الخصائص الشخصية للمستثمر مثل عمر المستثمر والمستوى التعليمي والتخصص العلمي والخبرة في مجال النشاط والقيام بالتكوين في مجالات إدارة وتسيير المشاريع، وكذلك بعض الخصائص التنظيمية للمشروعات مثل عمر المشروع، حجم المشروع ، إطار إنشاء المشروع، قطاع النشاط، الشخص المسير للمشروع، مصدر التمويل، والتي أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشأها وجود علاقات ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية.

- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود موقف واضح لدى المستثمرين في المشروعات عينة الدراسة فيما يخص سلوكهم الاستثماري والذي يتضح بأنه لا يقف عند نمط محدد، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات ص و م (1.93) وباتجاه عام محايد.
- ✓ أظهرت النتائج حسب ما جاء في عينة الدراسة أن هناك نسبة معتبرة من المشروعات يعتمد أصحابها على خبرتهم الخاصة لإنجاز دراسة لمشاريعهم تجنباً للتكاليف التي تنقل كاهل هذه المشروعات التي أصلاً تشتكي من محدودية التمويل ونقص في رأس المال، بالمقابل هناك من المشروعات كلفت مهمة لإنجاز دراسة الجدوى إلى جهات أخرى (مكاتب متخصصة، جهات التمويل)، حيث تفتقد هذه المشروعات إلى القدرة على إنجاز هذا النوع من الدراسات أو حتى القدرة على تقييم هذه الدراسات بسبب وجود نسبة معتبرة من مسيري هذه المشروعات مستواها الدراسي متدني لا يسمح لها بإنجاز هكذا دراسة أو تقديم تقييم واضح لها.
- ✓ أظهرت النتائج عدم وجود رأي محدد لدى القائمين على م ص م حول مستوى إنجاز الدراسة حسب ما يشير إليه قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور والذي بلغ (1.97) وباتجاه عام محايد، وهذا ما يفسر بأن القائمين على المشروعات لم يكن لهم رأي محدد حول مستوى إنجاز دراسة لمشروعاتهم .
- ✓ بينت الدراسة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى على الأقل من حيث الطرق المستخدمة في اختيار و تقييم المشاريع، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.001) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) بشكل عام.
- ✓ بينت نتائج الدراسة باستخدام اختبار تحليل التباين ANOVA وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يعزى لكل من المتغيرات الشخصية للمستثمر في م ص م والمتثلة في عمر المالك- المسير، المستوى الدراسي، التخصص العلمي، والخبرة في مجال النشاط والقيام بالتكوين في مجالات إدارة وتسيير المشاريع، عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند نفس المعنوية بالنسبة لمتغير الجنس، مما يفسر أن مشاركة العنصر النسوي في مجال الأعمال و المقاولاتية مازال ضعيفاً في الجزائر بالشكل الذي يساعد في القيام بمثل هذه المقارنات، لهذا قد لا تظهر مثل هذه الفروقات.
- ✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار تحليل التباين ANOVA وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يعزى لكل بعض الخصائص التنظيمية للمشروعات مثل: عمر المشروع، حجم المشروع، إطار إنشاء المشروع، قطاع النشاط، الشخص المسير للمشروع، مصدر التمويل، بالمقابل لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية عند نفس مستوى المعنوية بالنسبة لمتغيرات (الشكل القانوني للمؤسسة، شكل الاستثمار).
- ✓ تبين من نتائج تحليل الاستبيان أن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة كانت لهم نظرة سلبية تجاه تحقيق الأداء، سواء ما تعلق بنمو المبيعات أو زيادة مستوى الطلب على منتجات/ خدمات المشروع، أما

المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المرتبطة بهذا المحور (أداء المشروع) فقد بلغ (1,60), وباتجاه عام غير موافق، وهذا يؤكد أن هناك عوامل معيقة لهذه المشروعات تجعل من مسيرها يتخذون هذا الموقف السلبي من أداء مشروعاتهم.

✓ أظهرت الدراسة أنه من بين العوامل التي لعبت دورا هاما في مسألة الإقبال والاهتمام بدراسات الجدوى كانت هو رغبة القائمين على المشروعات عينة الدراسة في الحصول على التمويل البنكي والدعم الحكومي.

✓ أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط ضعيفة نوعا ما وذات دلالة إحصائية بين الإقبال على دراسات الجدوى ومستوى أداء المشروع، حيث بلغ معامل الارتباط 0,350، مما يعني أن القيام بالدراسة للمشروع يعزز من فرص نجاحه إلى حد ما، كما أظهرت النتائج أيضا عن وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين مستوى انجاز الدراسة وأداء المشروع حيث بلغ معامل الارتباط (0,296) وهي ذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن توافر دراسة جدوى جيدة للمشروع يرفع من فرص نجاحه أيضا إلى حد ما. وبالمقابل تشير نتائج معاملات الارتباط السابقة إلى وجود عوامل أخرى غير الاهتمام بدراسات الجدوى تحتاج إلى البحث فيها والتي قد يكون لها أثر أكبر على أداء هذه المشروعات، والتي نعتقد أنها غالبا مرتبطة بالقدرات والمهارات لدى المالك المسير للمؤسسات ص و م والتي لها دور في تنظيم وإدارة المشروع على النحو الذي يعزز من فرص نجاحه .

✓ وجود عدة معوقات أمام القائمين على المشروعات محل الدراسة تحد من القيام بدراسات الجدوى واستخدامها في تقييم وتمويل المشروعات، كما أنها تؤثر على نوعية هذه الدراسة ومستوى انجازها ، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمحور المعوقات (2,35) وباتجاه عام موافق ، وهذا ما يشير أن جميع فقرات المحور ايجابية و أن أفراد العينة يوافقون على محتواها ومن أبرز هذه المعوقات صعوبة الحصول على المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة، إلى جانب ارتفاع تكاليف هذه الدراسات التي تشكل عبئا على هذه المشروعات التي تشكو في العادة من نقص في رأس المال ، وكذا افتقار المكاتب التي تمتلك الخبرة اللازمة لإعداد دراسة جدوى تعكس حقيقة نشاط المشروع والمحيط الذي ينشط فيه.

✓ من خلال تقييم بعض نماذج لدراسات الجدوى للمشروعات ص و م تبين أنها تشكو من نقائص في إعدادها فهي تفتقد إلى جوانب الشمولية والتفصيل المناسب، إلى جانب نقص الدقة، ومن أمثلة تلك النقائص نجد: نقص الاهتمام بالجانب التسويقي الذي يركز على ما يعرف ببحوث التسويق و يحتاج إلى خبرات تسويقية وعلمية متخصصة، غياب ما يعرف بالتقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروع والتركيز فقط على التقييم المالي من منظور تحليل الربحية التجارية، و غياب استخدام تحليلات الحساسية وتقييم المشروعات في ظل ظروف المخاطر وعدم التأكد، إلى جانب غياب ما يعرف بالتقييم البيئي للمشروع.

الاقتراحات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تحسين دراسات الجدوى وتطويرها، وكذلك تعزيز البيئة الملائمة لإنشاء ونمو المشروعات ص و م وتمثل فيما يلي:
- ✓ وجود الدراسات الداعمة (بحوث التسويق) ، الدراسات الاستطلاعية يعزز ويرفع من مستوى دراسات الجدوى ويسمح بمساعدة الجهات المستثمرة على اتخاذ القرار السليم.
 - ✓ ضرورة تحسين ودعم لخلق ممارسة مهنية سليمة لدراسات الجدوى.
 - ✓ تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدريجياً قصد تحرير عملية إنشاء هذه المؤسسات من العراقيل التي تقف أمامها.
 - ✓ القيام بدراسات اقتصادية حول فرص الاستثمار والقطاعات ذات مردودية في كل منطقة يساعد على اكتشاف الفرص والمجالات الجذابة للاستثمار وتوجيه الموارد نحو تلك المشروعات.
 - ✓ ضرورة خلق سلوك نشيط ومهني للبنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ العمل على تطوير نظام تقييم واختيار المشروعات من خلال رفع كفاءة أساليب التقييم والاختيار وتحسين نظم المعلومات المرتبطة بها والاهتمام بتوفير الخبرات والاختصاصيين في هذا المجال.
 - ✓ إنشاء صناديق من مهامها تشجيع وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها (الاستفادة من مساعدات تقنية، تعويض نفقات دراسة المشاريع).
 - ✓ تحسين شروط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن من تخفيض تكاليف تمويلها ومن ثمة يسمح بدنامية أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يعزز من خيارها الاستثمارية.
 - ✓ وضع نظام تمويلي لمساعدة المؤسسات ص و م، وذلك من خلال إنشاء شركات متخصصة لإقراضها.
 - ✓ تحسين فعالية وكفاءة عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استقلالية المقاول.
 - ✓ تحفيز القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الالتحاق بالدورات التكوينية وبرامج التعليم المستمر التي من شأنها تعزيز معارفهم حول كيفية إنشاء مشاريعهم وطرق تنظيمها وتسييرها.
 - ✓ الاهتمام أكثر باستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات التي تساعد على تطوير نظم دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وكذا في تقنيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ التشجيع على إنشاء مؤسسات ومكاتب متخصصة في ميدان جمع المعلومات حول المؤسسات ص و م.
 - ✓ ضرورة إنشاء تجمعات ومراكز بحث تختص في تقييم المشاريع الاستثمارية، تضم عدد من المختصين في مختلف المجالات (القانونية، البيئية، الفنية، التسويقية، المالية).
 - ✓ التشجيع على تطوير مهنة الاستشارات ودراسات الجدوى للمشروعات في الجزائر بفتح فروع وتخصصات جامعية في هذا المجال: إنشاء المؤسسات، الاقتصاد المقاولاتي، تصميم ودراسة المشاريع.

- ✓ تعزيز مهام غرف التجارة والصناعة بتقديم خدمات التكوين لصالح المؤسسات ص و م وتقديم الاستشارات للمؤسسات الحديثة النشأة.
- ✓ ضرورة إطلاق مبادرات خاصة لترقية المشاريع المتكثرة في الجزائر بهدف ترقية التوجه المقاولاتي.
- ✓ العمل على تطوير آليات التشبيك بين المؤسسات لتبادل المعلومات والخبرات.
- ✓ ضرورة تطوير هياكل وآليات خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير أنظمة تقييمها مما يعزز من فرص حصول م ص م على التمويل.
- ✓ الاهتمام بإعداد برامج وتخصصات في ميادين التكوين والبحث العلمي تهتم بمجال تقييم المشروعات وتطوير نظم دراسات الجدوى.
- ✓ تنظيم مسابقات لحاملي المشاريع حول أحسن مخطط أعمال و دراسة جدوى كمسعى يعزز من الاهتمام بأهمية التخطيط وتنظيم المشروع.
- ✓ دعم العمل الجوارى ما بين البنوك و المشروعات الصغيرة والمتوسطة يخفف من مشاكل عدم التناظر المعلوماتي و يقوي من العلاقات بين الطرفين.

آفاق البحث:

إذا كانت هذه الدراسة قد كشفت عن واقع أهمية دراسات الجدوى بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأشارت إلى أهم الأسباب التي تقف أمام المقاولين في عدم تمكنهم لاستخدام دراسات الجدوى لمشروعاتهم، كما بينت الدراسة عن الدور الذي تلعبه دراسات الجدوى في تقييم وتمويل هذه المشروعات، ولأن مجال البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى بحاجة إلى أبحاث أخرى تغطي بعض الأبعاد التي لم تتمكن هذه الدراسة من تغطيتها كلية، لذا نرى من الضروري تقديم بعض الموضوعات التي نراها ذات صلة بالموضوع وتستحق البحث فيها وهي كالآتي:

- ✓ مساهمة في بناء نموذج لتقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ أثر المتغيرات الشخصية للمالك المسير على اختيار و تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دراسة مقارنة بين تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة وغير المدرجة في السوق المالي.
- ✓ أثر استخدام دراسات الجدوى على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تقييم المشروعات الاستثمارية - دراسة مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ✓ دراسات الجدوى ودورها في الحد من حالات الفشل الائتماني.
- ✓ دراسات الجدوى وتقييم مشروعات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ تقييم مشاريع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ نحو بناء نموذج لترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر والمراجع

I-الكتب:

1. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، المكتبات الكبرى، القاهرة، الطبعة الأولى 2001.
2. أحمد غنيم، قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظرياً وتطبيقياً، المكتبات الكبرى، القاهرة، الطبعة الأولى 1998.
3. أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، بستان المعرفة للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 2003 .
4. أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002.
5. إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
6. إلياس بن ساسي، قريشي يوسف، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، الجزء الأول، دار وائل للنشر، ط2، عمان 2011.
7. أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
8. أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
9. أويس عطوة الزنط، أسس تقييم المشروعات، المكتبة الأكاديمية، الجزء الثاني، 1992.
10. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة " مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 .
11. بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
12. ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002.
13. جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، الرياض، سنة النشر غير مبينة.
14. حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
15. حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
16. حسين مصطفى هلاي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مدخل متكامل، مكتبة عين شمس، القاهرة، سنة النشر غير مبينة.
17. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
18. خالد وهيب الراوي، "الاستثمار، مفاهيم، تحليل، إستراتيجية"، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
19. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010.
20. رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، مكتبة إقراء، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2011.

21. زغيب مليكة، بوشقير ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
22. سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة : أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
23. سعد طه علام، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفرقد للنشر والتوزيع، ط1 ، دمشق، سوريا، 2006.
24. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
25. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.
26. سمية عرفة شلبي، أحمد عرفة، دراسات الجدوى وماذا بعد الجدوى؟، مكتبة النهضة المصرية، 2005.
27. سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.
28. سيد الهواري، أساسيات الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل الطويل الأجل - مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992.
29. سيد الهواري، الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية، الاستثمار، القاهرة، اتحاد البنوك الإسلامية، الجزء السادس 1982.
30. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة (1)، عمان، الأردن، 2009.
31. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
32. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2003 .
33. صلاح الدين حميد، "دراسة الجدوى، كيف تقدمها بنفسك؟"، دار الفكر العربي، القاهرة الطبعة الأولى 2000.
34. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992.
35. طاهر محسن منصور الغالي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
36. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
37. عاطف جابرطة عبد الرحيم، "دراسات الجدوى- التأصيل العلمي والتطبيق العلمي-"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
38. عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
39. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
40. عبد الستار محمد علي، إدارة المشروعات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
41. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، عمان، الأردن، 2004.

42. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
43. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
44. عبد الغفور يونس، "التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997.
45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الطبعة (2)، الإسكندرية، مصر، 2001.
46. عبد الكريم يعقوب، دراسة جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
47. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000.
48. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
49. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
50. عقيل جاسم عبد الله، "تقييم المشروعات - إطار نظري وتطبيقي-"، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الثانية، 1999.
51. علي محمد خضر، فيصل مفتاح شلوف، صالح الصابر شعيب، "أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية"، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، الطبعة الأولى، 1996.
52. علي شريف، محمد فريد الصحن، "اقتصاديات الإدارة - منهج القرارات-"، الدار الجامعية بيروت، 1998.
53. ف. بيرنز، ب.م. هافرانك، "دليل لإعداد دراسات الجدوى الصناعية"، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - UNIDO- فيينا، 1993.
54. فركوس محمد، الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
55. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة، "مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
56. قاسم ناجي حمدي، مدخل نظري وتطبيقي في أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2000.
57. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
58. كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
59. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيق، دار المناهج، عمان، 2001.
60. كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

61. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
62. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012.
63. مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال (المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية)، عالم الكتاب الحديث، ط1، إربد، 2010.
64. محمد الصيرفي، اقتصاديات المشروعات، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، القاهرة، 2005.
65. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثالثة، 1999.
66. محمد توفيق ماضي، إدارة وجدولة المشاريع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
67. محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2007.
68. محمد صالح الحناوي، دراسات جدوى المشروع - الأساسيات والمفاهيم -، الدار الجامعية، الإسكندرية.
69. محمد عبد الفتاح العشموي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية مع نماذج علمية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.
70. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، وعمان، الطبعة الأولى، 2000.
71. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.
72. محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
73. مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001.
74. مراد علي نشأت خليل، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار النشر غير مبينة، 2007.
75. مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
76. منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في مصادر التمويل"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
77. منير أحمد عرفة، كيف تبدأ مشروعا استثماريا ناجحا، هلا للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006.
78. موسى أحمد خير الدين، إدارة المشاريع المعاصرة، منهج متكامل في إدارة المشاريع، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2014.
79. ميلودي أبو بكر، اختيار الاستثمار وتقييم المشاريع، دار الأفاق، الجزائر، سنة النشر غير مبينة.
80. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
81. نبيل شاكر، إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الثانية، 1998.
82. نعيم نصير، إدارة وتقييم المشروعات، بحوث ودراسات منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005.

83. هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات (ص) في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات)، القاهرة، مصر، 2002.
84. هوشيار معروف، دراسات الجدوى الاقتصادية تقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
85. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.
86. يوحنا آل آدم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2005.

II- الأطروحات والمذكرات:

1. أحمد أمين سعد الله، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002-2003.
2. احمد محمد أبو ارميلة، الموازنات الرأسمالية التخطيطية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.
3. أو بختي نصيرة، القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011.
4. إيمان أحمد مرعي، إدارة المشروعات الصغيرة في مصر، دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.
5. بريس السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004.
6. بزيرية أحمد، القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية " دراسة تجارب الدول النامية في القطاع الخاص "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.
7. بن إبراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.
8. بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أم البواقي، 2010/1011.
9. بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مؤسسة G.M.D LA BELLE لصناعة الفرينة والسמיד، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.
10. بن مسعود نصر الدين، دراسة تقييم المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009.

11. بوكريف موسى، الاستراتيجية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة إفري زيتون، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
12. حويو فضيلة، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005/2004.
13. حورية بالاطرش، دراسة تحليلية للعلاقة بين الروح المقاولاتية و إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة في الجزائر والتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016/2015.
14. خالد أحمد عبد الرحمن الرواشدة، طرق تقييم الإنفاق الرأسمالي وممارسات الموازنات الرأسمالية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2006.
15. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
16. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
17. دغمان زويبر، دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي، دراسة حالة الشطر الأخير قيد الانجاز من الطريق السيار شرق -غرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية (تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر، 2012-2013.
18. رشاد حماد علي حماد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
19. زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
20. سحنون سمير، فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر، دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
21. سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007/2006.
22. سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.
23. سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013-2014.
24. شهر زاد زغيب، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004.

25. عامر محمد وجيه خربوطلي، دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الاستثمار في سوريا (الواقع والآفاق)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، 1996.
26. العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011.
27. عبد المجيد تيمائي، نحو بناء نظري لتفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
28. عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الخروبة، الجزائر، 1995.
29. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
30. عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2007.
31. عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2007.
32. غيبي نسرين، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2008-2009.
33. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004/2005.
34. قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2016.
35. لسوس مبارك، تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
36. لجد بوزيدي، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، 2008-2009.
37. محمد سميح محمد طيفور، العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والأداء المالي والتشغيلي في شركات صناعة الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون ثاني، 2011.
38. محمد قويدري، أسس دراسات الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
39. مراد محفوظ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

40. مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- ، 2010/2009.
41. ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009.
42. نادية قويقح، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات (ص) في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
43. نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2016/2015.
44. نصيرة عقبة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 .
45. نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية بني ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
46. هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات العمومية - دراسة حالة الجزائر (1990-2011)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2014.
47. ياسمين دروازي، مدى اهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، 2006/2005.
48. يوسف تيري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدولة النامية وترقيتها -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005.
49. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغر والمتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2007.

III-المقالات العلمية:

1. أحمد الكواز، بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
2. أحمد الكواز، تقييم المشروعات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد41، الكويت، مايو 2005.
3. أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، 2009.
4. أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، 2009.
5. بوسهمين احمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010.

6. بوفليسي نجمة، العوامل المحددة لهماكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، 2016.
7. حسون محمد علي الحداد، دراسات الجدوى وممارسة التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، العدد الرابع، نوفمبر، 2006.
8. خليل الشماع، الجدوى التسويقية للمشروعات الجديدة ومشروعات التوسع (القسم الأول)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 18، العدد 4، 2010.
9. دادن عبد الغني، بن الضب علي، تقييم المؤسسات من منظور نظرية الخيارات، نموذج Black- Scholes 1973، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 11، جوان 2012.
10. دادن عبد الوهاب، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010.
11. رابح خوني، رامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، جامعة بسكرة، ديسمبر 2016.
12. رائد إبراهيم سعد، أهمية ومدى استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة في تقييم الاستثمارات الرأسمالية - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، مج 30، ع1، يونيو (حزيران)، 2010.
13. سعيدة بوردمية، التقييم الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب، العدد الرابع، الجزء الأول، شتنبر 2015.
14. صالح العصفور، التقييم البيئي للمشاريع، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 3، يوليو، 2005.
15. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثالث، جامعة سطيف، 2004.
16. عبد الكريم قندوز، الخيارات الحقيقية ودورها في التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة ورقلة، ديسمبر 2015.
17. علاء محمد شكري عبد الحميد، نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم تقييم المشروعات بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج المصري، المجلة العلمية، المجلد الأول، العدد الأول، مصر، فبراير 2006.
18. علي بن الضب، سيدي أحمد عياد، تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة ورقلة، 2013.
19. فؤاد نجيب الشيخ ويحي ملحم ووجدان محمد العكاليك، صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن، سمات وخصائص، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 4، 2009.

20. محمد الطراونة، حمزة محمود الزبيدي، مهند فايز دويكات، تكامل منظومة العلاقة بين نموذج الأداء المتوازن ومعيار القيمة الاقتصادية المضافة وأثر ذلك في الأداء الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، الأردن، المجلد(13)، العدد (1)، 2009.
21. محمد تيسير الرجحي، قرارات الإنفاق الرأسمالي وأثرها على الأداء -دراسة ميدانية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 2، 1998.
22. مهدي ميلود، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية مواجهتها في الجزائر، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب العدد الخامس، يونيو 2016.
23. نصير إبراهيم حمودة، الطاوس حمداوي، استخدام أسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد2، 2015.
24. وليد زكريا صيام، مدى إدراك أهمية استخدام البيانات الحاسوبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 17، العدد2، السعودية، 2003.
25. يحيى دريس، نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد21، جوان 2017.

IV-المنتقيات:

1. إيثار عبد الهادي محمد، سعدون محمد سلمان، دور زيادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء والتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22، 23 نوفمبر 2011.
2. برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات صغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17، 18، 17 أفريل 2006.
3. بريش السعيد، بشكر إهام، بن علي سمية، نماذج تقييم البدائل الاستثمارية بين النظرية والتطبيق، مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 14/15 أفريل 2009.
4. بوحفص رواني، دور دراسات الجدوى البيئية في ترشيد القرار الاستثماري وحماية البيئة، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدينة، 6-7 جوان 2006.
5. بوهزة محمد وآخرون، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف من 25-28 ماي 2003.
6. جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة "الواقع التجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17، 18، 17 أفريل 2006.

7. حورية بالأطرش، تحليل المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على الإبداع و التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013.
8. رزيقة غراب، آثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المؤتمر الدولي حول " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف ، 11/12 مارس 2013.
9. سناء عبد الكريم الخناق، المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17/18 أبريل 2006.
10. شبي عبد الرحيم، شكوري محمد، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر- دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف " ، بيروت، لبنان، 23-25 مارس 2009.
11. عيسى حيرش، محاولة لخصر بعض معايير التمويل الإسلامي للمشروعات، ورقة بحثية مقدمة للدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف: 25-28 ماي 2003.
12. غياط شريف، بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18،17 أبريل 2006.
13. قدي عيد المجيد، دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، 20-22 نوفمبر 2006.
14. قوجيل محمد , خصوصية التسيير المالي و تقسيم الأداء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 22/23 نوفمبر 2011.
15. محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25/28 ماي 2003.
16. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها: الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18،17 أبريل 2006.
17. مداح عرايي الحاج، التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17/18 افريل 2006.
18. همال علي، حول بعض الأساليب الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي 2003.

19. وفاء ناصر الميريك، نورة حاسر الجاسر، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة في المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر، 2014.
 20. يجاوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافية؟، الأيام العلمية الدولية الأولى للمقاولاتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-08 أبريل 2010.
- V-التقارير والنشريات الإحصائية، المراسيم ، القوانين :
1. أحمد لطفي عبد العظيم، دليل تقييم المشروعات الصناعية، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، القاهرة، 1995.
 2. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
 3. الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 01-18، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، العدد 77، المادة 4.
 4. الجريدة الرسمية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 حويلية 1988، والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة، العدد 28.
 5. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64.
 6. القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 14.
 7. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11 2002 والمتضمن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74.
 8. المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المؤرخ في 25/02/2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، 2003.
 9. المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25/02/2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13.
 10. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22/01/2004، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد 2004، 6.
 11. المرسوم التنفيذي رقم 05-165، الجريدة الرسمية، العدد 32، 2005/05/4.
 12. المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد 44، بتاريخ 1994/07/6.
 13. المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد 52، 1996/09/8.
 14. المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19/04/2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27.
 15. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 19، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، السداسي الأول، 2011، الجزائر.

VI – الأعمال الإلكترونية:

1. سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2010 على الموقع: <https://www.microfinancegateway.org>
2. أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، 2011، على الموقع: <http://olc.bu.edu.eg/olc/images/sec-8.pdf>
3. تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، على الموقع: <http://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports>
4. صندرة سايب، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة، 2015/2014، على الموقع: <http://www.univ-constantine2.dz/files/CV-enseignants/creation-entreprises.pdf>
5. محاضرات في المقاولاتية، على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/f.../images/cours_online/cour-eco.pdf ، تاريخ التصفح: 2018/02/11.
6. محمد خالد المهاني، دراسات الجدوى الاقتصادية ودورها في عملية التنمية، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا، المركز الثقافي العربي، المزة، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I – كتب:

1. Abdelfettah Bouri, **Gestion Financière**, Imprimerie reliure, Sfax, Tunis, 2007.
2. Abdellah Boughaba, **Analyse et évaluation de projet**, édition Berti, paris, 1998.
3. Alain Spalanzani, **Précis de gestion industrielle et de production**, OPU, 1994.
4. Amand Dayan, **Manuel de gestion**, volume 2, Edition Fllipses, paris, 1999.
5. Arnand Thauvron, Annaick Guyvarc'h, **DSCG Finance**, edition Foucher, Paris, 2007.
6. Brigitte Doriath, **Contrôle De Gestion**, Ed Dunod, Paris, 2000.
7. Charles Henri d'Arcimoles, Jean Yvesaulquin, **Finance Appliquée**, Librairie Vuibert, paris, 1995.
8. Claude Alazard, Sabine Sépari, **Contrôle de gestion, Manuel & Application**, 5^e édition Dunced, Paris, 2001.
9. Denis Babusiaux, **Décision D'investissement Et Calcule Economique Dans L'entreprise**, Ed. Economica Paris, 1995.
10. Djuatio Emmanuel, **Management des projets, Technique d'évaluation, Analyse, choix et planification**, édition l'harmattan, paris, 2004.
11. Elie Cohen, **gestion Financière de l'entreprise**, édition UREF, paris, 1991.
12. Emile- Michel Hernandez, Luc Marce, **Entrepreneur et décision**, Edition ESKA, Paris, 2006.
13. Emile-Michel Hernandez, **L'entrepreneuriat: Approche théorique**, Editions L'Harmattan, Paris.
14. Farouk Boyacoub, **L'entreprise Et le Financement Bancaire**, Edition Casbah, Alger, 2000.
15. Frank Bancel, Alban Richard, **Le choix D'investissement**, Edition Economica, Paris, 1995.

16. Frank Olivier Meye, **évaluation de la rentabilité des projets d'investissement**, édition L'Harmattan, Paris, 2007.
17. Guedj Norbert, **Finance D'entreprise, les règles du jeu**, Edition d'organisation, France, 1997.
18. Henri Capron, **Entrepreneuriat et création D'entreprises**, Edition de Boeck Université, Bruxelles, 2009.
19. Jean Barreau, Jacqueline Delahaye, Fleurance Delahay, **Gestion Financière**, 13^e Edition, Dunad, Paris, 2004.
20. Jean Louis Amelon, **l'essentiel à Connaitre En Gestion Financière**, 3^{eme} Edition, Maxima, Paris, 2000.
21. Jean-Michel, Degeorge et al, **100 Fichier sur l'entrepreneuriat** Edition Bréal, 2010.
22. Josée ST- Pierre, **La gestion financière des pme , théories et pratiques** , PUQ, Québec ,1999.
23. Josée ST-Pierre et Robert Beaudoin, **Les décisions d'investissement dans les PME**, Presses de l'université du Québec, 2003.
24. Josette Peyrard, **Gestion Financière Internationale** ,5^{Eme} Edition Librairie Vuibert, Paris, 1998.
25. Juliette Piverdier- Latreyte, **Finance D'entreprise**, Edition Economica, Paris , 2002.
26. Kamel Hamdi, **Analyse des projets et leur financement**, imprimerie ES_ SALEM, Alger, 2000.
27. Khemici Chiha, **Finance d'entreprise, Approche Stratégique**, éditions Homa, Alger, 2009.
28. Lilia Rekik, **Analyse des investissement**, Edition TELUQ, Québec, 2010.
29. Miloudi Boubaker, **Investissement Et Stratégies De Développement** ,OPU, Alger, 1988.
30. Mondher Cherif, Stephane Dubreuille, **Création de valeur et capital-Investissement**, Edition Pearson Education, France, 2009.
31. Mondher Cherif, **Techniques Modernes d'évaluation des entreprises**, Edition Ellipses, Paris, 2007.
32. Nathalie.Taverdet- Popiolek, **Guide du choix d'investissement**, édition d'organisation, France, 2006.
33. Odile Faure-Rochet, **Analyse Environnementale**, Edition AFNOR, Paris, 2009.
34. Parrice Vizzavona, **Pratique de Gestion** , Edition Berti, Tome2, Paris 1991.
35. Patrick Piget, **Décision d'investissement Incertitude et information**, Edition Economica, Paris, 2011 .
36. Pierre Cabane, **L'essentiel de la Finance**, Ed d'Organisation, Paris, 2004.
37. Pierre conso et Farouk Hemici, **Gestion Financière de l'entreprise**, 9^{ème} édition, Dunod, paris, 1999.
38. Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise** , 4^e Edition Dalloz , Paris , 2000.
39. Pierre Ramage, **Analyse et Diagnostic Financier**, Editions d'Organisation, Paris, 2001.
40. Robert Houdayer, **Evaluation Financière Des Projets**, édition Economica, 1993.
41. Robert Parin, **Stratégie pour le création d'entreprise**, 9^{eme} édition, paris, 2001.
42. Roger Dornier, **L'analyse Financière à l'expertise Financière** , Edition Chihab, Alger, 1996.

43. Stéphane Griffith, **Gestion financière**, Chihabe- Eyrolles, 1996.
44. Versartre Thierry, Sapporta Bertrand, **création d'entreprise et entrepreneuriat**, édition de l'ADRG, Janvier 2006.
45. Wilson .O'shaughnessy, **la conception et l'évaluation de projet**, TOME2, éditions SMG , France, 2006.

II-الرسائل والأطروحات :

1. Amani Chiméne Nounbo Kokora ,**PME, Fournisseurs et Techniques D'évaluation Financière des projets d'investissement dans le secteur Manufacturier Québécois**, Mémoire de la Maitrise en gestion des PME et de leur environnement, université du Québec,1993.
2. Asma Trabelsi, **Les Déterminants de la structure du capital et les particularités du financement dans les pme: une étude sur données françaises**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, université paris IV dauphine, 2006.
3. Charlotte Krychowski, **Apport et Limites des Option Réelles a la Décision D'investissement Stratégique : Une étude Appliquée Dans le Secteur Des Télécommunication**, Thèse du doctorat En Sciences De Gestion, Ecole Des Hautes Etudes Commerciales, 2007.
4. Ingrid Bellettre, **Les choix de financement des très petites entreprises**, thèse de doctorat en sciences de gestion, université Lille 2, 2010.
5. Kieu Minh Nguyen , **Financial management and Profitability of Small and medium enterprises** , DBA thesis , southern cross university ,2001.
6. Ludovie Vigneron, **Conditions de financement de la PME et relations bancaires**, Thèse Doctorat en Sciences de gestion, université Lille 2, Droit et Santé- Ecole supérieur des Affaires, 2008.
7. Marc Fumey, **Méthode d'Evaluation des Risques Agrégés : application au choix des investissements d'installations**, thèse du titre de doctorat, L'institut national Polytechnique de Toulouse, spécialité : Systèmes industriels, 2001.
8. Marie- Hélène Allard, **la gestion financière et le dirigeant de PME : Le concept de l'utilité perçue**, Mémoire en vue de l'obtention du grade de maitre és science, école des Hautes études commerciales, l'université de Montréal, 1999.
9. Marjorie Lecerf, **Les petites et Moyenne entreprise face a la mondialisation**, thèse doctorat en sciences Economiques, Université de Paris I, Pantheon-Sorbonne U.F.R d'économies, 2006.
10. Natacha Trehan , **Les Stratégies de croissance externe des entreprises personnelle et familiales** , université pierre mondes France de Grenoble , thèse doctorat science de gestion , 2000.
11. Seyram Etchri , **Les Pratiques de gestion Financière dans les PME et la performance**, Mémoire de la Maitrise en gestion des PME et de leur Environnement, université du Québec, 2002.
12. Stéphane Foliard, **le financement Bancaire des créateurs de très petites entreprises**, thèse du doctorat en sciences de gestion, université Jean Moulin, Lyon 3,2008.

1. Adam Vos and Ed Vos, **Investment Decision Criteria In Small New Zealand Businesses**, Small Enterprise Research, Vol8, N°1,2000.
2. Bebbhabib Abderrezak, **Recherches en entrepreneuriat : quelles implications conceptuelles**, revue sciences humaines, n°14, décembre 2000, université Constantine Algérie.
3. Benoit Mulkay, Mohamed Sessenou, **La Hiérarchie des financement des investissement des PME**, revue économique, vol.46,N°2,Mars 1995.
4. Deresse Mersha Lakew, Prabhakara Rao, **Determinants of capital Budgeting Sophistication: Evidence From Ethiopia**, Journal of international Academic Research For Multidisciplinary, Vol 2, Issue11, December 2014.
5. E-Lil Jeblom, M. Vaihekoski, **Investment Evaluation Methods and Required Rate of Return in Finnish Publicly Listed Companies**, LTA 1/04, pp. 9-24, Finnish Journal of Business Economics, Vol 53, No1, 2004.
6. Fabienne Rosenwald, **L'impact des conditions financières sur la décision d'investissement**, revue économie et statistique,N°341-342,2001.
7. G.truong .G partington. M.peat, **cost of capital Estimation and capital budgeting practice in Australia**, Australian journal of Management, Vol. 33, june 2008 .
8. Grégory Denglos, **Le Modèle de création de valeur « EVA-MVA »** Revue des sciences de gestion, 2005.
9. Guillaume Schier, **Apports Et Limites des options Réelles A l'évaluation de projets d'investissement**, Revue Vie & Sciences économiques,N°168-169,2005.
10. Hassan Mounir El – Sady et al , **Capital investment practices** , global review of accounting and finance , vol . 2 , n°2 , September 2011 .
11. Hoda Ahmed Ibraheem, **Financial Structure between Modern and Traditional Theories**, Journal of American Science 2012.
12. James S. Ang, **On The Theory of Finance For Privately Held Firms**, Journal Of Small Business Finance **Vol .1**, 1992.
13. James S.Ang , **Small Business uniqueness and the theory of Financial Management** , the journal of Entrepreneurial Finance ,volume 1, December 1991.
14. Jérôme Bourdieu, Benoit coeuré,Béatrice Sédillot,**Investissement, Incertitude et Irréversibilité Quelques Développement Récents de la Théorie de L'investissement**, Revue économique, Vol 48,N°1,1997.
15. Karim Si Lekhal, **La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information : cas des PME algériennes**, Algerian business performance review, n°3,2013.
16. Lingsiya kengatharan , **capital budgeting theory and practice**, research Journal of finance and Accounting,vol 7 n°1 , 2016.
17. Md. Mohan Uddin, Abu Zakir Md. Rasel, **Do We Need to Think More about Small Business Capital Budgeting?**, International Journal of Business and Management, January, 2009.

18. Mondher Bellah, **Choix de Projets, Free-cash flows et Options réelles en présence de coûts d'informtion**, Cahier de Recherche CEREg, Université Paris – Dauphine, Paris, 2000.
19. Moris G. Danielson, Jonathom A., Scott, **The Capital Budgeting Decisions Of Small Business**, Journal of Applie Finances , June 2006.
20. Najet Boussaa Thema, **Denaturation de la PME et Apport de la théorie financière moderne: une application économétrique sur données de panel**, université de paris -x- Nanterre.
21. Ramzi Benkraiem, Anthony Miloudi, **Structure de Financement de PME Française du Secteur TIC**, Revue sciences de gestion, n°72, 2010.
22. Serge Baile, Isabelle Sole , **PME et investissements en technologies de l'information : nécessité d'une évaluation Spécifique**, TIS, vol,8,n°3,1996 .
23. Sven- Olov Daunfeldt, Fredrik Hartwig, **What determines the use of capital Budgeting Methods ? Evidence Form Swedish Listed Companies**, Journal of Finance and Economics, Vol 2, N 04, 2014.
24. Vincent Colot , pierre A . Michel, **Vers une théorie financière adaptée aux PME, réflexion sur une science en genèse**, revue Internationale PME, Vol.9,n°1,1996.
25. Wassila Bensahel, Boualem Aliouat, **Création de valeur a travers l'approche d'option réelle**, revue de recherches économiques et managériales, n°1, Biskra, Algérie, juin 2007.

IV-المنتقيات:

1. Bouadam Kamel, **La prise de décision en matière d'investissement et la spécificité du cas algérien**, Séminaire international sur la prise de décision dans l'entreprise économique, Université de M'Sila, 14 et 15 avril 2019.
2. Fateh Bélaïd, Daniel De Wolf, **Analyse du risque et évaluation des projets d'investissement**, 8e Conférence Internationale de Modélisation et Simulation-MOSIM'10, Hammamet – Tunisie, 10 au 12 mai 2010.
3. Izold Ghieur , St-Pierre Josée , **problèmes spécifique de l'évaluation de projet d'innovation dans les petites entreprises** , 6 éme congrès international francophone sur la pme , Montréal , octobre , 2002 .
4. Lachachi Tabet Aoul wasila, **L'entrepreneur Algérien émergence d'une nouvelle classe**, Séminaire international sur "Exigences pour la qualification des petites et Moyennes entreprises dans les pays arabes, Université de chlef ,17.18 Avril 2006.
5. Mustapha Achibane, Mohammed El Hadj Ezzahid, **Les petites et moyennes entreprises au Maroc: Réalité et problèmes**, Séminaire international sur "Exigences pour la qualification des petites et Moyennes entreprises dans les pays arabes, Université de chlef ,17.18 Avril 2006.
6. Philippe Wieser, Pascal Bangerter, **Analyse du Risque en Matière de Choix D'investissement**, 6^e conférence Francophone de Modélisation et Simulation-MOSIM'06- , Rabot, Maroc, 3-5 Avril 2006.

7. Stéphane Leymarie, Guy Solle, **Investissement Immatériels et Performance de la PME**, Colloque Aire PME, l'entrepreneur en action : Contextes et Pratiques, Agadir, 23,24 octobre,2003.
8. Sultana Daoud, **Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la pme au Maghreb - cas de l'Algérie**, Colloque international sur la vulnérabilité des TPE et des pme dans un environnement mondialisé, 11^{es} journée scientifiques du réseau entrepreneuriat ,Trois_rivières, Canada, 27. 28. Et 29 mai 2009 .
9. Thi Hong Van Phan et al, **Les déterminants de l'accès au Financement bancaire des PME dans un pays en Transition : le cas du Vietnam**, Colloque International sur La Vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, , Trois- Rivières, Canada, 27 au 29 mai 2009.

V-التقارير:

1. Bulletin d'information statistique de la PME- 1er, Semestre 2008- 1er, Semestre 2017. n° 14- n°31. Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement.
2. CNES :pour une politique de développement de la PME. Rapport CNES,2001,p52.
3. Guide de l'Analyse Coûts-Avantages des Projets d'Investissement, Unité Chargée de l'évaluation des Politique Régionale commission Européenne, 2003.

VI- أعمال الكترونية :

1. Annet Pezet, Investissement, sur site: [http:// www :halshs.avchives.ouvertes.fr](http://www.halshs.archives-ouvertes.fr).
2. Constantin Zopounidis, **Décisions Financières et Analyse Multicritère**, sur site : [http://www.cs.put.poznan.pl/~ewgmceda/pdf/ Zopounidis.pdf](http://www.cs.put.poznan.pl/~ewgmceda/pdf/Zopounidis.pdf).
3. **Évaluation des projets d'investissement**, Internet, <https://docplayer.fr/6935803-Christian-zambotto-www-decf-finance-fr-st.html>.
4. Farida Merzouk, **PME et Compétitivité en Algérie**, sur site : [http://fseg2.univ-tlemcen.dz/arevue09/FARIDA%20 MERZOUK pdf](http://fseg2.univ-tlemcen.dz/arevue09/FARIDA%20MERZOUK.pdf)
5. Inès Zekrj , **L'impact De La Décision De Financement sur la performance De l'entreprise Mesurée par EVA**, sur site : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00581297/document>.

الملاحق

الملحق رقم (1)

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استبيان البحث

أخي الفاضل/أختي الفاضلة:

بعد التحية /

أضع بين يديك هذا الاستبيان الذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة والتي تدرج في إطار إعداد أطروحة دكتوراه بعنوان : "دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص- دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (منطقة الجنوب الشرقي)". يوجه هذا الاستبيان بصفة خاصة إلى أصحاب هذه المشروعات، كما تهدف الدراسة إلى إبراز جوانب عملية تنظيم واتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال التأكيد على دور وأهمية التخطيط والقيام بالدراسة للمشروع وتشخيص بعض الصعوبات التي يجدها المستثمر في إعداد مشروعه، نأمل من خلال هذا البحث تقديم توصيات وحلول تساعدكم على نجاح مشاريعكم.

ونرجو منكم التفضل بالمساهمة في هذا البحث بالإجابة على أسئلة الاستبيان بكل موضوعية ودقة، وسوف يكون لتعاونكم معنا عظيم الأثر في النتائج التي نسعى إلى تحقيقها إن شاء الله، وأود التأكيد على أنه سيتم التعامل مع البيانات المتحصل عليها بكامل السرية، وبصورة خالية من الهوية واستخدامها سيكون لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لكم مسبقا على حسن تعاونكم

وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

الباحث : نورالدين تمجغدين

جامعة محمد خيضر بسكرة

tim_nour2005@yahoo.fr

ملاحظة : مصطلح دراسات الجدوى هو مرادف لمصطلح دراسة المشروع

القسم الأول: بيانات خاصة بالمستثمر و المشروع

أولاً: بيانات خاصة بالمستثمر (صاحب المشروع)

يرجى التكرم بوضع الإشارة (x) أمام الإجابة المناسبة:

1- الجنس: <input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى
2- العمر: <input type="checkbox"/> أقل من 30 سنة <input type="checkbox"/> 30-39 سنة <input type="checkbox"/> 40-49 سنة <input type="checkbox"/> أكثر من 50 سنة
3- المستوى الدراسي: <input type="checkbox"/> ابتدائي <input type="checkbox"/> متوسط <input type="checkbox"/> ثانوي <input type="checkbox"/> جامعي
4- التخصص العلمي: (إذا كان مستواك جامعي): <input type="checkbox"/> علوم اقتصادية/تسيير/تجارية <input type="checkbox"/> علوم إدارية/قانونية/الآداب <input type="checkbox"/> تكنولوجيا <input type="checkbox"/> أخرى: حدد
5- هل زاولت تكويننا يؤهلك لإدارة مؤسستك؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
6- هل لديك خبرة سابقة في مجال نشاطك الحالي؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
7- إذا كان الجواب بنعم، فما هي عدد سنوات الخبرة؟ <input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/> 5-9 سنوات <input type="checkbox"/> 10-14 سنة <input type="checkbox"/> 15 سنة فأكثر

ثانياً: بيانات خاصة بالمشروع/المؤسسة:

1- عدد سنوات النشاط: <input type="checkbox"/> 0-4 سنوات <input type="checkbox"/> 5-9 سنوات <input type="checkbox"/> 10-14 سنوات <input type="checkbox"/> 15 سنة فما فوق
2- الشكل القانوني: <input type="checkbox"/> مؤسسة فردية <input type="checkbox"/> SARL <input type="checkbox"/> EURL <input type="checkbox"/> SPA <input type="checkbox"/> SNC
3- عدد العمال: <input type="checkbox"/> 1-9 عامل <input type="checkbox"/> 10-49 عامل <input type="checkbox"/> 50-250 عامل
4- قطاع النشاط: <input type="checkbox"/> فلاحية <input type="checkbox"/> البناء والأشغال العمومية <input type="checkbox"/> النقل <input type="checkbox"/> الخدمات <input type="checkbox"/> الصناعة والتحويل <input type="checkbox"/> تجارة والتوزيع <input type="checkbox"/> قطاع آخر
5- الإطار الذي تم فيه إنشاء مؤسستك (مشروعك): <input type="checkbox"/> في إطار خاص (مبادرة شخصية) <input type="checkbox"/> في إطار APSI <input type="checkbox"/> ANSEJ <input type="checkbox"/> ANDI <input type="checkbox"/> أخرى.....
6- شكل الاستثمار الذي يأخذه مشروعك: <input type="checkbox"/> إنشاء مشروع جديد <input type="checkbox"/> توسعة لمشروع قائم <input type="checkbox"/> إعادة الإنشاء بعد تغيير النشاط أو التوقف المؤقت
7- مصدر تمويل المشروع (المؤسسة): <input type="checkbox"/> تمويل ذاتي (شخصي) <input type="checkbox"/> مساعدة (دعم عائلي/أصدقاء) <input type="checkbox"/> قرض بنكي <input type="checkbox"/> مساعدة الدولة <input type="checkbox"/> مصادر أخرى حددها:
8- الشخص المسير للمؤسسة (المشروع) هو: <input type="checkbox"/> المالك (في حالة المؤسسة الفردية) <input type="checkbox"/> شريك من بين الشركاء (في حالة مؤسسة جماعية) <input type="checkbox"/> مسير يختلف عن المالك (في حالة المؤسسة الفردية) وعن الشركاء (في حالة مؤسسة جماعية)

القسم الثاني: المستثمر ودراسات الجدوى

أولاً: بيانات عامة عن الدراسة

1- هل تم إعداد دراسة لمشروعك قبل تنفيذه ؟	<input type="checkbox"/> نعم	<input type="checkbox"/> لا
في حالة الإجابة بنعم		
2- من الذي قام بإعداد الدراسة للمشروع ؟	<input type="checkbox"/> صاحب المشروع نفسه	<input type="checkbox"/> مكتب خبرة مختص
	<input type="checkbox"/> جهة التمويل (بنك مثلاً)	<input type="checkbox"/> أخرى ، حدده:
3- ما نوع الدراسة التي تم القيام بها للمشروع ؟		
	<input type="checkbox"/> دراسة أولية بسيطة	<input type="checkbox"/> دراسة تفصيلية موسعة

المحور الأول: قياس مستوى الإقبال والإدراك لأهمية دراسات الجدوى

الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة التي تعبر عن رأيك في العبارات التالية:

الرقم	بيان الفقرة	موافق	لا أدري	غير موافق
1-	لا أعتقد أنه من الضروري إجراء دراسة لمشروعي.			
2-	أعتقد أن مشروعي سينجح بدون هذه الدراسة.			
3-	أعتقد أن نشاط مشروعي ليس بحاجة إلى مثل هذه الدراسة.			
4-	أرى في الدراسة مضيعة للوقت وزيادة في تكاليف المشروع.			
5-	العائد المنتظر من المشروع مضمون وأكد، فلا حاجة لي بهذه الدراسة.			
6-	لا أهتم بنتائج الدراسة و لا أستعين بها في إدارة مشروعي.			
7-	أقوم بإعداد الدراسة فقط لأن البنك يشترطها لتمويل مشروعي.			

المحور الثاني: مستوى إنجاز دراسة الجدوى للمشروع:

(في حالة عدم القيام بدراسة لمشروعكم، لا داعي للإجابة على أسئلة هذا المحور)

الرقم	مستوى إنجاز دراسة الجدوى للمشروع:	موافق	لا أدري	غير موافق
1-	لم تكن أي دراسة للسوق، لأن الطلب مرتفع على منتجات المشروع.			
2-	الدراسة لم تركز على تحليل المخاطر، لصعوبة الحصول على معلومات حول السوق.			
3-	إنجاز دراسة للمشروع، تم بالاعتماد على معلومات من مصادر قليلة ومحدودة.			
4-	الدراسة أجريت بالفعل، ولكن من جانب واحد فقط.			
5-	لم تتناول دراسة المشروع أي تقييم للآثار البيئية.			
6-	دراسة المشروع غير منسجمة مع واقع السوق.			
7-	لا أتق كثيراً في ما ورد في الدراسة.			
8-	أختار الجهة التي ستقوم بإعداد دراسة لمشروعي على أساس قيمة الأتعاب بالدرجة الأولى.			
9-	تم إعداد الدراسة في ظل استقرار ظروف السوق.			
10-	النتائج الفعلية بعد انطلاق المشروع لا علاقة لها بالمعطيات الموجودة في دراسة المشروع.			

المحور الثالث: معوقات إعداد واستخدام دراسات الجدوى في اتخاذ القرار:

الرقم	من بين العراقيل التي تقف أمام إنجازك دراسة لمشروعك:	موافق	لا أدري	غير موافق
1-	ارتفاع تكاليف الدراسة.			
2-	ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات.			
3-	عدم توفير البيانات بالدقة والسرعة المطلوبة.			
4-	لا تمتلك الجهات المختصة الخبرة اللازمة لإعداد دراسة جيدة.			
5-	عدم تواجد مكاتب مختصة في المنطقة لإنجاز دراسة لمشروع.			
6-	لا نملك الخبرة الكافية لإنجاز دراسة للمشروع.			
7-	لا تساعد البنوك في تقديم الاستشارات والمعلومات التي تساعد على إنجاز الدراسة.			
8	عدم توفر الإمكانيات المالية لإنجاز الدراسة.			
إذا كانت هناك معوقات أخرى أذكرها:.....				
.....				

القسم الثالث: المستثمر و المشروع

أولاً: بيانات عامة عن أسباب اختيار المشروع

1- ما هي الأسباب التي دفعتك لإنشاء هذا المشروع؟

-الحصول على عمل والتخلص من البطالة.

-بدافع الرغبة.

-الحصول على استقلالية ذاتية.

-الحصول على المال والنجاح المالي.

-أخرى، أذكرها.....

2- ما هي دوافع اختيارك لهذا المجال من النشاط؟

-هامش الربح عال في هذا النشاط.

-ذو علاقة مع تخصصي وخبرتي في هذا المجال.

-وجود تشجيع ودعم من طرف الدولة.

-عدد المنافسين قليل في مثل هذا النشاط.

-أخرى، أذكرها.....

المحور الرابع: سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات

الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة التي تعبر عن رأيك في العبارات التالية:

الرقم	سلوك المستثمر في تقييم وتمويل المشروعات	موافق	لا أدري	غير موافق
-1	أفضل اختيار المشروع ذو الربحية العالية، رغم مخاطره المرتفعة.			
-2	أفضل اختيار المشروع الذي تكون مخاطره منخفضة، بالرغم من ضعف مردوبيته (ربحيته).			
-3	أفضل الاستثمار في مشاريع صغيرة عن التوسع وإدخال شركاء جدد.			
-4	أوزع موارد مالي على أكثر من نشاط أو مشروع.			
-5	أتجنب الاستثمار في الأنشطة ذات المنافسة الشديدة.			
-6	أختار المشروع الذي يحظى بالتسهيلات والدعم المقدم من الدولة لهذا النوع من النشاط.			
-7	أعتمد في اختياري لمشروع ما على التجربة الشخصية والحدس.			
-8	لا أعتمد على تقنيات أو طرق علمية في تقييم واختيار المشروعات.			
-9	أفضل تمويل مشروع عن طريق الموارد الذاتية أو الاستعانة بالأصدقاء أو الأقارب.			
-10	لا أفضل اللجوء إلى البنك لتمويل مشروع إلا عند الضرورة.			

المحور الخامس: البنود التي تقيس أداء المشروع

الرقم		موافق	لا أدري	غير موافق
1	مبيعات المشروع تعرف ارتفاعاً منذ بدايته إلى الآن			
2	يشهد المشروع ارتفاعاً في عدد العمال منذ بدايته إلى الآن			
3	يشهد المشروع زيادة في مستوى الطلب على منتجاته/خدماته			
4	تتوفر لدى المشروع القدرة على الوفاء بالتزاماته			
5	يحقق المشروع الاستمرار في نفس النشاط			

- انتهى -

الباحث: نورالدين تمجدين

شكراً لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي استبيان الدراسة

مؤسسة الارتباط	الرتبة	الأستاذ المحكم
جامعة ورقلة	أستاذ	قريشي محمد الجموعي
جامعة ورقلة	أستاذ	شعوبي محمود فوزي
جامعة ورقلة	أستاذ	بختي إبراهيم
جامعة ورقلة	أستاذ	بن ساسي إلياس
جامعة ورقلة	أستاذ	عراية الحاج
جامعة ورقلة	أستاذ	بلعشاوي احمد
جامعة ورقلة	أستاذ	بن عمارة نوال
جامعة باتنة	أستاذ	لعماري أحمد

ملحق رقم (3) نتائج الدراسة التطبيقية

I. ثبات أداة الدراسة

Statistiques de fiabilité	
محور: أداء المشروع	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,858	5
Statistiques de fiabilité	
محور: معوقات إعداد و استخدام دراسات الجدوى	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,868	8
Statistiques de fiabilité	
محور: مستوى ونوعية دراسات الجدوى	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,816	10

Statistiques de fiabilité	
محور: سلوك المستثمر في تقييم وتمويل المشروعات	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,689	10
Statistiques de fiabilité	
محور: مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,936	7
Statistiques de fiabilité	
الثبات العام للاستبيان	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,853	40

II. الخصائص الشخصية لافراد العينة

SEXE

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide FIMININ	12	6,0	6,0	6,0
MASCULIN	189	94,0	94,0	100,0
Total	201	100,0	100,0	

AGE

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide <30	30	14,9	14,9	14,9
30-39	77	38,3	38,3	53,2
40-49	61	30,3	30,3	83,6
>50	33	16,4	16,4	100,0
Total	201	100,0	100,0	

NSCOLAIRE

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide PRIMAIRE	5	2,5	2,5	2,5
MOYENNE	23	11,4	11,4	13,9
SECONDAIRE	94	46,8	46,8	60,7
UNIVERSITAIRE	79	39,3	39,3	100,0
Total	201	100,0	100,0	

SPECIALITE

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide AUCUNE SPICIALITE	122	60,7	60,7	60,7
ECONOMIE	27	13,4	13,4	74,1

DROIT	13	6,5	6,5	80,6
TECHNOLOGIE	29	14,4	14,4	95
AUTRES	10	5,0	5,0	100,0
Total	201	100,0	100,0	

FORMATION

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
NON	128	63,7	63,7	63,7
OUI	73	36,3	36,3	100,0
Total	201	100,0	100,0	

EXPERIENCE

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
0 ANS	33	16,4	16,4	16,4
1-5 ANS	50	24,9	24,9	41,3
5-9 ANS	59	29,4	29,4	70,6
10-14 ANS	40	19,9	19,9	90,5
15 ANS ET PLUS	19	9,5	9,5	100,0
Total	201	100,0	100,0	

MOTIFE

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
NON	161	80,1	80,1	80,1
OUI	40	19,9	19,9	100,0
Total	201	100,0	100,0	

a72

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
NON	142	70,6	70,6	70,6
OUI	59	29,4	29,4	100,0
Total	201	100,0	100,0	

a73

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
NON	90	44,8	44,8	44,8
OUI	111	55,2	55,2	100,0
Total	201	100,0	100,0	

a74

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
NON	99	49,3	49,3	49,3
OUI	102	50,7	50,7	100,0
Total	201	100,0	100,0	

a75

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
NON	196	97,5	97,5	97,5

OUI	5	2,5	2,5	100,0
Total	201	100,0	100,0	

CHOIX DACTIVITE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON	125	62,2	62,2	62,2
	OUI	76	37,8	37,8	100,0
	Total	201	100,0	100,0	

a82

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON	106	52,7	52,7	52,7
	OUI	95	47,3	47,3	100,0
	Total	201	100,0	100,0	

a83

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON	151	75,1	75,1	75,1
	OUI	50	24,9	24,9	100,0
	Total	201	100,0	100,0	

a84

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON	154	76,6	76,6	76,6
	OUI	47	23,4	23,4	100,0
	Total	201	100,0	100,0	

a85

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON	196	97,5	97,5	97,5
	OUI	5	2,5	2,5	100,0
	Total	201	100,0	100,0	

.III خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة

NOMBRE DANNEE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	0-4 ANS	73	36,3	36,3	36,3
	5-9 ANS	68	33,8	33,8	70,1
	10-14 ANS	25	12,4	12,4	82,6
	15 ANS ET PLUS	35	17,4	17,4	100,0
	Total	201	100,0	100,0	

FORME JURIDIQUE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	entreprise individuelle	102	50,7	50,7	50,7
	SARL	68	33,8	33,8	84,6
	EURL	24	11,9	11,9	96,5
	SPA	2	1,0	1,0	97,5

SNC	5	2,5	2,5	100,0
Total	201	100,0	100,0	

NOMBRE TRAVAILLEUR

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
1-9	113	56,2	56,2	56,2
10-49	61	30,3	30,3	86,6
50-250	27	13,4	13,4	100,0
Total	201	100,0	100,0	

SECTEUR D ACTIVITE

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide Agriculture	9	4,5	4,5	4,5
construction et travaux publics	55	27,4	27,4	31,8
Service	63	31,3	31,3	63,2
Industrie	44	21,9	21,9	85,1
Commerce	30	14,9	14,9	100,0
Total	201	100,0	100,0	

LE CADRE DE PROJET

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide dans un cadre privé (initiative personnelle)	148	73,6	73,6	73,6
dans le cadre de l'APSI	10	5,0	5,0	78,6
ANSEJ	22	10,9	10,9	89,6
ANDI	17	8,5	8,5	98,0
AUTRES	4	2,0	2,0	100,0
Total	201	100,0	100,0	

FORME DE PROJET

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide l'institution d'un nouveau projet	145	72,1	72,1	72,1
elargissement d'un projet existant	51	25,4	25,4	97,5
réinstitution après un changement d'activité ou un arrêt spontané	5	2,5	2,5	100,0
Total	201	100,0	100,0	

PERSONNE DIRIGENT

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide le propriétaire (en cas d'entreprise individuelle)	122	60,7	60,7	60,7
associés l'un des associés (en cas d'entreprise par personne)	60	29,9	29,9	90,5
gérant (gestionnaire) différent du propriétaire (en cas d'entreprise individuelle, et des associés (en cas d'entreprise par personne)	19	9,5	9,5	100,0
Total	201	100,0	100,0	

FAIRE L ETUDE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	NON	73	36,3	36,3	36,3
	OUI	128	63,7	63,7	100,0
	Total	201	100,0	100,0	

TYPE DE L ETUDE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	étude première simple	54	26,9	42,2	42,2
	étude détaillée élargie	74	36,8	57,8	100,0
	Total	128	63,7	100,0	
Manquante	Système manquant	73	36,3		
	Total	201	100,0		

RESPONSABLE DE L ETUDE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	le propriétaire lui-même	57	28,4	44,5	44,5
	bureau d'expertise spécialisé	31	15,4	24,2	68,8
	le propriétaire en collaboration avec un bureau spécialisé	28	13,9	21,9	90,6
	un part de financement (a titre d'exemple un buque)	12	6,0	9,4	100,0
	Total	128	63,7	100,0	
Manquante	Système manquant	73	36,3		
	Total	201	100,0		

.IV المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاور الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
COMORTEMENT INVESTISSEMENT	201	1	3	1,92	,971
x2	201	1	3	2,00	,959
x3	201	1	3	1,81	,951
x4	201	1	3	2,01	,964
x5	201	1	3	1,90	,946
x6	201	1	3	1,87	,952
x7	201	1	3	2,05	,971
x8	201	1	3	2,03	,974
x9	201	1	3	1,86	,970
x10	201	1	3	1,87	,940
X	201	1,00	2,90	1,9328	,49358
N valide (listwise)	201				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
y1	201	1	3	1,86	,985
y2	201	1	3	1,93	,951
y3	201	1	3	1,93	,977
y4	201	1	3	1,76	,950
y5	201	1	3	1,74	,941
y6	201	1	3	1,98	,987
y7	201	1	3	2,07	,948
Y	201	1,00	3,00	1,8955	,81950
N valide (listwise)	201				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
QUALITE D ETUDE 1	128	1	3	1,63	,904
QUALITE D ETUDE 2	128	1	3	2,36	,928
QUALITE D ETUDE 3	128	1	3	2,34	,934
QUALITE D ETUDE 4	128	1	3	1,87	,975
QUALITE D ETUDE 5	128	1	3	2,07	,949
QUALITE D ETUDE 6	128	1	3	1,51	,832
QUALITE D ETUDE 7	128	1	3	1,60	,873
QUALITE D ETUDE 8	128	1	3	2,19	,954
QUALITE D ETUDE 9	128	1	3	2,41	,864
QUALITE D ETUDE 10	128	1	3	1,77	,900
Z	128	1,00	3,00	1,9727	,55864
N valide (listwise)	128				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
OBSTACLE 1	201	1	3	2,36	,890
OBSTACLE 2	201	1	3	2,39	,865
OBSTACLE 3	201	1	3	2,56	,779
OBSTACLE 4	201	1	3	2,37	,863
OBSTACLE 5	201	1	3	2,15	,937
OBSTACLE 6	201	1	3	2,38	,892
OBSTACLE 7	201	1	3	2,36	,849
OBSTACLE 8	201	1	3	2,29	,927
W	201	1,00	3,00	2,3582	,63192
N valide (listwise)	201				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
CHIFRE D AFFAIRE	201	1	3	1,44	,829
AUGMONTAION DES TRAVAIEURES	201	1	3	1,71	,953
NIVEAU DE DEMANDE	201	1	3	1,54	,883
DIFFUCLTE DE PAYMENT DETTE	201	1	3	1,75	,963
CHANGEMENT DE ACTIVITE	201	1	3	1,59	,896
St	201	1,00	3,00	1,6060	,72330
N valide (listwise)	201				

.V الفروق في مستوى الادراك بأهمية دراسات الجدوى التي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية

للمالك-المسير

ONEWAY Y BY a2

ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	7,164	3	2,388	3,700	,013
Intra-groupes	127,152	197	,645		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY a3

ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	13,521	3	4,507	7,351	,000
Intra-groupes	120,795	197	,613		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY a4

ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	9,515	4	2,379	3,736	,006
Intra-groupes	124,801	196	,637		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY a6

ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	8,314	4	2,079	3,233	,013
Intra-groupes	126,002	196	,643		
Total	134,316	200			

.VI الفروق في مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى التي تعزى لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ONEWAY Y BY b1

ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	12,520	3	4,173	6,750	,000
Intra-groupes	121,796	197	,618		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY b2
ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	5,054	4	1,263	1,916	,109
Intra-groupes	129,262	196	,660		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY b3
ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	16,058	2	8,029	13,443	,000
Intra-groupes	118,258	198	,597		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY b4
ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	28,504	4	7,126	13,200	,000
Intra-groupes	105,813	196	,540		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY b5
ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	16,741	4	4,185	6,977	,000
Intra-groupes	117,575	196	,600		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY b6
ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,109	2	,554	,824	,440
Intra-groupes	133,207	198	,673		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY b7/

ANOVA

Y					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	7,296	3	2,432	3,772	,012
Intra-groupes	127,021	197	,645		
Total	134,316	200			

ONEWAY Y BY b8
ANOVA

Y	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	5,500	2	2,750	4,227	,016
Intra-groupes	128,817	198	,651		
Total	134,316	200			

.VII نتائج اختبار T-test للفروق المعنوية

1- الفروق التي تخص مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب القيام بالدراسة

T-TEST GROUPS=c1(1 0)

Statistiques de groupe

FAIRE L ETUDE	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Y OUI	128	1,4453	,61755	,05458
NON	73	2,6849	,44795	,05243

Test d'échantillons indépendants

	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
	F	Sig.	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
								Inférieure	Supérieure
Y Hypothèse de variances égales	13,108	,000	-15,036	199	,000	-1,23962	,08244	-1,40220	-1,07704
Hypothèse de variances inégales			-16,379	187,673	,000	-1,23962	,07568	-1,38892	-1,09032

2- الفروق التي تخص سلوك المستثمر في تقييم وتمويل المشروعات ص و م تبعا لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى

T-TEST GROUPS=c1(1 0)

Statistiques de groupe

FAIRE L ETUDE	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
X OUI	128	1,8445	,49291	,04357
NON	73	2,0877	,45824	,05363

Test d'échantillons indépendants

	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
	F	Sig.	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
								Inférieure	Supérieure

X	Hypothèse de variances égales	,632	,428	-3,449	199	,001	-,24314	,07050	-,38216	-,10412
	Hypothèse de variances inégales			-3,519	159,098	,001	-,24314	,06910	-,37961	-,10667

3- الفروق التي تخص مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير الجنس

T-TEST GROUPS=a1(1 0)

Statistiques de groupe

	SEXE	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Y	MASCULIN	189	1,8927	,82193	,05979
	FIMININ	12	1,9405	,81375	,23491

Test d'échantillons indépendants

	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes					Intervalle de confiance 95% de la différence		
	F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Inférieure	Supérieure	
Y	Hypothèse de variances égales	,221	,639	-,195	199	,845	-,04781	,24455	-,53006	,43444
	Hypothèse de variances inégales			-,197	12,468	,847	-,04781	,24240	-,57375	,47814

3- الفروق التي تخص مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى حسب متغير التكوين في إدارة المؤسسات

T-TEST GROUPS=a5(1 0)

Statistiques de groupe

	FORMATION	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Y	OUI	73	1,7025	,73954	,08656
	NON	128	2,0056	,84495	,07468

Test d'échantillons indépendants

	Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes					Intervalle de confiance 95% de la différence		
	F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Inférieure	Supérieure	
Y	Hypothèse de variances égales	13,180	,000	-2,556	199	,011	-,30304	,11856	-,53684	-,06923
	Hypothèse de variances inégales			-2,651	166,723	,009	-,30304	,11432	-,52874	-,07733

.VIII العلاقات الارتباطية بين الإقبال على دراسات الجدوى والأداء المتوقع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

Corrélations

		sterp	Y
sterp	Corrélacion de Pearson	1	,350 ^{**}
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	201	201
Y	Corrélacion de Pearson	,350 ^{**}	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	201	201

*. La corrélacion est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		sterp	Z
sterp	Corrélacion de Pearson	1	,296 ^{**}
	Sig. (bilatérale)		,001
	N	201	128
Z	Corrélacion de Pearson	,296 ^{**}	1
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	128	128

**. La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).